

# شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ

قَاضِيُ الْفُضَاةِ بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ

العَقِيلِيُّ ، المِصْرِيُّ ، الهَمْدَانِيُّ

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

• مات تحت أديم السماء •

• أنحى من ابن عقيل ،

أبو حيان

ومعه كتاب

منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمجد مجي الدين محمد الجيد

غفر الله تعالى له ولوالديه !

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الأول

الطبعة الشرعية الوحيدة

والتعاقد عليها

الطبعة المشرونة

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

---

نشر وتوزيع

**دار الستراش**

القاهرة

---

دار مصر للطباعة

سميد جودة السحار وشركاه

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله المنعوتِ بِجَمِیلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات ،  
المبعوثِ بالهدى ودينِ الحقِ لِيُظْهِرَهُ على الدينِ كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا  
أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدِّينِ حتى رَفَعَ اللهُ بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمته ، وجعله دِينَهُ  
المرضى ، وَطَرِيقَهُ المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سنينَ تعليقاتٍ على كتاب  
الخلاصة (الألفية) الذى صنّفه إمامُ النجاة ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكِ  
المولودُ بِجَيَّانَ سنة ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ،  
وعلى شرحه الذى صنّفه قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيلِ ، المصرى ،  
الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعائة  
من الهجرة ، ولم يكن يدور بِخَلْدِي — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ  
القرأة ورضاهم ، وأنها ستحلُّ من أنفسهم المحلَّ الذى حلَّته ، بل كنت أقول  
فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح  
فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروقُ قُرَاءَهُ ، وينال  
منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،  
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن  
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّي ، أو أتمم بحثاً ، أو أبدل  
عبارةً بعبارة أسهلَ منها وأدنى إلى القصدِ . أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبَّطَهَا ، أو ما أشبه ذلك من وُجُوهِ التحسين التي أستطيع أن أكون كافيء بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العوائق تدفعني عن القيام بهذه الأمانة الشريفة وتَدُوْدِي عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فَسَنَحْتُ لِي الفرصة ، فلم أتأخر عن أهتياها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحا إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوقني إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين .

كتبه المعز بالله تعالى

بخدمتي الذين بخدمتي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأوليائه .  
اللهم إني أحمدك أرضى الحمد لك ، وأحبّ الحمد إليك ، وأفضلَ الحمد عندك ،  
حمدًا لا ينقطع عدده ، ولا يفنى مدده .

واسألك المزيدَ من صلواتك وسلامك على مَصْدَرِ الفضائل ، الذي ظلّ ماضيًا على  
نفاذِ أمرِك ، حتى أضاء الطريق للخائب ، وهدى الله به القلوب ، وأقام به مَوْضِحَاتِ  
الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلام منزلة  
عنده ، صلى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار .

ثم أما بعد ، فلعلك لا تجد مؤلفًا - ممن صنّفوا في قواعد العربية - قد نال من  
الْحُظْوَةِ عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءةً ، وإقراءً ، وشرحًا ، وتعليقًا ، مثل  
أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، صاحبِ التآليف المفيدة ، والتصنيفات  
المُسْتَعْتَبَةِ ، وأفضلِ مَنْ كتب في علوم العربية من أهل طبقتة علماءً ، وأوسمهم اطلاعًا ،  
وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع تصوُّن ، وعفة ، ودين ،  
وكل خلق .

فلا بن مالك مؤلفاتٌ في العربية كثيرة : متعددة المشارب ، مختلفة المناحي ، وقلّ  
أن تجد من بينها كتابًا لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم : بالقراءة ، والبحث ،  
وبيان معانيه : بوضع الشروح والتعليقات عليه .

ومن هذه المؤلفات كتابه « الخُلاصة » الذي اشتهر بين الناس باسم « الألفية »<sup>(١)</sup>

(١) تسمية الألفية مأخوذة من قوله في أولها :

وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه

وتسمية الخلاصة مأخوذة من قوله في آخرها :

حوى من الكافية الخلاصة كما اقضى رضا بلا خصاصه

والذى جمع فيه خلاصة علمى النحو والتصريف ، فى أرجوزة ظرفة ، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحياناً .

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طُويت مُصنَّفات أئمة النحو من قبله ، ولم ينتفع مَنْ جاء بعده بأن يحاكيه أو يدَّعوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يُشرْ فى خطبته إلى ألفية الإمام العلامة يحيى زين الدين ابن عبد النور الزَّوَاوَى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الإثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ ، والمعروف بابن مُعْطٍ — لما ذكره الناسُ ، ولا عرَّفُوهُ .

\*\*\*

وشروحُ هذا الكتاب أكثر من أن تَدَسَّعَ هذه الكلمة الموجزة لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح منها ، وأكثرها لكابر العلماء ومبرزيهم : كالإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليلة الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذى يقول عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية — يقال له ابن هشام — أنحى من سيبويه » اهـ .

وقد شرح ابن هشام الخلاصة مرتين : إحداهما فى كتابه « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك<sup>(١)</sup> » ، والثانية فى كتاب سماه « دَفْعُ الخُصَاصَةِ ، عن قُرَاءَةِ الخُلَاصَةِ » ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين « وله عدة حواش على الألفية والتسهيل » اهـ .

ومن شرح الخلاصة العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب لإخراجاً جيداً ، وشرحناه ثلاثة شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، وقد شرعنا فى إخراج زبدة البسيط ؛ الذى أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربية إلى ما وراءه .

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى في يوم عيد الفطر سنة ٥٨٤٩ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العيني الحنفى المتوفى سنة ٥٨٤٩

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودى ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١ هـ

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن علي بن جابر ، الهواري ، الأندلسي ،

المرسيني ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن علي نور الدين بن محمد المصرى ، الأشموني ، المتوفى في حدود

سنة ٩٠٠ هـ<sup>(١)</sup> .

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسي ، الشافعي ،

المتوفى في شهر الحرم من سنة ٨٠٢ هـ .

ومنهم المحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزالي ، أحد علماء القرن التاسع الهجري .

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجزري ،

المتوفى في سنة ٨٣٣ هـ .

ومنهم قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله

ابن عقيل ، القرشي ، الهاشمي ، العقيلي — نسبة إلى عقيل بن أبي طالب — الهمداني

الأصل ، ثم البالسي ، المصرى ، المولود في يوم الجمعة ، التاسع من شهر الحرم من

سنة ٦٩٨ ، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول

من سنة ٧٦٩ هـ ، وشرحه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

(١) قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجاً دقيقاً ، وشرحناه شرحاً شاملاً جاهلاً لأشياء

الفن وأدلة مسائله ، وظهر منه - منذ عهد بعيد - أربع مجلدات ضخام ، والله المستول أن

يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .

وقد شرح الكتاب — غير هؤلاء — الكثير من العلماء ، ولست تجد شرحاً من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابة عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكلُّ ذلك ببركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهرة بالفقه في العربية وسعة الباع .

\* \* \*

وهذه الشروح مختلفة ؛ ففيها المختصر ، وفيها الطول ، وفيها المتعقبُ صاحبه للنَّاطم يتحامل عليه ، ويتسلسل له المزالق ، وفيها التحيز له ، والمصحح لكل ما يجيء به ، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقاً وسطاً بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز .

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقاً بين الطريقتين بهاء الدين بن عَقِيل ؛ فإنه لم يعتمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامة ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جمع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم ، ولم يتعسف في نقد الناظم ؛ بحق ، وبغير حق ، كما لم يَنحَزْ له بحيث يتقبل كل ما يجيء به : وافق الصواب ، أو لم يوافق . ولصاحب هذا الشرح — من الشهرة في الفن والبراعة فيه ، ومن البركة والإخلاص — مادفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة .

\* \* \*

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعملٍ أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت — في أول الأمر — أن أتمم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثاً على الأزورار عنه ، ونحن في زمنٍ أقلُّ ما فيه من عابٍ أنك لا تجد راغباً في غلوب العرب إلا في القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهب مدنيتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغلبة لغيرهم . فاكتميت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفية ، وشرح الشواهد شرحاً وسطاً بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بته في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق ، والتذييل بخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال ؛ فإن

ابن مالك قد أغفل ذلك في «ألفيته» ، ووضع له لاميةً خاصة ، سماها «لامية الأفعال» .

\* \* \*

وأريد أن أنبهك إلى أنني وُقِّفْتُ في تصحيح هذه الطبوعة تصحيحاً دقيقاً ؛ فإنَّ نُسْخَ الكتاب التي في أيدي الناس — رغم كثرتها ، وتعدد طبعتها — ليس فيها نسخة بلغت من الإتقان حداً ينفي عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد في بعضها زيادة ليست في بعضهما الآخر ، وتجد بينها تفاوتاً في التعبير ، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشرة نسخة مختلفة ، في زمان الطبع ، ومكانه ، ويسر لي — سبحانه ! — مُعَارَضَةً بعضها ببعض ، فاستخلصتُ لك من بينها أكلها بياناً ، وأصحها تعبيراً وأدناها إلى ما أحبُّ لك ، فجاءت — فيما أعتقد — خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب .

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [ ] .

والله — سبحانه ! — المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر القناء فيه ، وأن يجعله

في سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعابه التكلان ؟

محمد محيي الدين عبد الحميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عبر بالضمير لاستمراره

١ - قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ (١)

٢ - مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفِيِّ وَآلِهِ الْمُسْتَكْمَلِينَ الشَّرَفَاءِ (٢)

أما صدر الكلام - وهو الإيضاح  
أو أصل النبا - الخبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، وصلاته وسلامه على من لا نبي بعده .

(١) قال ، فعل ماضٍ ومحمد ، فاعل « هو » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « مالك » مضاف إليه ، وكان حق « ابن » أن يكون نعنا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبراً لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إبتاعه لمنعوته في إعرابه ينظر في الداعي إليه ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجملة هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا للذم ، بل هي للبيان ، فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارة الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله « أحمد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ربى » رب منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الله » عطف ببيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « خير » منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمة ، وخير مضاف و « مالك » مضاف إليه ، والجملة من أحمد وفاعله وما تعلق به من المفعولات في محل نصب مفعول به لقال ، ويقال لها : مفعول القول ،

(٢) « مصلياً » حال مقدره ، ومعنى كونها مقدره أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصل على النبي صلوات الله عليه في وقت حده لله ، وإنما تقع منه الصلاة بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوباً في أحد « على النبي » جار ومجرور متعلق بالحال « المصطفى » نعت للنبي ، وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وآله » الوار عاطفة ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، مبنى على =

قيل أنه لفظ الجبار  
في القرآن (٢٠٠) مرة

٢- وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفَيْتَةِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا <sup>مَحْوِيَةٌ</sup> (١)

٤- تُقَرَّبُ الْأَفْعَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُنْجِزٍ (٢)

٥- وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سَخَطٍ فَائِقَةٌ الْفَيْتَةُ ابْنِ مُعْطٍ (٣)

العصاة

(كسبه

القدر

= الكسر في محل جر المستكلمين ، نعمت لآل ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح <sup>المقصود</sup> ما بعدها ، لأنه جمع مذكراً سالم . وفيه ضمير مستتر هو فاعله « الشرفاء » بفتح الشين — مفعول المثلل به للمستكلمين ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والالف للاطلاق ، أو بضم الشين نعمت ثان للآل مجرور بكسرة مقدره على الألف ، إذ هو مقصور من الممدود — وأصله « الشرفاء » جمع شريف ككرام وظرفاء وعلماء وبخلاء ونجباء في جمع كريم وظريف وعليم وبخيل ونجيب — وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكلمين محذوفاً ، وكأنه قد قال : مصلياً على الرسول المصطفى وعلى آله المستكلمين أنواع الفضائل الشرفاء .

(١) « وأسعين ، الواو حرف عطف ، أسعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، وجملة الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لقال « في ألقىه » جار ومجرور متعلق بأسعين « مقاصد ، مبتدأ ، ومقاصد مضاف و « النحو » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بمحويه « محويه » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر نعمت أول لالفية .

(٢) « تقرب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألقىة « الأفعى » مفعول به لتقرب ، بلفظ « جار ومجرور متعلق بتقرب « موجز » نعمت للفظ « وتبسّط ، الواو حرف عطف ، تبسّط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألقىة أيضاً « البدل » مفعول به لتبسّط « واعد ، جار ومجرور متعلق بتبسّط « منجز » نعمت لواعد ، وجملة الفعلين المضارعين اللذين هما « تقرب ، و « تبدل » مع فاعليهما الضميرين المستترين . وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعمتاً لالفية ، والجملتان نعمتان ثان وثالث لالفية .

(٣) « وتقتضى ، الواو حرف عطف ، تقتضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألقىة « رضا » مفعول به لتقتضى « بغير » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعمت لرضا ، وغير مضاف و « سخط » مضاف إليه « فائقة » حال من الضمير =

- ٦ - وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٍ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلُ<sup>(١)</sup>  
 ٧ - وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَيَبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ<sup>(٢)</sup>

= المستتر في تقتضى ، وفاعل فائقة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « ألفتة ، مفعول به لاسم الفاعل ، الذى هو فائقة وألفتة مضاف و « ابن ؛ مضاف إليه ، وابن مضاف و « معط ، مضاف إليه ، وجملة « تقتضى » مع فاعله وما نعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجملة الواقعة نعتاً لألفتة أيضاً .

(١) « وهو ، الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « بسبق ، جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببية « حائز » خبر المبتدأ « تفضيلاً ، مفعول به الحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مستوجب » خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ثنائى ، ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الجميلاً ، نعت لثناء ، والالف للإطلاق .

(٢) « والله ، الواو للاستئناف ، ولفظ الجلالة مبتدأ « يقضى ، فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله ، والجملة من الفعل الذى هو يقضى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « بهيات ، جار ومجرور متعلق بيقضى « وافرته ، نعت لهيات « لى ، وله ، في درجات ، كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و « الآخرة ، مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعهم بالدعاء ، ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة .

تنبه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى - نسبة إلى زاوية ، وهى قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجاية من أعمال إفريقيا الشمالية - الفقيه الحنفى .

ولد فى سنة ٥٦٤ ، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذة الجزولى ، وكان من المنفردين بعلم العربية ، وهو صاحب الألفتة المشهورة وغيرها من الكتب الممتعة ، وقد طبعت ألفتة فى أوربا ، وللعلاء عليها عدة شروح .

وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ بمصر . وقبره قريب من تربة الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعاً ( انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ١٢٩/٥ ، وفى بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهرة ٦/٢٧٨ ) .



الكلامُ وما يتألفُ منه<sup>(١)</sup>

- ٨ - كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ : كَاسْتَقَمَ ، وَأَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ - الْكَلِمُ<sup>(٢)</sup>  
 ٩ - وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ<sup>(٣)</sup>

(١) «الكلام» ، خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام « هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه ، لحذف المبتدأ — وهو اسم الإشارة — ثم حذف الخبر — وهو الباب ، فأقيم « شرح » ، مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، ثم حذف « شرح » ، أيضاً وأقيم « الكلام » ، مقامه ، فارتفع كما كان الذي قبله « وما » ، الواو عاطفة و « ما » ، اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف ، و « يتألف » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكلام ، و « منه » ، جار ومجرور متعلق بـ « يتألف » ، والجملة من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لاجل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) «كلامنا» ، كلام : مبتدأ ، وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لفظ » ، خبر المبتدأ « مفيد » ، نعت للفظ ، وليس خبراً ثانياً « كاستقم » ، إن كان مثلاً فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضاً متعلق بمحذوف نعت لمفيد « واسم » ، خبر مقدم « وفعل » ، ثم حرف ، معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بـ « والكلم » ، مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفادة والثانى التركيب المائل لتركيب استقم ، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف ، وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بـ « لبعده رتبته » .

(٣) « واحد كلة » ، مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة لاجل لها من الإعراب « والقول » ، مبتدأ « عم » ، يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وعلى هذا يكون فاعله ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القول ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « عم » ، اسم تفضيل — وأصله أعم — حذف هزؤه كما =

الكلامُ الْمُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن « اللفظ المفيد فائدةً بِحَسْنِ السُّكُوتِ عليها » فاللفظُ : جنس يشمل الكلامَ ، والكلمةَ ، والكلمَ ، ويشمل المَهْمَلَ كـ « دَيْزٍ » والمستعمل كـ « مَعْرٍ » ، ومفيد : أخرج المَهْمَلَ ، و « فائدة يحسنُ السُّكُوتُ عليها » أخرج الكلمةَ ، وبعضَ الكلم — وهو ما تركبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يحسنِ السُّكُوتُ عليه — نحو « إِنْ قَامَ زَيْدٌ » .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قَامَ زَيْدٌ » وكقول المصنف « اسْتَقِمَ » فإنه كلام مركبٌ من فعل أمرٍ وفاعلٍ مستتر ، والتقدير : استقم أنت ؛ فاستغنى بالمثل عن أن يقول « فائدة يحسن السُّكُوتُ عليها » فكأنه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم » .

= حذف من خير وشر لكثرة استعمالها وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا ، كما في قول الراجز :

\* بِالْأَلِّ خَيْرُ النَّاسِ وَإِنَّ الْأَخِيرَ \*

وقد قرىء ( سيعلمون غدا من الكذاب الأشر ) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل د عم ، أعم كما قلنا ، وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ « وكلمة ، مبتدأ أول د بها ، جار ومجرور متعلق بيوم الآتي د كلام ، مبتدأ ثان د قد ، حرف تقليل د يوم ، فعل مضارع مبني للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى د يوم ، يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمة معنى الكلام قد يقصد بها ، يعني أن لفظ الكلمة قد يطلق ويقصد بها المعنى الذي يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا « كلمة الإخلاص » ، وقالوا « كلمة التوحيد » ، وأرادوا بهذين قولنا : « لا إله إلا الله » ، وكذلك قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لييد ، وهو يريد قصيدة لييد بن ربيعة العامري التي أولها :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وإنما قال المصنف « كلامنا » ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ؛ لا في اصطلاح اللغويين ، وهو في اللغة : اسم لكل ما يُتَكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد .

والكَلِمُ : اسمُ جنسٍ<sup>(١)</sup> واحدهُ كلمةٌ ، وهي : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دَلَّتْ على مَعْنَى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها — بل في غيرها — فهي الحرف .  
والكَلِمُ : بما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إِنْ قَامَ زَيْدٌ .

(١) اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعي ، والثاني يقال له اسم جنس إفرادي ؛ فأما اسم الجنس الجمعي فهو ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء ، ، والتاء غالباً تكون في المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر ، ومنه كلم وكلمة ، وربما كانت زيادة التاء في الدال على الجمع مثل كمه للواحد وكأه للكثير ، وهو نادر . وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء ، كزنج وزنجي ، وروم ورومي ، فأما اسم الجنس الإفرادي فهو ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد ، كاه وذهب وخل وزيت .

فإن قلت : فإني أجد كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردهما بالهاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعي وواحد ، نحو قرى وواحدة قرية ، ومدى وواحدة مديّة ، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع ؟

فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافاً من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة ، فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقراً وشجراً وثمرات لا يوافق زنة من زنات الجمع ؛ والوجه الثاني : أن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعي مذكراً كقول الله تعالى : ( إن البقر تشابه علينا ) وقوله جل شأنه : ( إليه يصعد الكلم الطيب ) فأما الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً ، كما تجد في قوله تعالى : ( لهم غرف من فوقها غرف مبنية ) وقوله سبحانه : ( والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئتهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار ) ، وكقول الشاعر :

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْمَلِيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ كَانْ ، مَشْكُورِ

والكلمة : هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ ققولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المهمل كدَيْرٌ ، وقولنا « مفرد » أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن القول يعمُّ الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضاً على الكلم والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد .

انظر كلاماً نفيّاً لابنه تميم في التوسل والوسيل ص ١٥٨

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقصد بها الكلام ، كقولهم في « لا إله إلا الله » : « كلمة الإخلاص » .

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق ، وقد ينفرد أحدهما .  
فمثال اجتماعهما « قد قام زيدٌ » فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثال انفرد الكلم « إن قام زيدٌ » (١) .

ومثال انفرد الكلام « زيدٌ قائمٌ » (٢) .

\* \* \*

٨- بالجِزِّ ، والتَّوْنِينِ ، والنَّدَا ، وَأَلٌ وَمُسْنَدٌ - لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ (٣)  
ذكر المصنف — رحمه الله تعالى ! — في هذا البيت علامات الاسم .

(١) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه .

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلاماً لأنه ليس مؤلفاً من ثلاث كلمات .

(٣) « بالجِزِّ ، جار ومجرور متعلق بقوله « حصل » الآتي آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله « تمييز الآتي » والتَّوْنِينِ ، والنَّدَا ، وأل ، ومسند ، كلهن معطوفات على قوله « الجِزِّ » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله « بالجِزِّ » متعلقاً بحصل ، فإن جعلت « بالجِزِّ » مقديماً — وهو الوجه الثاني — كان هذا الجار والمجرور متعلقاً بحصل « تمييز » مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره =

فنها الجر، وهو يشمل الجزء بالحرف والإضافة والتبعية، نحو «مَرَزْتُ بِفِلامٍ زَيْدٍ الْفَاضِلِ» فالفلام: مجرور بالحرف، وزَيْدٍ: مجرور بالإضافة، والفاضل: مجرور بالتبعية، وهو أَشْمَلُ من قول غيره «بحرف الجر»؛ لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الْجَرَ بالإضافة، ولا الجزء بالتبعية. ~~ويؤثر نعتاً~~ ~~المعطوف~~ ~~والموكبر~~ (يسدل)

ومنها التنوين، وهو<sup>(١)</sup> على أربعة أقسام: (١) تنوين التمكن، وهو اللاحق للأسماء المعرّبة، كزَيْدٍ، وَرَجُلٍ، إِلاجْعَ المؤنث السالم، نحو «مُسَلِمَاتٍ» وإلا نحو «جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ» وسيأتي حكمهما. (٢) وتنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين مَعْرِقِهَا ونَكَرِهَا، نحو: «مَرَرْتُ بِسَيبِيهِ وَبَسَيبِيهِ آخَرَ». (٣) وتنوين الْمُقَابَلَةِ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: «مُسَلِمَاتٍ» فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسَلِمِينَ. (٤) وتنوين الْعَوَضِ، وهو على ثلاثة أقسام: **عَوَضٌ عَنْ جَمَلَةٍ**، وهو الذي يلحق «إِذْ» عَوَاضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) أى: حين إِذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ؛ فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه؛ وقسم يكون عوضاً عن اسم، وهو اللاحق لـ «كُلٌّ» عوضاً عما تضاف إليه، نحو: «كُلٌّ قَائِمٌ» أى: «كُلٌّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضاً عنه<sup>(١)</sup>،

= واحد من اثنين، حصل، فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تمييز، والجملة في محل رفع نعت تمييز، وتقدير البيت: التمييز الحاصل بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد كائن للاسم، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والندا وأل والإسناد: أى كائن بكل واحد من هذه الخمسة.

(١) في نسخة «وهو أقسام، بدون ذكر العدد، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام.

(٢) ومنه قول الله تعالى: (قل كل يعمل على شاكلته) وقوله جل شأنه: (كل له

قانتون) وقوله تباركت كلماته: (كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك)، ومثل =

وقسم يكون عوضاً **عن حرف** ، وهو اللاحق لـ « جَوَارٍ ، وَغَوَاشٍ » ونحوها رفعاً وجرًا ، نحو : « هُوَلاءِ جَوَارٍ ، ومهرتِ جَوَارٍ » فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضاً عنها .

وتنوينُ الترنم<sup>(١)</sup> ، وهو الذى يلحق القوافى المُطلقة بحرفِ عِلَّةٍ ، كقوله :

١ - أَقْبَلِي اللَّوْمَ - عَاذِلَ - وَالْعِتَابَنُ  
وَقَوْلِي - إِنْ أَصَبْتُ - : لَقَدْ أَصَابَنُ

= كل فى هذا الموضوع كلمة «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضاً عنه قول روثبة بن العجاج فى مطلع أرجوزة طويلة يمدح فيها تيميا :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونُ تُقْضَى قَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

يريد : فطلت بعض الدين وأدت بعضه الآخر

(١) هذا النوع خامس ، ولا يختص بالاسم ، وقد ذكره وما بعده استطراداً .

١ - هذا بيت من الطويل ، لجرير بن عطية بن الخطمي ، أحد الشعراء المجيدين ، وثالث ثلاثة ألقبت لإيهم مقادة الشعراء فى عصر بني أمية ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل . اللغة : « أقبل ، أَرَادَ مِنْهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَعْنَى اِتْرَكِي ، وَالْعَرَبُ تَسْتَعْمَلُ الْقَلَّةَ فِي مَعْنَى النِّقْيَةِ ، يَقُولُونَ : قَلَّ أَنْ يَفْعَلَ فَلَانَ كَذَا ، وَهِيَ يَرِيدُونَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ أَصْلًا ، وَاللُّومُ ، الْعَذْلُ وَالتَّعْنِيفُ ، عَاذِلٌ ، اسْمُ فَاعِلٍ مُؤَنَّثٍ بِالتَّاءِ الْمَحْذُوفَةِ لِلتَّرْخِيمِ ، وَأَصْلُهُ عَاذَلَةٌ ، مِنْ الْعَذَلِ وَهُوَ اللَّوْمُ فِي تَسْخِطٍ ، وَدِ الْعِتَابِ ، التَّرْبِيعُ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ .

المعنى : اتركى أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنى لن أستمع لما تطلين : من الكف عما أتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعلى .

الإعراب : « أقبل ، فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى لمخاطبة الواحدة مبنى

على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « اللوم ، مفعول به لاقل » عاذل ، منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى

محل نصب ، وأصله يا عاذلة « والعتابا ، الواو عاطفة ، العتابا : معطوف على اللوم « وقولى ،

فعل أمر ، والياء فاعله « إن ، حرف شرط « أصبت ، فعل ماض فعل الشرط ، وتاء =

فجاء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

٢ — أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينَ

= المتكلم أو المخاطبة فاعله . وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها المتكلم ، وبكسرهما على أنها للمخاطبة ، ولقد أصابا ، جملة في محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولي لقد أصابا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله .

الشاهد فيه : قوله : « والعابن ، وأصابن ، حيث دخلهما ، في الإنشاد ، تنوين الترنم ، وآخرهما حرف العلة ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطابقة .  
٢ — هذا البيت للناطقة الذبياني ، أحد نحول شعراء الجاهلية ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم في سوق عكاظ ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها :

مِنْ آلِ مَيْتَةٍ رَاحٍ أَوْ مُغْتَدِي مَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُرَوِّدٍ ؟

اللغة : « راح ، اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار في وقت العشي « مغتدى ، اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار في وقت الغداة ، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد في قوله « مجلان ذا زاد ، ما كان من تسليم مية عليه أو ردها تحيته « أزف ، دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى « أفد ، وهو بوزنه ومعناه « الترحل ، الارتحال « تزل ، - مضموم الزاي - مضارع زال ، وأصله تزول ، لحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يقول في البيت الذي هو المطلع : أتمضي أيها العاشق مفارقاً أحبابك اليوم مع العشي أو غداً مع الغداة ؟ وهل يكون ذلك منك وأنت مجلان ، تزودت منهم أو لم تزود ، ثم يقول في البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرجال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق .

الإعراب : « أزف ، فعل ماض « الترحل ، فاعل « غير ، نصب على الاستثناء « أن ، حرف توكيد ونصب « ركابنا ، ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه « لما ، حرف نفى وجزم « تزل ، فعل مضارع مجزوم بلما « برحالنا ، برحال : جار ومجرور :

والتنوين الغالي — وأثبتته الأخفش — وهو الذي يلحق القوافي المقيّدة ،

كقوله :

— ٣ — \* وَقَائِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَفِ \* \*

= متعلق بزول ، ورحال مضاف و د نا ، مضاف إليه د كان ، حرف تشبيه ونصب .  
واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة محذوفة تقديرها د وكان قد زالت ، لحذف الفعل  
وفاعله المستتر فيه ، وأبى الحرف الذي هو قد .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ؛ أولها دخول التنوين الذي للترنم على الحرف ،  
وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشيء إذا اختص بشيء  
لم يجيء مع غيره ، والثاني في تخفيف د كان ، التي للتشبيه ، ومجىء اسمها ضمير الشأن ،  
والفصل بينها وبين خبرها بقده ، لأن الكلام لإثبات . ولو كان الكلام نفيًا لكان الفصل بلم ، كما  
في قوله تعالى : ( كان لم يغنوا فيها ) ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قول الشاعر :

لَا يَهُوُّ لَنِّكَ اصْطِلَاحَهُ لَظَى الْحَرْبِ بِ ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وسياتى شرح ذلك في باب إن وأخواتها .

٣ — هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيخ والقيصوم ،

والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان في عصر بني أمية ، وبعده :

\* مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقَنِ \* \*

اللغة : د القائم ، كالأقم ، الذي تعلوه القنمة ، وهي لون فيه غبرة وحمرة ، و د أعماق ،

جمع عمق - بفتح العين ، وتضم - وهو : ما بعد من أطراف الصحراء . و د الخاوى ،

الخالى ، و د المحترق ، مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : حرق المفاضة واخترقها ،

إذا قطعها ومر فيها ، و د الأعلام ، علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتمام بها ،

واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و د الخفق ، اضطراب السراب ، وهو الذي تراه

نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، لحركها بالفتح ضرورة .

المعنى : كثير من الأمكنة التي لا يبتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد

أعملت فيها ناطق وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبرة

بمسالك الصحراء .



وظاهر كلام المصنف أن التنوين كُله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكن ، والتنكير ، والمقابلة ، والعيوض ، وأما تنوين الترتم والعالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف (١) .

ومن خواص الاسم : النداء ، نحو « يا زيد » ، والألف واللام ، نحو « الرجل » والإسناد إليه ، نحو « زيد قائم » . والياء حالة محل العوض سراً . . . . .  
فغنى البيت : حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « أل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف « مُسند » مكان « الإسناد له » .

\* \* \*

= الإعراب : د قائم ، الواو واو رب ، قائم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقام مضاف و الأعماق ، مضاف إليه ، حاوى ، صفة لقائم ، و حاوى مضاف و المخترق ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد آيات :

\* تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلَاةٍ الْوَهْقِ \*

الشاهد فيه : قوله « المخترق » ، و الخفقن ، حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمة التى فى آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ « قافية مقيدة » .

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسمية نون الترتم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنويناً إنما هى تسمية مجازية ، وليست من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم .

١١- بَتَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ ، وَيَا أَفْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبَلِنَّ - فِعْلٌ يَنْجَلِي<sup>(١)</sup>

هذا لا يدخل إلا ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء « فَعَلْتُ » والمراد بها مع ماضي تاء الفاعل ، وهي المضمومة للتكلم ، نحو « فَعَاتُ » والمفتوحة للمخاطب ، نحو « تَبَارَكْتَ » والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فَعَاتِ » .

ويمتاز أيضاً بتاء « أَنْتَ » والمراد بها تاء التانيث الساكنة ، نحو « نِعْمَتْ » و « بِنَسْتُ » فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو « هذه مسلمة » ، ورأيت مسلمةً ، وصمرت بسلامةً ومن اللاحقة للحرف ، نحو « لَاتَ ، وَرُبَّتْ ، وَثُمَّتْ<sup>(٢)</sup> » وأما تسكينها مع ربٍّ وثُمَّ فقليل ، نحو « رُبَّتْ ، وَثُمَّتْ » .

(١) « بتا د جار ومجرور متعلق بـينجلى الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو لا يجوز ، قلت : إن ضرورة الشعر هي التي أوجبت ذلك ، وإن معمول لكونه جاراً ومجروراً يحتمل فيه ذلك التقديم الذي لا يسوغ في غيره ، وتام مضاف و فعلت ، قصد لفظه : مضاف إليه « وأنت » الواو حرف عطف ، أنت : قصد لفظه أيضاً : معطوف على فعلت « ويا » معطوف على تاء ، ويا مضاف و « افعل » مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضاً « ونون » الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و « أقبلن » ، قصد لفظه : مضاف إليه « فعل » مبتدأ « ينجلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أما دخول التاء على « لا » فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت « لات » حرف نفي بكثرة ، وورد استعماله في فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : ( ولات حين مناص ) وأما دخولها على رب فني نحو قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلِي عَنِّي حَنِيٌّ  
أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا

ونحو قول الآخر :

مَاوِيَّ يَا رُبْتَمَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسِمِ =

ويمتاز أيضاً بياء « أَفْعَلِي » والمراد بها ياء الفاعلة ، وتلحق فعل الأمر ، نحو « اضْرِبِي » والفعل المضارع ، نحو « تَضْرِبِينَ » ولا تلحق الماضي .

وإنما قال المصنف « يا فاعلي » ، ولم يقل « ياء الضمير » لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهي لا تختصُّ بالفعل ، بل تكون فيه نحو « أَكْرَمَنِي » وفي الاسم نحو « غُلَامِي » وفي الحرف نحو « إِنِّي » ، بخلاف ياء « أَفْعَلِي » فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدّم ، وهي لا تكون إلا في الفعل .

ومما يميز الفعل نُونُ « أَفْعَلَنَّ » والمرادُ بها نُونُ التوكيد : خفيفةٌ كانت ، أو ثقيلةٌ ؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى : ( لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ) والثقيلة نحو قوله تعالى : ( لَنْخَرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ ) .

فغنى البيت : ينجلي الفعلُ بقاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة<sup>(١)</sup> ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد .

\* \* \*

١٢- سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمٌ<sup>(٢)</sup>

= وأما دخولها على لم ففي نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى الْأَشِيمِ يَسْبُونِي فَمَضَيْتُ نَمْتًا قُلْتُ لَا يَمْنِينِي

(١) بقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل أ بطل الجمهور مذهب القائل بأن ليس حرف ومذهب

القائل بأن عسى حرف ، و بقبول تاء التأنيث وحدها أ بطلوا مذهب القائل بأن نعم ونس اسمان

(٢) « سواهما » سوى : خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها

التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ،

لكن الأولى ما قدمناه « كهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ،

والتقدير « وذلك كهل » ، « وفي » ولم ، معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع ،

نعت له « يلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل

مضارع ، والجملة خبر المبتدأ « لم » مفعول به ليلي ، وقد قصد لفظه « كيشم » جار ومجرور

متعلق بمحذوف يقع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله :

الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفي ولم ، والفعل المضارع يلي لم ، وذلك كائن =

١٣- وَمَا ضَى الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ ، وَسِمٍ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إِنْ أَمُرْتُ فَهُمْ (١).

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بِخُلُوهُ عن علاماتِ الأسماء ، وعلاماتِ الأفعال ، ثم مَثَلَب «هل وفي ولم» مُنْبَهًا على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال . نحو «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و «هَلْ قَامَ زَيْدٌ» ، وأشار بنى ولم إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كنى ، نحو «زيد فى الدار» ، ومختص بالأفعال كَلَمْ ، نحو «لَمْ يَقُمْ زيد» .

ثم شرع فى تبين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة

= كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه — من باب فرح — إذا نشقته ، وفيه لغة أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء .

(١) «وماضى» الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله من الآتى ، وماضى مضاف و «الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بجز «مز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وسم» الواو عاطفة أو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالنون» جار ومجرور متعلق بسم : فعل «فعل» مفعول به لسم ، وفعل مضاف و «الامر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره «لأن فهم أمره فهم» فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أمر ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور ، وتقديره «إن فهم أمرهم بالنون إلخ» ، وتقدير البيت : ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمة فعلاً ، وعلم فعل الامر بقبول النون إن فهم منه الطلب .

وز : أمر من ماز الشيء يميزه ميّزاً — مثل باع يبيع بيعاً — إذا ييزه ، وسم : أمر من وسم الشيء يسمه وسماً — مثل وصفا يصفه وصفاً — إذا جعل له علامة يعرفه بها ، والامر فى قوله «إن أمر فهم» هو الامر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء .

المضارع صحة دخول « لم » عليه ، كقولك في يَشْمُ : « لَمْ يَشْمِ » وفي يضرب : « لَمْ يَضْرِبْ » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع تلي لم كيشم » .  
ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : « وماضى الأفعال بالتأنيذ » أى : ميز ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو « تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » و « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ » و « بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ » .

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو « اضْرِبْ » ، واخْرُجْ » .  
فإن دَلَّتِ الكَلِمَةُ عَلَى الْأَمْرِ وَلَمْ تَقْبَلِ نُونَ التَّوَكِيدِ فَهِيَ أَسْمٌ فِعْلٌ<sup>(١)</sup> ، وإلى ذلك أشار بقوله :

١٤- وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ أَسْمٌ نَحْوَ صَهْ وَحَيْهَلٍ<sup>(٢)</sup>

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته — وهى لم — فإنها تكون اسم فعل مضارع ، نحو أوه وأف ، بمعنى أتوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمة ، كما فى فعل التعجب نحو : « ما أحسن السماء » وكما فى « حبذا الاجتهاد » فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً .

(٢) « والأمر ، الواو عاطفة أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ « إن » ، حرف شرط « لم » ، حرف نفي وجزم « يك » ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، وأصله يكن « للنون » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدماً « محل » اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت محل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يجيء بالفاء للضرورة ، والجملة من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملة « هو اسم » فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله =

فَصَهَ وَحَيْهَلَ : اسمان وإن دَلَّ على الأمر ؛ لعدم قبولها نون التوكيد ؛ فلا تقول :  
صَهَنَ وَلَا حَيْهَلَنَ ، وإن كانت صَهَ بمعنى اسكت ، وحَيْهَلَ بمعنى أَقْبَلَ ؛ فالفارق<sup>(١)</sup>  
بينهما قبولُ نون التوكيد وَعَدَمُهُ ، نحو « اسكَنَّ ، وَأَقْبَلَنَّ » ، ولا يجوز ذلك  
في « صه ، وحيهل » .

\* \* \*

= الأمر في أول البيت ، وتكون جملة جواب الشرط محذوفة دلت عليها جملة المبتدأ  
وغيره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ،  
وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضيا ضرورة أيضاً ؛ فالبيت لا يتخلو  
من الضرورة ، ونحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف ووصه ،  
مضاف إليه ، وقد قصد لفظه ، وحيهل ، معطوف على صه .

(١) أربع فوائد — الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : ما هو  
واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ،  
وذلك نحو نزال وتراك وباهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو :  
صه ومه ؛ فإنا نون وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفة .

والفائدة الثانية : توافق أسماء الأفعال الأفعال في ثلاثة أمور ؛ أولها : الدلالة على  
المعنى ، وثانيتها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذي يكون بمعناه في التمضى  
واللزوم غالباً ، وثالثتها : أنه يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار الفاعل وإضماره ؛ ومن  
غير الغالب في التمضى نحو « آمين » فإنه لم يحفظ في كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه  
بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه — وهو  
زدنى — متعد ، وتخالفتها في سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول  
« صه » بلفظ واحد للفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف « اسكت » فإنه تقول :  
اسكتى ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثاني أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول :  
« زيداً عليك » كما تقول : « محمداً الزم » ، والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيداً لفظياً  
باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ؛ واسكت  
اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب =

= المضارع في جوابه ، فتقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو كان دالاً على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمره ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخرة عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولاً تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر :

يَأْيُهَا الْمَسَاحُ دُلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

يقدر : خذ دلوي ، ولا يجوز أن يكون قوله : دلوي ، معمولاً لدونك الموجود ، ولا لآخر مثله محذوف ، على الأصح . والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفة ؛ فلا تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال . والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبة وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح في هذا الموضوع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبوت ، والله يتولاك .

الفائدة الثالثة : اختلف النحاة في أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها باختلاف الزمان ، ولا تتصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً فتقع مبتدأً وفاعلاً ؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف ؛ فهي كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هي نوع خاص من أنواع الكلمة ؛ فليست أفعالاً وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تتصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال ، وأعطاهما أبو جعفر اسماً خاصاً بها حيث سماها مخالفة .

والفائدة الرابعة : ما ذكره الناظم - من أن الفعل ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر - هو مذهب البصريين من النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل قسمان : ماض ، ومضارع ، وأما ما نسميه فعل الأمر فهو عندهم من المضارع ومقتطع منه ، فأصله « اضرب » ، عندهم « لتضرب » ، بلام الأمر ، لحذفت اللام ، ثم حذف حرف المضارعة ، ثم جيء بهزة الوصل توصلاً إلى النطق بالضاد الساكنة ، وهو تكلف لاداعي له .

## المُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ (١)

١٥ - وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ (٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : مَا سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحُرُوفِ ، والثاني المبنى ، وهو : مَا أَشْبَهَ الْحُرُوفَ ، وهو المعنى بقوله : « لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ » أي : لشبه مُعْرَبٍ مِنَ الْحُرُوفِ ؛ فَعَلَّةُ الْبِنَاءِ مَنْحَصَرَةٌ - عند المصنف رحمه الله تعالى ! - فِي شَبِّهِ الْحَرْفِ ، ثُمَّ نَوَّعَ الْمَصْنُفُ وَجُوهَ الشَّبْهِ فِي الْبَيْتَيْنِ الَّذِينَ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ حَيْثُ جَعَلَ الْبِنَاءَ مَنْحَصَرًا فِي شَبِّهِ الْحَرْفِ أَوْ مَا تَضْمَنَ مَعْنَاهُ ، وَقَدْ نَصَّ سَيُوبِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ ! - عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْبِنَاءِ كُلَّهَا تَرْجِعُ إِلَى شَبِّهِ الْحَرْفِ ،

(١) أي : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر .

(٢) « وَالْإِسْمُ ، الْوَاوُ لِلِاسْتِثْنَاءِ ، الْإِسْمُ : مَبْتَدَأُ أَوَّلِ « مِنْهُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرٌ مَقْدَمٌ « مُعْرَبٌ ، مَبْتَدَأُ مُؤَخَّرٌ ، وَالْمَجْمَلَةُ مِنْهُ وَمَنْ خَبَرَهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، « وَمَبْنِيٌّ ، مَبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ « وَمِنْهُ مَبْنِيٌّ » وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعَطَّفَ قَوْلُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مُعْرَبٍ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الْإِسْمِ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ فِي أَنْ وَاحِدٍ ، أَوْ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ بَعْضَ الْإِسْمِ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ وَبَعْضُهُ الْآخِرُ لَيْسَ بِمُعْرَبٍ وَلَا مَبْنِيٍّ ، وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ أَبَاهُ جُمْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ النَّحَاةِ « لِشَبِّهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِمَبْنِيٍّ ، أَوْ مَتَعَلِقٌ بِخَبَرِ مَحذُوفٍ مَعَ مَبْتَدَأِهِ وَالتَّقْدِيرُ : « وَبِنَاؤُهُ ثَابِتٌ لِشَبِّهِ » « مِنَ الْحُرُوفِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِقٌ بِشَبِّهِ أَوْ بِمَدْنِيٍّ « مُدْنِيٌّ » نَعْتٌ لِشَبِّهِ ، وَالتَّقْدِيرُ الْبَيْتِ : وَالْإِسْمُ بَعْضُهُ مُعْرَبٌ وَبَعْضُهُ الْآخِرُ مَبْنِيٌّ ؛ وَبِنَاءُ ذَلِكَ الْمَبْنِيِّ ثَابِتٌ لِشَبِّهِ مَدْنٍ لَهُ مِنَ الْحَرْفِ ، وَمَدْنِيٌّ : اسْمٌ فَاعِلٌ فَعَلَهُ أَدْنَى ؛ تَقْوِيلٌ : أَدْنَيْتُ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ ، إِذَا قَرَّبْتَهُ مِنْهُ ، وَالْيَاءُ فِيهِ هُنَا يَاءُ زَائِدَةٌ لِلِاشْتِبَاعِ ، وَلَيْسَتْ لَامُ السَّكْمَةِ ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمَنْقُوصِ الْمُنْكَرِ غَيْرَ الْمَنْصُوبِ تَحْذُفُ وَجُوبًا .

وتضمن هذا البيت على هذا الإعراب والتفسير قضيتين : الأولى أن الاسم منحصر في قسمين المعرب والمبنى ، والثانية أن سبب بناء المبنى منه منحصر في شبه للحرف لا يتجاوزه .



وعمن ذكره ابن أبي الربيع<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الاسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها ، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر ، وهكذا؟ فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني ، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم « نزال وهيات ، فإنهما لما أشبهتا « انزل وبعد ، في المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو « سقيالك » و « ضربا زيدا » فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني . وأيضاً يلزمه لإعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الاسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المغرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التي من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الافعال هي تشبهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لافي لفظه ولا في عمله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الاسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الاسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معرفة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أو آخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فالتم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعلوه بأن السيين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة ، ومثلا لذلك بـ « حذام ، وقظام ، ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلية ، والتأنيك ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإننا وجدنا من الاسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « أدريجان ، فإن فيه العلية والتأنيك والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

١٦- كَالشَّبهِ الْوَضْعِيّ فِي اسْمِي جِئْنَا وَالْمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا<sup>(١)</sup>

١٧- وَكِنْيَايَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْتُرُ ، وَكَافْتِقَارِ أَصْلًا<sup>(٢)</sup>

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع : الإفتقار <sup>أي أنها أصل في الجملة أصله فلا يكون مستغنى</sup> نكلاً <sup>نكلاً</sup> على حرف موضوعاً على حرف ( فالأول ) شبهه له في الوضع ، كأن يكون الأسمُ موضوعاً على حرف

= وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه ، بل لمضارعه في الهيئة نزال ونحوه ، بما بني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لاعلة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الخذاق من النحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) « كالشبهه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كالشبهه « الوضعي ، نعت للشبهه « في اسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي ، واسمي مضاف و « جئنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوي ، معطوف على الوضعي « في متى ، وفي هنا » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي ، وتقدير البيت : والشبهه المدنى من الحروف مثل الشبهه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك « جئنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبهه المعنوي الكائن في « متى » الاستفهامية والشرطية وفي « هنا » الإشارة .

(٢) « وكنيابة ، الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبهه « عن الفعل ، جار ومجرور متعلق بنيابة « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التي يقتضيها ما قبله « وكافتقار ، الواو حرف عطف ، والجار والمجرور معطوف على كنيابة « أصلاً » فعل ماض مبني للجهول ، والالاف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حالة من حالته .

[وَاحِدٍ] ، كالتاء في ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ «نا» في «أَكْرَمْنَا» ، وإلى ذلك أشار بقوله : « في أَسْمَى جِئْتَنَا » فالتاء في جِئْتَنَا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك «نا» اسمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني ؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين (١) .

(والثاني) شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجودٍ ؛ فمثال الأول «مَتَى» فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كجاء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فمساعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل وفا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب ، لسببين ، أولهما : أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده ، فإن الأصل في وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثاني : أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم تولد المعاني المختلفة عليه . وشرط تأثير المقتضى أن ينتق المانع .

الحَرْفَ ، في المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط ، نحو « مَتَى تَقُومُ أَقْبَمُ » وفي الحالتين هي مُشَبَّهةٌ لِحَرْفٍ موجودٍ ؛ لأنها في الاستفهام كالمهمزة ، وفي الشرط كإِنْ ، ومثالُ الثاني « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كأن ينبغي أن يُوضَعَ فلم يُوضَعَ . وذلك لأن الإشارة مَعْنَى من المعاني ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفي « ما » وللنهي « لا » وللتمني « آيَتَ » وللترجى « لَعَلَّ » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّرًا<sup>(١)</sup> .

(والثالث) شبهه له في التَّيَابَةِ عن الفعل وعدمِ التَّأثيرِ بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » فَدَرَاكَ : مَبْنِيٌّ ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْمَلُ ولا يَعْمَلُ فيه غيرُهُ<sup>(٢)</sup> كما أن الحَرْفَ كذلك .

(١) نقل ابن فلاح عن أبي علي الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً ، وهو آل العهدية ؛ فإنها تشير إلى مهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة في هنا ونحوها حسية وفي آل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدرًا .

ونظير هنا ، فيما ذكرناه ، لدى ، فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً داء ، التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدرًا ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلاً ، فضلاً عن أن يعمل فيه ، وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلاً ، بدلا من قوله « ولا يعمل فيه غيره ، وقولنا « ما دام مقصوداً منه معناه ، يزيد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه — بأن يقصد لفظه مثلا — فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سلي المزني :

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « ضَرَبًا زَيْدًا » فإنه نائب مَنَابٍ « أَضْرِبُ » وليس بمبني ؛ لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكٍ » فإنه وإن كان نائباً عن « أَدْرِكُ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفِعْلِ وأَسْمَاءَ الأَفْعَالِ اشْتَرَكَا في النِّيَابَةِ مَنَابَ الفِعْلِ ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرفَ ، وأَسْمَاءَ الأَفْعَالِ غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابتها الحرفَ في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به .

وهذا الذي ذكره المصنف مبنيٌّ على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، والمسألة خلافية<sup>(١)</sup> ، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعَمَ حَسُو الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَوُجَّحَ فِي الدَّعْرِ

فزال في هذا البيت مسمودها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، فهي مرفوعة بضمه مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، ومثله قول زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتَ سَلَامَةً أَنْ سَيِّفِي كَرِيهٌ كَلَمًا دُعِيَتْ نَزَالٍ

ونظيرهما قول جريرة الفعسي :

عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطَمٌ

(١) إذا قلت «هيات زيد» مثلاً - فلهاء في إعرابه ثلاثة آراء : الأول - وهو مذهب الأنخفش ، وهو الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحو - أن هيات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضم ، وهذا الرأي هو الذي عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا مملووظ به ولا مقدر ، والثاني - وهو رأي سيويه - أن هيات مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، =

(والرابع) شبه الحرف في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتَقَارِ أَصْلًا » وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو « الذي » فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلّة ؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار ، فبنيت (١) .

وحاصلُ البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

\* \* \*

= والثالث — وهو رأى المازني — أن هيئات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعداً زيد ، فهو متأثر بعامل لفظي محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثاني والثالث ، وعلّة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه - وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه - معنى لام الأمر ، وسائر محمول عليه ، لنعنى أن اسم الفعل — على هذين الرأيين — أشبه الحرف شهاً معنوياً ، لا نيباً .

(١) زاد ابن مالك في شرح الكافية الكبرى نوعاً خامساً سماه الشبه الإهمالي ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً . ومثل له بأوائل السور نحو « ألم ، ق ، ص ، وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه ، وقيل : لأنها في محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو في محل نصب ، بفعل مقدر كقرأ ونحوه ، أو في محل جر بواو القسم المحذوفة ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة ، وأسماء العدد المسرودة ، وزاد ابن مالك أيضاً نوعاً سادساً سماه الشبه اللفظي ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني ، وذلك مثل « حاشا » الاسمية ؛ فإنها أشبهت « حاشا » الحرفية في اللفظ .

واعلم أنه قد يجتمع في اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضمرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوي ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقاري ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعي ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طرداً للباب على وتيرة واحدة ، وقد نص على ذلك ابن مالك في متن النسيهل .

١٨- وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمًا<sup>(١)</sup>

يريد أن المعرب خِلافُ الْمَبْنِيِّ ، وقد تقدّم أن المبني ما أشبه الحرف ؛ فالمعرب ما لم يُشبه الحرفَ ، وينقسم إلى صحيح - وهو : ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كَأَرْضٍ ، وإلى معتل - وهو : ما آخره حرف علة كَسَمًا - وسَمًا : لفةٌ في الاسم ، وفيه ست لغات : اسم - بضم الهمزة وكسرهما ، وَسِمٌ - بضم السين وكسرهما ، وَسِمًا - بضم السين وكسرهما أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمكن - وهو المنصرف - كزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو : أَحْمَدُ وَمَسْجِدٌ وَمَصَابِيحٌ ؛

(١) «ومعرب» مبتدأ ، ومعرب مضاف و«الأسماء» مضاف إليه «ما» اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ «قد سلما» قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماضٍ ، وفاعلة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والالف في «سلما» للإطلاق «من شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و«الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن كَأَرْضٍ «وسما» الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو - بضم السين مقصوراً - إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى ونحما .

وهنا سؤال ، وهو أن الناظم في ترجمة هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبني فقال : «المعرب والمبني» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضاً فقال «والاسم منه معرب ومبني» ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبني وأخر المعرب ، فما وجهه ؟

والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبني بسبب كونه هو الأصل في الأسماء ، وبدأ في التعريف بالمبني لكونه منحصراً ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصة الكلام في أسباب البناء قد أتت أن المبني من الأسماء ستة أبواب ليس غير ١٩ .

فغير المتمكن هو المبني ، والمتمكن : هو العرب ، وهو قسمان : متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

١٩ - وَفِعْلٌ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنْيَاً وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً : إِنْ عَرِيّاً<sup>(٢)</sup>

٢٠ - مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ : كَثِيرٌ عَنِ مَنْ فُتِنَ<sup>(٣)</sup>

(١) والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافة ، ويجر بالكسرة ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون ، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذي لا ينصرف .

(٢) « وفعل » مبتدأ ، « وفعل مضاف و « أمر » مضاف إليه « ومضي » يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، و يقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل « بنياً » فعل ماض مبني بالجهول ، والالف التي فيه للثنوية . و « نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت « مض » على « فعل » فإن عطفته على « أمر » فالالف للإطلاق ، و « نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل « أعربوا » فعل وفاعل « مضارعاً » منقول به « إن » حرف شرط « عرياً » فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، و « الفه للإطلاق » ، و « فاعله ضمير مستتر فيه » ، و « جواب الشرط محذوف يدل عليه السابقتين من الكلام ، أي : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، و « عرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يمرره عروا - مثل سما يسمو سما - إذا نزل به ، ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

(٣) « من نون » جار ومجرور متعلق بعري ، و « نون مضاف و « توكيد » مضاف إليه ، « مباشر » صفة لنون « ومن نون » جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابقين ، و « نون مضاف و « إناث » مضاف إليه « كير عن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وتقديره : وذلك كأن كير عن « من » اسم موصول مفعول به لير عن ، باعتبارها فعلاً قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبني على السكون في محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمة منها كحرف من حروف زبد مثلاً « فتن » ماض مبني =



لما فَرَّغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال ، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أصلٌ في الأسماء ، فَرَعَ في الأفعال (١) ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح ، ونَقَلَ ضياء الدين بن العِلاج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فَرَعَ في الأسماء .

\*\*\*

= للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن علة إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة ، وما جاء منها مبنيًا يسأل عن علة بنائه ، وقد تقدم للناظم والشارح بيان علة بناء الاسم ، وأنها مشابهة للحرف ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضاً البناء فإن ما جاء منها مبنيًا لا يسأل عن علة بنائه ، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب ، فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا وصار المراد نفي إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جرته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعاً أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لاتعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت وتمدح ، لكانت منبها عنه استقلالا ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعني بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت وتمدح ، لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدرية المقدرة بعد واو المعية وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنتك لو فعلت أيهما منفردا جاز .

والمبنى من الأفعال ضربان :

(أحدهما) ما أُنفِقَ على بنائه ، وهو الماضي ، وهو مبنى على الفتح <sup>(١)</sup> نحو « ضَرَبَ »  
وَأَنْطَلَقَ « ما لم يتصل به واو جمع فيضم ، أو ضمير رفع متحرك فيسكن .  
(والثاني) ما اِخْتَلَفَ في بنائه والراجح أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو « اضْرِبْ »  
وهو مبنى عند البصريين ، ومُعْرَبٌ عند الكوفيين <sup>(٢)</sup> .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد  
أو نونُ الإناث ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة « هَلْ تَضْرِبَنَّ » والفعلُ معها مبنى على  
الفتح ، ولا فَرَقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة <sup>(٣)</sup> فإن لم تتصل به لم يُبْنَ ، وذلك كما إذا

(١) بنى الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل ، وإنما كان يناوء على حركة - مع أن  
الأصل في البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفة وصلة  
وحالا ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي  
خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون  
معناه مركبا ، لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد ، وتركيب معناه هو دلالة على الحدث  
والزمان .

(٢) عندهم أن نحو « اضرب » مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وأصله اضرب ، لحذفت  
اللام تخفيفا ، فصار « تضرب » ، ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين  
المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتجج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل  
توصلا للناطق بالساكن - وهو الضاد - فصار « اضرب » ، وفي هذا من التكلف  
ما ليس ينبغي .

(٣) لا فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرها له بين أن تكون ملفوظا  
بها كما في مثال الشارح ، وأن تكون مقدرة كما في قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع .

لَا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ

فإن أصل قوله لا تهين لاتهين بنونين أو لاهما لام الكلمة والثانية نون التوكيد الخفيفة ،  
لحذفت نون التوكيد الخفيفة ، وبقي الفعل بعد حذفها مبنيًا على الفتح في محل جزم بلام النهي ،  
ولو لم تكن نون التوكيد مقدرة في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لاتهن ، يحذف الياء =

فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا أَلْفٌ اثْنَيْنِ نَحْوِ « هَلْ تَضْرِبَانِ » ، وَأَصْلُهُ : هَلْ تَضْرِبَانِ ، فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ نَوَاتٍ ؛ فَحُذِفَتِ الْأُولَى — وَهِيَ نُونُ الرَّفْعِ — كَرَاهَةً تَوَالِي الْأَمْثَالِ ؛ فَصَارَ « هَلْ تَضْرِبَانِ » (١) .

وَكَذَلِكَ يَعْزِبُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نُونِ التَّوَكِيدِ وَأَوْ جَمَعَ أَوْ يَاءَ مَخَاطَبَةٍ ، نَحْوِ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا زَيْدُونَ » وَ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا هِنْدُ » وَأَصْلُ « تَضْرِبُنْ » تَضْرِبُونَ ، فَحُذِفَتِ النُّونُ الْأُولَى لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ ، كَمَا سَبَقَ ، فَصَارَ تَضْرِبُونَ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَصَارَ تَضْرِبُنْ ، وَكَذَلِكَ « تَضْرِبُنْ » أَصْلُهُ تَضْرِبِينَ ؛ ففعل به ما فعل بتضربون .

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ » فَشَرَطَ فِي إِعْرَابِهِ أَنْ يَعْزَى مِنْ ذَلِكَ ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْزَمْ مِنْهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا .

فَعُلِمَ أَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ لَا يُبْنَى إِلَّا إِذَا بَاشَرْتَهُ نُونُ التَّوَكِيدِ ، نَحْوِ « هَلْ تَضْرِبُنْ يَا زَيْدُ » فَإِنْ لَمْ تَبَاشِرْهُ أَعْرَبَ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ .

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ ، سِوَاهُ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ أَوْ لَمْ تَتَّصِلْ ، وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مَعْزَبٌ وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ .

وَمِثَالُ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنَاءِ « الْهِنْدَاتُ يُضْرِبُنْ » وَالْفِعْلُ مَعَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ ، وَنَقَلَ الْمَصْنِفُ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ! — فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي

== الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ تَخْلُصًا مِنَ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ — وَهِيَ الْيَاءُ وَآخِرُ الْفِعْلِ — ثُمَّ يَكْسِرُ آخِرَ الْفِعْلِ تَخْلُصًا مِنَ اتِّقَاءِ سَاكِنِي آخِرِينَ هِيَ آخِرُ الْفِعْلِ وَلامُ التَّعْرِيفِ الَّتِي فِي أَوَّلِ « الْفَقِيرِ » لِأَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ لَا يَتَّبِعُهَا ، إِذْ هِيَ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهَا ، فَلَمَّا وَجَدْنَاهُ لَمْ يَحْذَفِ الْيَاءَ عَلَيْنَا أَنَّهُ قَدْ حُذِفَ نُونُ التَّوَكِيدِ وَهُوَ يَنْوِيهَا .

(١) أَيْ : بَعْدَ أَنْ حَرَكَ نُونُ التَّوَكِيدِ بِالْكَسْرِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً ، فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُونِ التَّوَكِيدِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَدِ لِلْوَاحِدِ ، فِي الْفِطْرِ ، فَإِنَّ أَلْفَ الْإِثْنَيْنِ تَظْهَرُ فِي التَّنْقِطِ كَحَرْكَةٍ مُشْبَعَةٍ ، فَلَوْ لَمْ تَكْسِرِ النُّونَ فِي الْمَثَلِ التَّبَسُّمِ الْمُسْتَدِ لِلْإِثْنَيْنِ فِي الْفِطْرِ بِالْمُسْتَدِ إِلَى الْمَفْرَدِ ،

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، ومن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

٢١- وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا <sup>(٢)</sup>

٢٢- وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمٌّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ ، وَالسَّاكِنُ كَمَ <sup>(٣)</sup>

الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعتبرها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو :

« أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » فالتبعية مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .

والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يحرّك

المبنى إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحة ، كأَيْنَ

وقَامَ وَإِنَّ ، وقد تكون كسرة ، كَأَمْسٍ وَجَبْرٍ ، وقد تكون ضمة ، كحَيْثُ ، وهو

اسم ، و«مُنْدُ» وهو حرف [إذا جررت به] وأما السكون فنحو « كَمَ » ، واضْرِبْ ، وَأَجَلْ» .

(١) ممن قال بإعرابه السبيلي وابن درستويه وابن طلحة . ورأيهم أنه معرب بإعراب

مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيرورة النون جزءاً منه ؛ فنقول في نحو (والوالدات

يرضعن ) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على آخره منع ظهورها شبه يرضعن

بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءاً منه .

(٢) « كل ، مبتدأ ، وكل مضاف و « حرف ، مضاف إليه « مستحق ، خبر المبتدأ

« للبناء ، جار ومجرور متعلق بـ« مستحق » والأصل ، مبتدأ « في المبنى ، جار ومجرور متعلق

بالأصل « أن ، مصدرية « يسكنا ، فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، والالف

للإطلاق . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبنى . وأن وما

دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل في المبنى تسكينه ، والمراد

كونه ساكناً .

(٣) « ومنه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو ، مبتدأ مؤخر ، مرفوع

بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « فتح ، مضاف إليه

« وذو « معطوف على ذو السابق « كسر ، مضاف إليه « وضم ، معطوف على كسر بتقدير

مضاف : أي وذو ضم « كأين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « أمس ،

حيث ، معطوفان على أين بحرف عطف محذوف « والساكن ، الواو عاطفة أو للاستئناف ،

الساكن : مبتدأ « كم ، خبر المبتدأ ، ويجوز العكس .

وعلم مما مثانا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل ، بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون : يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

٢٣ - والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل ، نحو : لن أهأباً<sup>(٢)</sup>  
 ٢٤ - والاسم قد خصص بالجر ، كما قد خصص الفعل بأن ينجز ما<sup>(٣)</sup>

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث . واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف ، والحذف يقع في موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثاني : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، نحو اكتبوا واكتبوا واكتبي ، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيان : أولها الكسر ، وذلك في جمع الماوث السالم إذا وقع اسما للنافية للجنس ، نحو لامسلات ، وثانيهما الياء ، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للنافية للجنس أيضاً ، نحو : لامسلين ، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيان : أحدهما الألف ، وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو : يازيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً ، نحو : يازيدون .

(٢) « والرفع ، مفعول به أول لا جعلن مقدم عليه » والنصب ، معطوف عليه ، اجعلن ، اجعل : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إعراباً ، مفعول ثان لاجعلن » لاسم ، جار ومجرور متعلق بإعراباً ، وفعل ، معطوف على اسم « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو » لن ، حرف نفي ونصب واستقبال « أهأباً ، فعل مضارع منصوب بـ لن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونحو مضاف وجلة الفعل والفاعل في قوة مفرد مضاف إليه ، أو المضاف إليه قول محذوف وهذه الجملة مقوله ، والتقدير : نحو قولك لن أهأباً .

(٣) « والاسم ، مبتدأ » قد ، حرف تحقيق « خصص ، فعل ماض ، مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ =

أي أن ذكر الله لعبده يسر  
العبد

٢٥ - فَاَرْفَعُ بِضَمٍّ ، وَاَنْصِبَنَّ فَتَحًا ، وَجُرٌّ كَسْرًا ، كَذَكَرَ اللهُ عَبْدَهُ يَسْرًا : (١)

٢٦ - وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ بِنُوبٍ ، نَحْوُ : جَاءَ أَحُوْبِي بِنَمْرٍ : (٢)

== « بالجر ، جار ومجرور متعلق بخصص « كما ، الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « قد ، حرف تحقيق « خصص ، فعل ماض مبني للجهول « الفعل ، نائب فاعله ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أي ككون الفعل مخصصاً « بأن ، الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب « ينجز ما ، فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء : أي بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بخصص .

(١) « فارتفع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بضم ، جار ومجرور متعلق بارتفع « وانصب ، الواو عاطفة ، الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحذيفة ، وهو معطوف على ارفع « فتحا ، منصوب على نزع الخافض أي بفتح « وجر ، الواو عاطفة ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كسرا ، مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض « كذا ذكر الله عبده يسرا ، الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كان كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذكر .

(٢) « واجزم ، الواو عاطفة ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بتسكين ، جار ومجرور متعلق باجزم « وغير ، الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « ذكر ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ينوب ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك نحو « جا ، فعل ماض قصر للضرورة « أخو ، فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأخو مضاف و « بني ، مضاف إليه ==

أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو «زيدٌ يَقُومُ»، وإنَّ زيداَ لَن يَقُومَ» وأما الجر فيختص بالأسماء؛ نحو «بزيدٍ» وأما الجزم فيختص بالأفعال، نحو «لَمْ يَضْرِبْ».

والرفع يكون بالضمّة، والنصب يكون بالفتحة، والجر يكون بالكسرة، والجزم - يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه، كما نابت الواو عن الضمة في «أخو» والياء عن الكسرة في «بني» من قوله: «جا أخو بني نمر» وسيذكر بعد هذا مَوَاضِعَ النِّيَابَةِ.

\*\*\*

٢٧ - وَأَرْفَعُ يَوَاوِيَّ ، وَأَنْصِبُ بِالْأَلْفِ ،  
وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ - مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفٌ (١)

شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُعْرَبُ بِالنِّيَابَةِ عَمَّا سَبَقَ ذَكَرَهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي سَيَصِفُهَا

== مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و«نمر» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، والجملة من الفعل وفاعله في قوة مفرد مجرور بإضافة نحو إليه، أو في محل نصب مقول لقول محذوف يقع نحو مضافاً له كما سبق.

(١) «وارفع» الواو للاستئناف، ارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواو» متعلق ب«ارفع» و«انصب» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وهو معطوف على «ارفع» بالالف، جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفة، اجرر: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وهو معطوف على «ارفع» بياء، جار ومجرور متعلق ب«اجرر» ما، اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بأصف الآتي، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «أصف»، قعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا. والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف، أي: الذي أصفه.

الأسماء الستة ، وهى أبٌ ، وأخٌ ، وحَمٌ ، وهَنٌ ، وفُوهُ ، وذُو مالٍ ؛ فهذه ترفع بالواو نحو « جاء أبو زيدٍ » وتنصب بالألف نحو « رأيتُ أباهُ » وتجر بالياء نحو « مررتُ بأبيه » والمشهورُ أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وارفَعِ الواو — إلى آخر البيت » ، والصحيحُ أنها معربة بحركاتٍ مُقدَّرة على الواو والألف والياء ؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والتجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنْبُ شيءٌ عن شيءٍ مما سبق ذكره (١) .

(١) فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم هنا وما لى إليه ، والثانى : أنها معربة من مكان واحد أيضاً ، وإعرابها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، فإذا قلت « جاء أبوك » فأبوك : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيويوه . وهو الذى ذكره الصارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعة من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيويوه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فتحى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربة من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك ، وقد رأيتُ أخاك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة « هذا أبوك » فالضمة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ، فوجب أن تكون علامة إعراب ، لأن الحركة التى تكون علامة إعراب للمفرد فى حالة إفراده هى بعينها التى تكون علامة لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول « هذا غلام » فإذا قلت « هذا غلامك » لم يتغير الحال ؟ فكذا هنا . وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات فى حال إضافة الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع =



٢٨ - مِنْ ذَلِكَ «ذُو» : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُّ ، حَيْثُ الِئِيمُ مِنْهُ يَا نَا (١) ،  
 أى : من الأسماء التي تُرْفَع بالواو ، وتُنصَب بالالف ، وتجرُّ بالياء - ذُو ،  
 وفَمٌّ ، ولكن يشترط في «ذُو» أن تكون بمعنى صاحب ، نحو «جاءني ذُو مالٍ»  
 أى : صاحبُ مالٍ ، وهو المراد بقوله : «إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا» أى : إِنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً ،  
 واحترز بذلك عن «ذُو» الطائفة ؛ فإنها لا تُفْهَمُ صحبة ، بل هي بمعنى الذي ؛  
 فلا تكون مثل «ذِي» بمعنى صاحب ، بل تكون مبتدئة ، وآخرها الواو رفعاً ،  
 ونصباً ، وجرأً ، نحو «جاءني ذُو قَامَ ، وَرَأَيْتُ ذُو قَامَ ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ» ؛  
 ومنه قوله :

٤ - فَايَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَهُمْ  
 فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

== والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع ، والفتحة والالف  
 جميعاً علامة للنصب ، والكسرة والياء جميعاً علامة للجر ، وإنما ألجا العرب إلى ذلك قلة  
 حروف هذه الأسماء ، فرفدوها - في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم - بحروف  
 زائدة ، تسكيراً لحروفها .

فرفدوها

(١) «من ذلك» من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والسكاف حرف  
 خطاب «ذُو» مبتدأ مؤخر «إِنْ» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأبان «أباناً»  
 أبان : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذُو ، وألفه لإطلاق  
 وهو فعل شرط مبني على الفتح في محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إِنْ أَبَانَ ذُو  
 صحبة فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذُو «حيث» ظرف مكان الميم ، مبتدأ «منه»  
 جار ومجرور متعلق ببيان الآتي «بانا» فعل ماضٍ بمعنى انفصل ، مبني على الفتح لا محل له من  
 الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للإطلاق ، وجملته  
 في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله الميم ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة  
 «حيث» إليها .

٤ - هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن يحيى الفقمي ؛ وقد ==

== استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (ش ٧) في مبحث الأسماء الستة، وفي باب الموصول كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً . وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ      عَلَى زَادِهِمْ أَبِكِي وَأَبِكِي الْبَوَاكِيَا  
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَهُمْ      فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدُهُمْ . . . الْبَيْتِ  
وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَدَرْتُهُمْ      وَإِمَّا لِنَامٍ فَادْخَرْتُ حَيَاتِيَا  
وَعَرَضِي أَبَقَى مَا ادْخَرْتُ ذَخِيرَةً      وَبَطْنِي أَطْوَبَهُ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقدح ، تقول : هجاء يهجو هجوا وهجاء « القرى » — بكسر القاف مقصوراً — لكرام الضيف ، و « د في » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار في هرة ، أى بسبب هرة ومن أجل ما صنعتها معها ، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثاني كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفاتهم ، والنوع الثالث لثام بهم شح وبخل وضيافة ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له « كرام » جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم بالثام « موسرون » ذوو ميسرة وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيفان « معسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ؛ وتقدير الكلام : إما لقيني كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « موسرون » نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » لقي : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي ، مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبنى على السكون في محل نصب . وجملة الفعل الماضي وفاعله ==

= ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، لحسبي ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وحسب مضاف وياء المتسكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، من ، حرف جر مبنى على السكون لأجل له ، ذو ، اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بمن ، وإن رويت ، ذى ، فهو مجرور بمن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بحسب ، عندم ، عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول الذى هو ذو بمعنى الذى ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، ما ، اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون في محل رفع ، كفاً ، كفى : فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، والنون للوقاية ، وياء المتسكلم مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجملة كنى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما .

الشاهد فيه : قوله ، لحسبي من ذو عندم ، فإن ، ذو ، في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين ؛ فمن العلماء من روى ، لحسبي من ذى عندم ، بالياء واستدل بهذه الرواية على أن ، ذا ، الموصولة تعامل معاملة ، ذى ، التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة ، فترفع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتجر بالياء كما في هذه العبارة على هذه الرواية ، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب . ومن العلماء من روى ، لحسبي من ذو عندم ، بالواو ، واستدل بها على أن ، ذو ، التى هى اسم موصول مبنية ، وأنها تجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً ، وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة ، وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول ، وينبه على الروايتين جميعاً ، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ، ورواية الياء تدل على الإعراب ، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح ، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون ، فاعرف ذلك ولا تنسه .

قال ابن منظور في لسان العرب : « وأما قول الشاعر :

= \* فَإِنَّ يَتَّ تَمِيمَ ذُو سَمِيَّتَ بِهٖ \*

وكذلك يُشترطُ في إعراب النعم بهذه الأخرُفِ زَوَالُ الميمِ منه ، نحو « هذا فوه ، ورأيتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه » ؛ وإليه أشار بقوله : « والنم حيثُ الميمُ مِنْهُ بآناً » أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تزلْ منه أعرب بالحركات ، نحو « هذا فم ، ورأيتُ فمًا ، ونظرتُ إلى فمٍ » .

\* \* \*

٢٩- أب، أخ، حم - كذالك، وهنُ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ (١)

٣٠- وفي أبٍ وتالييه يندرُ وقصرها من نقصهن أشهر (٢)

يعنى أن « أبًا ، وأخًا ، وحمًا » تجرى مجرى « ذو ، وفم » اللذين سبق ذكرهما ؛

== فإن « ذو ، هنا بمعنى الذى ، ولا يكون فى الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلاً ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جاك ، وذو جاك ، وذو جاك ، وذو جاك ، وذو جاك ، بلفظ واحد للذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى ، اه .

وفى البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن « ذو » التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً ؛ فإن قول الشاعر « ذو سمعت به ، نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن ، ولو كانت « ذو » معربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنية ، وبناؤها كما علمت على السكون .

(١) « أب ، مبتدأ ، أخ حم ، معطوفان على أب مع حذف حرف العطف » كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خير تنازعه كل من أب وما عطف عليه ، وهن ، الواو عاطفة ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذا ، والنقص مبتدأ ، وفى هذا ، جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن الأخير ، بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له ، وأحسن « خير المبتدأ الذى هو النقص » .

(٢) « وفى أب ، جار ومجرور متعلق بيدر الآتى وتالييه ، معطوف على أب « يندر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص « وهى » الواو عاطفة ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه « من نقصهن » من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر ، ونقص مضاف والضمير مضاف إليه « أشهر » خبر المبتدأ الذى هو قصرها .

فُتَزَع بالواو ، وتُنصَب بالألف ، وتجرُّ بالياء ، نحو « هذا أبوه وأخوه وحموها ، ورأيت أباه وأخاه وحمأها ، ومررت بأبيه وأخيه وحميها » وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيدكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين آخرتين .

وأما « هَن » فالفصيحُ فيه أن يُعَرَّب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرفٌ علةٌ ، نحو « هذا هَنُ زَيْدٍ ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ ، ومررت بهنِ زَيْدٍ <sup>(١)</sup> » وإليه أشار بقوله : « والنقصُ في هذا الأخير أحسنُ » أي : النقصُ في « هَن » أحسنُ من الإتمام ، والإتمام جائزٌ لكنه قليلٌ جداً ، نحو « هذا هَنُوهُ ، ورأيت هَنَاهُ ، ونظرت إلى هَنِيهِ » وأنكر الفراءُ جوازَ إتمامه ، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حَفِظَ حَجَّةً على مَنْ لم يحفظ .

وأشار المصنف بقوله : « وفي أبٍ وتالييه ينذر — إلى آخر البيت » إلى اللغتين الباقيتين في « أب » وتالييه — وهما « أخ ، وحمٌ » — فإحدى اللغتين النقصُ ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والياء والميم ، نحو « هذا أبُهُ وأخُهُ وحمها ، ورأيتُ أبَهُ وأخَهُ وحمها ، ومررتُ بأبيه وأخيه وحمها » وعليه قوله :

(١) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا ، وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا فلان ، ويا فلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصية القلبية التي جهد النبي صلى الله عليه وسلم جهده في محوها . ومعنى « أعضوه بهن أبيه » قولوا له : عض أير أيبك ، ومعنى « ولا تكنوا » قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغة في التشنيع عليه ، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : « بهن أبيه ، حيث جر لفظ الهن بالكسرة الظاهرة ، ومن ذلك قولهم في المثل : « من يظلم من أبيه ينطق به » يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهروه وقوى بهم عزه ( وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا ) .

٥ - بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرْمِ وَمَنْ يُشَابِهُهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ  
وهذه اللغة نادرة في « أب » وتاليه ، ولهذا قال : « وفي أب وتاليه ينذر »  
أى : ينذر النقص .

واللغة الأخرى في « أب » وتاليه أن يكون بالألف : رفعاً ، ونصباً ، وجرأً ، نحو  
« هذا أباهُ وأخاهُ وحماها ، ورأيتُ أباهُ وأخاهُ وحماها ، ومررتُ بأباهُ وأخاهُ وحماها »  
وعليه قولُ الشاعر :

٥ - ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم  
الطائي ، وقوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُتَنَقِّمُ تَصَدَّعَ بِالْحَقِّ وَتَنَفَّى مِنْ ظُلْمٍ  
اللغة : « عدى » ، أراد به عدى بن حاتم الطائي الجواد المشهور « اقتدى » يريد أنه  
جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته « فما ظلم » يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال  
أبيه الذي ينسب إليه ، وذلك لأنه لوجاء مخالفاً لما عليه أبوه من السمات أو الشبه أو من الخلق  
والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها ( انظر بجمع الأمثال  
رقم ٤٠٢٠ في ٢/٣٠٠ بتحقيقنا ) .

الإعراب : « بأبه » الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه  
« اقتدى عدى » فعل ماض وفاعله « في الكرم » جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى  
أيضاً ، وسكن المجرور للوقف « ومن » اسم شرط مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط  
مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « أبه » مفعول به  
ليشابه ، ومضاف إليه « فإه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وما : نافية « ظلم » فعل ماض ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط  
وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثة أقوال ، وهو الذي  
نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاة غيره .

الشاهد فيه : قوله « بأبه » - يشابه أبه ، حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب  
الثاني بالفتحة الظاهرة . وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات  
الظاهرة على أواخره ولا يمتثلون لها حروف العلة لتكون علامة لإعراب .

٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

٦ - نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي ، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج ، وذكر العيني أن أبا زيد نسب في نوادره لبعض أهل اليمن وقد بحث النوادر فلم أجد فيها هذا البيت ، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن :

أَيَّ قُلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِمْ فَشَلَّ عَلَاهَا  
وَأَشَدُّ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقَّوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

وفي هذه الأبيات شاهد للسألة التي معنا ، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعيني ، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله : « وناجيا أباه » فإن « أباه » فاعل بقوله : « ناجيا » ، وهذا الفاعل مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة القمر ، ولو جاء به على لغة التمام لقال : « وناجيا أبوها » .

الإعراب . « إن » حرف توكيد ونصب « أباه » ، « أباه » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف . ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور ، وأبامضاف والضمير مضاف إليه « وأباه » معطوف على اسم إن ، وأبامضاف وأباه من « أباه » مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل رفع خبر إن « في الجهد » جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ « غايتها » مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثني الألف ، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، و« غايتها مضاف وضمير الغائية مضاف إليه » وهذا الضمير عائد على الجهد ، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حته التذكير لأنه اعتبر الجهد صفة أو رتبة أو منزلة ، والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية ، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحساب ، وهذا الأخير أحسن .

الشاهد فيه : الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكره الشارح هو قوله : « أباه » الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب ؛ فكأن نهما بالألف ، أو الثالثة في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها ، ومع ذلك =

فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور ، وهذه اللغة أشهر من النقص .

وحَاصِلُ ما ذكره أَنَّ في « أب ، وأخ ، وحَم » ثلاث لَفَاتٍ : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالالف مطلقاً<sup>(١)</sup> ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في « هَن » لغتين ؛ إحداهما النقص ، وهو الأشهر ، والثانية الإتمام ، وهو قليل .

\* \* \*

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ : أَنْ يُضْفَنَ لِأَ لِيَاءِ ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أَعْتَلًا<sup>(٢)</sup>

== جاء بها بالالف ، والأرجح إجراء الأولين كالثالثة ؛ لأنه يبعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين .

(١) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثني الألف في أحواله كلها ، وقد تكلم بها في الموضوعين النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : « ما صنع أبا جهل ؟ » ، وقوله : « لا وتران في ليلة ، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : « لا قود في مثل ولو ضربه بأبا قيس ، وأبو قيس : جبل معروف .

(٢) « وشرط ، الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و « ذَا » مضاف إليه ، الإعراب ، بدل أو عطف بيان أو نعت لذا « أن » حرف مصدرى ونصب « يضمن » فعل مضارع مبنى للجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و « لا » حرف عطف « ليا » معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لالياء « كجا » الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، و « جا » أصله جاء : فعل ماض « أخو » فاعل جاء مرفوع بالواو ، وأخو مضاف وأبي من « أيبك » مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذَا » حال منصوب بالالف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « اعتلا » ==



ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُرُوفِ شروطاً أربعة :

(أحدها) أن تكون مضافة ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو « هَذَا أَبٌ ، وَرَأَيْتُ أَبًا ، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ » .

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : « هَذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَوْهُ » ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مُقَدَّرَةٍ ، نحو : « هَذَا أَبِي ، وَرَأَيْتُ أَبِي ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي » ، ولم تعرب بهذه الحُرُوفِ ، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَةً ، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : « هَذَا أَبِي زَيْدٍ وَذُوِّي مَالٍ ، وَرَأَيْتُ أَبِي زَيْدٍ وَذُوِّي مَالٍ ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي زَيْدٍ وَذُوِّي مَالٍ » .

(الرابع) أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُشْتَنَّةً ؛ فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة<sup>(١)</sup> ، نحو : « هُوَ لَاءَ آبَاءِ الزَّيْدِينَ ،

= مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب ( الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جراً ) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم أي اسم من الأسماء لالياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا مثال للنصب بالالف ، وهو مضاف إلى «اعتلاء» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

(١) المراد جمع التكسير كما مثل ، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذاً ، وهي — حينئذ — تعرب لإعراب جمع المذكر السالم شذوذاً : بالواو رفعاً ، وبالياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو .

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْمَوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَبِينَا =

ورأيت آباءهم ، ومررت بآبائهم » ، وإن كانت مُثَنَّة أعربت إعراب المثنى ؛ بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، نحو : « هذان أبوا زيدٍ ، ورأيت أبويهِ ، ومررتُ بأبويهِ » .

ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلين ، ثم أشار إليهما بقوله : « وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لِلا لِيَا » أى : شَرَطُ إِعْرَابِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ أَنْ تُضَافَ إِلَى غَيْرِ يَاءِ المِتْكَلِمِ ؛ فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لا يَدُ مِنْ إِضَاقَتِهَا ، وَأَنَّهُ لا يَدُ أَنْ تَكُونَ [ إِضَاقَتِهَا ] إِلَى غَيْرِ يَاءِ المِتْكَلِمِ .

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخزان من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله : « يُضَفَّنَ » راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذِكْرُهَا ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ؛ فكأنه قال : « وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَافَ أَبٌ وَإِخْوَتُهُ المَذْكُورَةُ إِلَى غَيْرِ يَاءِ المِتْكَلِمِ » .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضَمَّرٍ ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَةٍ ، نحو : « جَاءَنِي ذُو مالٍ » ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي ذُو قائمٍ » (١)

\* \* \*

= وأما د ذو ، فقد ورد جمعه مضافاً مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والآخرى إلى الضمير شذوذاً ، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني :

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذُرُوهَا

ففي ذووها ، شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم . (١) اعلم أن الأصل في وضع د ذو ، التي بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعي شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به ، والثاني أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسطه . ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه =

بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُتَنَّى ، وَكَلَّأَ إِذَا بُمُضْمِرٍ مُضَافًا وَصِلًا (١)

= فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل . وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء ، ألا ترى أنك لا تقول : محمد فضل ، إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق . أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغة فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتاً — وذلك الضمير والعلم — فلا يضاف ذو ، ولا مثناه ولا جمعه إلى شيء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذَوُوهَا  
كما شذ قول الآخر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُودُ

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال : أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه :

أَهْنَأُ الْمَرْوُوفِ مَا لَمْ يُبْتَدَلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

إِنَّمَا يَصْطَنِعُ الْمَرْوُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه بما يصح أن يكون نعتاً بغير حاجة إلى شيء — وذلك الاسم المشتق والجملة — لم يصح إضافة ذو ، إليه ، وتدر نحو قولهم : اذهب بذى سلم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامة .

فتخلص أن ذو ، لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدرأ أم لم يكن .

(١) « بالالف ، جار ومجرور متعلق برفع التالى « ارفع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المتنى ، مفعول به لا رفع ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف « وكلا ، معطوف على المتنى « إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان « بمضمر ، جار ومجرور متعلق بوصل الآتى « مضاف ، حال من الضمير المستتر فى وصل « وصل ، فعل ماض مبني للجهول ، والألف بلا تلاق ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافاً إلى ذلك الضمير فارقه بالالف .

كَلَّمَا كَذَآكَ ، ائِنَانٍ وَاِئِنْتَانٍ كَابِنَيْنِ وَاَبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ (١)  
وَتَخَلْفُ اَيَا فِي جَمِيعِهَا الْاَلِفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ اَلِفٌ (٢) - مُسَلِّمَيْنِ

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركاتِ الأسماءِ الستة ، وقد تقدم الكلامُ عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف .

تسريفة بلنثين وحده : « لفظ دالٌّ على اثنين ، بزيادة في آخره ، صالح للتجريد ، وعطفٍ مثله عليه » فيدخلُ في قولنا : « لفظ دال على اثنين » المثنى نحو : « الزيدان » مسلم و مسلم والألفاظُ الموضوعاتُ لاثنين نحو : « شفع » ، وخرج بقولنا (٣) « بزيادة » نحو :

(١) ، وكنا ، مبتدأ ، كذلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والكاف حرف خطاب « اثنان ، مبتدأ » و« ائنتان ، معطوف عليه « كابين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله بجريان الآتي » و« ابنتين ، معطوف على ابنتين » بجريان ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

(٢) « وتخلف ، فعل مضارع « ايا ، فاعله « في جميعها ، الجار والمجرور متعلق بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه « الألف ، مفعول به لتخلف « جرأ ، مفعول لأجله « ونصبا ، معطوف عليه « بعد ، ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف و « فتح ، مضاف إليه « قد ، حرف تحقيق « ألف ، فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فتح ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح .

(٣) وخرج بقوله « دال على اثنين » الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً . فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فتأله من الصفات : رجلان ، وشبعان ، وجوعان ، وسكران ، وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فتأله : صنوان ، وغلبان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون ، والألف ملازمة لها في كل حال ؛ لأنها نون الصيغة ، وليست النون القائمة مقام التنوين .

« شَفَع » ، وخرج بقولنا « صالح للتجريد » نحو : « اثنان » فإنه لا يَصْلَحُ لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول « أُثْنٌ » وخرج بقولنا : « وَعَطْفٌ مثله عليه » ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ، كَالْقَمَرَيْنِ ؛ فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعْطَفُ عليه مُغَايَرَهُ لأمثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : « الْقَمَرَيْنِ » (١) .

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » إلى أن المثنى يُرْفَعُ بالألف ، وكذلك شَبَهُ المثنى ، وهو : كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله : « وكلا » ؛ فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو مُلْحَقٌ بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنان مُلْحَقَةٌ بالمثنى ؛ لأنها لا يَصْدُقُ عليها حدُّ المثنى ، ولكن لا يُلْحَقُ كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أُضِيفَا إلى مُضْمَرٍ . نحو : « جاءني كِلَاهُمَا ، ورأيت كِلَيْهِمَا ، ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتني كِلْتَاهُمَا ، ورأيت كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بِكِلْتَيْهِمَا » فإن أُضِيفَا إلى ظاهرٍ كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرأً ، نحو : « جاءني كِلَا الرجلين وكِلْتَا المرأتين ، ورأيت كِلَا الرجلين وكِلْتَا المرأتين ، ومررت بكِلَا الرجلين وكِلْتَا المرأتين » ؛ فلهذا قال المصنف : « وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلا » (٢) .

(١) سر هذه المسألة أنه يشترط في المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناها فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى لم تكن تشبيهما من المثنى على التحقيق ، فمثال ما اختلف المفردان في الحروف شمس وقر فقد قالوا فيهما القمرين ، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العمرين ، والآب والام فقد قالوا فيهما الأبوين ، ومثال ما اختلفا في الحركات قوله عليه الصلاة والسلام « اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين » يريد عمر بن الخطاب وعمر بن هشام المكنى أبا جهل ، ومثال ما اختلفا فيه في المعنى قولهم « القلم أحسن اللسانين » فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور .

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعاً للناظم — من أن لكلا وكلتا حالتين : حالة يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ، فيكونان بالالف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا — هو مشهور لغة العرب ، والسرفيه — على ما ذهب إليه نحاة البصرة — أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناها معنى المثنى ، فكان لهما شيان شبه =

ثم بيّن أن اثنين واثنين يحريان بحجري ابنين وابنتين ؛ فائتان واثنان مُلْحَقَانِ  
بالمثنى [ كما تقدم ] ، وابنانِ وابنتانِ مثنى حقيقة .

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى ! - أن الياء تخالف الألف في المثنى والملحق به  
في حالتي الجرِّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : « رأيت الزبيدينِ  
كليهما ، ومررت بالزبيدينِ كليهما » واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها  
لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : « مررت بالزبيدينِ » وسيأتي ذلك .

وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يُرْفَعُ بالألف ، ويُنْصَبُ ويُجْرَى بالياء ،  
وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدره على الألف  
رفعاً والياء نصباً وجراً .

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً  
وجراً هو المشهور في لغة العرب ، ومن العرب<sup>(١)</sup> من يجعل المثنى والملحق به

= بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى ، فأخذوا حكم المفرد تارة وحكم المثنى  
تارة أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ : في الإعراب . وفي إعادة الضمير عليهما أيضاً .  
ومن العرب من يعاملها معاملة المقصور في كل حال ، فيغلب جانب اللفظ ، وعليه  
جاء قول الشاعر :

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِينِ جَدِّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا  
ومحل الشاهد في قوله « كِلَانَا » فإنه توكيد للضمير المجرور محلاً بالياء في قوله « بنا » ،  
وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير ، وقد جاء به بالالف في حالة الجر .

وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله :

إِنَّ الْمِنَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي  
فقرأه قال « يوفى المخارم » ، بالإفراد ، ثم قال « يرقبان » ، بالثنية . فأما الإعراب في هذا  
البيت فإن جعلت « كلاهما » توكيدا كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ،  
بل يجوز أن يكون « كلاهما » مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره في محل  
رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جارياً على اللغة الفصحى .

(١) هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطنون من ربيعة =

بالأنف مطلقاً : رفعاً ، ونصباً ، وجرأ ؛ فيقول : « جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت  
الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما » .

\* \* \*

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَبِيَاً أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ سَالِمٍ جَمْعِ «عَامِرٍ ، وَمُذْنِبٍ» (١)

= بكر بن وائل وزيد وخثعم ومهدان وعذرة . وخرج عليه قوله تعالى : ( إن هذان  
لساحران ) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لاوتران في ليلة ، وجاء عليها قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمِ

فإن من حق هذان ، ووتران ، وأذناه ، — لولا جريرين على اللغة المشهورة — أن  
تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان . والثالثة في موضع  
المجرور بإضافة الظرف قبلها ، وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجرئها على المستعمل  
في لغة عامة العرب : منها أن « إن » حرف بمعنى « نعم » ، مثلها في قول عبيد الله بن قيس  
الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَاذِلِ فِي الصَّبْوِ حِ يَأْمَنَنِي وَأُؤْمِنَنَّه  
وَيُقَلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرْتَ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ

يريد فقلت نعم ، والهاء على ذلك هي هاء السكت . و« هذان » في الآية الكريمة حيثند  
مبتدأ ، واللام بعده زائدة ، و« ساحران » خبر المبتدأ . ومنها أن « إن » مؤكدة ناصبة  
للاسم رافعة للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف . و« هذان ساحران » مبتدأ وخبر كما  
في الوجه السابق . والجملة في محل رفع خبر إن . والتقدير : إنه ( أى الحال والشأن ) هذان  
لساحران .

( ١ ) « و أرفع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواو ،  
جار ومجرور متعلق بأرفع « و بيا ، جار ومجرور متعلق بأجر الآتي ، ولقوله انصب  
معمول مثله حذف لدلالة هذا عليه ، أى : أجرر بيا . وانصب بيا . وأجرر . فعل أمر . وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « و انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ،  
وهو ممتطوف بالواو على أجرر « سالم ، مفعول به تنازعه كل من أرفع وأجرر وانصب =

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني المثني ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .  
وأشار بقوله : « عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ » إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفة .

فيشترط في الجامد : أن يكون عالماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن عالماً لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال في « رجل » رَجُلُونَ ، نعم إذا صُغِرَ جاز ذلك نحو : « رُجَيْلٍ ، ورُجَيْلُونَ » لأنه وَصِفُ (١) ، وإن كان عالماً لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في « زينب » زينبون ، وكذا إن كان عالماً لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لَاحِقٍ — اسم فرسٍ — لآحقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال في « طَلْحَةَ » طَلْحُون ، وأجاز ذلك الكوفيون (٢) ، وكذلك إذا كان مركباً ؛ فلا يقال في « سيبويه » سيبويهن ، وأجازه بعضهم .

= وسالم مضاف و جمع ، مضاف إليه ، وجمع مضاف ، و د عامر ، مضاف إليه ،  
و د مذنب ، معطوف على عامر .

(١) وجاء من ذلك قول الشاعر :

زَعَمْتُ تَمَاضِرُ أُنِّي إِمَامُتُ يَسُدُّ أُبَيْنُوها الأَصَاغِرُ خَلَقِي

حل الشاهد في قوله « أَيْنُوها » فإنه جمع مصغر ابن ، جمع مذكر سالما ورفع بالواو نيابة عن الضمة ، ولولا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابناً اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوة الوصف ، ألا ترى أن رجلاً في قوة قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أبنياً في قوة قولك : ابن صغير ؟

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحة وحمزة جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثة أدلة ، الأول : أن هذا علم على =



ويشترط في الصفة: أن تكون صفة، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أفعالٍ فَعْلَاءَ، ولا من بابِ <sup>باب</sup>بَانَ فَعْلَانَ فَعَلَى، ولا مما يستوى فيه المذكَرُ والمؤنثُ؛ فخرج بقولنا «صفة لمذكر» ما كان صفة لمؤنث؛ فلا يقال في حائض حائضون، وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة لمذكر غير عاقل؛ فلا يقال في سابق — صفة فرسٍ — سابقون، وخرج بقولنا: «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكن فيه تاء التأنيث، نحو علامة؛ فلا يقال فيه: علامون، وخرج بقولنا: «ليست من باب أفعالٍ فَعْلَاءَ» ما كان كذلك، نحو: «أحمر» فإن مؤنثه حمراء؛ فلا يقال فيه: أحمرّون، وكذلك ما كان من باب فَعْلَانَ فَعَلَى، نحو: «سكران، وسكرى» فلا يقال: سكرانون، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث، نحو: «صبور، وجريح» فإنه يقال: رجل صبور، وامرأة صبور، ورجل جريح، وامرأة جريح؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم: صبورون، ولا جريحون. وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: «عامر» فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب؛ فيقال فيه: عامرون.

== مذكور وإن كان لفظه مؤنثاً. والعبرة بالمعنى لا باللفظ، والثاني: أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم: طلحات، وحزات، والثالث: أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالماً، فلو سمينا رجلاً بجمراء أو حبلى جاز جمعه على حمراوين وحبلين، ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمسكاً في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمسكاً في التأنيث جمع مذكر سالماً فجواز جمع الاسم الأخر تمسكاً في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى.

واختلف النحاة في جمع العلم المركب تركيباً مزجياً، هل يجمع جمع مذكر سالماً؟ فقال الجمهور: لا، وقال قوم: نعم، ويجمع صدره فيقال في جمع سيويوه سييون، وقال قوم: نعم، وتجمع جملته فيقال: سيويوهون. أما المركب تركيباً إسنادياً فقد أجمعوا على أنه لا يجمع بالواو والنون أو الياء والنون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « وَمُذْنِبٍ » فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ولا من باب فَعْلَانِ فَعَلَى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنِبُونَ .

\* \* \*

وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونًا      وَبَابُهُ الْحِقُّ ، وَالْأَهْلُونَ<sup>(١)</sup>  
 أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلِيُّونًا      وَأَرْضُونَ شَدًّا ، وَالسُّنُونَ<sup>(٢)</sup>  
 وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ      ذَا الْبَابِ ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ<sup>(٣)</sup>

(١) « وشبه ، الواو حرف عطف . شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و « ذين » مضاف إليه مبنى على الياء في محل جر « وبه » جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتي « عشرونا » مبتدأ « وبابه » الواو عاطفة ، باب : معطوف على قوله عشرون . وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه « ألحق » فعل ماض مبنى للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والاهلون » معطوف على قوله عشرون .

(٢) « أولو ، و « عالمون ، و « عليون ، و « أرضون » : كلهن معطوف على قوله عشرون « شد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها ، لأنها استئنافية ، وقيل : بل الجملة في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط « والسنون » و « بابه » معطوفان على قوله عشرون .

(٣) « و « مثل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي ، ومثل مضاف ، و « حين » مضاف إليه « قد » حرف تقليل يرد ، فعل مضارع « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « وهو » مبتدأ « عند » ظرف متعلق بيطرد الآتي ، وعند مضاف و « قوم » مضاف إليه « يطرده » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير =

أشار المصنف - رحمه الله! - بقوله: «وشبهه ذين» إلى شبه عامر، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم؛ فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه مُذنب، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط، كالأفضل والضراب ونحوهما، فتقول: الأفضلون والضرابون، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً.

وجمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووَجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها؛ فمألاً واحداً من لفظه، أوله واحدٌ غيرٌ مستكملٍ للشروط؛ فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَقٌ به؛ فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: عِشْرٌ، وكذلك «أهلون» مُلْحَقٌ به؛ لأن مفرده - وهو أهلٌ - ليس فيه الشروط المذكورة<sup>(١)</sup>؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل، وكذلك «أولو»؛ لأنه لا واحد له من لفظه، و«عالمون» جمع عالمٍ، وعالمٌ كرجل اسم جنس جامدٌ، وَعَالِيُونَ: اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة؛ لكونه لما لا يعقل، وَأَرْضُونَ: جمع أرضٍ، وأرضٌ<sup>(٢)</sup>: اسم جنس جامد مؤنث؛ والسنون: جمع سنّة، والسنة: اسم جنس مؤنث؛ فهذه كلها مُلْحَقَةٌ بالجمع المذكر؛ لما سبق من أنها غير مستكلمة للشروط.

== البيت: وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معرباً بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء، مثل إعراب «حين»، بالضمّة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جرّاً، والإعراب بحركات ظاهرة على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاة أو من العرب.

(١) وقد جمع لفظ «أهل»، جمع مذكر سالماً شذوذاً، وذلك كقول التنفري:

وَلِي دُونِكُمْ أَهْلُونَ: سَيِّدٌ عَمَلَسٌ، وَأَرْقَطُ ذُهُلُولٌ، وَعَرَفَاءُ جِبَالٌ

(٢) وقد جمع لفظ «أرض»، جمع مذكر سالماً ذلك الذي يقول:

لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ حَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مِنْبَرٍ

وأشار بقوله « وَبَابِهِ » إلى باب سَنَّة ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حُدِفَتْ لَامُهُ ، وَعُوِّضَ عَنْهَا هَاءُ التَّائِيثِ ، وَلَمْ يَكْسُرْ : ككَاثَةٍ وَمِثْنٍ وَثَبَّةٍ وَثُبَيْنٍ . وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ؛ فَإِنْ كَسَّرَ كَشَفَةً وَشَفَاهَ لَمْ يَسْتَعْمَلْ كَذَلِكَ إِلَّا شَدُوذًا ، كظُبَّةٍ ؛ فَإِنَّهُمْ كَسَّرُوهُ عَلَى ظُبَاةٍ وَجَمَعُوهُ أَيْضًا بِالْوَاوِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا ، فَقَالُوا : ظُبُونٌ ، وَظُبَيْنٌ .

وأشار بقوله : « وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ » إلى أَنَّ سِنِينَ<sup>(١)</sup> ونحوه قد

(١) اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرأ هي اذة الحجاز وعلياء قيس . وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله « ومثل حين ، وقد تسكلم النبي صلى الله عليه وسلم بهذه اللغة ، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيئا كسنيين يوسف » ، وقد روى هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامة العرب : « اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف » ، فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تسكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرة بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرار للدعوة به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تسكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواة بهما جميعاً ، كل منهم رواه بلغة قبيلته ؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح ، كما جاء قول جرير :

أَرَى مَرَّةً السِّنِينَ أَخَذَنَ مِنِّي كَمَا أَخَذَ السَّرَارُ مِنَ الْهَلَالِ  
وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْقِ الْحَجِيجَ — سَلِي مَعْدًا — سِينِيًّا مَا تُعَدُّ لَنَا حَسَابًا  
وقول الآخر :

سِينِي كُلِّهَا لَاقِيَتْ حَرَبًا أَعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الذِّكُورِ

ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون في كل أحواله ، فيكون إعرابه بحركات مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما إعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذي =

تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقول : هذه سِنِينٌ ، ورأيت سِنِينًا ، ومررت بِسِنِينٍ ، وَإِن شئت حذف التَّنوين ، وَهُوَ أَقَلُّ من إثباته ، واختلف في أطراد هذا ، والصحيحُ أنه لا يَطْرُد ، وأنه مقصور على السماع ، وَمنه قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها عليهم سِنِينًا كَسِنِينِ يُوْسُفَ » في إحدى الروايتين ، ومثله قولُ الشاعر :

٧ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ ؛ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنٌ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدًا

= ذكرناه أولاً في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، لإجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدواني :

إِنِّي أَبِي أَيُّ ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِي أَيُّ مِنْ أَبِييْنِ

ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتي قريباً ، فتلخص لك من هذا أن ما ذكرناه في سنين وبابه أربع لغات ، وأن ما ذكرناه في الجمع عامة لغتان .  
٧ - البيت للصمة بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأموية ، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ربا ، فخطبها ، فرضى عمه أن يزوجه له على أن يمهرا خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لآبيه ، فساق عنه تسمة وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكلمها له خمسين وأبى أبوه أن يكلمها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمة بداً من فراقهما جميعاً ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحياناً ويذمه أحياناً أخرى ، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك .

اللغة : « دعاني ، أى أتركاني ، ويروى في مكانه « ذراتي ، وهما بمعنى واحد » نجد ، بلاد بعيثا ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و « الشيب » - بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذى وخط الشيب شعر رأسه ، و « المرء » - بضم فسكون - جمع أمرء ، وهو من لم يثبت بوجهه شعر .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبني على الفتح في محل نصب « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعاني « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنيته » سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد =

[ الشاهد فيه إجراء السنين مُجْرَى الحين ، في الإعراب بالحركات ، وإلزام النون مع الإضافة ] .  
 ↓ نوناً أصلياً

\* \* \*

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَأَفْتَحَ ، وَقِيلَ مَنْ بَكَسْرِهِ نَطَقَ<sup>(١)</sup>  
 وقيل

مضاف إليه ، وجملة « لعين » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق بـ « لعين » حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا ، وجملة « شيينا » من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعين « مردا » حال من المفعول به في قوله شيينا .

الشاهد فيه : قوله « فإن سينه » حيث نصبه بالفتحة الظاهرة ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين ، ألا ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلاً مسكيناً ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضاف ؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول « فإن سنيه » ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » والأبيات التي أشدناها ( في ص ٦٤ ) وتقدم لنا ذكر ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لافتح ، ونون مضاف و « مجموع » مضاف إليه « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبني على السكون في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بالتحقق الآتي « التحق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فافتح » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقل » فعل ماض « من » اسم موصول في محل رفع فاعل بقل « بكسره » الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه « نطق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، =

وَنُونٌ مَا تُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِعَكْسٍ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَانْدَبِهِ (١)  
 حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا لِحَقِّ بِهِ الْفَتْحُ ، وَقَدْ تَكَسَّرَ شُدُودًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :  
 ٨ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

== وتقدير البيت : افتتح نون الاسم المجموع والذي التحق به ، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسورة : أى فى حالتى النصب والمجر ، أما فى حالة الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم .

(١) « ونون » الواو عاطفة ، نون : مبتدأ ، ونون مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « نئي » فعل ماض مبنى للجمهور ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « والملحق » معطوف على ما « به » جار ومجرور متعلق بالملحق « بعكس » جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من « ذاك » مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « استعملوه » فعل ماض ، والواو فاعل ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « نون » فى أول البيت « فاندبه » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، يريد أن لغة جمهور العرب جارية على أن ينطقوا بنون المثني مكسورة ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحة .  
 ٨ - هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من أبيات خاطب بها فضالة العرنى ، وقبله قوله :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ، لَيْسَ مِنَّا ، بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِينٍ  
 المفردات : « جعفر » اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع « وبني أبيه » لإخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهملة ساكنة - وهم الأنباغ ، وفى القاموس « الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيرة ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً » هـ . والزعانف أيضاً : أهذاب الثوب التى نوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للثام الناس وردالهم : الزعانف .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفر » مفعوله « وبني » معطوف على جعفر وبني مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل « زعانف » =

وقوله :

٩ — أَكَلَّ الدَّهْرَ حِلًّا وَارْتَحَالَ  
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءَ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينَ ؟  
وليس كسرهما لفةً ، خلافاً لمن زعم ذلك .

= مفعول به (آخرين ، صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ،  
وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته .

الشاهد فيه : كسر نون الجمع في قوله (آخرين ، بدليل أن القصيدة مكسورة حرف  
القافية ، وقد روينا لك البيت السابق على بيت الشاهد ليوضح لك ذلك ، وأول الكلمة قوله :

أَتُوْعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَّاحٍ ؟ كَذَّبْتَ ؛ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي  
٩ — هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي ، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض  
فيها بالأبيرد الرياحي ابن عمه ، وقبلهما :

عَذَّرْتُ البُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي فَمَا بَالِي وَبَالُ أُنْتَى لَبُونٍ ؟  
وبعدهما قوله :

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشْدَى وَنَجْدَانِي مُدَاوِرَةٌ الشُّؤُونِ  
المفردات : « يبتغي ، معناه يطلب ، ويروى في مكانه «يدري ، بتشديد الدال المهملة ،  
وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخذعه .

المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطعمون في ختلي وقد بلغت سن التجربة  
والاختبار التي تمكنتني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم ؟ يريد أنه لا تجوز  
عليه الحيلة ، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه .

الإعراب : «أكل ، الهمزة للاستفهام ، وكل : ظرف زمان متعلق بمحذوف  
خبر مقدم ، وكل مضاف و « الدهر ، مضاف إليه « حل » مبتدأ مؤخر « وارتحال »  
معطوف عليه « أما » أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح  
« يبتغي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر « على »  
جار ومجرور متعلق بيبقى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « يقيني ،  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء مفعول  
به « وماذا » ما : اسم استفهام مبتدأ ، وذا : اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر =



وَحَقُّ نُونِ الثَّمَنِ وَالْمَلْحَقِ بِهِ الْكَسْرُ ، وَفَتْحُهَا لَفَةٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٠ - عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

= د تبتغي ، فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق بتبتغي ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب بتبتغي ، وهو محذوف : أى تبتغيه ، وقد ، الواو حالة ، قد : حرف تحقيق «جاوزت» ، فعل وفاعل «حد» ، مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و«الأربعين» مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديرأ ، وقيل : مجرور بالكسرة الظاهرة ؛ لأنه عومل معاملة حين في جمل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله «الأربعين» ، حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة ؛ فن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة . ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا . ونظيره بيت ذى الإصبع العدواني الذي روينا لك ( ص ٦٥ ) وقول الفرزدق :

مَا سَدَّ حَيْثُ وَلَا مَيَّتْ مَسَدُهُمَا إِلَّا الْخِلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّدِيِّينِ

١٠ - البيت لحيد بن ثور الهلالي الصحابي ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطة ، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطة ، وأول الأبيات التي يصف فيها القطة قوله :

كَمَا انْقَبَضَتْ كَدْرَاهُ تَسْقِي فِرَاحَهَا بِشَمْطَةِ رِفْهًا وَالْيَأْهُ شُوبُ  
غَدَتْ لَمْ تُصَدِّ فِي السَّمَاءِ ، وَتَحْتَهَا إِذَا نَظَرْتُ أَهْوِيَّةٌ وَلُحُوبُ  
فَجَاءَتْ وَمَاجَأءُ الْقَطَا ، ثُمَّ قَلَّصَتْ بِمَفْحَصِهَا ، وَالْوَارِدَاتُ تَنْوُبُ

اللغة : «الأحوذيان» ، منى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطة ، يصفها بالسرعة والخفة ، و«استقلت» ، ارتفعت وطار في الهواء ، و«العشية» ، ما بين الزوال إلى المغرب ، و«دهى» ضمير غائبة يعود إلى القطة على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فازمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب .

وظاهرُ كلام المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل ككسرها في الجمع شاذٌ وفتحها في التثنية لغة ، كما قدّمناه ، وهل يختص الفتحُ بالياء أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني (١) .

== المعنى : يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين ، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها ، يقصد أنها شديدة السرعة .

الإعراب : « على أحوذيين » جار ومجرور متعلق باستقلت ، استقلت ، استقل : فعل هاض ، والتاء للأنثى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها « عشية » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت « فاء الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي » مبتدأ بتقدير مضافين . والأصل : فا زمان مشاهدتها إلا لحة وتغيب بعدها « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « لحة » خبر المبتدأ « وتغيب » الواو عاطفة ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة . والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر .

الشاهد فيه : فتح نون المثني من قوله « أحوذيين » ، وهي لغة ، وليست بضرورة ؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض .

(١) اعلم أنهم اتفقوا على زيادة نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاة في تعليل هذه الزيادة على سبعة أوجه ، الأول — وعليه ابن مالك — أنها زيدت دفماً لتوهم الإضافة في « رأيت بنين كرماء » ، إذ لو قلت « رأيت بني كرماء » ، لم يدر السامع الكرماء هم البنون أم الآباء ؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت « بني كرماء » فقد أردت وصف الآباء بالكرم ، وأن بني مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت « بنين كرماء » فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم ، وأن كرماء نعت لبنين ، وبعداً عن توهم الإفراد في « هذين » ، ونحو « الحوزلان » ، و« المهتدين » ؛ إذ لولا النون لا لتبست الصفة بالمضاف إليه على ما علمت أولاً ولا لتبس المفرد بالمثني أو بالجمع ؛ الثاني أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وعليه ابن كيسان ، وهو الذي يجرى على ألسنة المعربين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاد والجزولي ، =

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

١١ — أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَ وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَنِّيَانَا

= والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كعمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفردة كزئب وفاطمة ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كالقاضي والفتى ، وليست عوضاً عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كالحبلى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثني ، إذ لو حذفت النون من قولك «عليان» لأشكلك عليك أمره ، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثني مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين .

ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسورة في المثني مفتوحة في الجمع ، فأما مجرد حركتها فهما فلاجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفة بينهما فلتمييز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها في الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثني خفيف ، فنصبت المعادلة بينهما ، لئلا يجتمع ثقيلان في كلمة ، وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثني وكسرها مع الجمع ، ضرورة لالغة ، ثم قيل : ذلك خاص بحالة الياء فهما ، وقيل : لا ، بل مع الألف والواو أيضاً .

وذكر الشيباني وابن جنى أن من العرب من يضم النون في المثني ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر :

يَا أَبَتَا أَرْقِي الْقِدَانَ فَالْتَّوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

وهذا إنما يحى مع الألف ، لامع الياء . والقذان : البراغيث ، واحدها قذذ بوزن صرد . وسمع تشديد نون المثني في ثنية اسم الإشارة والموصول فقط ، وقد قرىء بالتشديد في قوله تعالى : ( فذانك بزهانان ) وقوله : ( واللذان يأتيناها ) وقوله : ( إحدى ابنتي هاتين ) وقوله سبحانه : ( ربنا أرنا اللذين ) .

١١ — البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل ، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبة . والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله :

إِنَّ لِسْمِي عِنْدَنَا دِيوَانَا يُخْزِي فُلَانًا وَأَبْنَهُ فُلَانًا  
كَانَتْ عَجُوزًا عُمِّرَتْ زَمَانًا وَهِيَ تَرَى سَيْثَهَا إِحْسَانًا =

وقد قيل : إنه مصنوع<sup>(١)</sup> ؛ فلا يُحتج به

\* \* \*

= اللغة : « الجيد » العنق « منخرين ، مثني منخر ، بزنة مسجد ، وأصله مكان التخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه ، واستعماله في الصوت من باب تسمية الحال في شيء باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها « ظليان » اسم رجل ، وقيل : مثني ظلي ، وليس بشيء ، قال أبو زيد « ظليان : اسم رجل ، أراد أشبها منخرى ظليان » ، لحذف ، كما قال الله عز وجل : ( وأسأل القرية ) يريد أهل القرية ، اه ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفا .

الإعراب : « أعرف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ومنخرين » معطوف على الجيد أيضاً ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني « أشبها » أشبه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « ظليانا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح فأما على أنه مثني فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله « والعينانا » السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثني الألف ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين .

الشاهد فيه : قوله « والعينانا » حيث فتح نون المثني ، وقال جماعة منهم الهروي : الشاهد فيه في موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله « ظليانا » ، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظلي ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون « منخرين » مفتوحة ، وأن فيها شاهداً أيضاً ، فهو نظير قول حميد بن ثور « على أحوذيين » الذي تقدم ( ش رقم ١٠ ) .

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القليل أن الراجز قد جاء بالمثني بالالف في حالة النصب ، وذلك في قوله « والعينانا » ، وفي قوله « ظليانا » عند الهروي وجماعة ، ثم جاء به بالياء في قوله « منخرين » ، لجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربي ، ويرد هذا الكلام شيثان ؛ أولها : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبة ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيئويه رحمه الله كان يعبر =

وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا<sup>(١)</sup>

لما فرغ من الكلام على الذى تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو : مُسَلِّمَاتٍ ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء واحد ، نحو : هُنُودٌ ، وأشار إليه المصنف — رحمه الله تعالى ! — بقوله : « وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا » أى جمع بالألف والتاء المزيدين ، نخرج نحو : قُضَاةٌ<sup>(٢)</sup> ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ، بل هي منقلبة عن أصلٍ وهو الياء ؛ لأن أصله

== عنه في كتابه بقوله «حدثني الثقة ، أو أخبرني الثقة ، ونحو ذلك ، وثانيتها : أن الرواية عند أبي زيد في نوادره :

\* وَمَنْخَرَانٍ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا \*

بالألف في «منخرين» ، أيضاً ؛ فلا يتم ما ذكره من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

(١) « وما » الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ « بتا » جار ومجرور متعلق بجمع الآتي « وألف » الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا « قد » حرف تحقيق « جمعا » جمع : فعل ماض مبنى للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « يكسر » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ « في الجر » جار ومجرور متعلق بـ « وفي النصب » الواو حرف عطف ، في النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول « معا » ظرف متعلق بمحذوف حال .

(٢) مثل قضاة في ذلك : بناء ، وهداة ، ورماة ، ونظيرها : غزاة ، ودعاة ، وكساء ، فإن الألف فيها منقلبة عن أصل ، لكن الأصل في غزاة ودعاة وكساء واو ، لا ياء كما هو أصل ألف بناء وهداة ورماة .

قُضِيَةٌ ، ونحو أبياتٍ (١) فإن تاءه أصلية ، والمراد [ منه ] ما كانت الألف والتاء سبباً في دلالة على الجمع ، نحو : « هِنْدَاتٍ » ؛ فاحترز بذلك عن نحو : « قُضَاةٍ » ، وأبياتٍ ؛ فإن كل واحد منهما جمع مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل : « قُضَاةٍ » ، وأبياتٍ « وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله : « بتا » متعلقة بقوله : « جُمِعَ » .

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمّة ، وينصب ويجر بالكسرة ، نحو : « جاءني هِنْدَاتٌ » ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ « فنابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه (٢) .

\* \* \*

(١) ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأنبات ، وأحوات جمع حوت . وأسمات جمع سمحت بمعنى حرام .

(٢) اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ فقيل : هو مبني على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهرة مطلقاً ؛ أى سواء أكان مفرده صحيح الآخر نحو زينبات وطلحات في جمع زينب وطلحة ، أم كان معتلاً نحو لغات وثبات في جمع لغة وثبة . وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلاً . وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحاً . وقيل : ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة مطلقاً ؛ حملاً لنصبه على جره . كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذى هو أصل جمع المؤنث - على جره ، فجعلنا بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه الناظم هنا .

ثم اعلم أن الجمع بالألف والتاء ينقاس في خمسة أشياء ، أولها ما كان مقترناً بالتاء سواء أكان علم مؤنث كفاطمة أم علم مذكر كطلحة أم غير علم كزفرة ، وثانيها ما كان آخره ألف التأنيك الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلي . وثالثها ما كان علماً للمؤنث كزينب ودعد ، ورابعها مصغر ما لا يعقل كدريهم ، وخامسها وصف ما لا يعقل كأيام معدودات وجبال وآسيات .

كَذَا أُولَاتُ ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ — كَأُذْرِعَاتٍ — فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلَ (١)

أشار بقوله : « كذا أولات » إلى أن « أولات » تجرى مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي مُلْحَقَةٌ به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : « والذي اسما قد جعل » إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملاحق به ، نحو : « أُذْرِعَاتٍ » يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتٌ » ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، ومَرَرْتُ بِأُذْرِعَاتٍ « هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، ويُزَالُ منه التنوينُ ، نحو : « هذه أُذْرِعَاتٌ » ، ورَأَيْتُ أُذْرِعَاتٍ ، ومررتُ بِأُذْرِعَاتٍ « والثاني : أنه يرفع بالضمة ،

(١) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر « والذي » الواو للاستئناف ، الذي : اسم موصول مبتدأ أول « اسماً » مفعول ثانٍ لـ « جعل » الآتي « قد » حرف تحقيق « جعل » فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « كأذرعات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأذرعات « فيه » جار ومجرور متعلق بـ « كذا » ، « ذا » مبتدأ ثانٍ « أيضاً » مفعول مطلق حذف عامله « قبل » فعل ماضٍ ، مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذا ، والجملة خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذي ، أي : وقد قبل هذا الإعراب في الجمع الذي جعل اسماً كأذرعات ، والتقدير الإعرابي للبيت : وأولات كذلك : أي كالجمع بالالف والتاء ، والجمع الذي جعل اسماً - أي سمي به بحيث صار علماً ، ومثاله أذرعات - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضاً ، وأذرعات في الأصل : جمع أذرعة الذي هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجمالات ، وقد سمي بأذرعات بلد في الشام كما ستسمع في الشاهد رقم ١٢ .

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : « هذه أذرعاً ، ورأيت أذرعاً ، ومررت بأذرعاً » ، ويروى قوله :

١٢ — تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أذْرِعَاتٍ ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَالِي

١٢ — البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة مطلعها :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

اللغة : « تنورتها » نظرت إليها من بعيد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعيد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و « أذرعاً » بلد في أطراف الشام ، و « يثرب » اسم قديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم « أدنى » أقرب « عال » عظيم الارتفاع والامتداد .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من » حرف جر « أذرعاً » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، إذا قرأته بالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عال » نعت لنظر .

انشاهد فيه : قوله « أذرعاً » فإن أصله جمع ، كما بينا في تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد ؛ فهو في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد ، ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة ؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكن ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين - وهم جماعة منهم المبرد والزجاج - فقد لاحظوا فيه أمرين : أولها أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهة شها ؛ فن جهة كونه =



بكسر التاء منونة كالذهب الأول ، وبكسرهما بلا تنوين كالذهب الثاني ، وبتحتها بلا تنوين كالذهب الثالث .

\* \* \*

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَل» رَدِفٌ (١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمّة ، نحو : « جَاءَ أَحْمَدُ » وينصب بالفتحة ، نحو : « رأيت أَحْمَدَ » ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : « مررت بأَحْمَدَ » ، فنابت الفتحة عن الكسرة . هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ، نحو : « مررت بأَحْمَدِكُمْ » وكذا إذا دخله الألف واللام ،

== جمعا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعة منهم سيديريه وابن جنى - فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط ، وهي أنه علم على مؤنث ، فقد اجتمع فيه العلية والتأنيث ، وكل اسم تجتمع فيه العلية مع التأنيث يكون ممنوعاً من الصرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

(١) « وجر » الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالفتحة » جار ومجرور متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول به لجر ، مبني على السكون في محل نصب « لا » نافية « ينصرف » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يضاف » فعل مضارع مبني للجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة صلة ما المصدرية « أو » عاطفة « يك » معطوف على يضاف ، مجزوم بسكون التنون المحذوفة للتحفيف ، وهو متصرف من كان الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و « أل » مضاف إليه مقصوره لفظه « وردد » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . =

نحو : « مررت بالأحمد<sup>(١)</sup> » ؛ فإنه يجر بالكسرة<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

الأفعال (نحو)

وَأَجْعَلُ لِنَحْوِ « يَفْعَلَانِ » النَّوْنَا رَفْعًا ، وَتَدْعِينِ وَتَسْأَلُونَا<sup>(٣)</sup>

== وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أى اجرر بالفتحة الاسم الذى لا يذمر مدة عدم إضافته وكونه غير واقع بعد ال .

(١) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً ؛

فن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا

ومثل هذا قول جرير بن عطية :

أَوَاصِلُ أَنْتَ أُمَّ الْعَمْرُو أُمَّ تَدَعُ أُمَّ تَقَطَّعُ الْحَبْلَ مِنْهُمْ مِثْلَمَا قَطُّعُوا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِاسَ زَيْدِكُمْ أَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانَ

(٢) سواء أكانت « أل » معرفة ، نحو « الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل »

وأ موصولة كالاعشى والأصم ، واليقظان ، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

فإن الاسم مع كل واحدة منها يجر بالكسرة .

(٣) « واجعل » الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره أنت « انحو » جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و « يفعلان » قصد لفظه

مضاف إليه « النونا » معول به لا جعل « رفعا » مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع

الخافض « وتدعين » الواو عاطفة ، وتدعين معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً

« وتسالونا » الواو عاطفة ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضاً ، وأراد

من « نحو يفعلان » كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، ومن « نحو تدعين » كل فعل

مضارع اتصلت به ياء المثنى المخاطبة ، ومن نحو « تسألون » كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة .

وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً (١)

لما فرغ من الكلام على ما يُعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يعرب

من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة ؛ فأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل (مضارع) اشتمل على ألف اثنين : سواء كان في أوله الياء ، نحو : « يضر بان » أو التاء ، نحو : « تضر بان » وأشار بقوله : « وتدعين » إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة ، نحو : « أنت تضرين » وأشار بقوله : « وتساءلون » إلى كل فعل اتصل به واو الجمع ، نحو : « أنتم تضربون » سواء كان في أوله التاء كما مثل ، أو الياء ، نحو : « الزيدون يضر بون » .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهي : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين — تُرفعُ بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة ، نحو : « الزيدان يفعلان » فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ، نحو : « الزيدان لن

(١) « وحذفها ، الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وما : مضاف إليه » الجزم ، جار ومجرور متعلق بسمة الآتي « والنصب ، محطوف على الجزم » سمة ، خبر المبتدأ ، والسمة — بكسر السين المهملة — العلامة ، وفعلها وسم يسم سمة على مثال وعد يعد عدة ووصف يصف صفة ووحق يحق مقة « كلم ، الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير . وذلك كأن كقولك ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « تكوني ، فعل مضارع متصرف من كان الناقصة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياؤه المؤنثة المخاطبة اسم تكون ، مبنى على السكون في محل رفع « لتروى ، اللام لام الجحود ، وتروى فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، والياء فاعل « مظلمه ، مفعول به لتروى ؛ والمظلمة — بفتح اللام — الظلم ، وأن المصدرية المضمره مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكوني ، وجمله تكون واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول الذي قدرناه .

يُقوماً ، وَلَمْ يَخْرُجَا « فعلاية النصب والجزم سُقُوطُ النونِ من « يقوما ، ويخرجا »  
ومنه قوله تعالى : ( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ) .

\* \* \*

وَسَمٌّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا (١)  
فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا خِيمُهُ ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَ (٢)

(١) « وسم ، الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « معتلا ، منقول ثان لسم مقدم على المفعول الأول « من الأسماء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « ما ، اسم موصول منقول أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب « كالمصطفى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى ، معطوف على المصطفى « مكارما ، منقول به المرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى — حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال — معتلا .

(٢) « فالأول ، مبتدأ أول « الإعراب ، مبتدأ ثان « فيه ، جار ومجرور متعلق بقدر الآتي « قدرا ، فعل ماض مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب ، والألف للإطلاق « جميعه ، جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون « جميعه ، هو : نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون في « قدر ، ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون « جميعه ، توكيدا للإعراب ويكون في « قدر ، ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضا « هو الذي ، مبتدأ وخبر « قد ، حرف تحقيق « قعرا ، فعل ماض مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي ، والألف للإطلاق ، والجملة لا محل لها صلة الذي ، والمعنى : فالأول — وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى — الإعراب جميعه : أى الرفع والنصب والجر ، قدر على آخره الذي هو الألف ، وهذا النوع هو الذى قد قصرا : أى سمي مقصوراً ، من القصر بمعنى الحبس ، وإنما سمي بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة .

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَصَبُهُ ظَهَرَ ، وَرَفَعُهُ يُنَوَى ، كَذَا أَيْضًا يُجْرَى (١)  
 شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ :  
 « الْمُصْطَفَى ، وَالْمُرْتَقَى » يَسْمَى مُعْتَلًا ، وَأَشَارَ « بِالْمُصْطَفَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ  
 لَازِمَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ ، مِثْلَ « عَصَا ، وَرَحَى » ، وَأَشَارَ « بِالْمُرْتَقَى » إِلَى مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ  
 مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : « الْقَاضِي ، وَالِدَاعِي » .

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ :  
 الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ ، وأنه يسمى المنقوصُ ؛ فالمنقوصُ هو : الاسمُ المعربُ الذي في  
 آخره ألفٌ لازمةٌ ، فاحترز بـ « بالاسم » من الفعل ، نحو : يَرْضَى ، وبـ « الْمُعْرَبِ »  
 من المبني ، نحو : إِذَا ، وبـ « الألف » من المنقوص ، نحو : نَقَاضِي كَمَا سَيَأْتِي ،  
 وبـ « لازمة » من المثني في حالة الرفع ، نحو : الزَيْدَانِ ؛ فَإِنَّ أَلْفَهُ لَا تَلْزِمُهُ ؛ إِذَا تَقَلَّبَ  
 يَاءٌ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، نَحْوُ : [ رَأَيْتُ الزَيْدَيْنِ ] .

وأشار بقوله : « والثاني منقوص » إلى المُرْتَقَى ؛ فالمنقوصُ هو : الاسمُ المعربُ  
 الذي آخره ياءٌ لازمةٌ قبلها كسرةٌ ، نحو : المُرْتَقَى ؛ فاحترز بـ « بالاسم » عن الفعل  
 نحو : يَرْمِي ، وبـ « المعرب » عن المبني ، نحو : الَّذِي ، وبقولنا « قبلها كسرة » عن

(١) « والثاني منقوص ، مبتدأ وخبر ، ونصبه ، الواو عاطفة ، نصب : مبتدأ ،  
 ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثاني مضاف إليه « ظهر ، فعل ماض ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ  
 الذي هو نصب « ورفعه ، الواو عاطفة ، ورفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء ضمير الغائب  
 مضاف إليه « ينوي ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود على رفع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رفع « كذا ، جار ومجرور  
 متعلق بيجر « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « يجر ، فعل مضارع مبني للجهول ،  
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنقوص .

التي قبلها سكون ، نحو : ظَبِيٌّ وَرَمِيٌّ ؛ فهذا معتلٌّ جارٌّ مجرَى الصحيح : في رفعه بالضمّة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب (١) ، نحو : « رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ » ، وقال الله تعالى : ( يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَعْوَى اللَّهِ ) وَيُقَدَّرُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالْجَرُّ لِنَقْلِهِمَا عَلَى الْيَاءِ (٢)

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملة له إياه في حائتي الرفع والجر ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، لإجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ  
وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَاءِ  
وقول بشر بن أبي خازم ، وهو عربي جاهلي :

كُنِيَ بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافِيٍ  
وَكَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَافِيٍ  
فأنت ترى المجنون قال « أن واش ، فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشراً قال « كافي ، مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق .  
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فقال المبرد : هو ضرورة ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعة الكلام ؛ فقد قرئ ( من أوسط ما تطعمون أهاليكم ) بسكون الياء .

(٢) من العرب من يعامل المنقوص في حائتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب ، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطية :

فَيَوْمًا يُؤَاغِبِنَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ  
وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعَوَّلُ  
وقول الآخر :

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌّ  
وَقَوْلُ الشَّيْخِ بْنِ ضَرَادٍ الْعَطْفَانِي :  
كَانَهَا وَقَدْ بَدَأَ عَوَارِضُ

وَقَوْلُ جَرِيرٍ أَيْضًا :

وَعِرْقُ الْفَرَزْدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ  
حَيْثُ التَّرَى كَابِيُ الْأَزْنَدِ =

نحو « جاءَ القَاضِي ، ومَرَرْتُ بِالقَاضِي » ؛ فعَلامَةُ الرَفْعِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الياءِ ، وَعَلامَةُ الجَرِّ كسرةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الياءِ .

وَعُلِمَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ الاسْمَ لَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، نَعَمَ إِنْ كَانَ مُبْدِئًا وَجُدَّ ذَلِكَ فِيهِ ، نَحْوُ : هُوَ ، وَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ فِي المَعْرَبِ إِلَّا فِي الأَسْمَاءِ السِتَّةِ فِي حَالَةِ الرَفْعِ نَحْوُ : « جَاءَ أبُوهُ » وَأَجَازَ ذَلِكَ الكُوفِيُّونَ فِي مَوَاضِعٍ آخَرِينَ ؛ أَحَدُهَا : مَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الفِعْلِ ، نَحْوُ : يَدْعُو ، وَيَغْزُو ، وَالثَّانِي : مَا كَانَ أَعْجَمِيًّا ، نَحْوُ سَمْنَدُو ، وَقَمْنَدُو .

\* \* \*

— وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَفَعْلًا عُرِفَ (١)

== وَلَا خِلافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ النِّحَاةِ فِي أَنَّ هَذَا ضَرُورَةٌ لَا تَجُوزُ فِي حَالَةِ السَّعَةِ ، وَالفَرَقُ بَيْنَ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ فِيمَا مَضَى حَمْلَ حَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى حَالَتَيْنِ ؛ ففِيهِ حَمْلُ النِّصْبِ عَلَى حَالَتِي الرَفْعِ وَالجَرِّ ، فَأَعطينَا الأَقْلَ - وَهُوَ النِّصْبُ - حَكْمَ الأَكْثَرِ ، وَلِهَذَا جَوِزَ بَعْضُ العِلَاءِ فِي سَعَةِ الكَلَامِ ، وَوَرَدَ فِي قِرَاءَةِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : ( مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ ) أَمَا هَذَا ففِيهِ حَمْلُ حَالَتَيْنِ - وَهُمَا حَالَةُ الرَفْعِ وَحَالَةُ الجَرِّ - عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ حَالَةُ النِّصْبِ ، وَليسَ مِنْ شَأْنِ الأَكْثَرِ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الأَقْلِ ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا انْفَقَتِ كَلِمَةُ النِّحَاةِ عَلَى أَنَّهُ ضَرُورَةٌ يَغْتَفَرُ مِنْهَا مَا وَقَعَ فَعَلًا فِي الشَّعْرِ ، وَلَا يَنْقَاسُ عَلَيْهَا .

(١) دَأَى ، اسْمُ شَرَطٍ مُبْتَدَأٌ ، وَأَيُّ مُضَافٍ وَ دَفْعِلٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « آخِرٌ » . مُبْتَدَأٌ مِنْهُ ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صِفَةٌ لِآخِرِ ، وَهُوَ الَّذِي سَوَّغَ الِابْتِدَاءَ بِهِ « أَلِفٌ » ، خَبَرُ المُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ آخِرٌ ، وَالجُمْلَةُ مَفْسُورَةٌ لِضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي كَانَ مَحذُوفًا بَعْدَ أَيِّ الشَّرْطِيَّةِ : أَيُّ فَهَذِهِ الجُمْلَةُ فِي عَمَلٍ نَسَبَ خَبَرَ كَانَ المَحذُوفَةَ مَعَ اسْمِهَا وَكَانَ هِيَ فِعْلُ الشَّرْطِ وَقِيلَ : آخِرُ اسْمٍ لِكَانِ المَحذُوفَةِ ، وَأَلِفٌ خَبَرُهَا ، وَإِنَّمَا وَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ - مَعَ أَنَّ المُنْصُوبَ المُنونَ بَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالأَلِفِ - عَلَى لُغَةِ رِبِيعَةَ الَّتِي تَقِفُ عَلَى المُنْصُوبِ المُنونَ بِالسُّكُونِ ، وَيَبْعَدُ هَذَا الوِجْهَ كَوْنُ قَوْلِهِ « أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ » مَرْفُوعِينَ ، وَإِنْ أَمَكْنَ جَعْلَهُمَا خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَتَكُونُ « أَوْ » ، قَدْ عَطَفْتَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، لَكِنْ ذَلِكَ تَكَالُفٌ « أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ » مَعطُوفانَ عَلَى أَلِفٍ فَفَعْلًا ، الفَاءُ واقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَ « مَعْتَلًا » ==

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة ، نحو :  
يَنْغُزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يَرْمِي ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَخْشَى .

\* \* \*

فَالْأَلِفَ أَنْوَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدٍ نَصَبَ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي (١)  
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْو ، وَأَحْذِفِ جَازِمًا ثَلَاثِينَ ، تَقْضِ حُكْمًا لِأَزِمًا (٢)  
ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ كَيْفِيَّةَ الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ ؛ فَذَكَرَ أَنَّ الْأَلْفَ يُقَدَّرُ  
فِيهَا غَيْرُ الْجَزْمِ — وَهُوَ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ — نَحْوُ : « زَيْدٌ يَخْشَى » فِي خَشْيٍ : مَرْفُوعٌ  
= حال من الضمير المستتر في عرف مقدم عليه « عرف » فعل ماضٍ مبنى للجهول ،  
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فعل ، وخبر « أي » هو مجموع  
جملة الشرط والجواب على الذي تختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، والتقدير :  
أي فعل مضارع كان هو — أي الحال والثأن — آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف  
هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربة هو ما آخره حرف علة ألف  
أو واو أو ياء .

(١) « فالألف » مفعول لفعل يفسره ما بعده ، وهو على حذف « في » توسعاً ، والتقدير :  
ففي الألف أنو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فيه »  
جار ومجرور متعلق بانو « غير » مفعول به لانو ، وغير مضاف و « الجزم » مضاف  
إليه « وأبد » الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت « نصب » مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ،  
مبنى على السكون في محل جر « كيدعو » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما « يرمى »  
محذوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربة آخره  
ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم مما يلحق الأفعال من أنواع الإعراب ،  
وما كان من الأفعال المعربة آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر فيه النصب .

(٢) « والرفع » الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو انو  
الآتي « فيها » جار ومجرور متعلق بانو « أنو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت « واحذف » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جازما »  
حال من فاعل احذف المستتر فيه « ثلاثين » ثلاث : مفعول به لا حذف بتقدير مضاف ،  
ومفعول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أو آخر ثلاثين حال كذاك جازما =



وعلاوة رَفَعِهِ ضِمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الألفِ ، وَ « لَنْ يَخْشَى » فيخشى : منصوب ، وعلامة النصب فتحة مقدره على الألف ، وأما الجزمُ فيظهر ؛ لأنه يُحذَفُ له الحرفُ الآخِرُ ، نحو : « لَمْ يَخْشَ » .

وأشار بقوله : « وَأَبْدَى نَصْبًا مَا كَسَبُوا يَرْمِي » إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء ، نحو : « لَنْ يَدْعُو ، وَلَنْ يَرْمِيَ » .

وأشار بقوله : « وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْوَ » إلى أن الرفع يُقَدَّرُ في الواو والياء ، نحو : « يَدْعُو ، وَيَرْمِي » فعلاوة الرفع ضِمَّةٌ مقدره على الواو والياء .

وأشار بقوله : « وَأَحذِفْ جَازِمًا ثَلَاثِينَ » إلى أن الثلاث — وهى الألف ، والواو ، والياء — تُحذَفُ فى الجزم ، نحو : « لَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يَرْمِ » فعلاوة الجزم حذف الألف والواو والياء .

وحاصل ما ذكره : أن الرفع يُقَدَّرُ فى الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر فى الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر فى الياء والواو ، ويُقَدَّرُ فى الألف (١) .

\* \* \*

== الأفعال ؛ أو يكون «ثلاثين» مفعولا لجازما ، ومعمول احذف هو المحذوف ، والتقدير : واحذف أحرف العلة حال كونك جازما ثلاثين «تقضى» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو احذف ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حكما» مفعول به لتقضى على تضديه معنى تؤدى «لازما» نعت لحكما .

(١) وقد ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء بفتحة مقدره ، ومن ذلك قول عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاتَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بَأْمَ وَلَا أَبِ  
ومن ذلك قول حندج بن حندج :

مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ

كما ورد عنهم جزم الفعل المعتل بالسكون وبقاء حرف العلة ، كقول عبد يغوث :

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْدَشَيْبَةَ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

## النِّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ (١)

نِكْرَةٌ : قَابِلٌ أَلٌ ، مُؤَثَّرًا ، أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٍ مَا قَدَّ ذِكْرًا (٢)

النكرة : ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع مَوْقِعٍ ما يقبل « أَل » فتأثر فيه التعريف « رَجُلٌ » فتقول : الرجل ، واحترز بقوله : « وتؤثر فيه التعريف » مما يقبل « أَل » ولا تؤثر فيه التعريف ، كعَبَّاسٍ علماً ؛ فإنك تقول فيه : العَبَّاس ، فتَدْخُلُ عليه « أَل » لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفة قَبِلَ دخولها [ عليه ] ومثال ما وقع موقع ما يقبل « أَل » ذُو : التي بمعنى صاحب ، نحو : « جَاءَنِي ذُو مَالٍ » أي : صاحبُ مالٍ ، فَذُو : نكرة ، وهي لا تقبل « أَل » لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل « أَل » نحو الصاحب .

\* \* \*

(١) أصل النكرة مصدر « نكرت الرجل » — بكسر الكاف — وفي القرآن الكريم (فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفة) وأصل المعرفة مصدر « عرفت الرجل » من باب ضرب — أو يكون أصل النكرة اسم مصدر « نكرت » بتشديد الكاف ، والمعرفة اسم مصدر « عرفت » بتشديد الراء — ثم نقل كل منهما : الأول اسماً للاسم المنكر ، والثاني اسماً للاسم المعروف ، وهما حينئذ اسماً جنس ، وليس عليين ، وإلا لوجب منعها من الصرف للعالية والتأنيث اللفظي كحزمة وطلحة .

(٢) « نكرة » مبتدأ ، و« جاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم ، أو لكونها جارية على موصوف محذوف ، أي : اسم نكرة ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكراً قابلاً ، خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكرة هي المحدث عنها وقابل مضاف ، و« أَل » مضاف إليه ، مقصود لفظه « مؤثراً » حال من أَل « أو » عاطفة « واقع » معطوف على قابل ، و« موقع » مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و« ما » اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « ذكراً » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قابل أَل ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٣) اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أَل ولا تقع موقع ما يقبل أَل ، وذلك أربعة أشياء : الحال في نحو « جاء زيد راكباً » والتمييز =

وغيره معرفة: كهم، وذى، وهند، وأبني، والغلام، والذي<sup>(١)</sup>

أى: غير النكرة المعرفة، وهى ستة أقسام: المضمركهم، واسم الإشارة كذى، والعلم كهند، والمجلى بالألف واللام كالغلام، والموصول كالذى، وما أضيف إلى واحدٍ منها كأبني، وسنتكلم على هذه الأقسام.

\* \* \*

= فى نحو « اشترت رطلا عسلا » واسم لا النافية للجنس فى نحو « لارجل عندنا » ومجرور رب فى نحو « رب رجل كريم لقيته » .

والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا أو مجرور رب .

واعترض عليه أيضاً بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل .

والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا عليين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة ، فلا يضر عندهم صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يهلونه واقعاً موقع « الرجل » لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل كما قال تعالى : ( كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه .

(١) « وغيره ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكرة مضاف إليه « معرفة ، خبر المبتدأ كهم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كهم » وذى ، وهند ، وابني ، والغلام ، والذي « كلهن معطوفات على هم ، وفى عبارة المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأن المعرفة هى المحدث عنها .

وهذه العبارة تنبئ عن انحصار الاسم فى النكرة والمعرفة ، وذلك هو الراجح عند =

فَمَا لِدِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَأَنْتَ ، وَهَوَ - سَمٌّ بِالضَّمِيرِ (١)  
يُشِيرُ إِلَى أَنْ الضَّمِيرُ : مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ كَهَوَ ، أَوْ حُضُورٍ ، وَهُوَ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا  
ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، نَحْوُ أَنْتَ ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، نَحْوُ أَنَا .

\* \* \*

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا أُخْتِياراً أَبَدًا (٢)

= علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثة أقسام : الأول النكرة ، وهو ما يقبل  
أل كرجل وكريم ، والثاني : المعرفة ، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه كالضمير والعلم ،  
والثالث : اسم لا هو نكرة ولا هو معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ،  
وهذا الرأي ليس بسديد .

(١) « فَا » اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب « لذي »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذو مضاف و « غيبة » مضاف إليه « أَوْ »  
عاطفة « حضور » معطوف على غيبة « كَأَنْتَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ  
محذوف ؛ أَوْ متعلق بمحذوف حال من ما « وَهَوَ » معطوف على أَنْتَ « سَمٌّ » فعل أمر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أَنْتَ « بِالضَّمِيرِ » جار ومجرور متعلق بسم ، وهو  
المفعول الثاني لسم .

(٢) « دُوذُو » مبتدأ ، وذو مضاف و « اتِّصَالٍ » مضاف إليه « مِنْهُ » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف نعت لذي اتصال « مَا » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل  
رفع « لَا » نافية « يَبْتَدَأُ » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف ، أى :  
لَا يَبْتَدَأُ بِهِ ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ ، وَهُوَ عَجِيبٌ غَايَةُ الْعَجَبِ ، لِأَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ  
رَاجِعاً إِلَى مَا كَانَ هُوَ الْعَائِدُ ، وَإِنْ كَانَ رَاجِعاً إِلَى شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ مَذْكُورِ فَسَدَ الْكَلَامُ ، وَلِزِمَ  
حَذْفُ الْعَائِدِ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ جَرِّ مَعَ أَنَّ الْمَوْصُولَ غَيْرَ مَجْرُورٍ بِمِثْلِهِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ ،  
وَالصَّوَابُ أَنَّ فِي قَوْلِهِ يَبْتَدَأُ ضَمِيرًا مُسْتَرْتَابًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا هُوَ الْعَائِدُ ، وَأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ  
مَا لَا يَبْتَدَأُ بِهِ ؛ فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ نَائِبُ فَاعِلٍ ، لِحَذْفِ الْجَارِ وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ إِلَى الضَّمِيرِ فَاسْتَرْتَبَ  
فِيهِ ، فَتَدْبَرِ ذَلِكَ وَتَفْهَمْهُ « وَلَا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يَلِي » فعل مضارع ، وفاعله =

كالياءِ وَالْكَافِ مِنْ « أَبْنِي أكرمَكَ »

وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكَ » (١)

الضميرُ البارزُ ينقسم إلى : مُتَّصِلٍ ، وَمُنْفَصِلٍ ؛ فالتصل هو : الذي لا يُبتدأ به كالكاف من « أكرمَكَ » ونحوه ، ولا يقع بعد «إلَّا» في الاختيار (٢) ؛ فلا يقال : مَا أكرمْتُ إِلَّاكَ ، وقد جاء شذوذاً في الشعر ، كقوله :

١٣ — أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَفَتْ

عَلَيَّ ؛ فَمَا لِي عَوَّضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

== ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، إلا ، قصد لفظه : مفعول به ليلي ، اختيارا ، منصوب على نزع الخافض ، أى : في الاختيار ، د أبدا ، ظرف زمان متعلق بيلي .

(١) د كالياء ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالياء ، والكاف ، معطوف على الياء ، من ، حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف ، ابني ، مبتدأ ومضاف إليه ، أكرمك ، أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابني ، والكاف مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو ابني ، د والياء والهـاء ، : معطوفان على الياء السابقة ، من ، حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهـاء حال كونهما من قولك — إخ د سليه ، سلى : فعل أمر ، وياه المخاطبة فاعل ، والهـاء مفعول أول د ما ، اسم موصول مفعول ثان لسلى د ملك ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والعائد إلى الموصول محذوف ، أى : سليه الذي ملكه .

(٢) أجاز جماعة — منهم ابن الأنباري — وقوعه بعد إلا اختيارا ؛ وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين ونحوهما .

١٣ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل .

اللغة : د أعوذ ، ألتجئ وأتحصن ، و د الفتنه ، الجماعة ، و د البغي ، العدوان والظلم ، و د عوض ، ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل د أبدا ، إلا أنه مختص بالنفي ، وهو مبني على الضم كقبل وبعد .

وقوله :

١٤ — وَمَا عَلَيْنَا — إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا —

أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

\* \* \*

= المعنى : لاني أتجيء إلى رب العرش وأتحصن بجاه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود التصفة ؛ فليس لي معين ولا وزير سواه .

الإعراب : « أعود ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ورب ، جار ومجرور متعلق بأعود ، ورب مضاف و « العرش ، مضاف إليه « من فئة ، جار ومجرور متعلق بأعود « بغت ، بغي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فئة ، والتاء للتأكيد ، والجملة في محل جر صفة لفئة « على ، جار ومجرور متعلق ببغي « فإ ، نافية « لي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عوض ، ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي « إلاه ، إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبني على الضم في محل نصب « ناصر ، مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلاه ، حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم سائع جائز في سعة الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله .

وقد هون هذا الشذوذ أن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً ، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به ، وشيء آخر يسهل هذا الشذوذ ، وهو أن إلا بمعنى غير ، وأنت لو جئت بغير هنا لوجب أن تقول « غيره ، ، فتأتي بالضمير المتصل ، فقد حل الشاعر إلا على غير لكونهما بمعنى واحد .

١٤ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « وما علينا ، يروي في مكانه « وما نبالي ، من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد ، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية ، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظُنَّ أُمَّ أَوْفَى وَاسْكِنِ أُمَّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

و « ديار ، معناه أحد ، ولا يستعمل إلا في النفي العام ، تقول : ما في الدار من ديار ، =

= وما في الدار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : ( وقال نوح رب لا تذر علي الأرض من الكافرين ديارا ) يريد لا تذر منهم أحداً ، بل استأصلهم وأفهم جميعاً .  
المعنى : إذا كنت جارتنا فنحن لا نكثرت بعدم مجاورة أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له .

الإعراب : وما ، نافية ، نبالى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وإذا ، ظرف متضمن معنى الشرط ، ما ، زائدة ، كنت ، كان الناقصة واسمها جارتنا ، جارة : خبر كان ؛ وجارة مضاف ونا : مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها ، أن ، مصدرية ، لا ، نافية ، يجاورنا ، يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاور ، إلاك ، إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى مبنى على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتى «ديار» فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالى : أى وما نبالى عدم مجاورة أحد سواك ، ومن رواه وما علينا ، تكون ما نافية أيضاً ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرأ ، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أى شيء كأن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً ، والتقدير على هذا : وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا .

الشاهد فيه : قوله : «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً .

وقال المبرد : ليست الرواية كما أنشدتها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية :

\* أَلَا يُجَاوِرُنَا سِوَاكَ دِيَارُ \*

وقال صاحب اللب : رواية البصريين :

\* أَلَا يُجَاوِرُنَا حَاشَاكَ دِيَارُ \*

فلا شاهد فيه على هاتين الروایتين ؛ فتفتن لذلك .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ ، وَلَقَدْ مَا جُرَّ كَقَلْبٍ مَا نُصِبَ (١)  
المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ ؛ لشبهها بالحروف في الجمود (٢) ، ولذلك لا تُصَغَّرُ

(١) « وكل ، مبتدأ أول ، وكل مضاف و « مضمر ، مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بيجب الآتي « البناء ، مبتدأ ثان « يجب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البناء ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « ولفظ ، مبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « جر ، فعل ماض مبنى للجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كلفظ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه « نصب ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلاً بالإضافة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) قد عرفت — فيما مضى أول باب المعرب والمبنى — أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شهاً وضعياً ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، حلاً للأقل على الأكثر .  
وقد ذكر الشارح في هذا الموضوع وجهاً ثانياً من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجمودي ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تنثى ولا تصغر ولا تجمع ، وأما نحو : « هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن » ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامة المثني والجمع طارئة عليها .

ونقول : قد أشبهت الضمائر بالحروف في وجه ثالث ، وهي أنها مفتقرة في دلالتها على معناها البتة إلى شيء ، وهو المرجع في ضمير النائب ، وقرينة التكلم أو الخطاب في ضمير الحاضر .  
وأشبهته في وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تستعمل في غيره ، وللنصب صيغة أخرى ، ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغة كافياً لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبهه بالحروف في عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفاً فيهما ( وانظر ص ٢٨ — ٣٢ ) .



وَلَا تُنْتَنَى وَلَا يُجْمَعُ ، وإذ اتيت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضميرٍ نصبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ ، نحو : أكرمْتُكَ ، ومَرَرْتُ بِكَ ، وإِنَّهُ لَهُ ؛ فالكافُ في « أكرمْتُكَ » في موضع نصب ، وفي « بك » في موضع جر ، والماءُ في « إِنَّهُ » في موضع نصب ، وفي « له » في موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو « نا » ، وأشار إليه بقوله :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نَا » صَلَحَ كَأَعْرَفٍ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنَحَ<sup>(١)</sup>

أى : صَلَحَ لفظُ « نَا » للرفع ، نحو : نَلْنَا ، وللنصب ، نحو : فَإِنَّا ، وللجر ، نحو : بِنَا .

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثالُ الرفع نحو : « أَضْرِبِي » ومثالُ النصب نحو : « أكرمَنِي » ومثالُ الجر نحو : « مَرَّ بِي » .

ويستعمل في الثلاثة أيضاً « مُم » ؛ فمثالُ الرفع : « مُم قَامُونَ » ومثالُ النصب : « أكرمْتَهُمْ » ومثالُ الجر : « لَهُمْ » .

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنهما لا يُشْبِهَانِ « نا » من كل وجه ؛ لأن « نا » تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهي ضميرٌ مُتَّصِلٌ

(١) « للرفع ، جارٍ ومجرور متعلق بصلح » تأتي « والنصب وجر » مطوفان على الرفع و « نا » مبتدأ ، وقد عهد لفظه « صلح » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نا ، والجملة من صلح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « كأعرف » الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كقولك — لـخ ، وأعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنا » جارٍ ومجرور متعلق بأعرف « فإننا » الفاء تعليلية ، وإن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها نلنا ، فعل وفاعل ، والجملة من نال وفاعله في محل رفع خبر إن « المنح » مفعول به لنال ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ؛ لأنها في حال الرفع للمخاطب<sup>(١)</sup> ، وفي حالتها للنصب والجر للمتكلم ، وكذلك « هم » ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة — فليست مثل « نا » لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ ، وفي حالتها للنصب والجر ضميرٌ متصلٌ .

\* \* \*

وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ، كَقَامَاً وَعَاسَمَاً<sup>(٢)</sup>

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللمخاطب ؛ فمثالُ الغائب « الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالُ المخاطب « اعْلَمَا ، وَاَعْلَمُوا ، وَاَعْلَمَنْ » ، ويدخل تحت قول المصنف « وغيره » المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

\* \* \*

(١) كان على الشارح أن يقول « للمخاطبة » ، لأن الياء في نحو « اضربن » ضمير المؤنثة المخاطبة ، ويمتنع عنه بأنه أراد الجنس .

(٢) « ألف » مبتدأ — وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها « والواو ، والنون ، معطوفان على ألف لما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « غاب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغيره » الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه « كقاما ، الكاف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كأن كقولك ، وقاما : فعل ماض وفاعل « واعلما ، الواو عاطفة ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا بَسْتَرْتُمْ مَا كَافَلْتُمْ أَوْافِقِ نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُونَ (١)

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز (١) ، والمستتر إلى واجب الأستتار وجائزه ،

(١) «من ضمير جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . وضمير مضاف . و«الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر . مبنى على السكون في محل رفع «بسترت» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . والجملة لا محل لها صلة ما «كافلت» الكاف جارة لقول محذوف . والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأنك تقولك ، و«افعل : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «نغبتط» بدل من أوافق «لإذ» ظرف وضع للزمن الماضي ؛ ويستعمل مجازاً في المستقبل ، وهو متعلق بقوله : «نغبتط» مبنى على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ماله صورة في اللفظ حقيقة نحو البناء والهاء في أكرمه ، والياء في ابني ، أو حكا كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً في نحو قولك : جاء الذي ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذي ضربته ، غدفت الهاء من اللفظ ، وهي منوية ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول . ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثاني المحذوف ،

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً . وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل — حين يقولون : مستتر جوازاً تقديره هو ، أو يقولون : مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت — وذلك لتفصيد التقريب على المتعلمين . وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثاني : أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام ، وأما الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات ، كما في المفعول به في المثال السابق . وقد يقع في العمدة في غير الفاعل كما في المبتدأ ، وذلك كثير في العربية . ومنه قول سريدي بن أبي كاهن لينكري ، في وصف امرئ يضرر بغضه :

مُسْتَسِرُّ الشَّنِّ ، لَوْ يَمُقِدُنِي أَبَدًا مِنْهُ ذُبَابٌ فَذَبَّعُ =

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يَحُلُّ محله الظاهرُ ، والمراد بجائز الاستتار : ما يَحُلُّ محله الظاهرُ .

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :  
 الأول : فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطبِ كَأَفْعَلْ ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إِرْازُهُ ؛ لأنه لا يَحُلُّ محله الظاهر ؛ فلا تقول : أَفْعَلْ زَيْدٌ ، فأما « أَفْعَلْ أَنْتَ » فأنت تأكيدٌ للضمير المستتر في « أَفْعَلْ » وليس بفاعل لا فَعْلٌ ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : أَفْعَلْ ؛ فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنتين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : أَضْرِبِي ، وَأَضْرِبَا ، وَأَضْرِبُوا ، وَأَضْرِبْنَ .

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الهمزة ، نحو : « أَوَافِقُ » والتقدير أنا ، فإن قلت : « أوافق أنا » كان « أنا » تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله النون ، نحو : « نَعْتَبِطُ » أى نحن .  
 الرابع : الفعلُ المضارعُ الذي في أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو : « تَشْكُرُ » أى أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدةٍ أو لاثنتين أو لجماعة بَرَزَ الضمير ، نحو : أَنْتِ تَفْعَلِينَ ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ ، وَأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ .

هذا<sup>(١)</sup> ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

== يريد هو مستسر البعض ، لحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب .

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره في التسهيل ، والثاني : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمداً ، والرابع : أفعال التفضيل ، نحو محمد أفضل من علي ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا عليا ، أو ما عدا بكرأ ، أو لا يكون محمداً . زادها ابن هشام في التوضيح تبعاً لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى : (فضرب الرقاب) ==

ومثال جأز الاستتار : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى هو ، وهذا الضمير جأز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهرُ ؛ فنقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ ، أى هو .

\* \* \*

وَذُو أَرْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ : أَنَا ، هُوَ ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ (١)

تقدّم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام في المستتر ، والبارز ينقسم إلى : مُتَّصِلٌ ، ومنفصل ؛ فالتّصل يكون مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وسبق الكلام في ذلك ، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أَنَا » للمتكلم وَخَدَهُ ، و « نَحْنُ » للمتكلم المُشَارِكِ أو المُعْظَمِ نَفْسَهُ ، و « أَنْتَ » للمُخَاطَبِ ، و « أَنْتِ » للمخاطبة ، و « أَنْتُمَا » للمخاطبتين أو المخاطبتين ، و « أَنْتُمْ » للمخاطبتين ، و « أَنْتِنَّ » للمخاطبات ، و « هُوَ » للغائب ،

== وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له لجائز الاستتار قطعاً . وذلك نحو « زيد قائم » ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر « زيد قائم أبوه » ، وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو « نعم رجلاً أبو بكر ، وبئس امرأة هند ، وذلك لأنك تقول في تركيب آخر « نعم الرجل زيد ، وبئس المرأة هند » .

(١) « ذُو ، مبتدأ ، وذو مضاف و « ارتفاع ، مضاف إليه و « وانفعال ، معطوف على ارتفاع « أنا ، خبر المبتدأ « هو ، وأنت ، معطوفان على أنا و « الفروع ، مبتدأ « لا ، نافية « تشبه ، فعل مضارع ، و « فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع المنقح و « فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، الذى هو قوله الفروع .

و « هِيَ » للغائبة ، و « هُمَا » للغائِبَيْنِ أو الغائِبَتَيْنِ ، و « هُمْ » للغائِبِينَ ، و « هُنَّ » للغائِبَاتِ .

\*\*\*

وَذُ أُنتِصَابٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُمَلًا : إِيَّايَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكَلًا<sup>(١)</sup>

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إِيَّايَ » للمتكلم وَحْدَهُ ، و « إِيَّانَا » للمتكلم المشارِكِ أو المعظمِ نَفْسَهُ ، و « إِيَّاكَ » المخاطَبِ ، و « إِيَّاكَ » للمخاطبة ، و « إِيَّاكُمْ » للمخاطَبِينَ أو المخاطَبَتَيْنِ ، و « إِيَّاها » للمخاطَبِينَ ، و « إِيَّاكُنَّ » للمخاطَبَاتِ ، و « إِيَّاهُ » للغائب ، و « إِيَّاهَا » للغائبة ، و « إِيَّاهَا » للغائِبَيْنِ أو الغائِبَتَيْنِ ، و « إِيَّاهُمْ » للغائِبِينَ ، و « إِيَّاهُنَّ » للغائِبَاتِ<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) « ذو ، مبتدأ ، وذو مضاف و انتصاب ، مضاف إليه » في انفصال ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في جعل الآتي « جملا ، جعل : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو « إِيَّايَ ، مفعول ثان لجعل ، والجملة من جعل ومعموليه في محل رفع خير المبتدأ والتفريع ، مبتدأ « ليس ، فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع « مشكلا ، خبر ليس ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خير المبتدأ الذي هو قوله التفريع .

(٢) اختلف في هذه اللواحق التي بعد « إِيَّايَ ، فقيل : هي حروف تبين الحال وتوضح المراد من « إِيَّايَ ، متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً أو مثنى أو جموعاً ، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك وأولئك ، وهذا مذهب سيويوه والفارسي والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ<sup>(١)</sup>  
 كلُّ موضعٍ أمكنَ أنْ يُؤْتَى فيه بالضمير المتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصلِ ،  
 إلا فيما سيذكره المصنّف ؛ فلا تقول في أكرمك « أكرمتُ إياك » لأنه يمكن الإتيانُ  
 بالمتصل ؛ فتقول : أكرمك .

== وذهب الخليل والمأزني ، واختاره ابن مالك ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها ضمائر  
 أضيفت إليها ، إيا ، زاعمين أن « إيا ، أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو : إذا بلغ  
 الرجل الستين فإياه وإيا الثواب ، فيكون في ذلك دليل على أن اللواحق أسماء .  
 وذلك باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذي استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافة  
 الضمائر . والثاني أنه لو صح ما يقولون لكانت « إيا ، ونحوها ملازمة للإضافة ، وقد  
 علمنا أن الإضافة من خصائص الأسماء المعربة ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها  
 معربة ، ألت ترى أنهم أعربوا « أي ، الموصولة والشرطية والاستفهامية لما لازما  
 من الإضافة ؟

وقال الفراء : إن « إيا ، ليست ضميراً ، وإنما هي حرف عماد جيء به توصلاً  
 للضمير ، والضمير هو اللواحق ، وجيء بهذا العهد ليكون دعامة يعتمد عليها ؛ وتمييز  
 هذه اللواحق عن الضمائر المتصلة .

وزعم الزجاج أن الضمائر هي اللواحق موافقاً في ذلك للفراء ، ثم خالفه في « إيا ، فادعى  
 أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء .

وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمراً ، وإنما هو بين بين .  
 وقال الكوفيون : المجموع من « إيا ، ولواحقها ضمير واحد .

(١) وفي اختيار ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتي « لا ،  
 نافية « يجيء ، فعل مضارع « المنفصل ، فاعل يجيء « إذا ، ظرف لما يستقبل  
 من الزمان « تأتي ، فعل ماض « أن ، حرف مصدرى ونصب « يجيء ، فعل مضارع  
 منصوب بأن « المتصل ، فاعل يجيء ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل  
 تأتي ، والتقدير : إذا تأتي بجيء المتصل ، والجملة من تأتي وفاعلها في محل جر بإضافة إذا  
 إليها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتي بجيء المتصل فلا  
 يجيء المنفصل .

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل ، نحو إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ<sup>(١)</sup> ؛ وقد

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، في عشره مواضع :  
الأول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : ( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا لآبائه )  
وكقول الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الدَّمَارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
إذ التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي  
ومن هذا النوع قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي :

قَدْ عَلِمْتَ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلَّا أَنَا  
الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو : عجبت من  
ضربك هو ، وكقول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ فَارِزِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى العِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا  
الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرا ، نحو قول السموأل :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ التَّنَاءِ سَبِيلُ  
وكقول لييد بن ربيعة :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأَوَائِلُ  
الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى ( إياك نعبد وإياك نستعين )  
وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح .

الخامس : أن يكون عامل الضمير مغنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو : اللهم  
أنا عبد أئيم ، وأنت مولى كريم ، ومنه : أنا الذائد ، في بيت الفرزدق السابق .  
السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفي ، كقوله تعالى : ( وما أنتم بمعجزين )  
( ما هن أمهاتهم ) ( وما أنا بطارد المؤمنين ) ( إن أنا إلا نذير مبين ) وكقول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : ( يخرجون  
الرسول ولآيكم ) وكقول الشاعر :



جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، كقوله :

١٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ

إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

\* \* \*

= مُبْرَأً مِنْ عِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّهُ يَرَعَى أَبَا حَنْصِ وَإِيَّانَا

الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَحْذُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

التاسع : أن يقع الضمير بعد «أما ، نحو ، أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو

فنجوى ، .

العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاءِ كَ ، فَمَرُّنِي فَلَنْ أُرْزَلَ مُطِيعًا

وسياتى موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح .

١٥ — البيت من قصيدة للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ،

وقبله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتٍ نَعْلُ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ ، فِنَاءُ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَقْمُورٍ

اللغة : « الباعث ، الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم » الوارث ، هو الذى

ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك « ضمنت ، — بكسر الميم مخففة — بمعنى تضمنت ،

أى اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم « الدهارير ، الزمن الماضى ، أو الشدائد ، وهو جمع

لا واحد له من لفظه .

الإعراب : « بالباعث ، جار ومجرور متعلق بقوله « حلفت » فى البيت الذى أنشدناه

قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ، أحدهما : جره بالكسرة الظاهرة على أنه

مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرًا لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبَةِ الْأَسَدِ =

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتَهُ أَخْلَفُ أَنْتَمَى (١)

== وقولهم « قطع الله يد ورجل من قالها ، والوجه الثاني : نصب الاموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف خبره من الأول لكونه فضلا « ضمنت ، ضمن : فعل ماض ، والتاء للتأنيك « إياهم ، مفعول به تقدم على الفاعل « الأرض ، فاعل ضمن « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث عدل عن وصل الضمير إلى فضله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز في سعة الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال « قد ضمنتهم الأرض » . ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التيمي من قصيدة له يقولها في تذكّر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد في وادي أشي — بزفة المصغر ( وانظر ٦٥/١ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك — ١ / ٩٠ من كتابنا عدة السالك ) :

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ  
فقد جاء بالضمير منفصلا — وهو قوله « هم » ، في آخر البيت — وكان من حقه أن يجيء به متصلا بالعامل — وهو قوله « يزيد » — ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال « إلا يزيدونهم حبا إلى » .

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ ، بَلْ صَرَمُوا  
يَا صَاحِ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمْ

وكان من حقه أن يقول . « بل قطعوا الوصال ، لكنه اضطر ففصل

(١) « وصل ، الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو ، حرف عطف دال على التخيير ، أفصل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة أفصل معطوفة على جملة صل « هاء ، مفعول به تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثاني ، وهاء مضاف و « سلبيه ، قصد لفظه : مضاف إليه « وما ، الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سلبيه « أشبهه ، أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل ==

كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ ، وَاتِّصَالَأَ ، أُخْتَارُ ، غَيْرِي أُخْتَارَ الْأَنْفِصَالَأَ (١)

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يوتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يوتى به متصلا .

فأشار بقوله : « سَلْنِيهِ » إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ، وهما ضميران ، نحو : « الدَّرْهُمُ سَلْنِيهِ » فيجوز لك في هاء « سَلْنِيهِ » الانصاَلُ نحو : سَلْنِيهِ ، والانفصاَلُ نحو : سَلْنِي إِيَّاهُ ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو : الدَّرْهُمُ أَعْطَيْتُكَه ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصاَلُ والاتصاَلُ على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصاَلُ فيها واجبٌ ، وأن الانفصاَلُ مخصوص بالشعر .

وأشار بقوله : « فِي كُنْتَهُ أَخْلَفَ انْتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصاَلُهُ وانفصاَلُهُ ، واختلِفَ في المختار منهما : فاختر المصنف

= لها من الإعراب صلة ما ء في كمنته ، جار ومجرور متعلق بانتمى الآتي والخلف ، مبتدأ وانتمى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجملة من انتمى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافاً في هذه المسألة ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف الندبة إلى قائله .

(١) « كَذَاكَ ، الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ ، وَالنَّكَافُ حَرْفُ خَطَابٍ وَخِلْتَنِيهِ ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَانْصَالَأَ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، انْصَالَأَ : مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِاخْتَارَ ، وَاخْتَارَ ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ . وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا ، غَيْرِي ، غَيْرٌ : مُبْتَدَأٌ ، وَغَيْرِ مُضَافٌ وَالْيَاءُ الَّتِي لِلتَّكْلِيمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، اخْتَارَ ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعودُ لِغَيْرِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ اخْتَارَ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، الْانْفِصَالَأَ ، مَفْعُولٌ بِهِ لِاخْتَارَ ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ .

الاتصال ، نحو : كُنْتُهُ ، واختار سيبويه الانفصال ، نحو : كُنْتُ إِيَّاهُ<sup>(١)</sup> ، [ تقول ؛ الصَّدِيقُ كُنْتُهُ ، وَكُنْتُ إِيَّاهُ ] .

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو : « خِلْتَنِي »<sup>(٢)</sup> وهو : كلُّ فعلٍ تَمَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال ، نحو : خِلْتَنِي إِيَّاهُ ، ومذهبُ سيبويه أَرْجَحُ ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافَهُ لهم ، قال الشاعر :

(١) قد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا  
عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ  
وقول الآخر :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ ، وَلَا نَحْنِي رَقِيْبًا

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاماً له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ  
أَخُوها غَدَتَهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن الصياد : « إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله ، ومنه الشاهد رقم ١٧ آتاني في ص ١٠٩ .

(٢) قد ورد الأمران في فصيح الكلام أيضاً ، فمن الاتصال قوله تعالى : ( إذ يريكم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكم كثيراً ) وقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِيءَ بَرٍّ إِخَالَكَهُ  
إِذْ لَمْ تَزَلْ لِأَكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

ومن الانفصال قول الشاعر :

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مَلَّتْ  
أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

\* \* \*

١٦ — هذا البيت قيل إنه لذيهم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفي هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيويوه هو الرجل الذي يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ، لأنه هو الذي شافه العرب ، وعنه أخذ ، ومن أسننهم استمد .

المفردات : « حذام » اسم امرأة ، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَى إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ  
قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر في محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وما : مفعول به « فإن » الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون في محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « حذام » فاعل قالت ، والجملة من الفعل الذي هو قال والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أي ما قالته حذام .

التثليل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيويوه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيويوه ، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح في هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيويوه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، والرمانى ، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من مفعولى ظن وأخواتها ، وذلك =

وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدَّمَنْ مَأْشُتَ فِي أَنْفِصَالِ (١)

ضميرُ المتكلمِ أَخَصَّ من ضميرِ المخاطَبِ ، وضميرُ المخاطَبِ أَخَصَّ من ضميرِ الغائبِ ؛ فإن اجتمع ضميرانِ منصوبانِ أحدهما أَخَصَّ من الآخرِ ، فإن كانا متصلينِ وَجَبَ تقديمُ الأَخَصِّ منهما ؛ فتقول : الدرهم أعطيتك وأعطينيهِ ، بتقديمِ الكافِ والياءِ على الهاءِ ؛ لأنهما أَخَصَّ من الهاءِ ؛ لأن الكافِ للمخاطَبِ ، والياءُ للمتكلمِ ، والهاءُ للغائبِ ، ولا يجوزُ تقديمُ الغائبِ مع الاتِّصالِ ؛ فلا تقول : أعطيتُوك ، ولا أعطيتُهوني ، وأجازه قومٌ ، ومنه ما رواه ابن الأثيرِ في غريبِ الحديثِ من قولِ عثمانِ رضِيَ اللهُ عنه : « أَرَأَيْتَ الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » ؛ فإن فَصَلَ أَحَدُهُمَا كُنْتَ بِالْخِيَارِ ؛ فإن شئتَ قَدَّمْتَ الأَخَصَّ ، فقلت : الدرهم أعطيتُكَ إياه ، وأعطيتُني إياه ، وإن شئتَ قَدَّمْتَ غيرَ الأَخَصِّ ، فقلت : أعطيتُهُ إِيَّاكَ ، وأعطيتُهُ إِيَّايَ ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدَّمَنْ »

== من قبل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال في خبر « كان ، في الحديث الذي روينا لك ، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلاً ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

(١) « وقدم » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للنخض من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الأخص » مفعول به لقدم « في اتصال » جار ومجرور متعلق بقدم « وقدمن » الواو عاطفة ، قدم : فعل أمر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبني على السكون في محل نصب « شئت » فعل وفاعل ، وجملتها لا محل لها صلة ما الموصولة ، والماند محذوف ، والتقدير : وقدمن الذي شئت « في انفصال » جار ومجرور متعلق بقدمن .

ما شئتَ في انفصال » وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس ، فإن خيف لبس لم يجز ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه<sup>(١)</sup> ، لم يجز تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو أخذ .

\* \* \*

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمُ فَصْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصَلًا<sup>(٢)</sup>

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتحدا في الرتبة — كأن يكونا لتكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين — فإنه يلزم الفصل في أحدهما ، فتقول : أعطيتني إياه ، وأعطيتك إياك ، وأعطيتُهُ إياه ، ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتنِي ، وَلَا أعطيتكك ، وَلَا أعطيتهُوه ؛ نعم إن كانا غائبين واختلَفَ لفظهما فقد يتصلان ، نحو : الزيدان الدرهم أعطيتُهُما ، وإليه أشار بقوله في الكافية :

(١) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى في مثال الشارح ، ألست ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذاً ، أما نحو الدرهم أعطيته إياك ، أو الدرهم أعطيتك إياه ، فلا لبس ؛ لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر .

(٢) وفي اتحاد ، الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتي ، واتحاد مضاف و الرتبة ، مضاف إليه و الزم ، فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت و فصلا ، مفعول به لازم ، وقد ، الواو عاطفة قد : حرف دال على التقليل و يبيح ، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة و الغيب ، فاعل يبيح ، فيه ، جار ومجرور متعلق بيبح و وصلا : مفعول به لبيح .

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوِ « ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ » الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ؛ وليس منها ، وأشار بقوله :  
« ونحو : ضمنت — إلى آخر البيت » إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب  
فيه اتصالة ضرورة ، كقوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ  
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ (١) [ ١٥ ]

وقد تقدم ذكر ذلك .

\* \* \*

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمِ نُونُ وَقَايَةِ ، وَ « لَيْسِي » قَدْ نُظِمَ (٢)

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً نونٌ تسمى نونَ الوقاية ، وسميت بذلك  
لأنها تبقى الفعل من الكسر ، وذلك نحو : « أَكْرَمَنِي ، وَيُكْرِمُنِي ، وَأَكْرَمَنِي »  
وقد جاء حذفها مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

(١) مضى شرح هذا البيت قريباً ( ص ١٠١ ) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥

(٢) « وقبل ، الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتزم الآتي ، وقبل

مضاف و ، يا ، مضاف إليه ، ويا مضاف و ، النفس ، مضاف إليه ، مع ، ظرف متعلق  
بمحدوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و ، الفعل ، مضاف إليه ، التزم ، فعل ماض  
مبنى للجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لاجل الوقف و نون ، نائب  
فاعل لا اتزم مرفوع بالضممة الظاهرة . ونون مضاف و وقاية ، مضاف إليه ، وليس ، الواو  
عاطفة ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ وقد ، حرف تحقيق ، نظم ، فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى  
على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكنه لاجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود على ليسى ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .



١٧ — عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

١٧ — هذا البيت نسبة جماعة من العلماء — ومنهم ابن منظور في لسان العرب (طى س) — لرؤبة بن العجاج ، وليس موجودا في ديوان رجزه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان .

اللغة : « كعديد ، العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و « الطيس » — بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء المثناة من تحت ، وفي آخره سين مهملة — الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : « واختلفوا في تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والحوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل ، اهـ » ليسى ، أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد :

\* عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ \*

وهى الرواية الصحيحة المعنى .

المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا لإيأى ، فإننى بقيت بعدهم خلفاً عنهم .

الإعراب : « عددت » فعل وفاعل « قومى » قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور متعلق بمحذوف بصفة لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه « إذ » ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق بعددت « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم ، والجملة فى محل جر بإضافة الظرف إليها « ليسى » ليس ، فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ « ليسى » ، أما الأول فإنه أتى بخبره ضميرا متصلا ، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه — على مذهبه هذا — أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس لإيأى . والثانى — وهو —

واختلَفَ في أَفْعَلَ في التعجب : هل تُلزِمُه نُونُ الوَقَايةِ أَمْ لا ؟ فتقول : ما أَفْقَرَ نِي  
إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، وما أَفْقَرِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، عند من لا يُلزِمُها فيه ، والصحيح  
أَنَّها تُلزِمُ (١) .

\* \* \*

وَ« لَيْتَنِي » فَشَأْ ، وَ« لَيْتِي » نَدْرًا وَمَعَ « لَعَلَّ » اِعْكِسَ ، وَكُنْ مُخْبِرًا (٢)  
فِي الْبَاقِيَّاتِ ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَفًا مِّنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا (٣)

== الذي جاء السارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقاية من ليس مع انصالها  
بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن « ليس » فعل ، وانظر ما ذكرناه  
في ص ١٠٤

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبني على  
اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا تتصل به نون  
الوقاية ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء ، وقال البصريون :  
هو فعل ، وعلى هذا يجب انصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر .

(٢) « وليتي » الواو عاطفة ، ليتني قصد لفظه : مبتدأ « فشا » فعل ماض ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليتني ، والجملة من فشا وفاعله في محل رفع خبر  
المبتدأ « وليتي » الواو عاطفة ، ليتني قصد لفظه : مبتدأ « ندرأ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً ، والجملة في محل رفع خبر « ومع » الواو عاطفة ، مع : ظرف متعلق بأعكس الآتي ،  
ومع مضاف و « لعل » قصد لفظه : مضاف إليه « أعكس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : وأعكس الحكم مع لعل « وكن » الواو  
عاطفة ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخبراً » خبره .

(٣) « في الباقيات » جار ومجرور متعلق بمخبر في البيت السابق « واضطراراً »  
الواو عاطفة ، اضطراراً : مفعول لأجله « خففاً » فعل ماض ، والآلف للاطلاق  
« مني » قصد لفظه : مفعول به لخفف « وعني » قصد لفظه أيضاً : معطوف على مني =

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تُحذفُ منها ، إلا ندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ جُلِّ مَالِي

= « بعض ، فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و « من » اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « وقت » حرف تحقيق « سلفاً ، سلف : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من الموصولة ، والجملة من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من .

١٨ — هذا البيت لزيد الخير الطائي ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم ، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل ؛ لأنه كان فارساً .  
اللغة : « المنية ، بضم فسكون — اسم للنساء الذي تمنناه ، وهي أيضاً اسم للنمن ، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك في قوله :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَانِقَةً إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي  
كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ ، إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلِّ مَالِي  
تَلَاقَيْنَا ، فَمَا كُنَّا سَوَاءَ وَلَكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ  
وَلَوْلَا قَوْلُهُ : يَا زَيْدُ قَدْنِي ؛ لَقَدَّ قَامَتْ نُوزِرَةٌ بِالْمَالِي  
شَكَتُ نِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بِمُطَرِّدِ الْمَهْرَةِ كَالْحِلَالِ

« مزيد ، بفتح الميم وسكون الزاي : رجل من بني أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إن لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هارباً « أخانقة ، أى صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأفران في الحرب « العوالي ، جمع عالية ، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها في جهة العدو وعودتها عند الطعن « جابر ، رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه « وأتلف ، يروي « وأفقد » .

الإعراب : كنية ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنياً مشابهاً لمنية جابر ، ومنية مضاف و « جابر » مضاف إليه ، إذ ، ظرف للماضي من الزمان « قال ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

والكثيرُ في لسان العرب ثبوتهَا ، وبِهِ وَرَدَ الْقُرْآنُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ ) .

وأما « لَعَلَّ » فذكر أنها بعكس لیت ؛ فالفصیحُ تجریدُها من النون كقوله تعالى — حكاية عن فرعون — ( لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ) ويقالُ ثبوتُ النونِ ، كقول الشاعر :

= تقديره هو يعود إلى جابر ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « ليتي » ، لیت : حرف تمن ونسب ، والياء اسمه ، مبني على السكون في محل نصب « أصادفه » أصادف : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر لیت « وأفقد » الواو حالية ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « جل » مفعول به لافقد ، وجل مضاف ومال من « مالي » مضاف إليه ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية من لیت الناصبة لياء المتكلم ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع لیت ، بل يجوز لك في السعة أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعبارة سيديبه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال : « وقد قالت الشعراء ليتي ، إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي » ٥ ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي .

ومثل هذا الشاهد - في حذف نون الوقاية مع لیت - قول ورقة بن نوفل الأسدي :

فِيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَوُلُوجًا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله :

أَلَا يَا لَيْتِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي وَهَلْ يُجْدِي عَلَى الْيَوْمِ لَيْتِي ؟

١٩ — قُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومَ؛ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَاجِدٍ

١٩ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللغة : « أعيراني ، و يروي « أعيروني ، وكلاهما أمر من العارية ، وهي أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك « القدوم ، — بفتح القاف وضم الدال المخففة — الآلة التي ينجر بها الخشب « أخط بها ، أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه في الرمل « قبراً ، المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف « لأبيض ماجد ، لسيف صقيل .

الإعراب : « قُلْتُ ، فعل وفاعل « أعيراني ، أعيرا : فعل أمر مبني على حذف النون ، والألف ضمير الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأعيرا « القدوم ، مفعول ثان لأعيرا « لعلني ، لعل ، هنا : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم لعل « أخط ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل « بها ، جار ومجرور متعلق بأخط « قبراً ، مفعول به لأخط « لأبيض ، اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « ماجد ، صفة لأبيض ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لعلني ، حيث جاء بنون الوقاية مع لعل ، وهو قليل .

ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود :

أَرِيْبِي جَوَادًا مَاتَ هُزُلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ ، أَوْ بِخَيْلًا مُخَلَّدًا

والكثير في الاستعمال حذف النون مع « لعل ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ( لعل أبلغ الأسباب ) وقوله سبحانه : ( لعل أعمل صالحا ) ، وونه قول الفرزدق :

وَإِنِّي رَاجٍ نَظْرَةَ قَبْلِ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أُرْوَرُهَا

وقول الآخر :

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أى : فى باقى أخوات لَيْتَ وَلَعَاءَ — وهى :  
 إَنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ — فتقول : إَنَّ وَإِنِّى ، وَأَنَّ وَأَنِّى ، وَكَأَنَّ وَكَأَنَّى ،  
 وَلَكِنَّى وَلَكَنَّى .

ثم ذكر أن « مِنْ ، وَعَنْ » تلزمها نونُ الوقاية ؛ فتقول : مَنِّى وَعَنِّى —  
 بالتشديد — ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : مَنِى وَعَنِى — بالتخفيف — وهو  
 شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ — أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِّنِى

\*\*\*

٢٠ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : لأنه من  
 وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه « وفى النفس من هذا البيت شيء ، ووجه تشكك  
 هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع فيه الحرفان « من ، و » عن ، وأتى بهما  
 على لغة غير مشهورة من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه .

اللغة : « قيس » هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر ، واسمه الناس — بهززة وصل  
 ونون — ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس — بياء مشناة تحتية — وقيس هنا غير  
 منصرف للعلية والتأنيث المصنوع ؛ لأنه بمعنى القبيلة ، وبعضهم يقول قيس بن عيلان .

الإعراب : « أيها » أى : منادى حذف منه حرف النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ،  
 وها للتثنية « السائل » صفة لأى « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنى » معطوف  
 على عنهم « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها « من قيس » جار ومجرور  
 متعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « قيس » مبتدأ « منى »  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس  
 واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عنى » و « منى » حيث حذف نون الوقاية منهما شذودا للضرورة .

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلِّ ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْخُذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي (١)  
 أشار بهذا إلى أن الفصحى في «لَدُنِّي» إثبات النون ، كقوله تعالى : ( قَدْ بَلَغْتَ  
 مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا ) ويقالُ حذفها ، كقراءة مَنْ قَرَأَ ( مِنْ لَدُنِّي ) بالتخفيف .  
 والكثيرُ في « قَدْ ، وَقَطْ » ثبوتُ النون ، نحو : قَدْنِي وَقَطْنِي ، ويقالُ الحذفُ  
 نحو : قَدِي وَقَطِي ، أي حَسْبِي ، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله :

٢١ - قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيبِينَ قَدِي  
 لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمُلْحِدِ

\*\*\*

(١) « في لدني ، جار ومجرور متعلق بقول « لدني ، قصد لفظه : مبتدأ « قل ، فعل  
 ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على لدني المخففة ، والجملة من قل  
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي قدني ، جار ومجرور متعلق بيني الآتي « وقطني ،  
 معطوف على قدني ، الحذف ، مبتدأ ، أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « قد ، حرف  
 تقليل « يني ، فعل متنازع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحذف ،  
 والجملة من يني وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « الحذف ، والجملة من هذا المبتدأ  
 وخبره معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

٢١ - هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بني أمية ، من  
 أرجوزة له يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .

اللغة : أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعباً أخاه ،  
 وغلبه لشهرته ، ويروي « الخبيبين ، - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى  
 « قدني ، حسبي وكفاني « ليس الإمام لـخ ، أراد بهذه التعريض بعبد الله بن الزبير ؛ لأنه  
 كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد ، وكان - مع ذلك - مبغضاً لا تبغض  
 يده بغطاء .

الإعراب : « قدني ، قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ،  
 والنون للوقاية ، وقد مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في =

= محل جر « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونعمر مضاف و « الخبيبين » مضاف إليه « قدى » يجوز هنا أن يكون قد هذا اسم فعل ، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفني ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفاني ، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفني ، وهذا الأخير رأى ضعيف جداً ، وباء المتكلم على كل هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسماً « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « المالحد » صفة للشحيح .

الشاهد فيه : قوله « قدنى » و « قدى » حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ، وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيوييه : « وقد يقولون في الشعر قطى وقدى ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدى شبهه بحسبي لأن المعنى واحد ، اه . وقال الأعمى : « وإثباتها ( النون ) في قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاثي يغير آخرهما عن السكون ، اه وقال الجوهري : « وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، وتقول : قدى ، وقدنى أيضاً بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد في الأفعال وقاية لها ، مثل ضربني وشتمني ، وقال ابن برى يرد على الجوهري « وهم الجوهري في قوله إن النون في قدنى زيدت على غير قياس ، وجعل النون مخمصة بالالفعل لا غير ، وليس كذلك ، وإنما تزداد وقاية للحركة أو سكون في فعل أو حرف ، كقولك في من وعن إذا أضفتما لنفسك : مني وعنني ؛ أزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك قط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلك زادوها في لبت ، فقالوا : لبتني ، لتبقى حركة التاء على حالها ، وكذلك قالوا في ضرب : ضربني ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا في اضرب : اضربني ، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها ، اه .



. . . . .

= ولابن هشام هنا كلام كثير وتفرعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهي في معنى اللبيب ، وقد عطينا بذكرها والرد عليها في حواشينا المستفيضة على شرح الأشموني فارجع إليها هناك إن شئت ( وانظر الآيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة ، وهو رابع تلك الآيات ) .

\* \* \*

هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم .  
واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية ، نحو ضاربي ومكرمي وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله صلى الله عليه وسلم :  
« فبئ أنتم صادقوني ، وفي قول الشاعر :

وَلَيْسَ الْمُوَافِيَنِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا      فَإِنَّ لَهُ أضعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا

وفي قول الآخر :

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي      وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ

وفي قول الآخر :

وَلَيْسَ بِمُعَيِّنِي فِي النَّاسِ مَمْتَعٌ      صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ

كما ألحقت أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غير الدجال أخوفني عليكم ، لمشابهة

أفعل التفضيل لفعل التعجب .

الْعَلْمُ<sup>(١)</sup>

اسْمٌ يُعَيِّنُ اُسْمَى مُطْلَقًا عَلَيْهِ : كَجَفْرٍ ، وَخَرْتَقًا<sup>(٢)</sup>  
 وَقَرْنٍ ، وَعَدْنٍ ، وَلَاحِقٍ ، وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَأَشِقِ<sup>(٣)</sup>

الْعَلْمُ هُوَ : الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً ، أى بلا قيدِ التكلم أو الخطاب أو القَيْمَةِ ؛ فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فَصْلٌ أَخْرَجَ النكرة ، و « بلا قيد » أَخْرَجَ بَقِيَّةَ المعارف ، كالمضمر ؛ فإنه يعين مسماه بتقيد التكلم كـ « أنا » أو الخطاب كـ « أنت » أو القِيمة كـ « هو » ، ثم مَثَلُ الشيخ بأعلام الأناسيِّ وغيرهم ، تنبيهاً على أن مَسْمِيَّاتِ الأعلام العقلاء وغيرهم من اللألوفات ؛ فجففر : اسم رجل ، وَخَرْتَقُ : اسم امرأة من شعراء العرب<sup>(٤)</sup>

(١) لفظ « العلم » ، في اللغة مشترك لفظي بين عدة معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى :  
 (وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترى أباها صخرأ :

وَإِنَّ صَخْرَأً لَتَأْتِمَّ الْهْدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها الراية التي تجعل شعاراً للدولة أو الجند ، ومنها العلامة ، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمة « هذا باب العلم » ، لحذف المبتدأ ، ثم الخبر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه .

(٢) « اسم » مبتدأ « يعين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم « المسمى » مفعول به ليعين ، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » ، حال من الضمير المستتر في يعين « عليه » علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، و « عليه » مبتدأ مؤخرأ « كجففر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كقولك جففر — إلخ .

(٣) « وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشذقم ، وهيلة ، ووأشق » كلهن معطوفات على جففر .

(٤) لعل الأولى — بل الأصوب — أن يقول « من شواعر العرب » .

وهي أخت طَارِفَةَ بنِ الْعَبْدِ لِأُمِّهِ ، وَقَرَنُ : اسم قبيلة ، وَعَدَنُ : اسم مكان ،  
ولاحق : اسم فرس ، وشذقم : اسم جمَل ، وهَيْلَةَ : اسم شاة ، وواشِق :  
اسم كلب .

\*\*\*

وَأَسْمَاءُ أُنَى ، وَكُنْيَةٌ ، وَلَقَبًا ، وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا<sup>(١)</sup>

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكُنْيَةٍ ، ولَقَبٍ ، والمراد بالاسم هنا  
ما ليس بكُنْيَةٍ ولا لَقَبٍ ، كزيد وعمرو ، وبالكُنْيَةِ : ما كان في أوله أبٌ أو أمٌ ،  
كأبي عبد الله وأم الخير ، وباللقب : ما أشعرَ بمدح كزين العابدين ، أو ذمَّ  
كأنفِ النَّاقَةِ .

وأشار بقوله : « وَأَخْرَنَ ذَا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب  
تأخيرُهُ ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد ،  
إلا قليلا ؛ ومنه قوله :

(١) « واسماء ، حال من الضمير المستتر في أنى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم ، وكُنْيَةٍ ، ولَقَبًا ، معطوفان على قوله اسماء ، وأخرن ،  
الواو حرف عطف ، آخر : فعل أمر مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد الخفيفة ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ذَا ، مفعول به لآخر ، وهو اسم إشارة  
مبني على السكون في محل نصب ، إن ، حرف شرط ، سواء ، سوى : مفعول به مقدم  
لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه ، صحبا ،  
صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب  
سواء فأخره .

٢٢ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا  
بِطْنِ شِرْيَانَ يَعْوَى حَوْلَهُ الذِّبُّ

٢٢ - البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بني كاهل ، وهو من قصيدة لها ترثيه بها ، وأولها :

كُلُّ أَمْرٍ إِعْجَالٍ الدَّهْرُ مَكْذُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَقْلُوبٌ  
اللغة : « مجال الدهر مكذوب » بكسر الميم ، بزنة كتاب - كيده أو مكروه ، وقيل : قوته وشدته « شريان » - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر تعمل منه القسي « يعوى حوله الذيب » كناية عن موته ، والباء من قولها « بأن » متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

أَبْلَغُ هُدَيْلًا وَأَبْلَغُ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ عَنِّي حَدِيثًا ، وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبٌ

الإعراب : « بأن » الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب « ذا » - بمعنى صاحب - اسم أن ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا « خيرهم » خير : صفة لعمراً ، وخير مضاف والضمير مضاف إليه « حسباً » تمييز « بطن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، و « بطن مضاف و « شريان » مضاف إليه « يعوى » فعل مضارع مرفوع بضمة مفردة على الياء للثقل « حوله » حول : ظرف متعلق بيمعوى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه « الذيب » فاعل يعوى ، والجملة من يعوى وفاعله في محل نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها « بطن » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو ، وتكون جملة « يعوى إلخ » في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه .

الشاهد فيه : قولها « ذا الكلب عمراً » حيث قدمت اللقب - وهو قولها « ذا الكلب » - على الاسم - وهو قولها « عمراً » - والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقلت « بأن عمراً ذا الكلب » .

ولأنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولاً لما كان =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ سواه ، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسمُ والكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيرُهُ مع الاسم ، فأما مع الكنية فانت بالخيار<sup>(١)</sup> بين أن تُقدِّم الكنيةَ على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

== لذكر الاسم بعده فائمه ، بخلاف ذكر الاسم أولاً ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة .

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصارى الحزرجى :

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو ، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءَ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله « مزيقيا عمرو ، فإن « مزيقيا ، لقب ، و « عمرو ، اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله « عامر ماء السماء ، فقد جاء على الأصل ؛ لأن عامرا اسم ، وماء السماء لقب ، وقد قدم الاسم وأخر اللقب .

(١) هذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذى يزيد أن نفيه عليه أن الشارح وغيره — كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى — ذكروا أن قول ابن مالك \* وأخرن ذا إن سواه صحبا \* موهم لخلاف المراد ، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النحاة ، لكن قال السيوطى في ميمه : إن كان ( أى اللقب ) مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تلميل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يومه كلام المصنف مقصوده ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه ، سواء أكان ما عداه اسماً أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحاً لبيت المصنف هذا نصه : « وأخرن هذا إن اسماً صحبا ، ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام فى أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور . قال ابن هشام : « وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة ، وليس كذلك ، اهـ . ومعنى ذلك أنه قد وردت فى النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخة .

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فنقول : زَيْنُ العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : \* « وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِيحًا » \* : \* « وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحِيحًا » \* وهو أَحْسَنُ منه ؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا ، فإنه نصٌّ في أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إِذَا صحبَ الأُسْمَ ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : « وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِيحًا » لَمَا وَرَدَ عليه شيء ، إِذ يصير التقدير : وَأَخْرُ اللَّقْبَ إِذَا صحبَ سِوَى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وَأَخْرُ اللَّقْبَ إِذَا صحبَ الاسم .

\* \* \*

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفَ (١)  
 إِذَا اجتمع الاسمُ واللقبُ : فإِذَا أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسمُ  
 مركبًا واللقبُ مفردًا ، أو الاسمُ مفردًا واللقبُ مركبًا .

(١) « إن ، حرف شرط « يكونا ، فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل  
 الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون في محل  
 رفع « مفردين ، خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى  
 « فأضف ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله  
 ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « حتماً ، مفعول مطلق  
 عامله محذوف « وإلا ، الواو عاطفة ، إلا : هو عبارته عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا .  
 فأدغمت النون في اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه  
 السلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين « أتبع ، فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك  
 بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة  
 في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملة جواب الشرط إذا  
 كانت طليية وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع « الذى ، اسم موصول  
 مفعول به لاتبع ، مبنى على السكون في محل نصب « ردف ، فعل ماض ، وفاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من  
 الإعراب صلة الموصول وهو « الذى » .

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضافة<sup>(١)</sup> ، نحو : هذا سعيدٌ كُرْزٍ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ ؛ وأجاز السكوفيون الإبتاع ؛ فتقول : هذا سعيدُ كُرْزٌ ، ورأيت سعيداً كُرْزاً ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .

وإن لم يكونا مفردين — بأن كانا مركبين ، نحو عبد الله أنفُ الناقةِ ، أو مركباً ومفرداً ، نحو عبد الله كرز ، وسعيد أنفُ الناقة — وجب الإبتاع ؛ فتنبِيعُ الثانيِ الأولِ في إعرابه ، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ ، وأنفُ الناقةِ ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقةِ ، والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنفُ الناقةِ ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع الجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو هذا زَيْدٌ أنفُ الناقةِ ، ورأيت زيداً أنفُ الناقةِ ، ومررت بزَيْدٍ أنفُ الناقةِ ، وأنفُ الناقةِ .

\*\*\*

(١) وجوب الإضافة عندم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع : كأن يكون الاسم مقترناً بأل ، فإنه لا يجوز فيه الإضافة ، فتقول : جاءني الحارث كرز ، يأتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان ، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها ، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة .

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه : بقي أن يقال : كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع ، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة ؟

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الراجزي .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ : كَفَضْلِ وَأَسَدٍ وَذُو أُرْتِجَالٍ : كَسَعَادَ ، وَأَدَدٌ (١)  
 وَجُمْلَةٌ ، وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا ، ذَا إِنْ بَغْيَرٍ « وَيَبِي » تَمَّ أُعْرِبًا (٢)  
 وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ (٣)

(١) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر « كفضل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كفضل « وأسد » معطوف على فضل « وذو » الواو عاطفة ، وذو : معطوف على قوله منقول وذو مضاف و « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كسعاد « وأدد » معطوف على سعاد .

(٢) « وجملة » مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة « ومنه منقول » في البيت السابق ، وما الواو عاطفة ، وما اسم موصول معطوف على جملة ، مبنى على السكون في محل رفع « بمزج » جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتى « ركباً » ركب : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والآلف للإطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط « بغير » جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتى ، وغير مضاف و « وبه » قصد لفظه : مضاف إليه « تم » فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط « أعرب » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ وبه أعرب .

(٣) « وشاع » فعل ماض « في الأعلام » جار ومجرور متعلق بقوله شاع « ذو » فاعل شاع ، وذو مضاف ، و « الإضافة » مضاف إليه « كعبد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كعبد ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه « وأبى » الواو عاطفة ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « قحافة » مضاف إليه .



ينقسم العلم إلى : مُرْتَجَلٍ ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كسعاد ، وأدد ، والمنقول : ما سبق له استعمال في غير العلمية ، والنقل إما من صفة كحارث ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسد ، وهذه تكون معربة ، أو من جملة : كقام زيد ، وزيد قائم<sup>(١)</sup> ، وحكمها أنها تُحْكِي ؛ فتقول : جاءني زيد قائم ، ورأيتُ زيد قائم ، ومررتُ بزيد قائم ، وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضاً : ماركب تركيب مزج ، كبعلبك ، ومعدى كرب ، وسيدويه . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير « ويه » أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم بـ « ويه » لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جاءني بعلبك ، ورأيتُ بعلبك ، ومررتُ بعلبك ؛ فتمسبه إعراب ما لا ينصرف ، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح ؛ فتقول : جاءني بعلبك ، ورأيتُ بعلبك ، ومررتُ بعلبك ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعراب المتضامين ؛ فتقول : جاءني حضر موت ، ورأيتُ حضر موت ، ومررتُ بحضر موت .

وتقول [فيما ختم بويه] : جاءني سيبويه ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه ؛ فتبنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو : جاءني سيبويه ، ورأيتُ سيبويه ، ومررتُ بسيبويه .

(١) الذي سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا د تابط شراً ، وسموا د شاب قرناها ، ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه :

كذبتُم وَيَدَّ اللهُ لَا تَنكِحُونَهَا بِنِي شَابٍ قَرَنَاهَا تُصْرُ وَتُحَلَّبُ  
وسموا د ذرى حبا ، ويشكر ، ويريد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسوا النحاة على الجملة الفعلية .

ومنها : ماركب تركيب إضافة : كعَبْدِ شَمْسٍ ، وأبَى قُحَافَةَ ، وهو معرب ؛  
فتقول : جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وَأَبُو قُحَافَةَ ، ورَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وَأَبَا قُحَافَةَ ، ومَرَرْتُ  
بِعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبَى قُحَافَةَ .

ونبّه بالمثالين على أن الجزء الأول ؛ يكون معرباً بالحركات ، كـ « مَبْدٍ » ،  
وبالحروف ، كـ « أَبِي » وأن الجزء الثاني يكون مُنْصَرِفًا ، كـ « شَمْسٍ » ، وغير  
منصرف ، كـ « قُحَافَةَ » .

\* \* \*

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعَلِمَ الْأَشْخَاصِ لِنَفْظًا ، وَهُوَ عَمٌّ (١)  
مِنْ ذَلِكَ : أُمَّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ ، وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّغْلِبِ (٢)

(١) « ووضَعُوا ، الواو عاطفة ، ووضع : فعل ماضٍ ، والواو ضمير الجماعة فاعل  
مبنى على السكون في محل رفع « لبعض » جار ومجرور متعلق بوضَعُوا ، وبعض مضاف ،  
و « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضَعُوا ، وأصله منصوب منون فوقف  
عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس حالا  
منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة ، وعلم مضاف ، و « الأشخاص »  
مضاف إليه « لفظاً » تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهة اللفظ « وهو » ضمير منفصل  
مبتدأ « عم » يجوز أن يكون فعلاً ماضياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود  
إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع  
خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لسكوة الاستعمال  
كما سقطت من خير وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير بابها ، وهو خبر عن الضمير  
الواقع مبتدأ .

(٢) « من » حرف جر « ذلك » ، ذا : اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر بمن ،  
والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أم » مبتدأ مؤخر ،  
وأم مضاف و « عريط » مضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال  
من الضمير المستكن في الخبر ، والتقدير : أم عريط كأن من ذلك حال كونه علماً للعقرب  
« وهكذا » الواو عاطفة ، وما : حرف تلييه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِمَبْرَةٍ ، كَذَا فَجَارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ (١)

العلم على قسمين : علم شخصٍ ، وعلم جنسٍ .

فَعِلْمُ الشَّخْصِ لَهُ حِكْمَانٌ : مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ : أَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ بَيْنَهُ : كَزَيْدٌ ، وَأَحْمَدُ وَلَفْظِيٌّ ، وَهُوَ صِحَّةُ مَجِيءِ الْحَالِ مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ ، نَحْوُ : « جَاءَ نَبِيٌّ زَيْدٌ ضَاحِكًا » وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ ، نَحْوُ : « هَذَا أَحْمَدُ » وَمَنْعُ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، فَلَا تَقُولُ : « جَاءَ الْعَمْرُو » (٢) .

== مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وثمانية ، مبتدأ مؤخر للشطب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

(١) « ومثله ، الواو عاطفة ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والماء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر برة ، مبتدأ مؤخر للبرة ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ؛ لأنه في تقدير مشتق « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « لجار ، مبتدأ مؤخر ، مبنى على الكسر في محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : لجار كذا علم موضوع للفجرة ، ويجوز أن يكون قوله « للفجرة » جاراً ومجروراً في محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً ، فتأمل .

(٢) اعلم أن العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام ، ولا يضاف ، وذلك لأنه معرفة بالعلمية ، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف ، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفتان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاق في الاسم العلم ؛ فيكون لك صدقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلاً . وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس ؛ فتصل به أل ، وتضيفه ، كما تفعل ذلك برجل و غلام ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فن دخول « أل » على علم الشخص قول أبي النجم العجلي :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا =

وعَلَّمَ الجنس كعلم الشخص في حكمه [ اللَّفْظِيُّ ] ، فتقول : « هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا »  
فتمنعه من الصرف ، وتأتي بالحال بعده ، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللام ، فلا تقول :  
« هذا الأُسامة » (١) .

= وقول الاخطل التغلبي :

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ

وفي هذا البيت اقتران العلم بأل ، وإضافته .

ومن مجيء العلم مضافا قولهم : ربيعة الفرس ، وأثمار الشاة ، ومضر الحمراء ؛ وقال

رجل من طيء :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِاسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّمْرِ تَبْنِ يَمَانَ

وقال ربيعة الرقي :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَجِ ابْنِ حَاتِمِ

وقال الراجزي يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

يَا عُمَرَ الْخَلِيْرَ جُرَيْتَ الْجَنَّةِ أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأُمَّنَّهْ

\* أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ \*

والشواهد على ذلك كثيرة ، وانظر ص ٨٧ السابقة .

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم الانظمية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك

ثلاثة أخرى :

(الاول) أنه يبدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل ، وثمالة هارب ،

كما تقول : على حاضر ، وغالد مسافر .

(الثاني) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يمنع

أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاني صحت إضافته على ما علمت في علم

الشخص .

(الثالث) أنه لا ينعت بالنكرة ؛ لأنه معرفة ، ومن شرط النعت أن يكون مثل

المنعوت في تعريفه أو تنكيهه كما هو معلوم .

وحكم عَلمَ الجنسِ في المعنى كحكم النكرة : من جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه ، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أَسَمُهُ ، وكلُّ عَقْرَبٍ يصدق عليها أُمُّ عَرِيبُطٍ ، وكلُّ ثَعْلَبٍ يصدق عليه ثُعَالَةٌ (١) .

وعَلمَ الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مَثَلُ بقوله : « بَرَّةٌ للمَبْرَةِ ، وفَجَارٌ للفَجْرَةِ » .

\* \* \*

(١) ههنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحد منها بياناً قريب الفهم ، وأفرق لك بين كل منها والآخرين ، وهي : علم الشخص ، وعلم الجنس ، واسم الجنس ، والنكرة . أما علم الشخص فهو اللفظ الذى وضع للذات مع جميع مشخصاتها التى تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات ، نحو محمد وعلى وأبى بكر وأم كلثوم ، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التى تتميز بها هذه الذات : من طول أو قصر ، وبياض أو سمر ، وعبالة أو نحافة ، وسلامة أو غيرها ، وإذا أطلق فهم منه هذه الذات الموجودة فى الخارج مع كل المشخصات ما ذكرناه منها وما لم نذكره ، وهو يشبه الاسم المترن بال التى للعهد فى الدلالة على فرد معين ، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب أل العهدية على تعين المراد حاصل بواسطة أل ، أما دلالة علم الشخص على تعين مسماه فمن جوهر اللفظ ، وهذا يفهم من قول الناظم

\* اسم بعين المسمى مطلقاً \*

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة فإن لكل واحد منها حقيقة — وهى فى أسامة مثلاً وفى أسد أيضاً : الحيوان المفترس ذو الأظفار التى يغتال بها — ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها ، والفرق بين هذه الثلاثة اعتبارى ، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة فى الذهن فى حين الوضع . فلفظ «أسامة» موضوع للحقيقة — وهى الحيوان المفترس المتصف بما عرف عنه من الصفات — بشرط حضور هذه الحقيقة فى ذهن الواضع ، ويقدر اسم الجنس موضوعاً لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها فى ذهن الواضع ، ولما كانت الحقيقة متحققة فى كل فرد صلح للواحد وللكثير ، والنكرة لم توضع للحقيقة أصلاً ، وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التى تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة .

## أَسْمُ الإِشَارَةِ

بِذَا مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ بِذِي وَذِهِ تِي تَأَعَلَى الأُنْثَى اِقْتَصَرَ<sup>(١)</sup>

يُشَارُ إِلَى المفرد المذكَرِ : « ذَا » ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة ،  
وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة<sup>(٢)</sup> .

(١) « بذَا » جار ومجرور متعلق بقوله « أشْر » الآتي « لمفرد » جار ومجرور متعلق بأشْر كذلك مذكر ، نعت لمفرد « أشْر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بذى » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى « وذه » الواو عاطفة ، وذه : معطوف على ذى « تى تا » معطوفان على ذى بإسقاط حرف العطف « على الأُنْثَى » جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى أيضاً « اقتصر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة « اقتصر » معطوفة على جملة « أشْر » بإسقاط العاطف .

(٢) ههنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعاً للمصنف - في هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى « ذَا » وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى : الأول « ذاه » بهمزة مكسورة بعد الألف ، والثانى « ذاته » بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، والثالث « ذأوه » بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة ، الرابع « آلك » بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف ، ومن ذكر آلك الناظم في كتابه التسهيل .

الامر الثانى : أن « ذَا » إشارة للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفرداً حقيقة أو حكماً ؛ فالمفرد الحقيقى نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكماً نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : ( عوان بين ذلك ) أى بين المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل « ذَا » فى الإشارة إلى الجمع ، كما فى قول لبيد بن ربيعة العامرى :

وَلَقَدْ سَمَّتُ مِنَ الحَيَاةِ وَطَوَّلَهَا وَسُؤَالَ هَذَا النَّاسِ : كَيْفَ لَبِيدُ ؟

الامر الثالث : أن الأصل فى « ذَا » أن يشار به إلى المذكر حقيقة ، كما فى الأمثلة التى ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر ، كما فى قول الله تعالى : ==

وَيُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بِـ « نَيْ » ، وَ « ذِهْ » بِسُكُونِ الْهَاءِ ، وَ « تِي » ، وَ « تَا » ،  
وَ « ذِيهِ » بِكُسْرِ الْهَاءِ : بِاخْتِلَاسٍ ، وَ بِإِشْبَاعٍ ، وَ « تَيْهِ » بِسُكُونِ الْهَاءِ ، وَ بِكُسْرِهَا ،  
بِاخْتِلَاسٍ ، وَ إِشْبَاعٍ ، وَ « ذَاتُ » .

\* \* \*

وَذَانٍ تَانٍ لِلْمُنْثَى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ إِذْ كُرِّهُ تَطْعَمٌ (١)  
يُشَارُ إِلَى الْمُنْثَى الْمَذْكُورِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بِـ « ذَانٍ » وَفِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ بِـ « ذَيْنِ »  
وَإِلَى الْمُؤَنَّثَتَيْنِ بِـ « تَانٍ » فِي الرَّفْعِ ، وَ « تَيْنِ » فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ .

\* \* \*

وَ بَأُولَى أُشِرَ لِمَجْمَعٍ مُطْلَقًا ، وَ الْمَدُّ أَوْلَى ، وَ لَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا (٢)

== ( فلما رأى الشمس بازغة قال : هذا ربي ) أشار إلى الشمس - وهي مؤنثة بدليل قوله  
( بازغة ) - بقوله : ( هذا ربي ) لأنه نزلها منزلة المذكر ، ويقال : بل لأنه أخبر عنها  
بمذكر ، ويقال : بل لأن لغة إبراهيم - عليه السلام ! - الذي ذكر هذا الكلام على لسانه  
لا تفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) « ذان » ، الواو عاطفة ، « تان » مبتدأ ، « ذان » مفعول عليه ياءسقاط حرف  
العطف « لبتني » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « المرتفع » ، نعت للثنى ،  
وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على ما قبلها « وفي سواه » ، الجار والمجرور متعلق بقوله  
« اذكر » ، الآتي ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف  
إليه ، وقد أعمل الحرف في « سوى » ، لأنها عنده متصرفة وليست ظرفا ليس غير « ذين » ،  
مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « اذكر » ، الآتي « تين » ، معطوف على ذين بإسقاط حرف  
العطف « اذكر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله « اذكر » ،  
معطوفة بالواو على ما قبلها .

(٢) « وبأولى » ، الواو عاطفة ، والباء حرف جر ، و « أولى » ، مجرور المحل بالباء ،  
والجار والمجرور متعلق بقوله « أشير » ، الآتي « أشير » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنت « بجمع » ، جار ومجرور متعلق بقوله « أشير » ، السابق « مطلقاً » ، حال من  
قوله « جمع » ، « والمد » ، مبتدأ « أولى » ، خبره « ولدى » ، الواو عاطفة ، لدى : ظرف ==

بِالْكَافِ حَرَفًا : دُونَ لَامٍ ، أَوْ مَعَهُ ،

وَاللَّامُ — إِنْ قَدَّمْتَ هَا — مُمْتَنِعَةٌ (١)

يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ — مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مَوْثِقًا — بِـ «أُولَى» وَلِهَذَا قَالَ الْمَصْنِفُ :  
«أَشْرُ لُجْمٍ مُطْلَقًا» ، وَمَقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعُقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ،  
وَلَسَكُنَ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالَهَا فِي الْعَاقِلِ ، وَمِنْ وَرُودِهَا فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ قَوْلُهُ :

٢٣ — ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَبْزَلَةِ الْوَاوِ وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

= بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتي ، ولدى مضاف و «البعد» مضاف إليه «انطقا»  
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والآلف للاطلاق ، ويجوز أن  
تكون الآلف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف ، وهذا أولى وأقرب .

(١) «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق «حرفا» حال من  
«الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف  
و «لام» مضاف إليه «أو» حرف غطف «معه» مع : ظرف معطوف على الظرف  
الواقع متعلقه حالا وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام»  
مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم : فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم  
على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و «ها» مفعول به لقدم «ممتنعه» خبر المبتدأ ،  
وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير : واللام ممتنعة إن قدمت ها  
فاللام ممتنعة ، وجملة الشرط وجوابه لاجل لها ، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره .

٢٣ — البيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق ، وقبلة —  
وهو المطلع — قوله :

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبَيْنَ غَيْرِ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامٍ

اللغة : «ذم» فعل أمر من الذم ، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث :  
الكسر ؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبني على السكون وحرك  
بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات ، =



وفيها لفتان : المدُّ ، وهي لُفَّة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ،  
والقَصْرُ ، وهي لُفَّة بنى تميم .

وأشار بقوله : « وَلَدَى البعد انطلقا بالكاف — إلى آخر البيت » إلى أن  
المُشَارَ إليه له رُتبتان : القربُ ، والبعدُ ؛ فجميعُ ما تقدم يُشارُ به إلى القريب ،

== وهذه لغة بنى أسد ، والضم ؛ لإتباع حركة الدال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة  
« المنازل » جمع منزل ، أو منزلة ، وهو محل النزول ، وكونه ههنا جمع منزلة أولى ؛ لأنه  
يقول فيما بعد « منزلة اللوى » — واللوى — بكسر اللام مقصوراً — موضع بعينه « العيش » ،  
أراد به الحياة .

المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيت فيه أنواع المسرة ، وذم  
أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتها هناك فى هناة وغبطة .

الإعراب : « ذم » فعل أمر ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، وهو مفتوح  
الآخر المخففة أو مكسوره على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً يقدره أنت « المنازل » مفعول به لزم « بعد » ظرف متعلق  
بمحذوف حال من المنازل . وبعد مضاف و « منزلة » مضاف إليه ، ومنزلة مضاف ،  
و « اللوى » مضاف إليه « والعيش » الواو عاطفة ، العيش : معطوف على المنازل  
« بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من « أولائك »  
مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف  
بيان عليه .

الشاهد فيه : قوله « أولئك » حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى « الأيام » ومثله فى  
ذلك قول الله تعالى : ( إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً ) وقد ذكر  
ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة فى بيت الشاهد « والعيش بعد أولئك الأقوام »  
وهذه هى رواية النقائض بين جرير والفرزدق ، وعلى ذلك لا يكون فى البيت شاهد ؛ لأن  
الأقوام عقلاء ، والخطب فى ذلك سهل ؛ لأن الآية الكريمة التى تلونهاها كافية أعظم الكفاية  
للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء .

فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أُتِيَ بالكافِ وَحَدَّهَا ؛ فتقول : « ذَاكَ » أو الكافِ واللامِ نحو « ذَلِك » .

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ ؛ فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه .

فإن تقدّم حرفُ التنبية الذي هو « ها » على اسم الإشارة أُتِيَتْ بالكافِ وَحَدَّهَا ؛ فتقول « هَذَاكَ » <sup>(١)</sup> وعليه قوله :

٢٤ — رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَني

وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ

(١) إذا كان اسم الإشارة لثني أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبية حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا يمتنع ، وما ورد منه قول العرجي ، وقيل : قائله كامل التقى :

يَا مَأْمُوحَ أُمَيْلِحَ غَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا

مِنْ هُوَلِيَّا كُنَّ الضَّالِّ السَّيْرِ

الشاهد فيه هنا : قوله « هُوَلِيَّا كُنَّ » فإنه تصغير « أولاء » الذي هو اسم إشارة إلى الجمع ، وقد اتصلت به « ها » التنبية في أوله ، وكاف الخطاب في آخره .

٢٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالَ بِبُرْقَةٍ تَهْمَدِ تَلُوحُ كَبَابِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَدَّتِي وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِينِي وَمُتَلَدِي

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُبَدِّ

اللغة : « خولة » اسم امرأة « أطلال » جمع طلل ، بزنة جبل وأجبال ، والطلل :

ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأنافي « برقة » بضم فسكون — هي كل رابية فيها رمل وطنين أو حجارة ، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عددا صاحب القاموس ، =

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول « هَذَا لِكَ » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى ، وبعْدَى ، كما قرَّرناه ؛ والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، ووسطَى ، وبعْدَى ؛ فيشار إلى مَنْ في القُرْبَى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ : كَذَا ، وذي ، وإلى مَنْ

== وألف فيها غير واحد من علماء اللغة ، ومنها برقة ثممد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يفرز بالإبرة في الجلد ثم يند عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجر «بني غرباء» الغبراء هي الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد بنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنة الكتاب — البيت من الجلد ، وأهل الطراف الممدد : الأغنياء .

المعنى : يريد أن جميع الناس — من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم — يعرفونه ، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء ، وكأنه يتألم من صنيع قومه معه .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل «بني» مفعول به ، «بني مضاف ، و«غرباء» مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصيغة جملة «لا ينكرون» من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بني غرباء ، وإذا كانت رأى عليية — وهو أولى — فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي «أهل» معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله «لا ينكرون» ، وأهل مضاف واسم الإشارة من «هنا» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف .

الشاهد فيه : قوله «هنا» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجيء باللام ، ولم يقع لى — مع طوِيل البحث وكثرة الممارسة — نظير لهذا البيت بما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا هذه الفوائد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا ، أو لعل قداماهم الذين شافوا العرب قد سمعوا عن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه ؛ فلهاذا جعلوه قاعدة .

في الوُسْطَى بما فيه الكف وحدها نحو ذاك ، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٍ ولا مَ ،  
نحو « ذَلِك » .

\* \* \*

وَبِهِنَا أَوْ هِنَا أَشْرٌ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً<sup>(١)</sup>  
فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بِمَ فُهُ ، أَوْ هِنَا أَوْ بِهِنَالِكَ انْطِقَنْ ، أَوْ هِنَا<sup>(٢)</sup>  
يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِـ « هِنَا » وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ ؛ فَيَقَالُ « هِنَا » ؛  
وَيُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِ الْمَصْنَفِ بِـ « هِنَاكَ » ، وَهِنَالِكَ ، وَهِنَاً بفتح الهاء وكسرها  
مع تشديد النون ، وبـ « مَمَّ » و « هِنَّتْ » ، وعلى مذهب غيره « هِنَاكَ » للمتوسط ،  
وما بعده للبعيد .

\* \* \*

(١) « وبهنا ، الواو عاطفة ، هنا : جار ومجرور متعلق بقوله : « أشر ، الآتي ، أو ،  
حرف عطف « هينا ، معطوف على هنا « أشر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت « إلى ، حرف جر يتعلق بأشرداني ، مجرور بإلى ، وعلامة جره كسرة مقدرة  
على الياء للثقل ، وداني مضاف و « المسكان ، مضاف إليه « وبه ، الواو عاطفة ، به : جار  
ومجرور متعلق بقوله صلا الآتي « الكاف ، مفعول به مقدم على عامله وهو قوله صلا الآتي  
« صلا ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز  
أن تكون هذه الألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف .

(٢) « في البعد ، جار ومجرور متعلق بقوله « صلا ، في البيت السابق « أو ، حرف عطف  
معناه هنا التخيير « بم ، جار ومجرور متعلق بقوله « فه ، الآتي « فه ، فعل أمر ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو ، حرف عطف « هنا ، معطوف على قوله « ثم ، السابق  
« أو ، حرف عطف « بهنالك ، جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتي « انطقن ، انطق : فعل  
أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت ، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب « أو ، حرف عطف « هنا ،  
معطوف على قوله « هنالك ، .

## المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي ، الْأُنْثَى الَّتِي ، وَالْيَا إِذَا مَا تُنْيَا لَا تُثَبِّتُ (١)  
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَةُ ، وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ (٢)

(١) «موصول، مبتدأ أول. وموصول مضاف و «الاسماء، مضاف إليه «الذي، مبتدأ ثان، وخبر المبتدأ الثاني محذوف تقديره: منه، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأنثى، مبتدأ «التي، خبره، والجملة معطوفة على الجملة الصغرى السابقة — وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره — بحرف عطف مقدر، والرابط للجملة المعطوفة بالمبتدأ الأول مقدر، وكان أصل الكلام: موصول الاسماء أنثاء التي، ويجوز أن يكون قوله «الأنثى، مبتدأ وخبره محذوف: كائنه منه، فيكون على هذا قوله «التي، بدلا من الأنثى «واليا، مفعول مقدم لقوله «لا تثبت، الآتي «إذا، ظرف ضمن معنى الشرط «ما، زائدة «نثيا، ثنى: فعل ماض مبني للجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا، إليها، وهي جملة الشرط «لا، ناهية «تثبت، فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي والوزن، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام، والتقدير: ولا تثبت الياء، إذا نثيتهما — أي الذي والتي — فلا تثبتها،

(٢) «بل، حرف عطف معناه الانتقال «ما، اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: بل أول ما — إلخ، فهو مبني على السكون في محل نصب «تليه، تلى: فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الياء، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب صلة الموصول «أوله، أول: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير الذي للغائب مفعول أول «العلامة، مفعول ثان لأول «والنون، مبتدأ «إن، شرطية «تشدد، فعل مضارع مبني للجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المبتدأ الذي هو النون «فلا، الفاء لربط الشرط بالجواب، ولا: نافية للجنس «ملامه، اسم لامبني على الفتح في محل نصب، وسكونه للوقف، وخبر «لا، محذوف، وتقديره: فللامامة عليك، مثلا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ .

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدًّا أَيْضًا ، وَتَمْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا<sup>(١)</sup>

ينقسم الموصول إلى اسمي ، وحرفي

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف :

أحدها : « أن » المصدرية ، وتوصلُ بالفعل المنصرف : ماضياً ، مثل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ » ومضارعاً ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » وأمرأ ، نحو : « أَشْرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ »<sup>(٢)</sup> ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف — نحو قوله تعالى : ( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) وقوله تعالى : ( وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ) — فهي مُحَفَّةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

ومنها : « أن » وتوصلُ باسمها وخبرها ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : ( أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا ) وأن الخفيفة كالثقيلة ، وتوصلُ باسمها وخبرها ، لكن أسمى يكون محذوفاً ، واسم الثقيلة مذكوراً .

ومنها : « كَيْ » وتوصلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط ، مثل « جِئْتُ لِكَيْ تُسَكِّرَ زَيْدًا » .

(١) « والنون » مبتدأ « من ذين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر في « شُدًّا » الآتي « وتين » معطوف على « ذين » « شُدًّا » شدد : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه « وتعويض » مبتدأ « بذلك » جار ومجرور متعلق بقوله « قصد الآتي « قصداً » قصد : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من قصد ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله تعويض .

(٢) اختلف العلماء في « أن » الداخلة على فعل الأمر في نحو هذا المثال ، فقال قوم منهم سيبويه : هي مصدرية مؤولة لما بعدها باسم يكون مجروراً بالباء المذكورة . لأن حرف الجر يتطلب الاسم ، فإن لم توجد الباء في اللفظ فهي مقدره ، وقال قوم منهم الزخشري : إن لم تذكر الباء فهي مفسرة نظيرها في قوله تعالى ( وانطلق الملائمهم أن أمشوا ) فإن تقدم عليها حرف الجر فهي مصدرية ، وقال قوم : هي زائدة ومعنى « بأن قم » بلفظ قم .

ومنها : « ما » وتكون مصدرية ظرفية ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا » [ أى : مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا ] وغيرَ ظرفية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا » وتوصّلُ بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » وعجبت مما تَضْرِبُ زَيْدًا « ومنه <sup>(١)</sup> : ( بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ) وبالجملة الاسمية ، نحو : « عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ » ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ « وهو قليل <sup>(٢)</sup> ، وأكثر ما توصّلُ الظرفية المصدرية بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا » وَيَقِلُّ وَصَلْهَا - أعنى المصدرية - بالفعل المضارع الذى ليس منفيًا بلم ، نحو : « لا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ومنه قوله :

٢٥ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ مُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ

(١) أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضيًا أو مضارعًا .

(٢) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد « ما » هذه جملة اسمية مصدرية بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجما ، ولا أكله ما أن حراء مكانه ؛ فقال جمهور البصريين : « أن » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكله ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل « ما » المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية ، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأكثر أولى ، وذهب للكوفيون إلى أن « أن » ومادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضاً ، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل « ما » بالجملة الاسمية ؛ لأن ذلك أقل تقديراً .

٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للحطيئة - واسمه جرول - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسب ابن السكيت فى كتاب الألفاظ ( ص ٧٣ ط بيروت ) - وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه - إلى أبى غرب النصرى .

اللغة : « أطوف » أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى « أطود » =

ومنها : « لَوْ » وتُوصَلُ بالماضي ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ » والمضارع ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

فقولُ المصنّفِ « موصولُ الأسماء » احترازٌ من الموصولِ الحرفي — وهو

== بالدال المهملة مكان القاء — والمعنى واحد « آوى ، مضارع أوى — من باب ضرب — إلى منزله ، إذا رجع إليه وأقام به « قعيده ، قعيده البيت : هي المرأة . وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه « لكاع ، يريد أنها متناهية في الحبث ، المعنى : أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه ، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الحبث متناهية في الدناءة واللؤم .

الإعراب : « أطوف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و « ما ، مصدرية « أطوف ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و « ما ، مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله « أطوف ، الأول « ثم ، حرف عطف « آوى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إلى بيت ، جار ومجرور متعلق بقوله « آوى ، « قعيده ، قعيده : مبتدأ . وقعيده مضاف والضمير مضاف إليه « لكاع ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله « بيت ، ، وهذا إعراب على حسب الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً ، ويكون قوله « لكاع ، منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : قعيده مقول لها : بالكاع .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة ، أولهما في قوله « ما أطوف ، حيث أدخل « ما ، المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو المذى عناء الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة للنداء ، وهو في قوله « لكاع ، حيث بدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة ، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال — بفتح القاء والعين — بما كان سبباً للأنات لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : بالكاع ويادفار ، ولا يجوز أن تقول : هذه لكاع ، ولا أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن تقول : مررت بدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله « لكاع ، هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل « لكاع ، منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت .



« أَنْ وَأَنَّ وَكَيْ وَمَا وَلَوْ » — وعلامته صحة وقوع المصدر مَوْقِعُهُ ، نحو : « وَدِدْتُ لَوْ تَقَوْمُ » أَيْ قِيَامَكَ ، و « عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ ، وَيُعْجِبُنِي أَنْكَ قَائِمٌ ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقَوْمَ » وقد سبق ذكره .

وأما الموصول الاسميُّ فـ « الذي » للمفرد المذكر <sup>(١)</sup> ، و « التي » للمفردة المؤنثة .

فإن ثَنَيْتَ اسْقَطْتَ الياء وأتيت مكانها : بالألف في حالة الرفع ، نحو : « اللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ » وبالياء في حالتي الجر والنصب ؛ فتقول : « اللَّذَيْنِ ، وَاللَّتَيْنِ » .

وإن شئت شَدَدت النون — عوضاً عن الياء المحذوفة — قلت : « اللَّذَانُ وَاللَّتَانُ » وقد قرىء : ( وَالَّذَانُ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ ) ويجوز التشديد أيضاً مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : « اللَّذَيْنِ ، وَاللَّتَيْنِ » وقد قرىء : ( رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ ) — بتشديد النون —

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً في ثنية « ذَا ، وَتَا » اسمي الإشارة ؛ فتقول : « ذَانٌ ، وَتَانٌ » وكذلك مع الياء ؛ فتقول : « ذَيْنٌ وَتَيْنٌ » وهو مذهب الكوفيين — والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في « الذي ، والتي » .

\*\*\*

جَمْعُ الَّذِي الْأُولَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا <sup>(٢)</sup>

(١) لا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة ، كما تقول : زيد الذي يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول : الفريق الذي أكون فيه فريق مخلص نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلاً كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذي سافرت فيه كان يوماً ممطراً .

(٢) جمع، مبتدأ ، وجمع مضاف ودالذي، مضاف إليه (الأولى، خبر المبتدأ «الذين»، معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقاً»، حال من الذين «وبعضهم، الواو عاطفة ، بعض : مبتدأ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو، جار ومجرور =

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا<sup>(١)</sup>  
يُقَالُ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ «الْأُلَى» مطلقاً : عاقلاً كان ، أو غيره ، نحو : «جاءني  
الألَى فَعَلُوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله :

٢٦ - وَتُبِي الأُلَى يَسْتَلْمُونَ عَلَى الأُلَى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحَدَا الْقُبَلِ

= متعلق بقوله نطق الآتي (رفعا ، يجوز أن يكون حالا ، وأن يكون منصوباً بنزع  
الخافض ، وأن يكون مفعولاً لاجله «نطقاً» نطق : فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود على «بعضهم» والآلف للاطلاق ، والجملة من نطق وفاعله في محل رفع خبر  
المبتدأ الذي هو بعضهم .

(١) «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتي «واللاء» معطوف على اللات «التي»  
مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على التي ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر  
المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف  
حال صاحبه الضمير المستتر في «وقع» الآتي «نزرأ» حال ثانية من الضمير المستتر في «وقع  
«وقعا» وقع : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «اللاء»  
والآلف للاطلاق ، والجملة من وقع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اللاء .

٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خولد بن خالد - الهذلي ، وقبلة :

وَتِلْكَ حُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا

قَدِيمًا ، فَتَقْبُلِينَا الْمُنُونَ ، وَمَا نُبِي

اللغة : «خطوب» جمع خطب ، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استتممت بهم «تبلينا»  
تفينا «المنون» المنية والموت «يستلمون» يلبسون الأمانة ، وهي الدرع ، و«يوم الروع»  
يوم الخوف والفرع ، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأة ، وهو طائر معروف ،  
ووزنه عنبة وعنبة ، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء ، وهي التي في عينها القبل  
- بفتح القاف والباء جميعاً - وهو الحور .

المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتت بشبابنا قديماً ، فتبلينا المنون ومانلبها =

= وتبلى من بيننا الدارين والمقابلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحداء في سرعتها وخفتها .

الإعراب : «وتبلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت «الآلى» مفعول به لتبلى «يستلمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها صلة الموصول . «على» حرف جر «الآلى» اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الآلى» الواقع مفعولاً به لتبلى «تراهن» ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، ويوم مضاف و «الروح» مضاف إليه «كالحداء» جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني والقبل، صفة للحداء ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «الأولى يستلمون» ، وقوله «الآلى تراهن» ، حيث استعمل لفظ الأولى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إبل الخيل كما بينا في لغة البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في «يستلمون» ، وهو الواو ، وضمير جماعة الإناث في «تراهن» ، وهو «هن» .

ومن استعمال «الآلى» في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر :

مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الألى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانَنَا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ  
وقول الآخر :

فَأَمَّا الألى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فِتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمًا  
وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح ، ولا يقع في أكثرها ، ولهذا أنبتناه ولم نشرحه ، ومن استعماله في جمع الذكور العقلاء قول الشاعر :

فَإِنَّ الألى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَأَسَوْا فَسَنُوا لِلْكَرَامِ التَّاسِيَا  
ومن استعماله في الذكور غير العقلاء — وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع الموثات — قول الآخر :

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَبَا مَنَا الألى مَرَزْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمانَ وَرِيقُ

فقال : « يَسْتَلْتُمُون » ثم قال : « تراهن » .

ويقال للمذكر العاقل في الجمع « الَّذِينَ » مطلقاً - أى : رفماً ، ونصباً ، وجرماً - فتقول : « جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا » ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أكرموه .

وبعضُ العرب يقولُ : « الدُّونَ » في الرفع ، و « الَّذِينَ » في النصب والجر ؛ وهم بنو هُدَيْلٍ ، ومنه قوله :

٢٧ — نَحْنُ الدُّونُ صَبَّحُوا الصَّبَا حَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةٌ مِلْحَا حَا

٢٧ — اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً ، فنسبه أبو زيد ( النوادر ٤٧ ) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعمى ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلي الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى ربيعة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه ، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجَحْجَاحَا وَلَمْ نَدْعُ لِسَارِحِ مِرَاحَا  
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دَمًا مَفَا حَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَا حَا  
\* لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَا حَا \*

اللغة : ونحن الذون ، هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره ونحن الذين ، على الوجه المشهور في لغة عامة العرب ، وقوله « صبجوا » معناه جاموا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباعين للعدو ، وعلى هذا يجري قول الله تعالى : ( فأخذتهم الصيحة مصبحين ) « النخيل » - بضم النون وفتح الحاء - اسم مكان بعينه « غارة » ، اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » ، هو مأخوذ من قولهم « ألح المطر » ، إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً « مفاحا » ، بضم الميم - مرافق حتى يسيل « صراحا » ، يريد أن نسبهم إليهم صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة ، وهو بزنة غراب ، وجعله العينى - وتبعه البغدادي - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام .

الإعراب : ونحن ، ضمير منفصل مبتدأ ، الذون ، اسم موصول خبر المبتدأ « صبجوا » ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « الصباحا » ، يوم ، ظرفان =

وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُؤْنِثِ : « أَلَاتٍ ، وَآلَاءٌ » بِحَذْفِ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « جَاءَنِي أَلَاتٍ فَعَلَنَ ، وَآلَاءٌ فَعَلَنَ » وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ ؛ فَتَقُولُ « أَلَاتِي ، وَآلَائِي » .

وقد وَرَدَ « آلَاءٌ » بِمَعْنَى الَّذِينَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٨ — فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا آلَاءٌ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

[ كَمَا قَدْ تَجِيءُ « الْأُولَى » بِمَعْنَى « آلَاءٌ » كَقَوْلِهِ :

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَفْصَمًا ]

\*\*\*

== يتعلقان بقوله « صبجوا ، ويوم مضاف و«التخيل، مضاف إليه «غارة، مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق — أي مغيرين — وقوله «ملاحا، نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله «الذون، حيث جاء به بالواو في حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعرض العلماء قد اغتر بمجىء «الذون، في حالة الرفع ومجىء «الذين، في حالتى النسب والجر ؛ فزعم أن هذه الكلمة معربة ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بمعول عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو إن كان بالواو وعلى الياء إن كان بالياء .

٢٨ — البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء . اللغة : «أمن ، أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه «مهدوا، بفتح الهاء مخففة من قولك : مهدت الفراش مهداً ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمى الفراش مهادا لو ثارته ، وقال الله تعالى : (فلا أنفسهم يهدون) أى : يوطئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها «الحجور، جمع حجر — بفتح الجاء أو كسرهما أو ضمها — وهو حوض الإنسان ، ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان — بكسر الحاء أو فتحها — يريدون فى حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا — وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالهد — بأ كبير نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب : «دما، نافية بمعنى ليس «آباؤنا ، آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن ، الباء زائدة ، وأمن : خبر ما «منه ، علينا ، كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله «أمن ، وقوله «اللاء ، اسم موصول صفة لآباء «قد ، حرف تحقيق =

وَمَنْ، وَمَا، وَأَلْ — تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ (١)  
وَكَالَتِي — أَيْضًا — لَدَيْهِمْ ذَاتُ ، وَمَوْضِعَ اللَّاتِي آتَى ذَوَاتُ (٢)

= «مهدوا»، مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله والحجوراء مفعول به لمهد، والالاف للاطلاق، وجملة الفعل الماضي — الذي هو مهد — وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «واللاء»، حيث أطلقه على جماعة الذكور؛ لجاء به وصفاً لآباءه.  
وقد استعملوا «الألاء» اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة، وأطلقوه على جمع الذكور كما في قول خلف بن حازم:

إِلَى النَّفَرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءِ كَانَهُمْ صَفَاخُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّقْلُ  
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة:

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَانَهُمْ سِيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَاهَا

(١) «ومن» مبتدأ «وما، وأل» معطوفان على من «تساوى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل، والجملة من تساوى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوى» وقوله «ذكر» فعل ماض مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولاً به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها: حرف تنبيه، كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير في قوله «شهر» الآتى ذوه مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الآتى، وعند مضاف و«طيء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبنى للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ذو» والجملة من شهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ذو.

(٢) «كالتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضاً» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى: ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفية المسكانية ناصبه قوله «أنى» الآتى، وموضع مضاف و«اللاتى» مضاف إليه «أنى ذوات» فعل ماض وفاعله.

أشار بقوله : « تُساوى ما ذكر » إلى أن « مَنْ ، وَمَا » والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث — [ المفرد ] والمثنى ، والمجموع — فتقول : جاءني مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُمْنَ ؛ وأعجبني مارُ كَبَ ، وما رُ كَبَتْ ، وما رُ كَبَا ، وما رُ كَبْتَا ، وما رُ كَبُوا ، وما رُ كِبْنَ ؛ وجاءني القائم ، والقائمة ، والقائمَان ، والقائمَاتُ ، والقائمُونَ ، والقائمَاتُ .

وأكثر ما تستعمل « ما » في غير العاقل ، وقد تستعمل في العاقل<sup>(١)</sup> ، ومنه قوله تعالى : ( فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي ) وقوله : « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » و « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » .

و « مَنْ » بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في غيره<sup>(٢)</sup> ،

(١) تستعمل « ما » في العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : ( يسبح لله ما في السموات وما في الأرض ) فإن ما يتناول ما فيها من إنس وملك وجن وحيوان وجماد ، بدليل قوله : ( وإن من شيء إلا يسبح بحمده ) والموضع الثاني : أن يكون أمره مبهما على المتكلم ، كقولك — وقد رأيت شيئا من بعيد — : انظر ما ظهر لي ، وليس منه قوله تعالى : ( إذ قالت امرأة عمران رب إنني نذرت لك ما في بطني محرراً ) لأن إبهام ذكوره وأنوثته لا يخرججه عن العقل ، بل استعمال « ما » هنا في ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد . والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم ) وهذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان ،

(٢) تستعمل « من » في غير العاقل في ثلاثة مواضع ؛ الأول : أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بمن الجارة ، نحو قوله تعالى : ( فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع ) ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع ، والموضع الثاني : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : ( من لا يستجيب له ) وقول الشاعر :

\* أسرب القطاهل من يعير جناحه \*

وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي ، وسنذكر معه نظائره ، واستعمال من فيما =

كقوله تعالى : ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ) ومنه قول الشاعر :

٢٩ - بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِبَيْتِ  
أَسْرَبَ الْقَطَا، هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ  
فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُسْكَاءِ جَدِيرُ ؟  
لَعَلِّي إِلَىٰ مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ ؟

= لا يعقل حينئذ استعارة ؛ لأن العلاقة المشابهة ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : ( والله يسجد من في السموات ومن في الأرض ) واستعمال من فيما لا يعقل — في هذا الموضع — من باب النغيب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ اسكنته ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

٢٩ — هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلاً لاستشهاداً ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيراً ؛ يمثل بشعر المتنبى والبحترى وأبي تمام ، وقيل : قائلهما مجنون ليلى ، وهو عن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواة .

اللغة : «السرب» جماعة الطباء والقطا ونحوهما ، و«القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو — أى أحببت .

الإعراب : «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ب«بكيت» ، و«سرب» مضاف و«القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ب«بكيت» ، مبنى على السكون في محل نصب «مررن» فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بي «دى» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلى» الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بالبسكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء ، و«سرب» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، و«القطا» مضاف ، و«القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمخذوف ، وتقدير الكلام : =



وأما الألفُ واللامُ فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو : « جَاءَ فِي الْقَائِمِ ،  
وَالْمَرْكُوبِ » وَأَخْتَلَفَ فِيهَا ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ،  
وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرفُ تعريفٍ ، وليست من الموصولية  
في شيء .

وأما مَنْ وما غيرُ المصدرية فأسمانٍ اتفاقاً ، وأما « ما » المصدرية فالصحيح أنها  
حرفٌ ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمالُ « ذو » موصولةً ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهرُ لغاتهم  
فيها أنها تكون بلفظ واحد : للذكر ، والمؤنث ، مفرداً ، ومثنى ، ومجموعاً (٢) ؛

= هل الذي يعير جناحه موجودٌ ، جناحه ، جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف  
والضمير مضاف إليه ، لعل ، لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها ، إلى ،  
حرف جر ، من ، اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق  
بقوله أطير الآتي ، قد ، حرف تحقيق ، هويت ، فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة  
الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذي قد هويته ، أطير ، فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أطير وفاعله في محل رفع خبر لعل .

الشاهد فيه : قوله ، وأسرب القطاء ، وقوله ، من يعير جناحه ، والنداء معناه طلب إقبال  
من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم  
الإقبال ، أو الذي يجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بنداؤه استساع  
أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل بحسب وضعه إلا في العقلاء ، وقد تبادى في معاملته  
معاملة ذوى العقل ، فاستفهم منه طالباً أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإغارة إنما  
يتصور توجيههما إلى العقلاء .

ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

(١) لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه ، ذو ، الموصولة عاقلاً أو غير عاقل ؛ =

فتقول : « جاءني ذُو قَامَ ، وَذُو قَامَتَ ، وَذُو قَامَا ، وَذُو قَامَتَا ، وَذُو قَامُوا ، وَذُو قُمْنَ » ،  
 ومتمهم من يقول في المفردِ المؤنثِ : « جاءني ذَاتُ قَامَتُ » ، وفي جمع المؤنثِ :  
 « جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ » وهو المُشَارُ إليه بقوله : « وكالتي أيضاً — البيت » ومنهم  
 من يُشَنِّبُهَا ويجمعها فيقول : « ذَوَا ، وَذَوُو » في الرفع و « ذَوَى ، وَذَوَى » في النصب  
 والجر ، و « ذَوَاتَا » في الرفع ، و « ذَوَاتِي » في الجر والنصب ، و « ذَوَاتُ »  
 في الجمع ، وهي مبنية على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها  
 كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر في « ذُو » هذه — أعنى الموصولة — أن تكون مبنية ، ومنهم من  
 يُعْرِبُهَا : بالواو رفعاً ، وبالآلف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ فيقول : « جاءني ذُو قَامَ ،  
 ورأيت ذَا قَامَ ، ومررت بذي قَامَ » فتكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، وقد  
 روى قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ  
 فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤] (١)

== فمن استعمالها في المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذي سيستشهد الشارح به .  
 وقول قوال الطائي :

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًّا : هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَائِضُ  
 يريد فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً ،

ومن استعمالها في المفرد المؤنث غير قول العاقل قول سنان بن الفحل الطائي :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتُ  
 يريد : وبئري التي حفرتها والتي طويتها ؛ لأن البئر مؤنثة بدون علامة تأنيث .

ومن استعمالها في المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائي أيضاً :

أَطْنُكَ ذُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبًا سَتَلْفَاكَ بِيضُ اللَّفُوسِ قَوَابِضُ  
 (١) ق. مضى شرح هذا البيت في باب « المعرب والمبني » (ش رقم ٤) شرحاً =

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء .

وأما « ذَاتُ » فالقصر فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرأ ، مثل « ذَوَاتُ » ، ومنهم من يُعْرِبُهَا إِعْرَابَ مُسْلِمَاتٍ : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

ومِثْلُ مَا « ذَا » بَمَدِّ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مِنْ ، إِذَا لَمْ تُتْلَعْ فِي الْكَلَامِ<sup>(٢)</sup>

= وافية لا تحتاج معه إلى إعادة شيء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مرة أخرى في باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخرج كل واحدة منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

(١) قال ابن منظور : قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابياً يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بها ، فيجعلون مكان الذي ذو ، ومكان التي ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون في الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفي التثنية : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء .

هـ وبثرى ذو حضرت وذو طويت هـ ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالا ، وهؤلاء ذوو قالوا . وهذه ذات قالت ، وأنشد :

جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْتِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ «

اهـ كلام ابن منظور ، وهو في الأصل كلام الفراء .

(٢) « ومثل ، خبر مقدم ، ومثل مضاف و « ما » مضاف إليه « ذا » مبتدأ مؤخر « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ذا » ، وبعد مضاف و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه « أو » حرف عطف « من » معطوف على ما « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تلغ » فعل مضارع مبني للجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود إلى « ذا » ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : « ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ في الكلام فهي كذلك ؛ وقوله « في الكلام » جار ومجرور متعلق بقوله تلغ .

يعنى أن « ذا » اِخْتَصَّتْ من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً ،  
وتكون مثل « ما » فى أنها تستعمل بلفظٍ [ وَاحِدٍ ] : للمذكر ، والمؤنث — مفرداً  
كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فتقول : « مَنْ ذَا عِنْدَكَ » و « مَاذَا عِنْدَكَ » سواء  
كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره .

وشرط استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ « ما » أو « مَنْ »  
الاستفهاميتين ، نحو « مَنْ ذَا جَاءَكَ ، وَمَاذَا فَعَلْتَ » فمن اسم استفهام ، وهو مبتدأ ،  
و « ذا » موصولةٌ بمعنى الذى ، وهو خبرٌ مَنْ ، و « جَاءَكَ » صلة الموصول ، والتقدير  
« من الذى جاءك » ؟ وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصولٌ [ بمعنى الذى ] ،  
وهو خبر ما ، و « فَعَلْتَ » صلته ، والعائد محذوف ، وتقديره « ماذا فعلته » ؟ أى :  
ما الذى فعلته .

واحترز بقوله : « إذا لم تُتْلَغْ فى الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا » أو « مَنْ »  
مع « ذا » كلمةً واحدةً للاستفهام ، نحو : « مَاذَا عِنْدَكَ ؟ » أى : أى شىء عندك ؟  
وكذلك « مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟ » فإذا : مبتدأ ، و « عندك » خبره [ وكذلك : « مَنْ ذَا »  
مبتدأ ، و « عندك » خبره ] فذا فى هذين الموضعين ملغاة ؛ لأنها جزء كلمة ؛ لأن  
المجموع استفهام . (١)

\*\*\*

وَكَلِّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ كَلَى ضَمِيرٍ لَاتِيٍّ مُشْتَمِلَةٍ (٢)

(١) إذا جعلت « ماذا » و « من ذا » كلمتين فهما مبتدأ وخبر ، والجملة التى بعدها لا محل  
لها صلة ، وإذا جعلتها كلمة واحدة — بأن تجعل ذا زائدة أو تجعلها مركبة مع ما أو مع  
من — فإذا قلت « ماذا فعلت » ، فإذا : اسم استفهام مفعول مقدم ، وإذا قلت « ماذا عندك » ،  
فإذا : اسم استفهام مبتدأ ، وعندك ظرف متعلق بمحذوف خبر .

(٢) « وكلها » الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه  
ومرجعه الموصولات الاسمية وحدهما ، خلافاً لتعميم الشارح ؛ لأن الناظم نعت الصلة بكونها  
مشتملة على عائد ، وهذا خاص بصلة الموصول الاسمى ؛ ولأن الناظم لم يتعرض للموصول  
الحرفى هنا أصلاً ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله « موصول »

الموصلاتُ كُلُّهَا — حرفيةٌ كانت ، أو أسميةٌ — يلزم أن يقع بعدها صلةٌ

تبين معناها .

ويشترط في صلة الموصول الأسمية أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفرداً مفرداً ، وإن كان مذكراً فذكر ، وإن كان غيرها فغيرها ، نحو : « جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ » وكذلك المثنى والمجموع ، نحو : « جَاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَالَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ » وكذلك المؤنث ، تقول : « جَاءَتِ اللَّيْ ضَرَبْتَهَا ، وَاللَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا ، وَاللَّاتِي ضَرَبْتُنَّ » .

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرها ، وذلك نحو : « مَنْ ، وَمَا » إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : « أُعْجِبَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قَامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، وَمَنْ قُنَّ » على حسب ما يُفنى بهما .

\* \* \*

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنُو كَفِيلٌ (١)

== الاسماء ، ؟ وه يلزم ، فعل مضارع « بعد ، بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه صلة ، فاعل يلزم « على ضمير ، جار ومجرور متعلق بقوله « مشتلمة ، الآتي « لائق ، نعمت للضمير « « شتملة ، نعمت لصلة .

(١) « وجملته ، خبر مقدم « أو شبهها ، أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « الذي ، اسم موصول مبتدأ مؤخر « وصل » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله « كلها » في البيت السابق « به » جار ومجرور متعلق بقوله « وصل » وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله « جملة » مبتدأ ، وقوله « الذي » خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميراً مستتراً ، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله « به » وليس هذا الإعراب بجيد « كن ، الكاف جارة لمحذوف تقديره : =

صلة الموصول لا تكون إلا جملةً أو شبه جملةً ، ونفى شبه الجملة الظرف والجارّ  
والجرور ، وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسيأتي حكمها .

ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون خبرية<sup>(١)</sup> ،  
الثاني : كونها خالية من معنى التعجب<sup>(٢)</sup> ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلام

= كقولك ، ومن : اسم موصول مبتدأ ، عندى ، عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع  
جملة صلة ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه ، الذى ، خبر المبتدأ ، ابنه ، ابن : مبتدأ ،  
وابن مضاف والضمير مضاف إليه ، كفل ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ، ابن ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل  
رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب  
صلة الذى .

(١) ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على  
ذلك بالسماع ، فن ذلك قول الفرزدق :

وَإِنِّي لَرَاحٍ نَظْرَةَ قَبْلِ السَّيِّ لَعْلِيٍّ — وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا — أَزُورُهَا  
وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينة :

وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقُ  
وزعم الكسائى أن جملة ، لعلى أزورها ، من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كما زعم أن  
دما ، فى قول جميل ، وماذا ، اسم استفهام مبتدأ ، و ، ذاء ، اسم موصول خبره ، وجملة عسى  
واسمها وخبرها صلة .

والجواب أن صلة التى فى البيت الأول محذوفة ، والتقدير : قبل التى أقول فيها  
لعلى لإخ ، أو الصلة هى جملة أزورها ، وخبر لعل محذوف ، وماذا كلها فى البيت الثانى اسم  
استفهام مبتدأ ، وليس ثمة اسم موصول أصلاً .

(٢) اختلف العلماء فى جملة التعجب : أخبرية هى أم إنشائية ؟ فذهب قوم إلى أنها جملة  
إنشائية ، وهؤلاء جميعاً قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى  
أنها خبرية ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف :  
يجوز ، وقال الجمهور : لا يجوز ؛ لأن التعجب ، وإنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب =

قبلها ، واحترز بـ «الخبرية» من غيرها ، وهي الطلبيية والإنشائية ؛ فلا يجوز :  
 « جَاءَنِي الَّذِي اضْرَبَهُ » خلافاً للكسائي ، ولا : « جَاءَنِي الَّذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ » خلافاً  
 لمشام ، واحترز بـ «خالية من معنى التعجب» من جملة التعجب ؛ فلا يجوز : « جَاءَنِي  
 الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ » وإن قلنا إنها خبرية ، واحترز « بغير مفتحة إلى كلام قبلها » من  
 نحو : « جَاءَنِي الَّذِي لَكِنَّهُ قَائِمٌ » فإن هذه الجملة نستدعي سبق جملة أخرى ، نحو :  
 « مَا قَدَّ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قَائِمٌ » .

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تَامَيْنِ ، والمعنى بالتام : أن يكون  
 في الوصل به فائدة ، نحو : « جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ » والعاقلُ فيهما  
 فعلٌ محذوفٌ وجوباً ، والتقدير : « جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ » أو « الَّذِي اسْتَقَرَّ  
 فِي الدَّارِ » فإن لم يكونا تَامَيْنِ لم يجز الوصلُ بهما ؛ فلا تقول : « جَاءَ الَّذِي بِكَ »  
 ولا « جَاءَ الَّذِي الْيَوْمَ » .

\*\*\*

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمَعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ (١)

== منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولا شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول  
 وبيانه ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان ؛ ما هو غير ظاهر في نفسه ؛ فلما تنافيا لم يصح ربط  
 أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : « فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه  
 وإن قلنا إنها خبرية ، فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا  
 إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية ؛ فلا تلفت لما قاله الكاتبون في هذا المقام بما يخالف  
 هذا التحقيق .

(١) « وصفة ، الوار للاستئناف ، صفة : خبر مقدم « صريحة ، نعمت لصفة  
 « صلة ، مبتدأ مؤخر ، وصلة مضاف و «أل» مضاف إليه « وكونها ، كون : مبتدأ ، وهو  
 من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدراً لكان الناقصة يحتاج إلى اسم  
 وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و « بمعرب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من  
 حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، و «الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض ، وقاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف في بعض كتبه : وأعنى بالصفة الصريحة اسمُ الفاعل نحو : «الضارب» واسمَ المفعولِ نحو : «المضروب» والصفة المشبهة نحو : «الحسن الوجه» فخرج نحو : «القرشيُّ، والأفضل»<sup>(١)</sup> وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافاً ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة ؛ فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة منع ذلك<sup>(٢)</sup> .

وقد شدَّ وَصَلَ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها بمعرب الأفعال قلَّ » ومنه قوله :

(١) أما خروج نحو « القرشي ، فإنه ليس وصفاً ، وإنما هو مؤول بالوصف فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصحبوا وقوعه نعتاً ، وأما خروج نحو « الأفضل ، فلعدم مشابهته للفعل ، وسنوضحه ، وخرج أيضاً مسمى به من الصفات كالصاحب والابطخ والاجرع .

(٢) للعلماء خلاف طويل في جواز وصل أُل بالصفة المشبهة ؛ فجمهورهم على أن الصفة المشبهة لا تكون صلة لآل ؛ فالداخلة على الصفة المشبهة عند هؤلاء معرفة لاموصولة . والسر في ذلك أن الأصل في الصلوات للأفعال ، والصفة المشبهة بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشبهة لا تدل عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشترطوا في اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة التي تقع صلة لآل أن يكون كل واحد منها دالاً على الحدوث ، ولودل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صلة لآل ، بل تكون أُل الداخلة عليه معرفة ، وذلك كماؤمن والفاسق والكافر والمناق ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكرر الصفة المشبهة صلة لآل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل — وإن خالفته في المعنى — أفلمست ترى أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعاً ؟ وأجمعوا على أن أفعال التفضيل لا يكون صلة لآل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا من حيث المعنى ولا من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلأنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبهه بالفعل من حيث العمل فلأن الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعال التفضيل فلا يرفع باطراد إلا للضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر في مسألة واحدة هي المعروفة بمسألة الكحل .



٣٠- ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ  
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

٣٠- هذا البيت للفردق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بني عذرة ، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفردق والأخطل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرّفه بهم عبد الملك ؛ فاعتم العذري أن قال :

فَحَيَّا إِلَاهَهُ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلَ  
وَجَدُّ الْفَرْدَقِ أَتَعَسُ بِهِ وَدَقَّ خَيْاشِيمَهُ الْجُنْدَلِ

و «أبو حزره» : كنية جرير ، و «أرغم أنفك» : يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلبصق أنفه بالرغام - وهو التراب - و «الجد» الحظ والبخت ، وفي قوله «وجد الفردق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنباري ، وسنذكر في ذلك بحثاً في باب المبتدأ والخبر ، فأجابه الفردق ببيتين ثابتهما بيت الشاهد ، والذي قبله قوله :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الْخَنِي وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة : «الخني» - بزنة الفتى - هو الفحش ، و «الخطل» - بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة - هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه «الحكم» - بالتحريك - الذي يحكمه الخصمان كي يقضى بينهما ، ويفعل في خصوصتهما «الأصيل» ذر الحسب ، و «الجدل» شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أفضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد ، ولا أنت بمساحب جدل ، فكيف ترضاك حكماً ؟ .

الإعراب : «ما» نافية ، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائدة الحكم : خبر ما النافية «الترضى» آل : موصول اسمي نعت للحكم ، مبني على السكون في محل جر «ترضى» فعل مضارع مبني للجهول «حكومته» حكومة : نائب فاعل لترضى ، و «حكومة مضاف والضمير مضاف إليه» ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» لولا حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» =

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف — في غير هذا الكتاب — أنه لا يختص به ، بل يجوز في الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية ، وبالظرف شنوذاً ؛ فمن الأول قوله :

٣١ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

== مثل السابق « ذى » معطوف على الحكم أيضاً ، وذى مضاف و « الرأى » مضاف إليه ، « والجدل » معطوف على الرأى .

الشاهد فيه : قوله « الترضى حكومته » حيث أنى بصلة « أل » جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَلْبِيُّ ، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ  
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَاتِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَمَّةِ صَعُ

٣١ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، قال العيني : « أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله » ٥١ ، وروى البغدادي بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضاً إلى قائل ، وهو :

بَلِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمْ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى  
اللغة : « دانت » ذلت ، وخضعت ، وانقادت « معد » هو ابن عدتان ، وبنو قصى هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم

الإعراب : « من القوم الرسول الله » : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والألف واللام في كلمة « الرسول » موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبنى على السكون في محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة لهم ، جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى « دانت ، دان : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « رقاب ، فاعل دان ، ورقاب مضاف و « بنى » مضاف إليه ، وبنى مضاف و « معد ، مضاف إليه .

== الشاهد فيه : قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل أل بالجملة الاسمية ، وهي جملة المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ .

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن « أل » إنما هي هنا بعض كلمة . وأصلها « الذين » لحذف ما عدا الألف واللام ، قال هولاء : ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجب في العربية ، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول :

\* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِجِ فَأَبَانَ \*

أراد « المنازل » لحذف حرفين لغير ترخيم . وهذا رؤبة يقول :

\* أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي \*

أراد « الحمام » لحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والالف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شيء إلى ما نحن بصدده :

وَإِنَّ الَّذِي حَآنَتْ بِفَلَجِ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ  
أراد « وإن الذين » بدليل ضمير جماعة الذكور في قوله « دماؤهم » وقوله فيما بعد « هم القوم » وعليه خرجوا قول الله تعالى : ( وخضتم كالذي خاضوا ) أى كالذين خاضوا — وفي الآية تخريجان آخران ، أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كنخوضهم ، وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفة لموصوف محذوف ، والعاثد إليه من الصلة محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه — قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمة كلها ، فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَادَوْهُمْ : أَنْ أَجْلِبُوا ، أَلَانَا ، قَالُوا جَمِيعًا كَلْبُهُمْ : أَلَا فَا

فإن هنا الراجز أراد في الشطر الأول « ألا تركبون » لحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثاني الذى هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف ، وأصله « ألا فاركبوا » . وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتح بها بعض سور القرآن — نحو ألم ، حم ، ص — من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أنا الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى في باب الترخيم .

قلت : وهذا اللمب ذهبوا إليه ليس إلا قياما من روضة للوقوف في روضة أخرى أشد ==

ومن الثاني قوله :

٣٢ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ

فَهُوَ حَرِيٌّ بِعَيْشِهِ ذَاتِ سَعَةٍ

\*\*\*

= منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاه . ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلونهاها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن « الذي » موصول حرفي .

٣٢ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .

اللغة : « المعه » يريد الذي معه « حر » حقيق ، وجدير ، ولائق ، ومستحق « سعة »

بفتح السين ، وقد تكسر — اتساع ورفاهية ورغد .

المعنى : من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد

العيش ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : ( لئن شكرتم لأزيدنكم ) .

الإعراب : « من » اسم موصول مبتدأ « لا يزال » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير

مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ « شاكراً » خبر لا يزال ، والجملة من يزال

واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « على » حرف جر « المعه » هو عبارة

عن « أل » الموصولة بمعنى الذي ، وهي مجرورة المحل بعلى ، والجار والمجرور متعلق بشاكر ،

ومع : ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لال ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه

« فهو حر » الفاء زائدة ، و « هو » ضمير منفصل مبتدأ ، و « حر » خبره ، والجملة منها

في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « من » في أول البيت ، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه

المبتدأ بالشرط « بعيشه » جار ومجرور متعلق بقوله « حر » الواقع خبراً لهو « ذات »

صفة لعيشه ، وذات مضاف و « سعة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولكنه

سكنه للوقف .

الشاهد فيه : قوله « المعه » حيث جاء بصلة « أل » ظرفاً ، وهو شاذ على خلاف

القياس .

= ومثل هذا البيت — في وصل أل بالظرف شذوذاً — قول الآخر :

أَيُّ كَمَا ، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُصَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ مُنْحَذَفٌ (١)  
 يعني أن «أيا» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للذكر ، والمؤنث —  
 مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — نحوه: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» .  
 ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال: أحدها: أن تضاف و يُذَكَّرُ صدرُ صلتهَا ، نحو:  
 «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتهَا ، نحو: «يُعْجِبُنِي  
 أَيُّ قَائِمٍ» الثالث: أن لا تضاف وبذكر صدر صلتهَا ، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ»  
 وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث ، نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ  
 قَائِمٌ ، ورأيت أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ ، ومررت بأَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» وكذلك: «أَيُّ قَائِمٍ ،  
 وأَيُّ قَائِمٍ ، وأَيُّ قَائِمٍ» وكذا ، «أَيُّ هُوَ قَائِمٌ ، وأَيُّ هُوَ قَائِمٌ ، وأَيُّ هُوَ قَائِمٌ»

= وَغَيْرِنِي مَا غَالَ قَيْسًا وَمَالِكًا وَعَمْرًا وَحُجْرًا بِالْمَشْقَرِ أَلَمَّا  
 يريد: الذين معه ، فاستعمل آل موصولة بمعنى الذين ، وهو أمر لا شيء فيه ، وأنى وصلتهَا  
 ظرفاً ، وهو شاذ ، فإن آل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء ؛ وقال الكسائي في هذا  
 البيت: إن الشاعر يريد «معا» فزاد آل  
 (١) «أى» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو  
 عاطفة ، أعرب: فعل ماضٍ مبنى للجهول ، والتاء تاء التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هي يعود على «أى» «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفي وجزم  
 «تصف» فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هي يعود على «أى» «وصدر» الواو واو الحال ، صدر: مبتدأ ، وصدر مضاف  
 ووصل من «وصلها» مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه ضمير ، خبر  
 المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تضاف العائد  
 على «أى» المنحذف ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضمير»  
 والتقدير: أى مثل ما — في كونها موصولة صالحاً لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع  
 مذكراً كان أو مؤنثاً — وأعربت هذه الكلمة مدة عدم إضافتها في حال كون صدر وصلها  
 ضميراً محذوفاً .

الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصلّة ، نحو : « يعجبني أيُّهم قائمٌ » ففي هذه الحالة تُبْنَى على الضم ؛ فتقول : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ورأيتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ومررت بأَيُّهُمْ قائمٌ » وعليه قوله تعالى : ( ثُمَّ لَنْزِرِ عَنْ مَنِ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ) وقولُ الشاعر :

٣٣ - إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ  
فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلَ

٣٣ - هذا البيت ينسب لغسان بن وعلّة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتاب الإيضاح ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد ، وذكر البيت .

الإعراب : « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط ، ما ، زائدة ، لقيت ، فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا ، إليها ، وهي جملة الشرط ، بنى ، مفعول به للتي ، وبني مضاف و « مالك ، مضاف إليه ، فسلم ، الفاء داخلة في جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، على ، حرف جر ، أيهم ، يروى بضم « أي ، وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه « أفضل ، خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير ، هو أفضل ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو أي .

الشاهد فيه : قوله « أيهم أفضل » حيث أتى بأى مبنياً على الضم - على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على السنة الرواة - لكونه مضافاً ، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيديه وجماعة من البحرانيين في هذه الكلمة : يذهبون إلى أنها تأتي موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظاً ، والثاني : أن يكون صدر صلته محذوفاً ، فإذا لم تكن مضافة أصلاً ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلته ؛ فإنها تكون معربة ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيديه - إلى أن أياً لا يجيء موصولة ، بل هي إما شرطية =

وهذا مستفاد من قوله : « وأعرِبت ما لم تُضَفْ — إلى آخر البيت » أى : وأعرِبت أى إذا لم تُضَفْ فى حالة حذف صَدْرِ الصلّة ؛ فدَخَلَ فى هذه الأحوالُ الثلاثةُ السابقةُ ، وهى ما إذا أُضِيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلّة ، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلّة ، أو لم تُضَفْ وذكر صدر الصلّة ، وخرج الحالةُ الرابعةُ ، وهى : ما إذا أُضِيفت وحذف صدر الصلّة ، فإنها لا تعرب حينئذٍ .

\*\*\*

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرَ أَيْ يَقْتَنِي (١)  
 إِنْ يُسْتَظَلُّ وَضَلُّ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ ، وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَبَرَ (٢)

= وإما استفهامية ، لا تخرج عن هذين الوجهين ، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصولة ، ولكنها معربة فى الأحوال كلها ؛ أُضِيفت أو لم تُضَفْ ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

(١) « وبعضهم » الواو للاستئناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « أعرِب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بعض ، والجملة من أعرِب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم « مطلقاً » حال من مفعول به لأعرِب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرِب أياً مطلقاً « وفى ذا » جار ومجرور متعلق بقوله « يقتنى » الآتى « الحذف » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعمت له « أياً » مفعول به لقوله « يقتنى » الآتى « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « أى » مضاف إليه « يقتنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاة حكم بإعراب أى الموصولة فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتنى ويتبع أياً فى جواز حذف صدر الصلّة ، إذا كانت الصلّة طويلة

(٢) « إن » شرطية « يستظل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « وصل » نائب فاعل ليستظل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستظل وصل =

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِيٌّ (١)  
 فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ : كَمَنْ تَرَجُّوْهُ بِهَبِّ (٢)

يعنى أن بعض العرب أعزب « أيا » مطلقاً ، أى : وإن أضيفت وحذف

= فغير أى يقتضى أياً « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يستطل » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، وجملة فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » « والحذف » الفاء واقعة في جواب الشرط والحذف : مبتدأ « نزر » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن » ممدودة « ينخزل » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « وصل » والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لا بوا .

(١) « إن » شرطية « صلح » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف « الباقي » فاعل صلح « لوصل » جار ومجرور متعلق بصلح « مكمل » نعت لوصل « والحذف » مبتدأ « عندهم » عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاة مضاف إليه « كثير » خبر المبتدأ « منجلى » خبر ثان ، أو نعت للخبر .

(٢) « في عائد » جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجل في البيت السابق « متصل » نعت لعائد « إن » شرطية « انتصب » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يرجع إلى عائد « بفعل » جار ومجرور متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن » السكاف جارة ، ومجرورها محذوف ، ومن . اسم موصول مبتدأ « ترجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، والتقدير : كمن ترجوه ، والجملة لا محل لها صلة « يهب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .



صَدْرُ صَلَّتْهَا ؛ فيقول : « يعجبني أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، ورأيت أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، وهررت بأيُّهُمْ قَائِمٌ »  
وقد قرئ ( ثم لنزغن من كل شيمة أَيُّهُمْ أَشَدُّ ) بالنصب ، وروى \* فسَلَّمْ على أَيُّهُمْ  
أَفْضَلُ \* [ ٣٣ ] بالجر .

\*\*\*

وأشار بقوله : « وفي ذا الحذف — إلى آخره » إلى المواضع التي يُحذف فيها العائد  
على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعاً ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعاً لم يحذف ،  
إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [ نحو : ( وهو الذي في السماء إله ) وأَيُّهُمْ أَشَدُّ ] ؛  
فلا تقول : « جاءني اللذان قامَ » ولا « اللذان ضربَ » ؛ لرفع الأول بالفاعلية  
والثاني بالنيابة ، بل يقال : « قاماً ، وضرباً » وأما المبتدأ فيحذف مع « أي » وإن  
لم تطل الصلاة ، كما تقدم من قولك : « يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ » ونحوه ، ولا يُحذف  
صدرُ الصلاة مع غير « أي » إلا إذا طالت الصلاة ، نحو : « جاء الذي هو ضاربٌ  
زيداً » فيجوز حذف « هو » فتقول « جاء الذي ضارب زيداً » ومنه قولهم « ما أنا  
بالذي قائلٌ لك سوءاً » التقديرُ « بلذي هو قائل لك سوءاً » فإن لم تطل الصلاة  
فالحذف قائل ، وأجازه الكوفيون قياساً ، نحو : « جاء الذي قَائِمٌ » التقدير « جاء  
الذي هو قَائِمٌ » ومنه قوله تعالى : ( تماماً على الذي أحسن ) في قراءة الرفع ، والتقدير  
« هو أحسن » (١) .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أي سواء  
أكان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلاة أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز  
حذف هذا العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً ، فإن كان الموصول غير أي لم يجزوا الحذف  
إلا بشرط طول الصلاة ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصراً فيما إذا لم تطل الصلاة وكان الموصول  
غير أي ، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسمع ؛ فن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : ( تماماً على  
الذي أحسن ) قالوا : التقدير على الذي هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن  
السياك : ( إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها ) قالوا : التقدير : مثلاً  
الذي هو بعوضة فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر :

وقد جوزوا في « لا سيمًا زيدٌ » إذا رفع زيد : أن تكون « ما » موصولة ،  
وزيد : خبراً مبتدأ محذوف ، والتقدير « لاسي الذي هو زيدٌ » محذوف العائد الذي  
هو المبتدأ — وهو قولك هو — وجوباً ؛ فهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير  
« أي » وجوباً ولم تطل الصلة ، وهو مقيس وليس بشاذ (١) .

= لا تنو إلا الذي خيرٌ ؛ فما شقيت إلا نفوس الألى للشر ناوونا

قالوا : التقدير لا تنو إلا الذي هو خير ، ومن ذلك قول الآخر :

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحذ عن سبيل المجد والكرم

قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذي هو سفه ، ومن ذلك قول عدى  
ابن زيد العبادي :

لم أر مثل الفتيان في غيبن الأ أيام يدرون ما عواقبها

قالوا : ماموصولة ، والتقدير : يدرون الذي هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذي ذكره ، فمن ذلك أن  
« ما » في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعبارة خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك  
أن « ما » في بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، وما بعدها خبر ؛ والجملة  
في محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام ، والكلام يطول  
إذا نحن تعرضنا لسلك واحد من هذه الشواهد ، فلنجتزئ لك هنا بالإشارة .

(١) الاسم الواقع بعد « لاسيا » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيا الصالح

منهم ، وإما نكرة ، كما في قول امرئ القيس :

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيمًا يوم بدارة جُلجل

فإن كان الاسم الواقع بعد « لاسيا » نكره جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ،  
والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة .

فأما الجر فتخرجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس و « سي »

اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « ما » زائدة ، وسي مضاف ، و « يوم » مضاف =

== إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سي » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، و « يوم » بدل من ما .

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً و « سي » اسمها ، و « ما » نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليها ، و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود ، والوجه الثاني ، أن تكون « لا » نافية للجنس أيضاً ، و « سي » اسمها ، و « ما » موصول اسمي بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليه . و « يوم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ وخبر « لا » محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود . وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح ،

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضاً ، أحدهما : أن تكون « ما » نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بإضافة « سي » إليها ، و « يوما » مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيهما : أن تكون « ما » أيضاً نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون في محل جر بالإضافة ، و « يوما » تمييز لها .

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا في جواز النصب ؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجازها كما أجاز في النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة ؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزاً ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد « سيما » .

والحاصل أن نصب المعرفة بعد « لاسيما » لا يتمتع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزاً ، والتزام كون التمييز نكرة .

وأشار بقوله : « وأبوا أن يُختزل \* إن صَاحَ الباقى لَوَصَلِ مُكْمِلِ » إلى أن شرط حذف صَدْرِ الصلّة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلّةً ، كما إذا وقع بعده جملة ، نحو : « جاء الذى هو أبوه مُنْطَلِقٌ » أو « هو ينطلق » أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تامّان ، نحو : « جاء الذى هو عندك » أو « هو فى الدار » ؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حذفُ صَدْرِ الصلّة ؛ فلا تقول : « جاء الذى أبوه مُنْطَلِقٌ » تعنى : « الذى هو أبوه مُنْطَلِقٌ » ؛ لأن الكلام يتمُّ دونهُ ، فلا يدرى أُحْدِفَ منه شيء أم لا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة ، ولا فرّق فى ذلك بين « أى » وغيرها ؛ فلا تقول فى : « يعجبني أيُّهم هو يقوم » : « يعجبني أيُّهم يقوم » لأنه لا يعلم المحذوف ، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، يل الضابط أنه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعدمه لم يجر حذفُ العائد ، وذلك كما إذا كان فى الصلّة ضميرٌ — غير ذلك الضمير المحذوف — صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول ، نحو : « جاء الذى ضَرَبْتُهُ فى دارِهِ » ؛ فلا يجوز حذفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ ؛ فلا تقول : « جاء الذى ضَرَبْتُ فى دارِهِ » لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإبهام ؛ فإنه لم يبيّن أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلّة لا يحذف ، سواء أ كان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أ كان الموصول أيّاً أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهرُ كلامِهِ بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أى من الموصولات ؛ لأن كلامه فى ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يُحذف مع « أى » ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلّة كما تقدم ، نحو : « جاء الذى هو أبوه منطلق ، ويعجبني أيُّهم هو أبوه منطلق » وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو : « جاءنى الذى ضَرَبْتُهُ فى دارِهِ ، ومررت بالذى مررت به فى دارِهِ » ، و « يعجبني أيُّهم ضَرَبْتُهُ فى دارِهِ ، ومررت بأيُّهم مررت به فى دارِهِ » .

وأشار بقوله: «والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره» إلى العائد المنصوب .  
وَشَرَطُ جواز حذفه أن يكون : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو :  
« جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ » .

فيجوز حذفُ الماء من « ضربته » فتقول « جاء الذي ضربتُ » ومنه قوله تعالى : ( ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ) وقوله تعالى : ( أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا )  
التقدير « خَلَقْتُهُ ، وَبَعَثَهُ » (١) .

وكذلك يجوز حذفُ الماء من « مُعْطِيكَهُ » ؛ فتقول « الذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمَ »  
ومنه قوله :

٣٤ — مَا اللَّهُ مُوَلِيكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنَهُ بِهِ

فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

تقديره : الذي اللهُ مُوَلِيكَهُ فَضْلًا ، فحذفت الماء .

(١) لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربي على جواز حذف العائد المنصوب  
بالفعل المنصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكریمتین ؛ لأن مجيئه في القرآن دليل على كثرة  
استعماله في الفصح ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَابْهَتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ

وَأُصْرَفَ عَنْ وَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي

وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ أُجِيبُ

أراد أن يقول : أُصْرَفَ عَنْ وَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أُرْتِيهِ ، وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُهُ ، فحذف  
العائد المنصوب بأرْتِي وبأَعْدَدْتُ . وكل منهما فعل تام منصرف .

٣٤ — هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين ،

اللغة : « مولىك ، اسم فاعل من أولاه النعمة ، إذا أعطاه إياه فضل ، إحسان .

المعنى : الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنه جاءتك من عنده من غير =

== أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « والله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح في محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول للولى ، وله مفعول ثانى محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليسك ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خير » خبر عن « ما » الموصولة « فاحمدنه » الفاء عاطفة ، احمد : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به « به » جار ومجرور متعلق باحد « فإ » الفاء للتعليل ، وما : نافية لعمل عمل ليس « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر « ما » مقدم على اسمها ، وجاز تقديره لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه ، وغير مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد على الله سبحانه مضاف إليه « نفع » اسم « ما » مؤخر « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية « ضرر » معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون « ما » نافية مبهمة ، و « لدى » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « نفع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله : « ما الله موليك » حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليسك ، أى : الشيء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك ،

واعلم أنه يشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لآل فإن كان الوصف صلة لآل كان الحذف شاذاً ، كما في قول الشاعر :

مَا أَسْتَفْرِزُّ الْهَوَىٰ مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَكَوْهُ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ

كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبة ، لحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لآل ، ومثله قول الآخر :

فِي الْمُعْتَبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَىٰ أَمْرًا حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له الكلام .

ولإنما يمنع حذف المنصوب بصلة آل إذا كان هذا المنصوب عائداً على آل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسمية آل ؛ فإذا حذف زال الدليل على ذلك .

وكلامُ المصنفِ يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذفهُ من الفعل المذكور ، وأما [ مع ] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضمير منفصلاً<sup>(١)</sup> لم يحذف ، نحو « جاء الذى إياه ضربت » فلا يجوز حذفُ « إياه » وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ — وهو الحرف — نحو : « جاء الذى إنه مُنطَلِقٌ » فلا يجوز حذف

(١) الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدماً على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصوراً عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إياه ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه . ألا ترى أنك إذا قلت « جاء الذى إياه ضربت » كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت « جاء الذى ضربت » صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك « جاء الذى ما ضربت إلا إياه » فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائز ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : « جاء الذى ما ضربت » دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائز بحسب ، فانعكس المعنى بالنسبة للجائز ، ولم يدل شئاً بالنظر لغير الجائز .

فأما المنفصل جوازاً فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :

\* مَا اللهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَأَحْمَدَنُ بِهِ \*  
 \* مَا اللهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَأَحْمَدَنُ بِهِ \*

فإى التقدير يجوز أن يكون « ما الله مؤلِّك » ، ويجوز أن يكون « ما الله مؤلِّك إياه » ، وقد عرفت فيما سبق ( فى مباحث الضمير ) السر فى جواز الوجهين ، وبما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : ( فاكهين بما آتاهم ربهم ) فإنه يجوز أن يكون التقدير « بالذى آتاهم ربهم » ، وأن يكون التقدير « بالذى آتاهم إياه ربهم » ، والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآية الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى ، ( وما رزقناهم ينفقون ) فإنه يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم » ، كما يجوز أن يكون التقدير « ومن الذى رزقناهم إياه » .

الهاء (١) ، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كان منصوباً [ متصلاً ] بفعل ناقص ، نحو :  
« جاء الذي كأنه زيدٌ » .

\* \* \*

كَذَلِكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ حَفِضًا      كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى (٢)  
كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرٌّ      كَ « مَرٌّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فِيهِ وَبَرٌّ » (٣)

(١) إنما قال الشارح « فلا يجوز حذف الهاء » إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعاً فإنه لا يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى ( أين شركائ الذين كنتم تزعمون ) هذا إذا قدرت أصل الكلام : أين شركائ الذين كنتم تزعمون أنهم شركائ ، على حد قول كثير :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِعَدَهَا      وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل « الذين كنتم تزعمونهم شركائ » لم يكن من هذا النوع .

(٢) « كذلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « حذف » مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « بوصف » جار ومجرور متعلق بقوله « خفض » الآتي « خفضاً » خفض : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « كأنت » الكاف جارة لقول محذوف : أى كقولك ، أنت : مبتدأ « قاض » خبر المبتدأ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذى قدرناه مجروراً بالكاف ، وبعد مضاف و « أمر » مضاف إليه « من قضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أى : بعد فعل أمر مشتق من مادة قضى ، يشير إلى قوله تعالى .  
( فاقض ما أنت قاض ) كما قال الشارح .

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » اسم موصول مبتدأ مؤخر « جر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « الذى » ، والجملة لا محل لها صلة « بما » جار ومجرور متعلق بالفعل الذى قبله =



لما فرغ من الكلام على الضمير الرفوع والمنصوب شرع في الكلام على المجرور وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : « جاء الذي أنا ضاربهُ : الآن ، أو غداً » ؛ فتقول : جاء الذي أنا ضاربٌ ، يحذفِ الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحذف ، نحو : « جاء الذي أنا غلامهُ ، أو أنا مضروبهُ ، أو أنا ضاربهُ أمسِ » وأشار بقوله : « كَأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : ( فَاَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ) التقدير « ما أنت قاضيه » فحذفت الهاء ، وكان المصنف استغنى بالمثل عن أن يُقيد الوصف بكونه اسم فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرفٌ مثله : لفظاً ومعنى ، واتفق العاملُ فيهما مادةً ، نحو : « مررتُ بالذي مررتَ به ، أو أنتَ مارٌّ به » فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : « مررتُ بالذي مررتَ » قال الله تعالى : ( وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ) أى : منه ، وتقول : « مررت بالذي أنتَ مارٌّ » أى به ، ومنه قوله :

== الموصول ، مفعول مقدم لجر الآتي د جر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره يعود على « ما ، » والجملة لا محل لها صلة د كمر ، الكاف جارة لقول محذوف ، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بالذي ، » جار ومجرور متعلق بمر السابق د مررت ، فعل ماض وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعاث محذوف تقديره « به ، » وقوله : « فهو بر ، الفاء واقعة في جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، و : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف .

٣٥ - وَقَدْ كُنْتَ تُحْسِنِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةَ  
فَبِيحٍ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَأْمِحُ

أى : أنت بأْمِحُ به .

٣٥ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي ، الشاعر المشهور والفراس المذكور ، من

كلمة مطلعها :

طَرِبْتُ وَهَاجَتِكَ الظُّبَاءَ السَّوَانِحُ غَدَاةَ غَدَتٍ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ  
تَفَالَتْ بِي الْأَشْوَاقُ حَتَّى كَانَتْ مَاءً  
اللغة : « طربت ، الطرب : خفة تعريك من سرور أو حزن » هاجتك ، أثارته همك ؛  
وبعثت شوقك « الظباء » جمع ظبي « السوانح » جمع سانح ، وهو ما أُنَاك عن يمينك فولاك  
ميسره من ظبي أو طير أو غيرهما ، ويقال له : سنيح « بارح » هو ضد السانح ، وهو  
ما أُنَاك عن يسارك فولاك ميامنه « قادح » اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه  
لتخرج منه النار « حقبه » - بكسر فسكون - في الأصل تطلق على ثمانين عاما ، وقد أراد  
بها المدة الطويلة « فبيح » أمر من « باح بالأمر يبيوح به » : أى أعلنه وأظهره « لان » أى  
الآن ، لحذف همزة الوصل والهمزة التي بعدم اللام ، ثم فتح اللام لمناسبة الألف ، وقيل :  
بل هي لغة في الآن ، ومثله قول جرير بن عطية :

أَلَانَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُسَيْرٍ فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَابًا  
وقول الآخر :

أَلَا يَا هِنْدُ هِنْدُ هِنْدُ بَنِي عُمَيْرٍ أَرِثُ لَانَ وَصَلُّكَ أَمْ جَدِيدُ ؟  
وقول أشجع السلمي :

أَلَانَ أَسْتَرَحْنَا وَأَسْتَرَحْتَ رِكَابَنَا وَأَمْسَكَ مِنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَجْتَدِي  
وروى الأعمى بيت الشاهد هكذا :

تَعَزَّيْتُ عَنْ ذِكْرِي سُمَيَّةَ حِقْبَةَ فَبِيحٍ عَنْكَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَأْمِحُ  
وأنشده الأخفش كما في الشرح ، وهو كذلك في المشهور من شعر عنترة .

الإعراب : « قد ، حرف تحقيق ، كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، وناء =

فإن اختلفت الحرفان لم يجر الحذف ، نحو : « مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ »  
 فلا يجوز حذف « عليه » وكذلك « مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ » فلا يجوز  
 حَذْفُ « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق  
 والداخلة على الضمير للسببية ، وإن اختلف العاملان لم يجر الحذف أيضاً ، نحو :  
 « مَرَرْتُ بِالَّذِي فَرِحْتُ بِهِ » فلا يجوز حذف « به » .

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذي جرَّ بما الموصول جرَّ » أي  
 كذلك يُحذف الضميرُ الذي جرَّ بمثل ما جرَّ الموصولُ به <sup>(١)</sup> ، نحو : « مَرَرْتُ

= المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع « تخفى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوبا تقديره أنت ، والجملة من تخفى وفاعله خبر « كان ، في محل نصب « حب ، مفعول به  
 لتخفى ، وحب مضاف و « سمراء » مضاف إليه « حقة ، ظرف زمان متعلق بتخفى « فيج ،  
 فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لان ، ظرف زمان متعلق بيج  
 « بالذي ، جار ومجرور متعلق بيج أيضاً « أنت بانح ، مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها  
 صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ؛ وتقدير الكلام : فبج الآن بالذي أنت  
 بانح به .

الشاهد فيه : قوله « بالذي أنت بانح » حيث استساغ الشاعر حذف العائد على  
 الموصول من جملة الصلة ، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول — وهو الباء —  
 والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة : الأول « حج ، والثاني « بانح ، ومعنى :  
 لانهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان .

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذي  
 جر العائد ، ومنه قول كعب بن زهير :

إِنَّ تُعْنُ نَفْسُكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتُ      نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَوَاتُ تَنْفَرْنَ بِمَا ظَفَرُوا  
 لَا تَرَكَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتُ      أَبْنَاءَ يَمُصَّرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدْرُ =

بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهَوَّ بِرٍ أَي : «الذي مررت به» فاستغنى بالمثل عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

= فنى كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه .

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله « بالامر الذى عنيت » فإن التقدير فيه : بالامر الذى عنيت به ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجروراً بمثل الذى جر ذلك العائد .

وأما البيت الثانى فالشاهد فيه قوله « إلى الامر الذى ركنت » فإن تقدير الكلام : إلى الامر الذى ركنت إليه ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف — وهو الامر — مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذى جره به ذلك العائد .

\* \* \*

(١) من أحكام صلة الموصول أنه يجب تأخرها عن الموصول ، وأن تتصل به . أما تأخرها عنه فلائها كالجزم المتمم له ، ومن شأنه الجزء المتمم أن يقع بعد ما له التمام ، وعلى ذلك يجب ألا تتقدم على الموصول ، لاهى ولا شىء من متعلقاتها ، ولهذا قدر النجاة فى قوله تعالى ( وكانوا فيه من الزاهدين ) أن « فيه » متعلق بمحذوف تدل عليه صلة ال ، وتقدير الكلام : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، لئلا يتقدم معمول صلة آل عليها . وأما اتصالها به فقد خالفوا هذا فأجازوا أن يفصل بين الموصول وصلته : جملة القسم ، وجملة النداء ، والجملة الاعتراضية ، فمثال الأولى قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي - وَأُوبِيكَ - يَعْرِفُ مَالِكَا      وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تَرْهَاتِ الْبَاطِلِ  
ومثال الثانية قول الفرزدق :

تَعَسَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِنِي      نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَأْذِنُ - بِصَطْحَبَانَ  
ومثال الثالثة قول الشاعر :

وَأَمِّي لَرَاغٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي      أَعْلَى وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا  
إذا جعلت جملة « أزورها » صلة التي ، وجملة « اعل » ومعمولها لا محل لها معترضة بين الموصول والصلة .

المُعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ،

فَنَمَطٌ عَرَفْتَ قُلَّ فِيهِ : « النَّمَطُ » (١)

اختلاف النحويون في حرف التعريف في « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل : المُعْرِفُ هو « أَلْ » ، وقال سيبويه : هو اللام وَحْدَهَا ؛ فالهمزة عند الخليل همزة قَطْعٍ ، وعند سيبويه همزة وَصَلٍ اجْتَلِبَتْ للنطق بالساكن (٢) .

(١) د أَلْ ، مبتدأ ، حرف ، خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و د تعريف ، مضاف إليه د أَوْ ، عاطفة د اللام ، مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللام حرف تعريف فقط ، الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب — أى كاف — حال من د اللام ، وتقدير الكلام : أو اللام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخلة في جواب شرط محذوف و د قط ، على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى اتته ، وتقدير الكلام د إذا عرفت ذلك فاتته ، وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله د نمط ، مبتدأ د عرفت ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع نعت لنمط - قل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ د فيه ، جار ومجرور متعلق بقل د النمط ، مفعول به لقل ، لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن د عرفت ، فعل شرط حذف أداة ، وجملة د قل ، جواب الشرط حذفته منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفت قل فيه النمط ، أى إن أردت تعريفه ، وجملة الشرط وجوابه — على هذا — خبر المبتدأ ، وهو تسكف لا داعي له .

(٢) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي د أَلْ ، برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقي عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل ، والجواب عنده =

والألف واللام المعرفة تكون للعهد ، كقولك : « لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُهُ الرَّجُلَ » وقوله تعالى : ( كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ) ولاستغراق الجنس ، نحو : ( إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُشْرٍ ) وعلامتها أن يصلح موضعها « كُلٌّ » ولتعريف الحقيقة ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

و « النمط » ضرب من البسط ، والجمع أنمَاطٌ — مثل سَبَبٌ وأسباب — والنمط — أيضاً — الجماعة من الناس الذين أمرهم واحدٌ ، كذا قاله الجوهري .

\* \* \*

وَقَدْ تَزَادُ لِأَزِمًا : كَاللَّاتِ ، وَالْآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِ (١)  
وَالْأَضْطِرَّارِ : كَكَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ ،  
كَذَا « وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ » السَّرِيِّ (٢)

== أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذى اقتضاه كثرة استعمال هذا اللفظ . وذهب سيوبه رحمه الله إلى أن أداة التعريف هى اللام وحدها ، وأن الهمزة زائدة ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالساكن ، فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم تتحرك اللام ؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تتحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له فى العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللام ، وأبقيت على أصل وضعها . وجيء بهمزة الوصل قبلها .

(١) « قد » حرف تقليل « تزداد » فعل مضارع مبنى للجھول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى « آل » ، « لازما » حال من مصدر الفعل السابق . وتقديره : تزداد حال كون الزيد لازماً ، وقيل : هو مفعول مطلق ، وهو وصف لمصدر محذوف . أى زيدا لازماً ، وانكر هذا ابن هشام على المعربين « كالات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كان كالات « والآن » ، والذين ، ثم اللات ، معطوفات على اللات .

(٢) « لاضطرار » جار ومجرور متعلق بتزاد « كبنات » الكاف جارة لقول محذوف ==

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهي — في زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة .

ثم مثلاً الزائدة اللازمة بـ « اللات » (١) وهو اسم صنم كان بمكة ، وبـ « الآن » وهو ظرف زمان مبني على الفتح (٢) ، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه ؛

وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر ، أي : وذلك كائن كقولك لإخ ، وبنات مضاف و « الأوبر » مضاف إليه كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من مادة القول محذوف أيضاً « طببت » فعل وفاعل « النفس » تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبني على الضم في محل نصب « المرى » نعت له ، وتقدير الكلام : وقولك : « طببت النفس يا قيس » كذلك .

(١) مثل اللات كل علم قارنت « آل » ، وضعه لمناء العلبى ، سواء أ كان مرتجلاً أم كان منقولاً ؛ فثال المرتجل من الأعلام التي فيها « آل » ، وقد قارنت وضعه : السمؤال ، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يضرب به المثل في الوفاء ، و« ثال المنقول من الأعلام التي فيها « آل » ، وقد قارنت وضعه للعلمية أيضاً : العزى ، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة ، ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها ، ومنه اللات ؛ وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته ؛ ثم سمي به صنم ؛ وأصله بتشديد التاء ؛ فلما سمي به خففت تاءه ؛ لأن الأعلام كثير ما يغير فيها ، ومنه « اليسع » ، فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به .

(٢) أكثر النحاة على أن « الآن » مبني على الفتح ؛ ثم اختلفوا في سبب بناؤه ، فذهب قوم إلى أن علته بناؤه تضمنه معنى « آل » ، الحضورية ؛ وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعة ؛ وهؤلاء يقولون : إن « آل » الموجودة فيه زائدة ؛ وبنائه لتضمنه معنى « آل » ، أخرى غير موجودة ؛ ونظير ذلك بناء « الأمس » ، في قول نصيب بن رباح ؛

وإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ

بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَقْرُبُ

فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما أشبهه لتضمنه معنى « آل » - غير الموجودة فيه ، وهذا =

فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك : « مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ » ؛ لأن قولك : « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنها زائدة ، وهو مبنيٌ لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

ومثلاً — أيضاً — بـ « الذين » ، و « اللآت » والمراد بهما ما دَخَلَ عليه « أل » من الموصولات ، وهو مبني على أَنَّ تعريف الموصول بالصلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ « أل » إن كانت فيه نحو : « الذي » فإن لم تكن فيه قَبِيَّتِيهَا نحو : « مَنْ ، وَمَا » إلا « أَيًّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة ، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ : ( صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ) فلا يدلُّ على أنها زائدة ؛ إذ يجتمل أن تكون حُذِفَتْ شذوذاً وإن كانت مُعَرَّفَةٌ ، كما حذفت من قولهم : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » من غير تنوين — يريدون « السَّلامُ عليكم » .

( ١ )

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة — اضطراراً — على العَلَمِ ، كقولهم في : « بَنَاتِ أَوْبَرَ » علم لضرب من الكُمَّةِ « بنات الأوبر » ومثله قوله :

== عجيب منهم ؛ لأنهم لغوا الموجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بنى « الآن » لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى « الآن » لئمه بالحرف شهاً جمودياً ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعة ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشارة إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشارة إلى المكان ؛ فننازه على هذا لتضمنه معنى كان حته أن يؤدي بالحرف ، ومن النحاة من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفية وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : « وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجح عندي ، والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة ، اهـ .



٣٦ - وَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا  
وَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

٣٦ - هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوها لها قائلًا ، ومن استشهد به أبو زيد في النوادر .

اللغة : « جنيتك ، معناه جنيت لك ؛ ومثله - في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً - قوله تعالى : ( وإذا كالوهم أو وزنوهم ) و ( يبعونها عوجا ) و ( القمر قدرناه منازل ) « أكوا ، جمع كم - بزنه فلس - ويجمع الكم على كماء ، أيضاً ، فيكون المفرد خالياً من الماء وهي في جمعه ؛ على عكس تمرة وتمر ، وهذا من نوادر اللغة ، « وعساقلا ، جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكماء ، وكان أصله عساقيل ، لحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى : ( وعنده مفاتيح الغيب ) فإنه جمع مفاتيح ، وكان قياسه مفاتيح ، لحذفت الياء ، ويقال : المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفاتيح ، فلا حذف ، وكذا يقال : العساقيل جمع عسقل - بزنة جمفر - و « بنات الأوبن ، كماء صغار مزغبة كلون التراب ، وقال أبو حنيفة الدينوري : بنات أوبر كماء كأمثال الحصى صغار ، وهي رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد ، الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك ، فعل وفاعل ومفعول أول ، « أكوا ، مفعول ثان « وعساقلا ، معطوف على قوله « أكوا » ولقد ، الواو عاطفة ، واللام موطنة للقسمة ، و « قد ، حرف تحقيق « نهيتك ، فعل وفاعل ومفعول « عن ، حرف جر « بنات » مجرور بمن ، وبنات مضاف و « الأوبر ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر ، حيث زاد « أل ، في العلم مضطراً ؛ لأن « بنات أوبر ، علم على نوع من الكماء رديء ، والعلم لا تدخله « أل ، فراراً من اجتماع معرفين ، وهما حينئذ العلية وأل ، فزادها هنا ضرورة ، قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر ، :

\* وَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ \*

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، وكقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا =

والأصل « بنات أوبر » فريدت الألف واللام ، وزعم المبرد أن « بنات أوبر » ليس بعلم ؛ فالألف واللام — عنده — غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :  
(٢٠)

٣٧ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا  
صَدَدْتَ ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

حيث دخلت أول بيت التمييز  
اضطراراً وهو زائده  
غير لازمه

= ( وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم ، ونسبناه هناك لآلئ النجم العجلى )  
وقول آخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرٍو كَأَنْتَ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَابِ  
قال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فمرفه باللام ، كما حكى سيويه أن عرساً من ابن عرس  
قد نكرة بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل ، اه كلام الأصمى .

٣٧ — البيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي — نقلا عن بعضهم — أنه  
مصنوع لا يحتاج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن فيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور  
في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلاذنا » أي : ثباتنا  
في الحرب وشدة وقع سيوفنا « صددت » أعرضت وتأيت « طبت النفس » يريد أنك رضيت  
« عمرو » كان صديقاً حياً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسياهم ، ورضى من الغنيمة  
بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل ،

الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجة لمفعول ثان ؛ لأن « رأى »  
هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل وفاعل ،  
« وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، و « وجوه مضاف والضمير مضاف إليه « صددت »  
فعل وفاعل ، وهو جواب « لما » و « طبت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة « صددت »  
« النفس » تمييز نسبة « يا قيس » يا : حرف نداء ، و « قيس » منادى ، وجملة النداء لاجل  
لها معترضة بين العامل ومعموله « عن عمرو » جار ومجرور متعلق ب « صددت » ، أو بطبت على  
أنه ضمته معنى تسليط .

والأصل « وطبت نفساً » فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ؛ فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كَبِنَاتِ الْأَوْبَرِ » ، وقوله : « وطبت النفس يا قيس السرى » .

\* \* \*

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا<sup>(١)</sup>

= الشاهد فيه : قوله « طببت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز — الذي يجب له التنكير — ضرورة ، وذلك التخريج جار على مذهب البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة ؛ وعلى ذلك لا تكون « أل » زائدة ، بل تكون معرفة .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتمييز طببت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى .

ومن هذا النوع ال الداخلة على الحال ، كما في قولهم « ادخلوا الأول فالأول » ، فإن « ال » فيه زائدة ، لأن الحال يجب أن يكون نكرة .

(١) « وبعض » مبتدأ ، وبعض مضاف و « الأعلام » مضاف إليه « عليه » جار ومجرور متعلق بدخول الآتي « دخلاً » دخل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على أل ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « للمح » جار ومجرور متعلق بدخول ، ولمح مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام « عنه » جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتي « نقلاً » نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للإطلاق ، والجملة في محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة الموصول ،

كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالتُّعْمَانِ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانٌ<sup>(١)</sup>

ذكر المصنف — فيما تقدم — أن الألف واللام تكون مُعَرَّفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عاينهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة، والمراد بها الداخلة على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة، مما يصلح دخول «أل» عاينه، كقولك في «حَسَنٍ»: «أَلْحَسَنُ» وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حارث»: «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مصدر، كقولك في «فَضْلٍ»: «الْفَضْلُ» وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر، كقولك في «نُعْمَانٍ»: «التُّعْمَانُ» وهو في الأصل من أسماء الدم<sup>(٢)</sup>؛ فيجوز دخول «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحذفها نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنة نُقْلًا» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلت عنه من صفة، أو ما في معناها.

(١) «كالفضل، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كأن كالفصل والحارث والنعمان، معطوفان على الفضل «فذكر، مبتدأ، وذكر مضاف و «ذا، اسم إشارة مضاف إليه و «وحذفه، الواو حرف عطف، حذف: معطوف على المبتدأ. وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان، خبر المبتدأ وما عطف عليه، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مشئى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(٢) هنا شيان: الأول أن الذي تلحقه حين تدخل «أل»، على نعمان هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاماً؛ لأن الحمرة لازمة للدم «والثاني، أن الناظم في كتاب التسهيل جعل «نعمان، من أمثلة السلم الذي قارنت «أل»، وضعه كالكلمات والعزى والسموأل، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك «وقد تزداد لازماً، وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للمح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان، والخطب في هذا سهل؛ لأنه يحمل على أن العرب سميت «النعمان، أحياناً مقروناً بأل، فيكون من النوع الأول، وسميت أحياناً أخرى «نعمان، بدون أل، فيكون من النوع الثاني.

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة<sup>(١)</sup> ونحوه أنه إنما سمي به تفاوتاً بمعناه  
 أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : « الحارث » نظراً إلى أنه إنما سمي  
 به للتفاوت ، وهو أنه يعيَّشُ ويَحْرُثُ ، وكذا كلُّ ما دل على معنَى وهو مما يُوصَفُ  
 به في الجملة ، كفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه عالماً لم تُدخِلِ  
 الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونُعَمَّانُ ؛ فدخل الألف واللام أفاد  
 معنَى لا يستفاد بدونهما ؛ فايستا بزائدين ، خلافاً لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضاً ليس  
 حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات يُنزَلُ  
 على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا أُبْحِجَ الأصل جيء بالألف واللام ، وإن  
 لم يُبْحِجْ لم يُؤْتِ بهما .

\*\*\*

وقد يصيرُ عالماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً أَل كالعقبة<sup>(٢)</sup>  
 وحذفَ أَل ذِي — إن تَنَادَرِ أَوْ تُصِفُ —

أَوْجِبُ ، وَفِي غَيْرِهَا قَدْ تَنَحَدِفُ<sup>(٣)</sup>

(١) الأمثلة التي ذكرها الناظم ثلاثة ، أحدها يدل على الوصف المقصود بدلالة المطابقة  
 وهو « الفضل » لأنه في الأصل مصدر ، ولا دلالة له إلا على الحدث ، وهو الوصف ، والثاني  
 يدل عليه بدلالة التضمن وهو « الحارث » لأنه اسم فاعل يدل على الذات والوصف ،  
 وثالثها يدل على الوصف بدلالة الالتزام وهو « النعمان » فإنه موضوع للدم والجرمة لازمة له .  
 (٢) « وقد ، الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل « يصير » فعل مضارع ناقص  
 « علما ، خبر يصير مقدم على اسمه « بالغلبة » جار ومجرور متعلق ب« يصير » مضاف ، اسم يصير  
 مؤخر عن خبره « أو مصحوب ، أو : حرف عطف ، مصحوب : معطوف على مضاف ،  
 ومصحوب مضاف ، و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « كالعقبة » جار ومجرور متعلق  
 بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كالعقبة .

(٣) « وحذف ، الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو « أوجب ،  
 الآتي ، وحذف مضاف ، و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « ذى » اسم إشارة نعت لآل  
 « إن ، شرطية « تناد ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوباً تقديره أنت « أو ، عاطفة « تضيف ، معطوف على « تناد ، مجزوم بالسكون ، =

من أقسام الألف واللام أنها تكون للعلبة ، نحو : « المدينه » ، و « الكتاب » فإنَّ حَقْمَهُمَا الصَّدْقُ على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « المدينه » على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الكتاب » على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرها .

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو : « يا صِيقُ » في الصِيقِ (١) ، و « هذه مدينه رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقد تُحذَفُ في غيرها شذوذاً ، سُمِعَ من كلامهم : « هذا عَيْقُ طَالِعاً » (٢) ، والأصل العَيْقُ (٢) ، وهو أَسْمُ نُجْمٍ .

وقد يكون العلم بالعلبة أيضاً مضافاً : كإبنِ عُمَرَ ، وإبنِ عَبَّاسٍ ، وإبنِ مَسْعُودٍ ؛

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أوجب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلالة هذا عليه ، أو جملة أوجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها — مع أنها جملة طلبية — ضرورة « وفي » الواو حرف عطف ، في : حرف جر « غيرهما » غير : مجرور بـ في ، وغير مضاف والضمير — الذي يعود على النداء والإضافة — مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتي « قد » حرف تقليل « تنحذف » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « أل » وتقدير البيت : إن تناد أو تضيف فأوجب حذف أل هذه ، وقد تنحذف أل في غير النداء والإضافة .

(١) الصِيقُ — في أصل اللغة — اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم اختص بعد ذلك بجويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بهتامة ، فعصفت الريح التراب في جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : الصِيقُ .

(٢) العَيْقُ — في أصل الوضع — كلبه على زنة فيعول من قولهم : عاق فلان فلانا يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عاقق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره ، وخمسوا به نجما كبيراً قريباً من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلو الثريا والعيق يحول بينه وبين إدراكها ،

فإنه غَابَ عَلَى الْبَادِلَةِ<sup>(١)</sup> دون غيرهم من أولادهم ، وإن كَانَ حَقَّهُ الصَّدَقَ عَلَيْهِمْ ،  
 لكن غَابَ عَلَى هَؤُلَاءِ ، حتى إنه إِذَا أُطْلِقَ « ابن عمر » لا يفهم منه غير عبد الله ،  
 وكذا « ابن عباس » و « ابن مسعود » رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ؛  
 لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : « يَا ابْنَ عُمَرَ » .

\* \* \*

(١) العبادة : جمع عبدل ، بزنة جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله  
 « عبد » فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى « زيد » حتى صار زيدا ، والثانى أن يكونوا  
 قد نحتوه من « عبد الله » فاللام هى لام لفظ الجلالة ، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا :  
 عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرى القيس ، وقالوا :  
 حمدلة ، من الحمد لله ، وسبجله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداءك ،  
 وطلبقة ، من قولهم : أطال الله بقاءك - وأشياء لهذا كثيرة .

وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعة ، نجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت :

لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيَتْهَا فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسْمِلُ

ولكثر ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول « مشأل  
 مشألة » ، إذا قال : ما شاء الله ، وتقول « سبجر سبجرة » ، إذا قال : سبحان ربى ، وتقول  
 « نعمص نعمصة » ، إذا قال : نعم صباحك ، وتقول « نعمس نعمسة » ، إذا قال : نعم مساؤك ،  
 وهكذا .

وقد اى العلماء يرون باب النحت مقصورا على ما سمع منه عن العرب وهو من  
 تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس  
 التصريف ( ص ٢٢ طبعة ثانية )

وقد قال ابن مالك فى التسهيل ( ص ٧٠ ) « وقد بينى من جزئى المركب فعل ( يريد  
 اسما على مثال جعفر ) بقاء كل منهما وعينه ، فإن اعتلت عين الثانى كمل البناء بلاهه أو بلام  
 الأول ، ولسب إليه ، اه ، فظاهر كلامه هذا يدل على أنه قياسى عنده .

ومن منع القياس على هذا أبو حيان حيث يقول « وهذا الحكم لا يطرد ، وإنما يقال  
 منه ما قاله العرب ، اه ، ونرى لك ألا تأخذ بهذا الرأى .

## الابتداء

- مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَيْرٌ ، إِنَّ قُلْتَ « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اِعْتَذَرَ » (١)  
 وَأَوَّلٌ مُّبْتَدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ اُعْنَى فِي « أَسَارِ ذَانِ » (٢)  
 وَقِسْ ، وَكَاسْتَفْهَمِ النَّفْيَ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ « فَائِزٌ أَوَّلُ الرَّشْدِ » (٣)

(١) « مبتدأ ، خبر مقدم ، زيد ، مبتدأ مؤخر ، وعاذر ، الواو عاطفة ، وعاذر : مبتدأ « خبر » خبر المبتدأ « إن ، شرطية « قلت ، قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل « زيد ، مبتدأ « عاذر ، خبره ، وفاعله — من جهة كونه اسم فاعل — ضمير مستتر فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول « من ، اسم موصول مفعول به لعاذر « اعتذر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره .

(٢) « وأول ، مبتدأ « مبتدأ ، خبره « والثاني ، مبتدأ « فاعل « خبر « أعنى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجملة في محل رفع صفة لفاعل « في ، حرف جر ، ومجروره قول محذوف « أسار ، الهمزة للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و « ذان ، فاعل سد مسد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيتها فاعل أعنى عن الخبر في قولك : أسار ذان .

(٣) « وقس ، الواو عاطفة ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعوله ومعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه « وكاستفهام » الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النفي ، مبتدأ مؤخر « وقد ، الواو حرف عطف ، قد : حرف تقليل « يجوز ، فعل مضارع « نحو ، فاعل يجوز « فائز ، مبتدأ « أولو ، فاعل بفائز سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و « الرشد ، مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله المعنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداة استفهام ولا أداة نفي .



ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ؛ فمثال الأول « زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اِعْتَذَرْتُ » والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذكَرُ في القسم الثاني ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن اعتذر : مفعول لعاذر ، ومثال الثاني « أَسَارِ دَانَ » فالهمزة : للاستفهام ، وسارٍ : مبتدأ ، ودان : فاعلُ سَدَّ مسدَّ الخبر ، ويُقاس على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام ، أو نفي — نحو : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ — فإن لم يعتمد الوصفُ لم يكن مبتدأً ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخصس — ورفَعٌ<sup>(١)</sup> فاعلاً ظاهراً ، كما مثل ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « أَقَائِمُ أَنْتُمَا » وتم الكلام به<sup>(٢)</sup> ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأً ، نحو : « أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقَائِمٌ : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون « قائم » مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال « أَقَائِمُ أَبَوَاهُ » فإتمَّ الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأً إذا رفع ضميراً مستتراً ؛ فلا يقال في « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ » : إن « قَاعِدٌ » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافاً<sup>(٣)</sup> ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ، أو بالاسم كقولك : كَيْفَ جَالِسٌ

(١) د ورفع ، هذا الفعل معطوف بالواو على د اعتمد ، في قوله د وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي ، وكذلك قوله د وتم الكلام به ، ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلاً بغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي — عند البصريين — والثاني أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور .

(٢) سنبتط القول في هذه المسألة قريباً (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

العمران<sup>(١)</sup> ؟ وكذلك لا فرّق بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مُثِّل ، أو بالفعل كقولك : « لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فليس : فعل ماضٍ ناقص ، وقائم : اسم ، والزيدان : فاعل سَدَّ سَدًّا خبر ليس ، وتقول : « غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ » فغيرُ : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سَدًّا سَدًّا خبر غير ؛ لأن المعنى « مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » فمومل « غَيْرُ قَائِمٍ » مُعاملة « مَا قَائِمٍ » ومنه قوله :

٣٨ — غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطْرِحَ

اللَّهُمَّ ، وَلَا تَفْتَرِزْ بِعَارِضٍ سَلَّمَ

(١) كيف ، اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من « العمران » الآتي و « جالس » ، مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و « العمران » ، فاعل يجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشئى .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : د لاه ، اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفلة « اطرح ، — بتشديد الطاء — أى : اترك « سلم » بكسر السين أو فتحها — أى صلح وموادة ، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للوصوف .

المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك الدوائر ؛ فلا تركز إلى الغفلة ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادة ، وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد .

الإعراب : « غير » ، مبتدأ ، وغير مضاف و « لاه » مضاف إليه « عداك » ، عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وعدى مضاف وضير المخاطب مضاف إليه « فاطرح » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اللهو » مفعول به لا طرح « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « وتغترز » ، فعل مضارع =

فغيرُ : مبتدأ ؛ ولاءٍ : مخفوض بالإضافة ، وعداكُ : فاعل بلاءٍ سدَّ مسدَّ خبر غير ؛ ومثله قوله :

٣٩ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

= مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعارض ، جار ومجرور متعلق بتغترر ، وعارض مضاف ، و « سلم ، مضاف إليه .  
الشاهد فيه : قوله « غير لاء عداك ، حيث استغنى بفاعل « لاء ، عن خبر المبتدأ وهو غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل اسم دال على النفي ؛ فكأنه « ما ، في قولك « ما قائم محمد ، فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة الرفع بالابتداء ، وللکلام بقية تأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد .

٣٩ — البيت لأبي نواس — الحسن بن هانئ بن عبد الأول ، الحكيم — وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للسألة ، ولهذا قال « ومثله قوله ، وبعد هذا البيت الممثل به بيت آخر ، وهو :

إِنَّمَا يَرَجُو الْحَيَاةَ قَتَّى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحْنِ

اللغة : « مأسوف ، اسم مفعول من الأسف وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ، وزعم ابن الحشاش أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول - مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ، والمخولف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والخلف - ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه .

المعنى : إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان تأتي من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا أكثرات .

الإعراب : « غير » مبتدأ ، وغير مضاف و « مأسوف » مضاف إليه « على زمن » جار ومجرور متعلق ب « أسوف » ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ « ينقضى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « زمن » ، والجملة من ينقضى وفاعله في محل جر صفة لزمن « بالهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحذف حال من الضمير المستتر في ينقضى « والحزن ، الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على هم .

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخنوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابة مناب الفاعل ، وقد سدَّ مسدَّ خبر غير .

وقد سأل أبو الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك في إعرابه .

ومذهبُ البصريين — إلا الأخنس — أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام<sup>(١)</sup> ، وذهب الأخنس والكوفيون إلى عدم اشتراط

= التمثيل به : في قوله « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى قوله « على زمن » النائب عن الفاعل مجرى الزيد بن قولك « ما مضروب الزيدان » في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضايقين بمنزلة الاسم الواحد ، حيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً ، وكأنه قال « ما مأسوف على زمن » على ما بيناه في الشاهد السابق . هذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجري في أماليه .

والتوجيه الثاني لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مقدم ، وأصل الكلام : « زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه » وهو توجيه ليس بشيء ؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة ؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير .

والتوجيه الثالث لابن الحشاش ، وحاصله أن قوله « غير » خبر مبتدأ محذوف تقديره « أنا غير — لمخ » وقوله « مأسوف » ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل « الميسور » والميسور ، والمجلود ، والمحلوف » وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال « أنا غير آسف » — لمخ » وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد .

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَزْتَ سَبَقًا      غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبَبِ الْعِرَابُ

فغير : مبتدأ ، وهو مضاف إلى مدفوع ، والعراب : نائب فاعل لمدفوع سد مسد

خبر غير .

(١) مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً ، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت « أمسافر =

ذلك ؛ فأجازوا : « قَامَ الزَّيْدَانِ » فقام : مبتدأ ، والزيدان : فاعل سد مسد الخبر .

== أنت ، صح هذا الكلام عربية ، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خبراً مقديماً ، و«أنت» مبتدأ مؤخرًا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المعنى عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده في الشعر العربي الصحيح ، وفي القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلك قوله تعالى : ( أرأغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ) إذ لو جعلت « رآغب » خبراً مقديماً و« أنت » مبتدأ مؤخرًا للزم عليه الفصل بين « رآغب » وما يتعلق به وهو قوله « عن آلهتي » بأجنبي وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت « أنت » فاعلاً ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه ، ونظير الآية الكريمة في هذا وفي عدم صحة التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر « نغير نحن » في الشاهد رقم ٤ الآتي .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَمْ أَفْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرُقُوبِ ؟

ومثله قول الآخر :

خَلِيٍّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذْ أَلَمَ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

وقول الآخر :

فَمَا بَاسِطٌ خَيْرًا وَلَا دَافِعٌ أَدَى

عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنْتُمْ آلَ دَارِمِ

ولا يجوز في بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل الوصف خبراً مقديماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا ، كما لا يجوز ذلك في الشاهد الآتي على ما سترفه ، لأنه يلزم على ذلك أن يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للشيء أو للمجموع ، أما جعل الضمير فاعلاً فلا محذور فيه ، لأن الفاعل يجب إفراد عامله .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرشد » أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام .

وزعم المصنف أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ ، وما ورد منه قوله :

٤٠ — فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ : يَا لَأَ

٤٠ — هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي .

اللغة : « الناس » هكذا هو بالنون في كافة النسخ ، ويروى « البأس » بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت « المثوب » من التثويب ، وأصله : أن يئىء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتره ، ثم سمي الدعاء تثويباً لذلك « قال يالا ، أى : قال يالفلان ، خذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص ١٥٩ السابقة .

الإعراب : « خَيْرٌ » مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف و « الناس » أو « البأس » مضاف إليه « منكم » جار ومجرور متعلق بخير أيضاً « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « الداعى » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعى ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « المثوب » نعت للداعى « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الداعى ، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يالا » مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يالفلان .

الشاهد فيه : فى البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما فى قوله « خَيْرٌ نحن » .

أما الأول فإن « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، ولم يتقدم على الوصف — وهو « خير » — نفي ولا استفهام ، وزعم جماعة من النحاة — منهم أبو على وابن خروف — أنه لا شاهد فى هذا البيت ، لأن قوله « خير » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره « نحن خير — إلخ » وقوله « نحن » المذكور فى البيت تأكيد للضمير المستتر فى خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفى الكلام ما يعنى عنه ؟

وأما الشاهد الثانى فإن « نحن » الذى وقع فاعلا أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغنى عن الخبر ضميراً منفصلاً ، ولا يجوز فى هذا البيت أن يكون قوله « نحن » مبتدأ مؤخرًا ويكون « خير » خبراً مقدماً ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين « خير » وما يتعلق به — وهو قوله « عند الناس » وقوله « منكم » — بأجنبي ، على نحو ما قررناه فى قوله تعالى : (أرأغب =

نخبر : مبتدأ ، ونحن : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ ، ولم يسبق «خير» نفيٌ ولا استفهامٌ ،  
وَجُعِلَ من هذا قوله :

٤١ — خَيْرٌ بَنُو هُبِّ ؛ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا

مَقَالَةٌ لِهَبِيَّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

نخبر : مبتدأ ، وبنو هب : فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ .

\*\*\*

== أنت عن آلهتى ( فى ص ١٩٣ ) .

فهذا يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميراً بارزاً .

٤١ — هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعينه أحد فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة : د خير ، من الخبرة ، وهى العلم بالشئ . « بنو هب » جماعة من بنى نصر ابن الأزد ، يقال : لانهم أزجر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة :  
تَيَمَّمْتُ هُبِيًّا أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى هُبِّ  
المعنى : إن بنى هب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : د خير ، مبتدأ . والذى سوغ الابتداء به — مع كونه نكرة — أنه عامل فيما بعده « بنو » فاعل بخبر سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و د هب ، مضاف إليه « فلا ، الفاء ماطفة ، لا : ناهية » تك ، فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ملغيا ، خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقالة» مفعول به للملغ . ومقالة مضاف ودلهي» مضاف إليه « إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن يكون مضمناً معنى الشرط « الطير ، فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة «إذا» إليها ، وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلانك ملغياً .. إلخ «مرت» مر : فعل ماض ،

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ

إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ (١)

= والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نبي ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن مِم لم يشترطوا تقدم النبي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه .

ويرى البصريون — ما عدا الأخفش — أن قوله «خبير» خبر مقدم ، وقوله «بنو» مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الإعراب الراجح الذي نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور — وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفراداً وتثنية وجمعاً ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن «خبير» مفرد ، و«بنو لهب» جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد — فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن «خبير» في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئاً بعض أحكام ذلك الشيء ؛ تحقيقاً لمقتضى المشابهة ، وقد وردت صيغة فاعيل مخبراً بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : ( والملائكة بعد ذلك ظهير ) وقول الشاعر :

\* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ \*

(١) «الثان» مبتدأ ، «مبتدأ» خبر ، «وذا» الواو عاطفة ، «ذا» اسم إشارة مبتدأ «الوصف» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «خبير» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «إن» شرطية «في سوي» جار ومجرور متعلق باستقر الآتي ، وسوي مضاف ، و«الإفراد» مضاف إليه «طبقاً» حال من الضمير المستتر في «استقر» الآتي ، وقيل : هو تمييز محمول عن الفاعل «استقر» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام «إن في سوي الإفراد طبقاً استقر فالثان مبتدأ — إلخ» .



الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو : « أقام زيد » — جاز فيه وجهان<sup>(١)</sup> ؛ أحدهما : أن

(١) ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها :

الأول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحداً منها ، نحو أفتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصدق المحمدون ؟ وقد اختلفت كلمة اللباء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضاً ، وذلك نحو : أقيام أخواك ؟ ونحو أقيام إخوانك ؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفراداً ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعاً ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كون الوصف خبراً مقدماً ، فتبقى الصور الأربعة جائزة الوجهين .

والأمر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبراً مقدماً ، وذلك لأن جعله خبراً مقدماً فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين .

والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففي قوله تعالى ( أراغب أنت عن آلهتي ) وفي قولك « أحاضر اليوم أختك » ، يمنع جعل الوصف خبراً مقدماً ، أما في الآية فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها وقد بيناه فيما مضى ، وإن يكن الشارح قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبراً مقدماً الإخبار بالمدكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلاً ، والفصل بين الفاعل والعامل فيه يجوز ترك علامة التأنيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، وفي قولك « أفي داره أبوك » ، يمنع جعل « أبوك » فاعلاً ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من « في داره » ، على المتأخر لفظاً وربة . وهو ممنوع .

يكون الوَصْفُ مبتدأ ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدًا الخَبْرَ ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا ، ويكون الوَصْفُ خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى (١) : (أرأيتُ أنتَ عَن آلهِتي يَا إِبْرَاهِيمُ) فيجوز أن يكون «أرأيتُ» مبتدأ ، و«أنتَ» فاعل سَدَّ مَسَدًا الخَبْرَ ، ويحتمل أن يكون «أنتَ» مبتدأ مؤخرًا ، و«أرأيتُ» خبراً مقدماً .

والأولُ — في هذه الآية — أولى ؛ لأن قوله : «عَن آلهِتي» معمول لـ «أرأيتُ» ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنتَ» على هذا التقدير فاعل لـ «رَأَيْتُ» ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفصلُ بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن «أنتَ» أجنبي من «أرأيتُ» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس لـ «أرأيتُ» عملٌ فيه ، لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تَطَابَقًا ثننية نحو : «أقائمَان الزيدَان» أو جمعاً نحو «أقائمُون الزيدُون» فما بَعْدَ الوَصْفِ مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبْرٌ» — إلى آخر البيت «أى : والثاني — وهو ما بعد الوصف — مبتدأ ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه ، إن تَطَابَقًا في غير الأفراد — وهو التثنية والجمع —

(١) قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآية الكريمة لا يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فراد الشارح أنه بما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إل ذلك المانع لم يجز إلا وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعده والأول في هذه الآية أولى ، ليس دقيقاً ، والصواب أن يقول د والأول في هذه الآية واجب لا يجوز غيره . .

هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة « أَكَلَوْنِي الْبَرَاغِيثُ » أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا — وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم — فنال الممتنع « أَقَامَانَ زَيْدٌ » و « أَقَامُونَ زَيْدٌ » فهذا التركيبُ غيرُ صحيح ، ومثال الجائز « أَقَامَ الزَيْدَانُ » و « أَقَامَ الزَيْدُونَ » وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ سَدَّ مَسَدًا الخبر<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) أحب أن أجلى لك حقيقة هذه المسألة ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليك في صورة من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى التقدم قبله بشرح أمرين ، الأول : لم جاز في الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبراً مقديما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثانى : على أى شىء يستند نعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما ؟ .

أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت للفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدلالاتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى فى طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثانى هذين الوجهين بسبب دخول حرف النقي أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل فى النقي وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات ، لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهولة ، والموضوع للدلالة هلى أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل فى النقي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو فى معناه ، ومن هنا نفهم السر فى اشتراط البصريين - فى جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر - تقدم النقي والاستفهام عليه ،

وأما عن الأمر الثانى فإننا نقرر لك أن النحاة بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعاً على أصول مقررة ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المتبدا وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول ، فالفاعل يجب =

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ<sup>(١)</sup>

مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنَّ الْخَيْرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ .

== أن يكون عامله مجرداً من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين ؛ فتي كان الموصف مثنى أو مجموعاً لم يجوز أن يكون المرفوع بعده فاعلاً في الفصحى .

والمبتدأ مع خبره يجب مطابقتها في الإفراد والتثنية والجمع ؛ فتي كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مثنى أو مجموعاً لم يجوز أن تجعل الوصف خبراً والمرفوع بعده مبتدأ .  
وإذا كان الوصف مفرداً والمرفوع بعده مفرداً مثله فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان ،

ثم إن كان الوصف مفرداً مذكراً والمرفوع مفرداً مؤنثاً ، فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقة المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه في التأنيث واجبة حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلاً ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر لا تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلاً ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقة في التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث ورافعه .

وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكراً وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلاً ولم يجوز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعاً والمرفوع مفرداً لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع - غير موجود ، وغير الفصحى لا تلحق علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المفرد ،

(١) « ورفعوا ، الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل « مبتدأ ، مفعول به لرفعوا « بالابتداء » جار ومجرور متعلق برفعوا « كذلك » جار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والسكاف حرف خطاب « رفع ، مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و « خير » مضاف إليه « بالمبتدأ » جار ومجرور متعلق برفع ،

فالعامل في المبتدأ معنوي<sup>٢</sup> — وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها — واحترز بغير الزائدة من مثل « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فبحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة ؛ واحترز « بشبهها » من مثل : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ » فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلُّ على ذلك رَفَعُ المعطوف عليه ، نحو : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأَمْرَأَةٌ » .

والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله ! .  
 وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل فيهما معنوي<sup>(١)</sup> .  
 وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .  
 وقيل : تَرَفَعَا ، ومعناه أَنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر .  
 وأعدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [ وهو الأول ] ، وهذا الخلاف [ مما ] لا طائل فيه .

\* \* \*

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ ، كَاللَّهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ<sup>(٢)</sup>  
 عَرَفَ المصنفُ الخَبَرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة ، وَيَرِدُ عليه الفاعلُ ، نحو :  
 « قَامَ زَيْدٌ » فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء الْمَتَمُّ للفائدة ، وقيل في تعريفه : إنه الجزء  
 المنتظم منه مع المبتدأ جملةً ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف ، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ  
 (١) ضعفوا هذا الرأي بأن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، والعامل  
 الضعيف لا يقوى على العمل في معمولين .  
 (٢) « والخبر ، الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ ، الجزء ، خبر المبتدأ « المتَم » نعمت  
 له ، والمتَم مضاف و « الفائدة ، مضاف إليه « كالله ، الكاف جارة لقول محذوف ، ولفظ  
 -الجملة مبتدأ « بر ، خبر المبتدأ « والأيدى شاهده » الواو عاطفة ، وما بعدها مبتدأ وخبر ،  
 والجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة ، وخلاصة هذا أنه عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرّف دون غيره .

\* \* \*

وَمُقَرَّدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ (١)  
وَأِنْ تَسْكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا : كَسُنَطِقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى (٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتي الكلام على المفرد .

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا .

(١) « ومقردا ، حال من الضمير المستتر في « يأتي ، الأول « يأتي ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر « يأتي ، الواو عاطفة ، ويأتي فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخبر أيضاً ، والجملة معطوفة على جملة « يأتي ، وفاعله السابقة « جملة ، حال من الضمير المستتر في « يأتي ، الثاني ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « حاوية ، نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل « معنى ، مفعول به لحاوية ، ومعنى مضاف و « الذي ، مضاف إليه « سيق ، سيق : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « له ، جار ومجرور متعلق بسبق .

(٢) « وإن ، شرطية « تسكن ، فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله جملة « إياه ، خبر تسكن « معنى ، منصوب بنزع الخافض أو تمييز « اكتفى ، فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « بها ، جار ومجرور متعلق باكتفى ، كتنفى ، الكاف جارة لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « الله ، مبتدأ ثان « حسبي ، خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « وكفى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأصله وكفى به ، لحذف حرف الجر ، فاقصل الضمير واستتر .

فإن لم تكن هي الابتداء في المعنى فلا بُدَّ فيها من رَابِطٍ يَرْتَبِطُهَا بِالْمَبْتَدَأِ (١) ، وهذا معنى قوله : « حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ » والرابِطُ : ( ١ ) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » وقد يكون الضمير مُقَدَّرًا ، نحو : « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ » التقدير : مَنَوَانٍ مِنْهُ بِدِرْهِمٍ ( ٢ ) أو إشارة إلى المبتدأ

(١) يشترط في الجملة التي تقع خبرا ثلاثة شروط ؛ الأول : أن تكون مشتملة على رابط يرتبطها بالمبتدأ ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط ، وفعل القول فيه ، والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا أعدل الناس ، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة « يا أعدل الناس » خبرا عن محمد ، الشرط الثالث : ألا تكون جملة الخبر مصدرية بأحد الحروف : لكن ، وبل ، وحتى .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثلث شروطا رابعا ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري خامسا وهو ألا تكون إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبرا عن المبتدأ ؛ كأن تقولى : زيد والله إن قصده ليعطينك ، كأن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبرا عن المبتدأ ، كأن تقول : زيد اضربه ، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذى ذكرناه : زيد مقول فيه اضربه ، تشبيها للخبر بالنعمة ؛ وهو غير لازم في الخبر عند الجمهور مع أنه يلزم عندهم في النعت ، وفرقوا بين الخبر والنعمة بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه . فيجب أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم . وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم ؛ فلا يلزم أن يكون معلوما من قبل ، بل الأحسن أن يكون مجهولا قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه ، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذرى ( انظر شرح الشاهد رقم ٣٠ ) .

وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتَعَسَ بِهِ وَدَقَّ حَيَاشِيَهُ الْجُنْدَلُ

وكل النحاة أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها ، وهي إنشائية ، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه ، فاحفظ ذلك كله ، وكن منه على ثبت .

كقوله تعالى : ( وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ )<sup>(١)</sup> في قراءة مَنْ رَفَعَ اللِّبَاسَ ( ٣ ) أو تَكَرَّرَ المَبْتَدَأُ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفتيح كقوله تعالى : ( الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ) و ( الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ) ، وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : « زَيْدٌ مَا زَيْدٌ » ( ٤ ) أو عُمُومٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ المَبْتَدَأُ ، نحو : « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رَابِطٍ ، وهذا معنى قوله : « وإن تسكن — إلى آخر البيت » أي : وإن تكن الجملة إياه — أي المبتدأ — في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقوله : « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » ، فنطقى : مبتدأ [أول] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثانٍ ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرَّابِطِ ، لأن قولك « اللهُ حَسْبِي » هو معنى « نَطَقِي » وكذلك « قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » .

\* \* \*

(١) هذه الآية الكريمة أولها : ( يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ) وقد قرىء فيها في السبعة بنصب « لباس التقوى » ورفعه ، فأما قراءة النصب فعلى العطف على « لباسا يواري » ، ولا كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءة الرفع فيجوز فيها عدة وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون « لباس التقوى » مبتدأ أول ، و « ذلك » مبتدأ ثانياً ، و « خير » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذي خرج الشارح وغيره من النحاة الآية عليه ، والوجه الثاني : أن يكون ذلك « بدلا من « لباس التقوى » ، والثالث : أن يكون ذلك « نعتاً للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و « خير » خبر المبتدأ الذي هو « لباس التقوى » الوجهين الثاني والثالث لا شاهد في الآية لما نحن بصدده ، لأن الخبر في هذين الوجهين مفرد لاجملة .



وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهَوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ (١)  
تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فإما أن يكون جامداً ،  
أو مشتقاً .

فإن كان جامداً فذَكَرَ المصنفُ أنه يكون فارغاً من الضمير ، نحو « زَيْدٌ أَخوكَ »  
وذهب الكسائيُّ والرَّمَّانِيُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : « زيد  
أخوك هو » وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أو لا ،  
فإن تَضَمَّنَ معناه نحو : « زَيْدٌ أَسَدٌ » — أى شُجَاعٌ — تَحَمَّلَ الضميرَ ، وإن لم  
يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ .

وإن كان مشتقاً فذَكَرَ المصنفُ أنه يتحمل الضمير ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » أى :  
هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

(١) « والمفرد ، مبتدأ ، الجامد ، نعمت له « فارغ ، خبر المبتدأ « وإن ، شرطية « يشق »  
فعل مضارع فعل الشرط مبنى للجهول ، مجزوم بإن الشرطية ، وعلامة جزمه السكون ،  
وحرك بالفتح تخلصاً من النقاء الساكنين وطلباً للخفة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هو يعود على قوله المفرد « فهو ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، والضمير المنفصل  
مبتدأ « ذو ، اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ ، وذو مضاف و « ضمير ، مضاف إليه « مستكن ،  
نعمت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله  
« المفرد ، مبتدأ أول ، وقوله « الجامد ، مبتدأ ثانياً ، وقوله « فارغ ، خبر المبتدأ الثاني ،  
وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ  
الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطبي يوجب  
هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر في قوله « يشق » في الوجه الأول عاد على  
« المفرد ، الموصوف بقوله « الجامد ، بدون صفته ، إذ لو عاد على الموصوف وصفته  
لكان المعنى : إن يكن المفرد الجامد مشتقاً ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير  
على الموصوف وحده - دون صفته - خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوازنا الوجهين  
في إعراب هذه العبارة .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرّى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المُشَبَّهة ، واسم التفضيل ، فأما ما ليس جارياً مجرّى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأسماء الآلة ، نحو : « مِفْتَاح » فإنه مشتق من « الفَتْح » ولا يتحمّل ضميراً ، فإذا قلت : « هذا مِفْتَاحٌ » لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَلٍ وَقَصِدَ به الزمان أو المكان كـ « مَرَمَى » فإنه مشتق من « الرَّمَى » ولا يتحمّل ضميراً ، فإذا قلت : « هَذَا مَرَمَى زَيْدٍ » تريد مكانَ رَمِيهِ أو زمانَ رَمِيهِ كان الخبرُ مشتقاً ولا ضميراً فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجارى مجرّى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً ، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً ، وذلك نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » فغلاماه : مرفوع بقاءم ، فلا يتحمل ضميراً .

وحاصل ما ذكر : أن الجامد يتحمّل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين ، إلا إن أوّل بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجرّى الفعل ، نحو : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » أى : هو ، فإن لم يكن جارياً مجرّى الفعل لم يتحمّل شيئاً ، نحو : « هَذَا مِفْتَاحٌ » ، و « هَذَا مَرَمَى زَيْدٍ » .

\*\*\*

وَأَبْرَزَنُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ نَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا (١)

(١) « وأبرزنه ، الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقدّر أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز مطلقاً ، حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه » حيث ، =

إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَنْ هو له اسْتَتَرَ الضميرُ فيه ، نحو : « زيد قائمٌ »  
 أى هو ، فلو أُتيتَ بعد المشتق بـ « هو » ونحوه وأبرزته فقلت : « زيد قائمٌ هو »  
 فقد جَوَزَ سببويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً للضمير المستتر  
 في « قائم » والثانى أن يكون فاعلاً بـ « قائم » . هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له .

فإن جَرَى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبراز الضمير ،  
 سواء أَمِنَ اللبس ، أو لم يُؤْمَن ؛ فمثالُ ما أَمِنَ فيه اللبسُ : « زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ »  
 ومثالُ ما لم يُؤْمَنَ فيه اللبسُ لولا الضمير « زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ » فيجب إبراز الضمير  
 فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرَزْنَهُ مَطْلَقًا » أى سواء أَمِنَ  
 اللبس ، أو لم يُؤْمَن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أَمِنَ اللبسُ جاز الأمران كالمثال الأول — وهو :

== ظرف مكان متعلق بأبرز ، تلا ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
 يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة من تلا وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها ، ما ، اسم  
 موصول مفعول به لتلا ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ليس ، فعل ماض ناقص ومعناه ،  
 معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بقوله  
 « محصلاً » الآتى « محصلاً ، خبر ليس ، والجملة من ليس ومعموليها لا محل لها من الإعراب  
 صلة الموصول الذى هو « ما ، وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقاً إن تلا الخبر  
 مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المتبدا ، وقد عبر الناظم فى الكافية عن هذا المعنى  
 بعبارة سألته من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله :

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقًا بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا  
 فى المذهبِ الكوفى شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لا يُؤْمَنَ اللبسُ ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنٌ

وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الالفية من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه  
 المسألة ، وأنت تراء يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين « ورأيهم حسن » .

« زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبٌ هُوَ » — فإن شئت أتيت بـ « هو » وإن شئت لم تأت به ،  
 وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير قلت : « زَيْدٌ  
 عَمَرُو ضَارِبُهُ » لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا ،  
 فلما أتيت بالضمير قلت : « زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ » تعين أن يكون « زَيْدٌ »  
 هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهبَ البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبْرَزْنَهُ  
 مطلقاً » يعنى سواء خيف اللبس ، أو لم يُخَفْ ، واختار في غير هذا الكتاب مذهبَ  
 الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن هذا قولُ الشاعر :

٤٢ — قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتَ  
 بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحَطَانُ

التقدير بَانُوها هُم ؛ فحذف الضمير لأمن اللبس .

\*\*\*

٥٢ — هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع .  
 اللغة : ذرا ، بضم الذال - جمع ذروة ، وهى من كل شيء أعلاه ، المجد ، الكرم  
 « بانوها ، جعله العيني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكرن جمع « بان ،  
 جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون  
 في قولك « قاضو المدينة ومفتوها ، وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني « كنه ، كنه  
 كل شيء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته .

الإعراب : « قومي » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه  
 « ذرا » مبتدأ ثان ، و« ذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بانوها ، بانو : خبر  
 المبتدأ الثاني ، و« بانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجملة  
 المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول « وقد ، الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق  
 « علمت » علم : فعل ماض ، والتاء لتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ؛

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ

نَاوِينَ مَعْنَى « كَائِنٍ » أَوْ « أُسْتَقَرَّتْ » (١)

== وكنه مضاف واسم الإشارة في ذلك ، مضاف إليه ، واللام للبعد - والكاف حرف خطاب ، عدنان ، فاعل علمت ، وقحطان ، معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومي ذرا المجد بانوها ، حيث جاء بخبر المتبدا مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبيته في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومي ذرا المجد بانوها هم ، وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « بانوها ، هو في المعنى وصف للمتبدا الثاني الذي هو « ذرا المجد ، لأن ذرا المجد مبنية وليست بانوية ؛ وإنما الباني هو القوم .

وهذا الذي يدل عليه هذا البيت — من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس — هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعمة والصلة ، قالوا في جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجة لهم في ذلك .

والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ .

ومنهم من زعم أن « ذرا المجد ، ليس مبتدا ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قومي بانون ذرا المجد بانوها ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى .

(١) « وأخبروا ، الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل « بظرف ، جار ومجرور متعلق بأخبروا ، أو ، عاطفة « بحرف ، جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و « جر ، مضاف إليه « ناوين ، حال من الواو في قوله « أخبروا ، ==

تقدّم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكر المصنّف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو [ جاراً أو ] مجروراً <sup>(١)</sup> ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، و « زَيْدٌ فِي الدَّارِ » فكل منهما متعلّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذف <sup>(٢)</sup> ، وأجاز قوم — منهم

== منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه « معنى » مفعول به لناوين ، ومعنى مضاف ، و « كائن » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » قصد لفظه ، وهو معطوف على كائن .

(١) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاماً ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين :

أولاهما : أن يكون المتعلق عاماً ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار .

وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غداً ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غداً ، وجعل ابن هشام في المعنى من هذا الأخير قوله تعالى : ( الحر بالحر والعبد بالعبد ) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد .

(٢) ههنا أمران : الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاماً ، فأما إذا كان خاصاً ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع ، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٣٣ الآتي قريباً ، وذهب ابن جنى إلى جواز ذكر المتعلق إذا كان كونا عاماً .

الأمر الثاني : اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجرّع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذي نرجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصاً فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكوراً أم كان قد حذف لقرينة تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو في المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للباب عل وتيرة واحدة .

المصنف — أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو : « كائن » أو « استقر »  
فإن قدرت « كائناً » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقر » كان من قبيل  
الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن  
كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسمُ فاعِلٍ ، التقدير « زيدٌ كائنٌ  
عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار » وقد نُسِبَ هذا سيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير  
« زيدٌ استقرَّ — أو يستقرُّ — عندك ، أو في الدار » ونُسِبَ هذا إلى جمهور  
البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجْعَلَ من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن يُجْعَلَ  
من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير « استقرَّ » ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف « ناوين  
معنى كائن أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسمٌ برأسه ،  
وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نقلَ عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي  
في الشيرازيات .

والحقُّ خلافُ هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب  
الحذف ، وقد صرَّح به شذوذاً كقوله :

٤٣ — لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهِنُ

فَأَنْتَ لَدَى مُجْبُوْحَةٍ الْهُونِ كَائِنٌ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها نسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « مولاك » يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ،  
والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحِب ، والحجار ، والظهر « يهن » يروى بالبناء =

للجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي ، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجزور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو مما يدعوا إليه المعنى ، بل الذي اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : « عن ، الثلاثي اللزوم ، وقوله « بمجوحة » هو بضم فسكون ، وبمجوحة كل شيء : وسطه الهون ، الذل والهوان .

الإعراب : « ذلك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « العز ، مبتدأ مؤخر « إن ، شرطية « مولاك ، مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور بعد أداة الشرط في محل جزم فعل الشرط ومولى مضاف والسكاف ضمير خطاب مضاف إليه « عن ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجملة لا محل لها منسرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أى : إن عن مولاك فلك العز « وإن ، الواو عاطفة ، وإن : شرطية « بهن ، فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك « فأنت ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « لدى ، ظرف متعلق بكائن الآتى ، ولدى مضاف و « بمجوحة مضاف إليه ، وبمجوحة مضاف و « الهون ، مضاف إليه « كأن ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « كأن ، حيث صرح به — وهو متعلق الظرف الواقع خبراً — شذوذا ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر — إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجزوراً — أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامة ، فإن كان متعلقهما كونا خاصاً وجب ذكره ، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه ، وذهب ابن جنى إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر هو الأصل ، وعلى هذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذاً ، كذلك قالوا .

والذى يتجه للعبد الضعيف — عفا الله تعالى عنه ! — وذكره كثير من أكابر =



وكما يجب حَذْفُ عامل الظرف والجار والمجرور — إذا وقعا خبراً — كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً ، نحو : « مررت برجل عندك ، أو في الدار » أو حالاً ، نحو : « مررت بزيد عندك ، أو في الدار » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك ، أو في الدار » لكن يجب في الصِّلَةِ أن يكون المحذوف فعلاً ، والتقدير : « جاء الذى اسْتَقَرَّ عندك ، أو في الدار » وأما الصفة والحالُ فحكهما حكم الخبر كما تقدم .

\* \* \*

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنِ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا<sup>(١)</sup>

== العلماء أن «كائنا ، واستقر» قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عاماً واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصاً ، وحينئذ يجوز ذكره ، و« ثابت ، و« ثبت ، هذه المنزلة ؛ فقد يراد بها الوجود المطلق الذى هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً ، وحينئذ يكونان خاصين ، وهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وهذا — أيضاً — يتجه ذكر «كائن ، فى هذا البيت وذكر « مستقر ، فى نحو قوله تعالى : ( فلما رآه مستقراً عنده ) ؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر .

(١) « ولا ، الواو للاستئناف ، ولا : نافية « يكون ، فعل مضارع ناقص « اسم ، هو اسم يكون ، واسم مضاف و« زمان » مضاف إليه « خبرا ، خبر يكون « عن جثة ، جار ومجرور متعلق بقوله خبرا ، أو بمحذوف صفة لخبر « وإن ، الواو للاستئناف ، إن : شرطية « يفيد ، فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان « فأخبرا ، الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أخبر : فعل أمر مبنى على الفتح لانصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط .

ظرفُ المكانِ يقعُ خبراً عن الجئمة ، نحو : « زَيْدٌ عندك » وعن المعنى نحو : « القتالُ عندك » وأما ظرفُ الزمانِ فيقعُ خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ « في » ، نحو : « القتالُ يَوْمَ الجمعة » ، أو في يوم الجمعة « ولا يقعُ خبراً عن الجئمة » ، قال المصنف : إلا إذا أفادَ نحو : « الليلةَ الهلالُ » ، والرُّطْبُ شَهْرِي رَبِيعِ » فإن لم يُفِيدْ يقعُ خبراً عن الجئمة ، نحو : « زَيْدٌ اليَوْمَ » وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً ؛ فإن جاء شيء من ذلك يُؤوَّلُ ، نحو قولهم : اللَّيْلَةُ الهلالُ ، والرُّطْبُ شَهْرِي رَبِيعِ ؛ التقدير : طلوعُ الهلالِ الليلةَ ، ووُجُودُ الرُّطْبِ شَهْرِي رَبِيعِ ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — مهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شدوذ [ لكن ] بشرط أن يفيد<sup>(١)</sup> ، كقولك : « نحن في يَوْمٍ طَيِّبٍ ، وفي شهر كذا » ،

(١) هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك بياناً واضحاً ؛ الأول : أن الاسم الذي يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والاكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جئة ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلال والورد ، والظرف الذي يصح أن يقع خبراً ، إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم للمكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جئة أم كان المخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب في هذه الاحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقاً وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأغلب الأكثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكاني مطلقاً وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالباً لا دائماً ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب في الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعة من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلاً ، فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو القتال زماناً ، أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو زيد مكاناً ، ونحو القتال مكاناً ، لم يجوز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق من العلماء على حصول الفائدة في الجميع ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجئمة لا يفيد ، وهذا هو السر في تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا » فإن لم يفد امتنع ، نحو : « زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

\* \* \*

وَلَا يَجُوزُ الْأَبْتَدَا بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تَفِدْ : كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ<sup>(١)</sup>  
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلْ لَنَا، وَرَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>

= الأمر الثاني : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجروراً بـ « نحو قولك : نحن في يوم قانظ ، ونحن في زمن كاه خير وبركة ، ولا يجوز في هذا إلا الجر بـ « فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير في .

وثانيها : أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليلة الهلال ، فإن تقديره : الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه : اليوم خمر ، وغداً أمر ؛ فإن التقدير عند النجاة في هذا المثل : اليوم شرب خمر .

وثالثها : أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتنا بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهرى ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز في هذا النوع أن تجر بـ « بنى ، فتقول : الرطب في شهرى ربيع ، والورد في أيار — وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع .

(١) « لا ، نافية ، يجوز ، فعل مضارع ، الابتداء ، اعلل يجوز « بالنكرة ، جار ومجرور متعلق بالابتداء ، ما ، مصدرية ظرفية ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب ، تفد ، فعل مضارع مجزوم بـ « ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على النكرة ، كعند ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و « زيد ، مضاف إليه « نمرة ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كأن كقولك عند زيد نمرة .

(٢) « هل ، حرف استفهام ، فتى ، مبتدأ ، فيكم ، جار ومجرور متعلق =

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ ، وَلَيْقَسُ مَا لَمْ يُقَلَّ (١)  
الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفة (٢) وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تُفِيدَ ،  
وَتَحْضُلُ الْفَائِدَةَ بِأحدِ أمورِ ذَكَرَ المصنّفُ منها ستّةً :

— أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور (٣) ، نحو : « في

== بمحذوف خبر المبتدأ « فإما ، نافية ، دخل ، مبتدأ ، لنا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
« ورجل ، مبتدأ « من الكرام ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل « عندنا ، عند :  
ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه .

(١) « رغبة ، مبتدأ « في الخير ، جار ومجرور متعلق به « خير ، خبر المبتدأ « وعمل ،  
مبتدأ ، وعمل مضاف و « بر ، مضاف إليه « يزين ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازا تقديره هو يعود على عمل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وليقس ، الواو  
عاطفة أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وهو  
مبنى للجهول « ما ، اسم موصول نائب فاعل يقس « لم ، حرف نفي وجزم وقلب  
« يقل ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود على ما ، والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله لا محل لها من  
الإعراب صلة .

(٢) المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والحكم  
على المجهول لا يفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة ؛ فتبعته على عدم  
الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معينا ،  
أو نكرة مخصوصة . ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفة ولا نكرة مخصوصة ؛ لأن حكمه —  
وهو المعبر عنه بالفعل — متقدم عليه البتة ؛ فيتقرر الحكم أولا في ذهن السامع ، ثم  
يطلب له محكما عليه أيا كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين المبتدأ والفاعل ، مع أن كل واحد  
منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن هنا تعرف أيضا السر في جواز أن  
يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه .

(٣) مثل الظرف والجار والمجرور الجملة . نحو قولهم : قصدك غلامه رجل ،  
نمرجل مبتدأ مؤخر ، وجملة « قصدك غلامه » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم ،  
والمسوخ للإبتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جملة ، واعلم أنه لا بد — مع تقديم ==

الدَّارِ رَجُلٌ» ، و «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ» (١) ؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز ، نحو : «قَائِمٌ رَجُلٌ» .

الثاني : أن يتقدّم على النكرة استفهام (٢) ، نحو : «هَلْ فَتَى فِيكُمْ؟» .

الثالث : أن يتقدّم عليها نقي (٣) ، نحو : «مَا خِلُّ لَنَا» .

== الخبر وكونه أحد الثلاثة : الجملة ، والظرف ، والجار والمجرور — من أن يكون مختصاً ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف الظرف إليه والمسند إليه في الجملة مما يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : في دار رجل رجل ، أو قلت : عند رجل رجل ، أو قلت : ولد له ولد رجل — لم يصح .

(١) النكرة — بفتح النون وكسر الميم — كساء مخفط تلبسه الأعراب ، وجمعه نمار .

(٢) اشترط جماعة من النحويين — منهم ابن الحاجب — لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين ، الأول : أن يكون حرف الاستفهام الهمزة ، والثاني : أن يكون بعده «أم» ، نحو أن تقول : أرجل عندك أم امرأة؟ وهذا الاشتراط غير صحيح ، فلماذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذي ذكره ، فإن قلت : فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغاً للابتداء بها؟ فالجواب : أن نذكرك بأن الاستفهام إما إنكارى وإما حقيقى ، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفي ، وتقدم حرف النفي على النكرة يجعلها عامة ، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها ، إذ المنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين ، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه ، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه الحقيقى أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين يطلب بالسؤال تعيينه ، وهذا الفرد غير المعين شائع في جميع الأفراد ، فكأن السؤال في الحقيقة عن الأفراد كلهم ، فأشبه العموم ، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما العموم الشبيه به .

(٣) قد عرفت بما ذكرناه في وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفي ؛ لأن النفي هو الذى يجعل النكرة عامة متناولة لجميع الأفراد ، وحمل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفي ، فالوجه في النفي هو صيرورة النكرة عامة .

- الرابع : أن تُوصَفَ<sup>(١)</sup> ، نحو : « رَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا » .  
 الخامس : أن تكون عاملة<sup>(٢)</sup> ، نحو : « رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ » .  
 السادس : أن تكون مُضَافَةً ، نحو : « عَمَلُ بَرٍّ يَزِينُ » .

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنهاها عَزَبُ المصنفِ إلى نَيْفِ  
 وثلاثين موضعاً [ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> ] ، فذكر [ هذه ] السِّتَّةَ المذكورة .

(١) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة : أن يكون مخصصاً للنكرة ، فإن لم يكن الوصف مخصصاً للنكرة — نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا — لم يصح الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع : النوع الأول : الوصف اللفظي ، كمثل الناظم والشارح ، والنوع الثاني : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفاً من الكلام لكنه على تقدير ذكره فى الكلام ، كقوله تعالى ( وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ) فإن تقدير الكلام : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى ( يغشى طائفة منكم ) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكوراً فى الكلام ولا محذوفاً على نية الذكر ، ولكن صيغة النكرة تدل عليه . ولذلك موضعان : الموضوع الأول : أن تكون النكرة على صيغة التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ؛ فإن المعنى رجل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكرة دالة على التعجب ، نحو : ما ، العجيبة فى قولك : ما أحسن زيداً ، فإن الذى يسوغ الابتداء بما التعجبية وهى نكرة كون المعنى : شىء عظيم حسن زيداً ، فهذا الأمر الواحد — وهو كون النكرة موصوفة — يشتمل على أربعة أنواع .

(٢) قد تكون النكرة عاملة الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن — بتقنين ضرب ؛ لأنه مصدر — وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد تكون عاملة النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به البصير ، وقد تكون عاملة الجر ، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » ، ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغنى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه .

(٣) قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين ==

والسابع: أن تكون شرطاً ، نحو: « مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ » (١).

الثامن: أن تكون جواباً ، نحو أن يقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: « رَجُلٌ » ،  
التقدير « رَجُلٌ عِنْدِي » .

التاسع: أن تكون عامّةً ، نحو: « كُلُّ يَمُوتُ » .

العاشر: أن يُقصدَ بها التَّنويعُ ، كقوله:

٤٤ — فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ فَثَوَّبْتُ لِبِسْتُ ، وَثَوَّبْتُ أُجْرُ

[ ققوله « ثوب » مبتدأ ، و « لبست » خبره ، وكذلك « ثوب أجرٌ » ] .

= عدوا أمورا كثيرة لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعددة ، وإنما فصلوها  
تفصيلا لتلا محوجوا المبتدئ إلى إجهاد ذهنه ، وسترى في بعض ما يذكره الشارح زيادة  
على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره كالسابع والتاسع والثاني عشر والرابع عشر وسنين ذلك .  
(١) كان يغنى عن هذا السابع ذكر التاسع ، لأن الابتداء بالشرط إنما ساغ لكونه عاما .

٤٤ — هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني ، والمفضل  
الضبي ، وغيرهما ، وأول هذه القصيدة قوله:

لَا ، وَأَيِّكَ ابْنَةَ الْعَامِرِ يَ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ

وزعم الاصمعي — في روايته عن أبي عمرو بن العلاء — أن القصيدة لرجل من أولاد  
التمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم ، وأولها عنده:

أَحَارِ ابْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي حَجْرٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِرُ

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا:

\* فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا \*

اللغة: « تسديتها » تخطبت إليها ، أو علوتها ، والباقي ظاهر المعنى ؛ ويروى « ثوب نسيت » .

الإعراب: « فأقبلت » الفاء عاطفة ، « أقبلت » فعل ماض مبني على فتح مقدر

وفاعله « زحفاً » ، يجوز أن يكون مصدراً في تأويل اسم الفاعل فيكون حالاً من

التاء في « أقبلت » ، ويجوز بقاؤه على مصدرية فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، =

الحادى عشر : أن تكون دُعاءً ، نحو : ( سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ ) .  
 الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب <sup>(١)</sup> ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » .

== تقديره : أزحف زحفاً على الركبتين ، جار ومجرور متعلق بقوله « زحفاً » ، « فثوب » مبتدأ « نسيت » أو « لبست » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيت ، أو لبسته « وثوب » الواو عاطفة ، ثوب : مبتدأ « أجر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « ثوب » فى الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ — مع كونه نكرة — لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعاً ، ففها نوع أذهله حبها ففسيه ، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليحفها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح .

وفى البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن جملتى « نسيت ، وأجر » ليستا خبرين ، بل هما نعتان للمبتدئين ، وخبراهما محذوفان ، والتقدير : من أثوابى ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثانى : أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان ، والتقدير : فثوب لى نسيت و ثوب لى أجره ، وعلى هذين التوجيهين فالمسوخ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة ، وفى البيت رواية أخرى ، وهى « فثوباً نسيت و ثوباً أجره » بالنصب فيما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذى بعده ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية ، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر بما لا يبيزه جماعة من النحاة منهم سيويه إلا لضرورة الشعر .

(١) قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلان فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلك فى الموضع الخامس عشر على ثانى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ، تيسيراً للأمر على الناشئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضحه على ذكر الأجناس العامة ، وبيان أنواع بعضها .



الثالث عشر: أن تكون خَلْقًا من موصوف ، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ» .

الرابع عشر: أن تكون مُصَغَّرَةً ، نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدَنَا» ؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف ، تقديره «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا» .

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور ، نحو: «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ ، وَشَىءٌ جَاءَ بِكَ» التقدير «مَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّ ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَىءٌ» على أحد القَوْلَيْنِ ، والقول الثاني [ أن التقدير ] «شَرُّ عَظِيمٌ أَهْرَ ذَا نَابٍ ، وَشَىءٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ» ؛ فيكون داخلًا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفًا ؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرًا أو مقدرًا ، وهو ها هنا مُقَدَّرٌ .

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

٤٥ — سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ؛ فَمَذْ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْنِي ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

٤٥ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

اللمعة : د سرينا ، من السرى — بضم السين — وهو السير ليلا د أضاء ، أثار د بدا ، ظهر د محياك ، وجهك .

المعنى : شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمناً ، ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة .

الإعراب : د سرينا ، فعل وفاعل د ونجم ، الواو للحال ، نجم : مبتدأ د قد ، حرف تحقيق د أضاء ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ د فمذ ، اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ د بدا ، فعل ماض د محياك ، محيا : فاعل بدا ، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها ، وقيل : مذ مضاف إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى الجملة د أخني ، فعل ماض د ضؤوه ، ضوء : فاعل أخني ، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه د كل ، مفعول به لآخني ، وكل مضاف و د شارق ، مضاف إليه ، والجملة من الفعل — الذي هو أخني — والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ .

الشاهد فيه : قوله د ونجم فد أضاء ، حيث أتى بنجم مبتدأ — مع كونه نكرة — =

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : « زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ » .  
الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : « تَيْمِيٌّ وَرَجُلٌ  
فِي الدَّارِ » .

التاسع عشر : أن يُعْطَفَ عليها موصوفٌ ، نحو : « رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ  
فِي الدَّارِ » .

العشرون : أن تكون مُبْهَمَةً ، كقول امرئ القيس :

٤٦ — مُرْسَمَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسْمٌ يَنْبَغِي أَرْبَابًا

= لسبقه بواو الحال ، والذي يريد أن ننهبك إليه ها هنا أن المداير في التسوية على وقوع  
النكرة في صدر الجملة الحالية ، سواء أكانت مسبوقه بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن  
مسبوقه به ، كقول شاعر الحماسة ( انظر شرح التبريزي ١٣٠/٤ بتحقيقنا ) :

تَرَكَتُ ضَانِي تَوَدُّ الذُّنْبَ رَاعِيهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الأَبَدِ  
الذُّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي  
الشاهد فيهما قوله « مدية » ، فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه  
في صدر جملة الحال ؛ لأن جملة « مدية بيدي » ، في محل نصب حال من ياء المتكلم في  
قوله : « تراني » .

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي

فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا أَمْرٌ وَسِيمًا ؟

فإن الراو في قوله « وشكوى عند فاتنتي » ، يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ  
وهو نكرة ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان  
مثل بيت الشاهد تاماً .

٤٦ — انفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح

العلامة ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ فقيل : لامرئ القيس بن حجر الكندي الشاعر  
المشهور ، وقال أبو القاسم الكندي : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرئ القيس =

== ابن مالك الحميري ، لكن الثابت في نسخة ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي —  
 برواية أبي عبيدة والأصمعي وأبي حاتم والزيادي ، وفيما رواه الأعمى الشنمري من  
 القصائد المختارة - نسبة هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وقال السيد المرتضى في  
 شرح القاموس ، نقلًا عن العباب ، مانصه : « هو لامرئ القيس بن مالك الحميري ، كما قاله  
 الأمدى ، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعراء ، وهو موجود في أشعار حمير ، اهـ ،  
 ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله :

أَيَا هِنْدُ لَا تَنْكِحِي بُوَهَةَ عَلَيْهِ حَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة : «بوهة» هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو الاحتم وعقيقته ،  
 العقيقة : الشعر الذي يولد به الطفل «أحسبا» الاحسب من الرجال : الرجل الذي ابيضت  
 جلده . وقال القتيبي : أراد بقوله « عليه عقيقته » أنه لا يتنظف ، وقال أبو علي : معناه  
 أنه لم يعق عنه في صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته «مرسعة» هي التيمة يعلقها  
 مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هي مثل المعاذة ،  
 وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله حرزاً لدقع العين أو مخافة أن يموت  
 أو يصيبه بلاء «بين أرساغه» الأرساغ : جمع رسخ - بوزن قفل - يعني أنه يجعلها  
 في هذا المكان ، ويروى «بين أرباقه» والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون -  
 وهو الحبل فيه عدة عرى ، ومعناه أنه يجعل تيممته في حبال «عسم» اعوجاج في الرسخ  
 ويبس «أرنبا» حيوان معروف ، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه  
 العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فن اتخذ كمها تيممة لم يقربه جن ، ولم يؤذ به سحر ، كذا كانوا  
 يزعمون ، وأراد أنه جبان شديد الخوف .

المعنى : يخاطب هنداً أخته — فيما ذكر الرواة — ويقول لها : لا تزوجي رجلاً من  
 جهلة العرب : بضع التامم ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفي رسخه اعوجاج ويبس ،  
 لا يبحث إلا عن الأرناب ليتخذ كمها تيمم جينا وفرقا .

الإعراب : «مرسعة» مبتدأ «بين» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف  
 خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من «أرساغه» مضاف إليه ، وأرساغ مضاف  
 والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعم لبوهة في البيت السابق ==

— الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧ — لَوْلَا اضْطَبَّارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقْمَةٍ  
لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ

= والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه « به » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عسم » ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة « يدبغى » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً « أرنباً » ، مفعول به ليتبغى ، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله « عليه عقيقه » ، والثانية قوله « أحسبا » ، والثالثة جملة « مرسعة بين أرساغه » ، والرابعة جملة « به عسم » ، والخامسة جملة « يدبغى أرنباً » .

الشاهد فيه : قوله « مرسعة » ، فإنها نكرة وقمت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها لإبهامها ، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة ، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوخ ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ، ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح .

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة ، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسورة ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسعة ، أى البوهة السابق مرسعة ، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين .

٤٧ — لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة . « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقمة » حب ، وفعله ومقه بمقه مقمة — كوعده يعده عدة — والتاء فى مقمة عوض عن فاء الكلمة — وهى الواو — كعدة وزنة ونحوهما « استقلت » نهضت وهمت بالمسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعترموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه =

الثاني والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرَّبَاطِ »<sup>(١)</sup> .

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لأم الابتداء ، نحو : « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .

= الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : موجود . وقوله « لأودى » اللام واقعة في جواب لولا ، وأودى : فعل ماضٍ « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « مقة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى « استقلت » استقل : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا : فاعل استقل . ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من استقل وفاعله في محل جر بإضافة لما إليها « للظمن » جارو مجرور يتعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوخ لوقوعه مبتدأ ووقوعه بعد « لولا » .

وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغاً للابتداء بها لأن « لولا » تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة .

(١) هذا من أمثال العرب ، والعير — بفتح فسكون — هو الحمار ، والرباط — بزنة كتاب — ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبي رباطه ، ويريدون قطع حبالته ، يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به في قوله « فعير » حيث وقع مبتدأ — مع كونه نكرة — لكونه واقعاً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للبيداني (٢١/١) طبع بولاق ، رقم ٨٢ في ٢٥/١ بتحقيقنا وانظره في جهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (٨١/١) بهامش مجمع الأمثال طبع الخيرية ورواه هناك « إن هلك عير فعير في الرباط » وقال بعد روايته : يضرب مثلاً للشيء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده ، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزة :

هَلْ وَضِلُّ عَزَّةَ إِلَّا وَضِلُّ غَائِبَةً فِي وَضِلِّ غَائِبَةٍ مِنْ وَضِلِّهَا بَدَلٌ؟

الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كم » الخبرية ، نحو قوله :  
 ٤٨ — كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاهُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

٤٨ — البيت للفرزدق من كلمة بهجو فيها جريراً ، وقيله :

كَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ الْمَجْرَةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارٍ  
 وَرِثَ لِلْكَارِمِ كَابِرًا عَنْ كَابِرِ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ كُلِّ يَوْمٍ فَخَارٍ

اللغة : « المجرة » باب السماء ، وقيل : هي الطريق التي تسير منها الكواكب « الدسيعة » الجفنة ، أو المائدة الكبيرة . وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها « فدعاء » هي المرأة التي اعوجت لإصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : زبغ في القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها « عشاري » العشار : جمع عشاء — بضم العين المهملة وفتح الشين — وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر ، وفي التنزيل الكريم : ( وإذا العشار عطلت ) .

الإعراب : « كم » يجوز أن تكون استفهامية ، وأن تكون خبرية « عممة » يجوز فيها وفي « خالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : أما الجر ففعل أن « كم » خبرية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » وعممة : تمييز لها ، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم ، وخالة : معطوف عليها ، وأما النصب ففعل أن « كم » استفهامية في محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة « حلبت » أيضاً ، وعممة : تمييز لها ، وتمييز كم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم ، وخالة معطوف عليها ، وأما الرفع ففعل أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله « حلب » الآتي ، وعلى هذين يكون قوله « عممة » مبتدأ ، وقوله « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعمت له ، وجملة « قد حلبت » في محل رفع خبره ، وتمييز « كم » على هذا الوجه محذوف ، وهي — على ما عرفت — يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوباً ، و « فدعاء » صفة لخالة ، وقد حذف صفة لعممة بمائلة لها كما حذف صفة لخالة بمائلة لصفة عممة ، وأصل الكلام قبل الحذفين « كم عممة لك فدعاء ، وكم خالة لك فدعاء » لحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني ، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول ، لحذف من كل مثل الذي =

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى تَيْفٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها أسقطته ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

\*\*\*

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَاضْرَرَا<sup>(١)</sup>

الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ ، وذلك لأن الخبرَ وَصَفٌ في المعنى للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبسٌ أو نحوه ، على ما سيبيِّنُ ؛ فتقول : « قَامَ زَيْدٌ ، وَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَفِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَعِنْدَكَ عَمْرٌو » وقد وقع في كلام بعضهم أن

= أنبته في الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة « الاحتباك » .

الشاهد فيه : قوله « عمه » ، على روايه الرفع حيث وقعت مبتدأ — مع كونها نكرة - لوقوعها بعد « كم » ، الخبرية ، كذا قال الشارح العلامة ، وأنت خير بعد ما ذكرناه لك في الإعراب أن « عمه » ، على أى الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله « لك » ، وبفدعاء المحذوف الذى يرشد إليه وصف حالة به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد « كم » ، الخبرية ، وإنما هو وصف النكرة ، وبحث عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه .

(١) « والأصل ، مبتدأ » في الأخبار ، جار ومجرور متعلق به « أن » ، مصدرية « تؤخر » ، فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأخبار ، والآلف للاطلاق ، و « أن » ، وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ « وجوزوا » ، فعل وفاعل « التقديم » ، مفعول به لجوزوا « إذ » ، ظرف زمان متعلق بجوزوا « لا » ، نافية للجنس « ضررا » ، اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والآلف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لا ضرر موجود ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذ إليها

مذهب الكوفيين منعُ تقدّم الخبر الجائز التأخير [ عند البصريين ] وفيه نظر<sup>(١)</sup> ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين ، والكوفيين — على جواز « في دَارِهِ زَيْدٌ » فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث<sup>(٢)</sup> ، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل : « زَيْدٌ قَامٌ ، وَزَيْدٌ قَامٌ أَبُوهُ » ،

(١) في كلام الشارح في هذا الموضوع قلق وركاكة لا تكاد تبين منهما غرضه واضحاً فهو أولاً ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ . ثم يعترض على هذا النقل بقوله « وفيه نظر ، وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارة ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلاً ، وكان ينبغي — على ذلك — تخصيصه بما عدا هذه الصورة .

ثم يعترض على النقل الثاني بقوله : « وفيه بحث ، ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التي ظنها ناقل المثال الثاني من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون « زيد ، من قوله « في داره زيد » فاعلاً بالجار والمجرور ، ولولم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتقاد ليس شرطاً عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلاً على أنهم يجوزون تقديم الخبر في صورة من الصور ؛ فقد رجح الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره .

فأما من حيث الموضوع في ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه « الإنصاف ، في مسائل الخلاف » ( ص ٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقنا ) أن علماء الكوفة يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، وعقد في ذلك مسألة خاصة ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك « في الدار زيد » - إن صح عندهم هذا التعبير من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم .

فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذي نقلته عنهم عدم تجويز التقدم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .

فالجواب أن الجار والمجرور — عند الجمهور — خلافاً لابن السراج الذي جعله قسماً برأسه — لا يخلو حاله من أن يكون في تقدير المفرد ، أو في تقدير الجملة ، وأيضاً فقد عللوا عدم تجويز التقدم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة نفسها موجودة في الجار والمجرور سواء أقدت متعلقة اسماً مشتقاً أم قدرته فعلاً .



وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ « والحقُّ الجواز ، إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله :  
« وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ » فتقول : « قَامَ زَيْدٌ » ومنه قولهم : « مَشْنُوهُ  
مَنْ يَشْنُوكَ » فمن : مبتدأ ، ومَشْنُوهُ : خبر مقدم ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ »  
ومنه قوله :

٤٩ — قَدْ تَشَكَّلَتْ أُمُّهُ مِنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْنِ الْأَسَدِ

ف « مَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ » مبتدأ مؤخر ، و « قَدْ تَشَكَّلَتْ أُمُّهُ » : خبر مقدم ،  
و « أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ؛ ومنه قوله :

٤٩ — البيت لشاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت الأنصاري  
اللغة : « تشكلت أمه ، هو من الشكل » وهو فقد المرأة ولها « منتشبا ، عاقلًا داخلا  
د برن الأسد ، مخلبه ، وجمعه برائن ، مثل برقع وبراقع ، والبرائن للسباع بمنزلة الأصابع  
للإنسان ، وقال ابن الأعرابي : البرن : الكف بكاملها مع الأصابع .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « تشكلت » شكل : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيت  
« أمه » أم : فاعل تشكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله  
في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ،  
والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « واحده » واحد : خبر كان ، وواحد  
مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول  
الذي هو من « وبات » الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منتشبا ، خبر بات « في برن » جار ومجرور متعلق بمنتشبا ،  
وبرن مضاف و « الأسد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قد تشكلت أمه من كنت واحده » حيث قدم الخبر ، وهو جملة  
« تشكلت أمه » على المبتدأ وهو « من كنت واحده » ، وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على  
المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ — وإن وقع متأخراً — بمنزلة المتقدم في اللفظ ؛ فإن  
رتبته التقدم على الخبر كما نص عليه في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع .

٥٠ - إِلَى مَلِكٍ مَا أُمَّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبٌ تُصَاهِرُهُ  
 ف « أَبُوهُ » : مبتدأ [ مؤخر ] ، و « مَا أُمَّهُ مِنْ مُحَارِبٍ » : خبر مقدم .

٥٠ - هذا البيت من كلمة للفرزدق بمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان  
 اللغة : « محارب » ورد في عدة قبائل ، أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر بن مالك  
 بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان ، والثالث من  
 عبد القيس ، وهو محارب بن عمرو بن وداعة بن لسكين بن أفصى بن عبد القيس « كليب » بزنة  
 التصغير - اسم ورد في عدة قبائل أيضاً : أحدها في خزاعة ، وهو كليب بن حبشية بن  
 سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير ، والثالث  
 في تميم ، وهو كليب بن ربوع بن حنظلة بن مالك ؛ والرابع في النخع ، وهو كليب بن ربيعة  
 بن خزيمه بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في هوازن ، وهو كليب بن ربيعة  
 ابن صمصمة .

الإعراب : « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بقوله « أسوق مطبتي » في بيت سابق على  
 بيت الشاهد ، وهو قوله :

رَأُونِي ، فَنَادَوْنِي ، أَسُوقُ مَطَبَّتِي

بِأَصْوَاتٍ هَلَالٍ صِعَابٍ جَرَّأْرُهُ

« ما » نافية مبهمة ، أو تعمل عمل ليس « أمه » أم : مبتدأ أو اسم ما ، وأم مضاف  
 والضمير مضاف إليه « من محارب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر « ما »  
 وجملة « ما » ومعمولها في محل رفع خبر مقدم « أبوه » أبو : مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف  
 والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة للملك « ولا » الواو عاطفة ،  
 لا نافية « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأكيد « كليب » اسم كان « تصاهره »  
 تصاهر : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي  
 يعود إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر  
 كان ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة ، فأما النحاة فيستشهدون  
 به على تقديم الخبر - وهو جملة « ما أمه من محارب » على المبتدأ - وهو قوله « أبوه » -  
 والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على =

ونَقَلَ الشريفُ أبو السعادات هِبَةً اللهُ بن الشَّجَرِي الإجماعَ من البصريين  
والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نَقَلَ  
الخلافاً في ذلك عن الكوفيين .

\* \* \*

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُكْرًا ، عَادِيًّا بَيَانٍ (١)  
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا ، أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالَهُ مُنْحَصِرًا (٢)

= التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير ، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضاً يمدح  
إبراهيم بن هشام بن إسماعيل الخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان :  
وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ  
التقدير : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا لملكاً أبو أمه أبوه .

(١) « فامنع ، امنع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والضمير  
البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لامنع « حين » ظرف زمان متعلق بامنع  
« يستوي » فعل مضارع « الجزآن » فاعل يستوي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر  
بإضافة « حين » إليها « عرفاً ، وتميزاً ، ونكراً ، معطوف عليه « عادي ، حال من « الجزآن » ،  
وعادى مضاف و « بيان ، مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر في وقت استواء  
جزءي الجملة - وهما المتبدا والخبر - من جهة التعريف والتنكير ، بأن يكونا معرفتين أو  
نكرتين كل منهما صالحة للابتداء بها ، حال كونهما عادى بيان ، أي لا قرينة معها تعين  
المتبداً منهما من الخبر .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بامنع « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن  
معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل ، اسم لكان محذوفة تفسرها المذكورة بعدها . والخبر  
محذوف أيضاً ، والجملة من كان المحذوفة واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها « كان »  
فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل « الخبر ، الخبر :  
خبر « كان ، والآلف للإطلاق ، والجملة لا محل لها مفسرة « أو ، عاطفة « قصد ، فعل  
ماض مبني للجهول « استعماله ، استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير  
مضاف إليه « منحصرأ » حال من المضاف إليه ، وجاز ذلك لأن المضاف عامل فيه .

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا : لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً ، أَوْ لِأَزِمِ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِي مُنْجِدًا<sup>(١)</sup>

ينقسم الخبر — بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه — ثلاثة أقسامٍ ؛  
قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم  
يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :

الأول : أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً سالحةً لجعلها  
مبتدأً ، ولا مبيِّنً للمبتدأ من الخبر ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ  
أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدَّمته قلت  
« أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد » لَكَانَ المَقْدَّمُ مبتدأً<sup>(٢)</sup> ، وأنت

(١) « أو ، عاطفة ، كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى الخبر « مسنداً ، خبر كان « لذي ، جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ،  
و « لام ، مضاف إليه ، و « لام مضاف و « ابتداء ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « لازم ،  
معطوف على ذى ، ولازم مضاف ، و « الصدر ، مضاف إليه « كمن ، الكاف جارة  
اقول محذوف كما تقدم مراراً « من ، اسم استفهام مبتدأ « لى « جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر المبتدأ « منجداً ، حال من الضمير المستتر فى الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك  
الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

(٢) إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعاً معرفتين ؛ فللنحاة فى إعرابها  
أربعة أقوال ، أولها : أن المتقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين فى درجة  
التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارة الناظم والشارح ، وثانيها : أنه يجوز  
جعل كل واحد منهما مبتدأً ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان  
أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالشقيق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا — بأن كانا  
جامدين ، أو كان كلاهما مشتقاً — فالمتقدم مبتدأً ، والرابع : أن المبتدأ هو الأعراف عند  
المخاطب ، سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمتقدم هو المبتدأ .

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدل عليه ؛ فإن وُجِدَ دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك : « أبو يوسف أبو حنيفة » فيجوز تقدم الخبر — وهو أبو حنيفة — لأنه معلوم أن المراد تشبيهه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١ — بَنُونَا نُنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتِنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءَ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

٥١ — نسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين .

الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من « أبنائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الأبعاد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر وهو « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ؛ فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم — وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السامع المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو عطف القائمة ؛ فما يكون فيه أساس التشبيه — وهو الذي تذكر الجملة لاجله — فهو الخبر ؛ فإذا سمع أحد هذا البيت تبادر إلى ذهنه أن المتكلم به يريد تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم ، دون العكس

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : « قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذي الرمة :

\* وَرَمَلِ كَأَوْرَاكِ الْمَدَارِي قَطَعْتُهُ \*  
=

فقوله : « بُنُونًا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنى أبنائهم .

والثاني : أن يكون الْخَبْرُ فِعْلًا رَافِعًا لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » فقام وفاعله المقدر <sup>(١)</sup> : خَبْرٌ عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ » على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخرًا ، والفعل خبراً مقدماً ، بل يكون « زيد » فاعلاً لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ — نحو : « زيد قام أبوه » — جاز التقديم ؛ فتقول :

= فكان ينبغي أن يستشهد بما أُنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت :

قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا  
إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الام الاحياء ، وعن وافيها بأنه أعدر الناس ، لا العكس اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الامور النادرة ، والحل على ما يندر وقوعه مجرد الاحتمال بما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيهما : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الام الاحياء ، وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أعدر الاحياء ، هذا نفسه يجرى في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيتهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد .

ومثل بيت الشاهد قول الكمي بن زيد الاسدي :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ تَفْعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه .

« قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك<sup>(١)</sup> ، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً ، نحو : « الزَّيْدَانِ قَامَا » فيجوز أن تُقَدَّمَ الخبر فتقول « قَامَا الزَّيْدَانِ » ويكون « الزَّيْدَانِ » مبتدأ مؤخراً ، و « قَامَا » خبراً مقدماً ، ومنع ذلك قوم .

وإذا عرفت هذا فقول المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبر » يقتضى [وَجُوبَ] تأخير الخبر الفعلي مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً يائماً ، نحو : « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » أو بإيلا ، نحو : « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ » وهو المراد بقوله : « أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مَنْحَصِراً » ؛ فلا يجوز تقديم « قَائِمٌ » على « زَيْدٌ » في المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إِلَّا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٢ — فَيَارَبُّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى

عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ ؟

(١) يريد خلاف البصريين والكوفيين ، حيث جوز البصريون التقديم ، ومنه الكوفيون (واقراً الهامشة رقم ١ في ص ٢٢٨) .

٥٢ — البيت للكعب بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم ، العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشم ، وأولها قوله :

أَلَا هَلْ عَمَّ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟

اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال عمى إلا على ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى ، وعم ، والمرأة عمياء وعمية « مدبر » هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يبالي بك والمعول ، تقول : عولت على فلان ؛ إذا جعلته سندانك الذي تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الأصل « وهَلِ الْمَعُولُ إِلَّا عَلَيْكَ » قَدَّمَ الْخَبْرَ .

الرابع : أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لامُ الابتداء ، نحو : « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وهو المشار إليه بقوله : « أَوْ كَانَ مُسْتَدًّا لَدَى لَامِ ابْتِدَاءٍ » فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ؛

== الإعراب : « يارب ، يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « هل ، حرف استنهام لإنكارى دال على النفي « إلا ، أداة استثناء ملغاة « بك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النصر ، مبتدأ مؤخر « يرتجى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على « النصر ، ويجوز أن يكون « بك ، متعلقاً بقوله يرتجى ، وجملة يرتجى مع تائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « عليهم ، جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه ؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لهذا يجعل متعلقاً بـ يرتجى « وهل ، حرف استنهام تضمن معنى النفي « إلا ، أداة استثناء ملغاة « عليك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المعول ، مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « بك النصر ، و « عليك المعول ، حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضوعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ، وهل المعول إلا عليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله : « بك النصر ، لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة « يرتجى ، فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها . وعبارة الشارح تفيد ذلك ، فإنه ترك ذكر الـ ٧١ تشهد بالجملة الأولى لاحتلالها وجهها آخر ، وقد علت أن الدليل إذا احتمل وجهها آخر سقط الاستدلال به .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاتاً — كما ذكره الشارح — هو رأى جماعة النحاة ؛ فأما علماء البلاغة فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما ، لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا ، فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا ، مع بين المراد .

وأنت لو جعلت الخبر في صدر البيت هو جملة « يرتجى ، وجعلت الجار والمجرور متعلقاً به كان في هذه العبارة تقديم معول الخبر على المبتدأ ، وهم يستدلون بتقدم المعول على جواز تقدم العامل .



فلا تقول: « قائمٌ لزيدٌ » لأن لام الابتداء لها صدرُ الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ — خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ    يَنْبَلُ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ  
 ة «لَأَنْتَ» مبتدأ [ مؤخر ] و « خالي » خبر مقدم .

٥٣ — البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها :

اللغة : « جرير » يروى في مكانه « تميم » ، ويروى أيضاً عوفيف « العلاء » بفتح العين المهملة ومدوداً — الشرف والرفعة ، وقيل : هو مصدر على في المكان يعلى ، على وزن رضى يرضى ، وأما في المرتبة فيقال : علا يعلو علواً ، مثل سما يسمو سمواً .

الإعراب : « خالي لأنت » يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون « خال » مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و « أنت » خبر المبتدأ ، وفيه — على هذا الوجه من الإعراب — شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون « خالي » خبراً مقدماً ، و « لأنت » مبتدأ مؤخر ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبيته عند الكلام على الاستشهاد « ومن الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ « جرير » ، مبتدأ « خاله » خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من جرير وخبره لا عمل لها صلة الموصول « ينبل » فعل مضارع جزم تشبيهاً للوصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « العلاء » مفعول به لينبل ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من « ويكرم » الواو عاطفة ، يكرم : فعل مضارع معطوف على « ينبل » وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « الأخوالا » قال العيني : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للجهول ، والأولى أن يكون قوله : « يكرم » مضارع كرم ويكون قوله « الأخوالا » تمييزاً : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول « ال » المعرفة على التمييز ، وإما على أن تكون ال زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر :

\* وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو \*  
 =

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدرُ الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو : « مَنْ لِي مُنْجِداً ؟ » فن : مبتدأ ، ولى : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على « مَنْ » ؛ فلا تقول « لِي مَنْ [ منجداً ] » .

\* \* \*

== الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة :

الأول : في قوله « ينال العلاء » فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يجيء به الشاعر مرفوعاً فيقول « ينال العلاء » ولكنه جاء به مجزوماً ؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها في « لم يخف » ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيهه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول :

كَذَلِكَ الَّذِي يَبْنِي عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تَصْبِيهُ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ  
وليس لك أن تزعم أن من في قوله « من جرير خاله » شرطية ؛ فلذلك جزم المضارع في جوابها ؛ لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة « جرير خاله » شرطاً ، وهو غير جائز عند أحد من النحاة ؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً ( وانظر — مع ذلك — شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي ) .

والشاهد الثاني : في قوله « ويكزم الأخوالا » فإنه تمييز على ما احترناه ، وقد جاء به معرفة ، وهذا يدل للكوفيين اللذين يرون جواز مجيء التمييز معرفة ، والبصريون يقولون : أل في هذا زائدة لا معرفة .

والشاهد الثالث : — وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا — في قوله : « خالى لأنت » حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شدوذا ، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب ، والثاني : أنه أراد « لخالى أنت » فأخر اللام إلى الخبر ضرورة ، والثالث : أن يكون أصل الكلام « خالى هو أنت » فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثاني ، فحذف الضمير ، فانصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها .

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز :

أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطْرٌ ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ (١)  
 كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبِينًا يُخْبِرُ (٢)  
 كَذَا إِذَا بَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا : كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا (٣)

(١) « ونحو » مبتدأ « عندي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « درهم » مبتدأ مؤخر « ولي » الواو عاطفة ، لي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وطر » مبتدأ مؤخر « ملتزم » اسم مفعول : خبر المبتدأ الذي هو قوله « نحو » في أول البيت « فيه » جار ومجرور متعلق بملتزم « تقدم » نائب فاعل لقوله « ملتزم » وتقدم مضاف و « الخبر » مضاف إليه .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كهذا الالتزام « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « عاد » فعل ماض « عليه » جار ومجرور متعلق بعاد « مضمر » فاعل عاد « مما » جار ومجرور متعلق بعاد أيضاً ، وما اسم موصول « به » ، عنه ، متعلقان بيخبر الآتي « مبيناً » حال من المجرور في « به » ، « يخبر » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « ما » وجملة « عاد عليه مضمر » في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاماً كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيناً - أى مفسراً - لذلك الضمير .

قال ابن غازي : وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغنى عنه وعمما بعده أن يقول :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ ، وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

(٣) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه في أول البيت السابق « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « يستوجب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « التصديراً » مفعول به ليستوجب ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « كآين » الكاف جارة لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم « من » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر « علمته » فعل وفاعل مفعول أول « نصيراً » مفعول ثانٍ لعلم ، والجملة لا محل لها صلة .

وَحَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْمَدَ (١)  
أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث . وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر أنه  
يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر  
ظرف أو جار ومجرور ، نحو : « عندك رجل ، وفي الدار امرأة » ؛ فيجب تقديم  
الخبر هنا ؛ فلا تقول : « رَجُلٌ عِنْدَكَ » ، ولا « امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ » وأجمع النحاة  
والعرب على منع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندي درهم ، ولي وطير —  
البيت » ؛ فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران ، نحو : « رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي » ،  
و « عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ » .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : « فِي الدَّارِ  
صَاحِبُهَا » فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من  
الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ؛ لثلاث يعود الضمير على متأخر  
لفظاً ورتبةً .

وهذا مراد المصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مُضْمَرٌ — البيت » أى :  
كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمراً مما يخبر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ،  
فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة  
ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ؛ لأن الضمير في قولك « فِي الدَّارِ

(١) « وخبر ، مفعول مقدم لقدم الآتي ، وخبر مضاف و « المحصور ، مضاف إليه  
« قدم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أبدا » منصوب على الظرفية  
متعلق بقدم « كما ، الكاف جارة لقول محذوف ، « ما ، نافية » لنا ، جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر مقدم « إلا ، أداة استثناء ملغاة « اتباع ، مبتدأ مؤخر ، واتباع مضاف  
و « أحدا ، مضاف إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلبية  
ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

صَاحِبِهَا» إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ؛ فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف « عاد عليه » التقدير « كذا إذا عاد على مُلَابِسِهِ » ثم حُذِفَ المضاف — الذي هو مُلَابِس — وأقيم المضاف إليه — وهو الهاء — مقامه ؛ فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » .

ومثل قولك « في الدار صاحبها » قولهم : « عَلَى التَّمْرَةِ مِنْهَا زُبْدًا » وقوله :

٥٤ — أَهَابُكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَى ، وَلَكِنْ مِنْ عَيْنِ حَبِيبِهَا

٥٤ — هذا البيت قد نسه قوم - منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الامالي (ص ٤٠١) - لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصرى في كتابه « سرح العيون » (ص ١٩١ بولاق) الى مجنون بن عامر من أبيات أولها قوله :

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَاتِي لِنَفْسِي لَيْلِي ، نَمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا  
دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تَمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك ، من الهيبة ، وهى الخافة » لإجلالا ، إعظاما لقدرك .

المعنى : لاني لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة ، وهو معنى أكثر الشعراء منه ، انظر الى قول ابن الدمينه :

وَإِنِّي لِأَسْتَحْيِيكَ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَى بِيْظَهْرِ الْغَيْبِ مِنْكَ رَقِيبٌ

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبنى على الكسر فى محل نصب « لإجلالا ، مفعول لأجله » وما « الواو واو الحال ، وما : نافية » بك « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة ، مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو بمحذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء ، خبر مقدم ، وملء مضاف و « عين ، مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

فجيبها : مبتدأ [ مؤخر ] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عين » وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت « جيبها ملء عين » عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

وقد جرى الخلاف في جواز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا <sup>(١)</sup> » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبة ، ولم يجرِ خِلافٌ — فيما أعلم — في منع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [ بينهما ] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » بخلاف مسألة « في الدار صاحبها » فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف <sup>(٢)</sup> .

= الشاهد فيه : قوله « ملء عين جيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ - وهو قوله « جيبها » - لانصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكنك بتقدير أنك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، ولا إشكال فيه .

(١) مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفية « زان نوره الشجر ، - برفع « نوره » ، على أنه فاعل زان ، ونصب « الشجر » ، على أنه مفعوله - ونحو قول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ      وَحَسُنَ فِعْلٌ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ  
ونحو قول الشاعر الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ      وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ  
وسياتي بيان ذلك وإيضاحه في باب الفاعل .

(٢) وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام ، - نحو « ضرب عمر أزيد ، - حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحياناً - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم ؛ لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر =

الثالث: أن يكون الخبر له صدرُ الكلام، وهو المراد بقوله: «كذا إذا يستوجب التصديراً» نحو: «أين زيدٌ»؟ فزيد: مبتدأ [مؤخر]، وأين: خبر مقدم، ولا يؤخرُ؛ فلا تقول: «زيدٌ أين»؛ لأن الاستفهام له صدرُ الكلام، وكذلك «أين من علمته نصيراً»؟ فأين: خبر مقدم، ومن: مبتدأ مؤخر، و«علمته نصيراً» صلة من.

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو: «إنما في الدار زيدٌ»، وما في الدار إلا زيدٌ» ومثله «ما لنا إلا أتباع أحمد».

\* \* \*

وَحَذَفُ مَا يُفْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا  
تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَ كَمَا » (١)

= عن المحكوم عليه البتة، وأيضاً، فإن الفاعل والفعل المتعدى جميعاً يشعران بالمفعول؛ فكان المفعول كالمقدم، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير.

(١) «وحذف» مبتدأ، «وحذف مضاف»، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «يعلم» فعل مضارع مبني للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل المبني للجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما «جائز» خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة، وما مصدرية «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك كأن كقولك، و«زيد» مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: زيد عندنا «بعد» منصوب على الظرفية متعلق بتقول «من» اسم استفهام مبتدأ «عندكما» عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام، وعند مضاف والضمير الذي للبخاطب مضاف إليه، والميم حرف عماد، والآف حرف دال على التثنية، والجملة في محل جر بإضافة بعد إليها.

وَفِي جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ » قُلْ « دَنِفٌ »

فَزَيْدٌ أَسْتُغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ (١)

يُحَذَفُ كُلُّ مَنْ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ : جَوَازاً ، أَوْ جَوَاباً ، فَذَكَرَ  
فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازاً ؛ فَشَالُ حَذْفِ الْخَبْرِ أَنْ يُقَالَ : « مَنْ عِنْدَكَ » ؟  
فَتَقُولُ « زَيْدٌ » التَّقْدِيرُ « زَيْدٌ عِنْدَنَا » وَمِثْلُهُ — فِي رَأْيِي — « خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ »  
التَّقْدِيرُ (٢) « فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ » قَالَ الشَّاعِرُ :

٥٥ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

التَّقْدِيرُ « نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ » .

(١) « وفي جواب ، جار ومجرور متعلق بقل « كيف ، اسم استفهام خبر مقدم  
زيد ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهي في محل جر بإضافة « جواب ،  
إليها « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « دنف ، خبر لمبتدأ  
محذوف ، والتقدير : زيد دنف « فزيد ، الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ « استغني » فعل ماض  
مبنى للجهول « عنه ، نائب فاعل لاستغني ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع  
خبر المبتدأ « إذ ، ظرف متعلق باستغني ، أو حرف دال على التعليل « عرف ، فعل ماض  
مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد المستغني عنه  
في الجواب ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها .

(٢) « إذا ، في هذا المثال ونحوه تسمى « إذا الفجائية ، وللعلماء فيها خلاف : أي  
حرف أم ظرف ؟ والذين قالوا هي ظرف اختلفوا : أي ظرف زمان أم ظرف مكان ؟  
فن قال هي ظرف جعلها خبراً مقدماً ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخر ، وكان  
القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف زمان - خرجت في وقت خروجي الأسد ، أو قال -  
على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت في مكان خروجي الأسد ، ولا حذف على هذا الوجه  
بشقيه ، ومن قال : هي حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :  
خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلك . وهذا الوجه هو الذي عناه  
الشارح بقوله : « في رأي ، .

٥٥ — هذا البيت نسبة ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن امرئ القيس =



= الانصارى ، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسى فى معاهد التنصيص ( ص ٩٩ بولاق ) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيدة له ، أولها قوله :

رَدَّ الْخَلِيْطُ الْجَمَالَ فَاَنْصَرَ فُؤَا      مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ اَنْهَمُ وَقَفُؤَا ؟

وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمة - هو صاحب القصيدة التى أولها قوله :

اَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ      لِعِمْرَةَ وَحَشًا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ ؟

اللغة : « رأى » ، أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا فى جمع بئر آبار وفى جمع ريم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفال .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن واضنون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف « عندنا » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه « وأنت » مبتدأ « بما » جار ومجرور متعلق بقوله « راض » الآتى « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « راض » خبر المبتدأ الذى هو « أنت » و « رأى مختلف » مبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « نحن بما عندنا » حيث حذف الخبر - احترازاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام - من قوله « نحن بما عندنا » ، والذى جعل حذفه سائفاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثانى عليه .

واعلم أولاً أن الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

واعلم ثانياً ان بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور ؛ فزعم أن « راض » فى الشطر الثانى من البيت ليس خبراً عن « أنت » بل هو خبر عن « نحن » الذى فى أول البيت ، وذلك بناء على أن « نحن » للتسكلم المعظم نفسه =

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : « كيف زيد » ؟ فتقول « صحيح » أى :  
« هو صحيح » .

وإن شئت صرّحت بكل واحد منهما فقلت : « زيد عندنا ، وهو صحيح » .

ومثله قوله تعالى : ( مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ) أى :  
« من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها » .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبر — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى :  
( وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبِتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ ،  
وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ) أى : « فعدتھن ثلاثة أشهر » حذف المبتدأ والخبر — وهو  
« فعدتھن ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذف لوقوعهما موقع مفرد ،  
والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : « واللأئى لم يحضن كذلك » وقوله : ( واللأئى  
لم يحضن ) معطوف على ( واللأئى يئسن ) والأولى أن يمثّل بنحو قولك : « نعم »  
في جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير « نعم زيد قائم » .

\*\*\*

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَنْ دَا اسْتَقَرُّ (١)

= وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن - وإن كانت كما زعم المتمحل للتسكّم المعظم لنفسه  
فمناها حينئذ مفرد - تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها ؛ فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله  
تعالى : ( ونحن الوارثون ) وما أشبهه .

(١) د بعد ، ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و « لولا » مضاف إليه ،  
مقصود لفظه « غالباً » منصوب على نزع الخافض « حذف » مبتدأ ، وحذف مضاف  
و « الخبر » مضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « وفى نص » الواو عاطفة ، فى نص : جار  
ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و « دىين » مضاف إليه « ذا » اسم إشارة ، =

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعَ كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ» (١)  
 وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ (٢)  
 كَضَرَبِي الْعَبْدَ مُسَيِّئًا، وَأَمَّمْتُ تَبْدِيحِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكْمِ (٣)

== مبتدأ ، استقر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من استقر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر في نص يمين : أى إذا كان المبتدأ يستعمل في اليمين نصاً ، بحيث لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة .

(١) «وبعد ، الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق باستقر في البيت السابق ، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين : فعل ماض ، والتاء تاء التأكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو ، والجملة من عين وفاعله في محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف و «مع» مضاف إليه ، مقصود لفظه «كمثل» ، الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل «كل ، مبتدأ ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفة «ما» يجوز أن تكون موصولاً اسماً معطوفاً على كل ، ويجوز أن تكون حرفاً مصدرياً هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل ، وجملة «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً .

(٢) «وقبل ، الواو عاطفة ، وقبل : ظرف متعلق باستقر في البيت الأول ، وقبل مضاف و «حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حال «خبراً» خبر تكون ، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذى» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمر» أضمر : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خبر ، والألف للإطلاق ، والجملة من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذى .

(٣) «كضربى» الكاف جارة لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه : وهى فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئاً» حال ==

حاصل ما في هذه الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون خبراً لمبتدأ بعد « لَوْلَا » ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتُكَ »  
التقدير « لَوْلَا زَيْدٌ موجود لأنتك » واحتز بقوله : « غالباً » عما ورد ذكره فيه  
شذوذاً ، كقوله :

٥٦ - لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدَةً بِالْمَقَالِيدِ

ف « عمر » مبتدأ ، و « قبله » خبر .

= من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جملة محذوفة ، والتقدير : إذا كان  
( أى وجد ، هو : أى العبد ) مسيئاً « وأتم » الواو عاطفة ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف  
وتبيين من « تبيئى » مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وباء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل  
له « الحق » مفعول به لتبيين « منوطاً » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على الحق ، على  
غرار ما قدرناه فى العبارة الأولى « بالحكم » جار ومجرور متعلق بقوله منوطاً ، والتقدير :  
أتم تبيئى الحق إذا كان ( أى وجد ، هو : أى الحق ) حال كونه منوطاً بالحكم .

٥٦ - البيت لآبى عطاء السندى - واسمه مرزوق ( وقيل : أفطح ) بن يسار - مولى  
بنى أسد ، وهو من مخضرى الدولتين الأموية والعباسية ، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن  
عمر بن هبيرة ، وانظر قصة ذلك فى الأغاني ( ١٦ / ٨٤ بولاق ) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ

ويروى صدر البيت « لولا يزيد ولولا - الخ » ، وي زيد أبو الممدوح ، وبعد الشاهد قوله :

مَا يَنْبِتُ الْعُودُ إِلَّا فِي أُرُومَتِهِ وَلَا يَكُونُ الْجَنَى إِلَّا مِنَ الْعُودِ

اللغة : « معد » هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن الميم  
من أصل الكلمة ؛ لقولهم « تمعدد » بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى  
قوى وكل ، قال الراجز :

رَبِّيْتُهُ حَسْبِي إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

لقلة تمفعل فى الكلام ، ولكن العلماء خالفوه فى ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم فى =

= معد زائدة ، بدليل إدغام الدال في الدال ، والترمو أن يكون تمعدد على زنة تمفعل مع قلته . وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف «المقاليد» : هو جمع لا مفرد له من لفظه ، وقبل : مفرده إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامثال أمر الممدوح .

المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنومعد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك ، وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أهلك ووجود جدك من قبل أهلك .

الإعراب : «لولا» حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أبوك» أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا «ولولا» الواو عاطفة كالأول ، لولا : حرف امتناع لوجود «قبله» قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه «عمر» مبتدأ مؤخر «ألقت» ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «إليك» جار ومجرور متعلق بألقت «معد» فاعل ألقت ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا «بالمقاليد» جار ومجرور متعلق بألقت .

الشاهد فيه : قوله «ولولا قبله عمر» حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله «قبله» - مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب ، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه .  
وفي البيت توجيه آخر ؛ وهو أن «قبله» ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله .

ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضى الله عنه :

وَلَوْلَا بُنُوهَا حَوْلَهَا تَلَبَّطُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَمَّمْ

فإن «لولا» حرف امتناع لوجود ، و«بنوها» مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و«حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح بيته أن عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون «حول» متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب — من أن الحذف بعد « لولا » واجب إلا قليلا — هو طريقة لبعض النحويين ، والطريقة الثانية : أن الحذف واجب [ دائما ]<sup>(١)</sup> وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤوّل ، والطريقة الثالثة : أن الخبر : إما أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا ، أو كَوْنًا مُقَيَّدًا ؛ فإن كان كَوْنًا مُطْلَقًا وَجَبَ حَذْفُهُ ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا » أى : لولا زيدٌ موجودٌ ، وإن كان كَوْنًا مُقَيَّدًا ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أو لا ، فإن لم يدلّ عليه دليل وَجَبَ ذِكْرُهُ ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ مَا أَتَيْتُ » وإن دلّ عليه [ دليلٌ ] جاز إثباته وَحَذْفُهُ ، نحو أن يقال : هل زيدٌ مُحْسِنٌ إِلَيْكَ ؟ فتقول : « لولا زيدٌ هلكت » أى : « لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ » ، فإن شئتُ حذفْتَ الخبر ، وإن شئتُ أثبتتهُ ، ومنه قولُ أبي العلاء المرعى .

(١) هنا شيان نحب أن نذهب إليهما ، الأول أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقة جمهور النحاة ، والفرق بينها وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » قليل ، وليس شاذًا ، وذلك بخلاف طريقة الجمهور ، فإن ذكر الخبر عندهم بعد « لولا » ، إن كان صادرًا عن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المرعى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادرًا عن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أئسدتناه معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ .

والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى ، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشروح فإنهم جميعًا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله « غالبًا » على حالات « لولا » وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله « حتم » على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا عاما وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا — كما ذكرنا — هو الطريقة الثالثة ، فتدبر .

٥٧ - يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظاً وذكاءً وصفاءً نفساً ، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية ؛ فلا يحتاج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به .

اللغة : « يذيب » من الإذابة ، وهي إسالة الحديد ونحوه من الجامدات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « الغمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الرعب » فاعل يذيب « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يذيب « كل » مفعول به ليذيب وكل مضاف و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » يمسك : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء - التي هي ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما في هذا الإعراب من المقال وتوجيهه في بيان الاستشهاد « لسالا » اللام واقعة في جواب « لولا » وسال : فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف ، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

التمثيل به : في قوله « فلولا الغمد يمسكه » حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - ولأهو جملة « يمسك » وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامة ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كونا عاماً ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولاً ، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا ومجبه به كونا خاصاً .

وفي البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور ، وهو أن يكون قوله « يمسكه » =

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين<sup>(١)</sup> ، نحو : « لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ »  
التقدير « لَعَمْرُكَ قَسَمِي » فعمرك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به .

قيل : ومثله : « يَمِينُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » التقدير : « يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي » وهذا لا يتعين  
أن يكون المحذوف فيه خبراً<sup>(٢)</sup> ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : « قَسَمِي يَمِينُ

== في تأويل مصدر بدل اشتغال من الغمد ، وأصله « أن يمسكه » فلما حذف « أن » ارتفع  
الفعل كقولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من غير « أن » .  
وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا ، هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد  
لولا كونا خاصاً أولاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصاً ألبتة ، بل يجب كونه كونا  
عاماً ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر بعد لولا كونا خاصاً في كلام ما فهو لحن أو  
مؤول ، وقال غيرهم : يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصاً ، لكن الأكثر أن يكون  
كوناً عاماً ، فإن كان الخبر كونا عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا  
خاصاً : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه .  
فلنخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور ، وهي وجوب الحذف ، وثلاثة  
أحوال عند غيرهم وهي : وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين ، وقد  
قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ، لأنه صرح باختياره في غير هذا الكتاب ،  
وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف .

(١) المراد بكون المبتدأ نصاً في اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل في غيره  
إلا مع قرينة ، ومقابل هذا ما ليس نصاً في اليمين - وهو : الذي يكثر استعماله في غير القسم  
حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله  
في غير القسم - نحو قوله تعالى : ( وأوفوا بعهدي الله ) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به ،  
ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد الله لأفعلن كذا ؛ لذكر المقسم عليه .

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر  
وجوباً لكون المبتدأ نصاً في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون ==



الله « بخلاف « لعمرك » فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحقها الدخولُ على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو : « عهدُ الله لأفعلن » التقدير : « عهدُ الله على » فمهدُ الله : مبتدأ ، وعلى : خبره ، ولك إثباته وحذفه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصٌّ في المعية ، نحو : « كلُّ رجلٍ وضيئته » فكلُّ : مبتدأ ، وقوله : « وضيئته » معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير : « كلُّ رجلٍ وضيئته مُقترنان » ويُقدَّر الخبر بعد واو المعية .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى : « كلُّ رجلٍ وضيئته » كل رجلٍ مع ضيئته ، وهذا كلامٌ تامٌ لا يحتاج إلى تقديرٍ خبرٍ ، واختار هذا المذهب ابنُ عُصْفُورٍ في شرح الإيضاح .

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبرُ وجوباً<sup>(١)</sup> ، نحو : « زيد وعمرو قائمان » .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدرًا ، وبعده حالٌ سَدَّ [ ت ] مَسَدَّ الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبرُ وجوباً ؛ لسدِّ الحال مَسَدَّهُ ، وذلك نحو : « ضربي العبدَ مُسيئًا » فضربي : مبتدأ ، والعبدُ : معمولٌ

= المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ، أولهما : أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جرى به من أجله ، ولم يقل أحدٌ إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جرى به له ، فإن ذلك خاص بالدليل ، فإن الدليل هو الذي يجب فيه ألا يحتتمل وجهاً آخر ، وشتان ما بين المثال والدليل ، وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أن لا يجعلنا هذا المذكور مبتدأً كان خبره محذوفاً وجوباً ، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصّاً في اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره .

له ، ومُسَيِّئًا : حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ الخبر ، والخَبْرُ محذوف وجوبًا ، والتقدير « ضربي العبد إذا كان مسيئًا » إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت الماضي فالتقدير « ضربي العبد إذ كان مُسَيِّئًا » فسيئًا : حال من الضمير المستتر في « كان » المقترن بالعبد [و« إذا كان » أو « إذ كان » ظرف زمان نائب عن الخَبْرِ ] .

ونَبَّه المصنف بقوله : « وقبل حال » على أن الخَبَرَ المحذوف مُقَدَّر قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبْرِ كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لا يكون خبراً » عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأَخْفَشُ — رحمه الله — من قولهم : « زَيْدٌ قَائِمًا » فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : « بُدِّتَ قَائِمًا » وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فتقول : « زيد قائم » فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف : « ضَرَبِي العَبْدَ مُسَيِّئًا » فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها ؛ فلا تقول : « ضَرَبِي العَبْدَ مُسَيِّئًا » ، لأن الضرب لا يُوصَفُ بأنه مُسَيِّئٌ .

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو : « أَمُّ تَبِيئِي الحَقُّ مَنُوطًا بِالْحَكْمِ » فأتَمُّ : مبتدأ ، وتبيني : مضاف إليه ، والحقُّ : مفعول لتبيني ، ومَنُوطًا : حال سَدَّ [ت] مَسَدَّ خبرِ أَمِّ ، والتقدير : « أَمُّ تَبِيئِي الحَقُّ إذا كان — أو إذ كان — مَنُوطًا بِالْحَكْمِ » .

\* \* \*

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ ، وُجُوبًا ، وقد عدّها في غير هذا الكتاب أربعة<sup>(١)</sup>

(١) بقي عليه موضعان آخران بما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم =

الأول: النعتُ المقطوعُ إلى الرفع: في مَدْح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ»  
 أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخَبِيثِ» أو تَرَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ»  
 فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثل ونحوها وجوباً، والتقدير: «هو الكريم، وهو الخبيث،  
 وهو المسكين» .

الموضع الثاني: أن يكون الخبرُ مخصوصاً «نعم» أو «بئس» نحو: «نِعْمَ

=المرفوع بعد «لا سيما، سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما في قول امرئ  
 القيس بن حجر الكندي الذي أشدناه في مباحث العائد في باب الموصول (ص ١٦٦)،  
 وهو:

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيماً يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أم كان معرفة كما في قولك: أحب الناہين لا سيما على، فإن هذا الاسم المرفوع خبر  
 لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل، ولا مثل الذي هو  
 على، وليس يخفى عليك أن هذا إنما يجرى على تقدير رفع الاسم بعد «لا سيما» فأما على  
 جره أو نصبه فلا (الثاني) بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف  
 جر، فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك: سحقتك. وتعا لك، وبؤسا لك  
 التقدير: سحقت وتعتت وبؤست. هذا الدعاء لك، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف  
 خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر لأن التعدى  
 باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل، والتزموا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله .  
 ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك: سقيا لك، ورعيا لك، والتقدير: اسق اللهم  
 سقيا وارع اللهم رعيا، هذا الدعاء لك يا زيد، مثلاً، فلك: جار ومجرور متعلق بمحذوف  
 خبر مبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لتلا يلزم عليه  
 وجود خطابين لائنين مختلفين في جملة واحدة، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير  
 الأمر، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب، نحو: «شكرًا لك»، أي شكرت لك  
 شكرًا، ونحو: «سقيا لزيد»، أي اسق اللهم زيدا - لم يتمتع جمل الجار والمجرور متعلقاً  
 بالمصدر، ويصير الكلام جملة واحدة حيثئذ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضا  
 ليتصل العامل بعموله .

الرَّجُلُ زَيْدٌ . وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو « فزيد وعمرو : خَبَرَاتٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ  
وجوباً ، والتقدير « هو زيد » أى المدحُ زَيْدٌ « وهو عَمْرُو » أى  
الذمومُ عَمْرُو .

الموضع الثالث : ما حكى الفارسي من كلامهم « فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَانِ » فى ذمى :  
خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ واجبِ الحذفِ ، والتقدير « فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ » وكذلك ما أشبهه ،  
وهو ما كان الخبر فيه صريحاً فى القسم .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل ، نحو : « صَبْرٌ جَمِيلٌ »  
التقدير « صبرى صبر جميل » فصرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ  
— الذى هو « صبرى » — وجوباً (١) .

\* \* \*

وَأَخْبِرُوا بِإِثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَهَمُ سَرَاةٍ شِعْرًا (٢)

(١) وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فصبر جميل) وقول الشاعر :

عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٍ ، وَإِقَامَتِي فَيْكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ  
وقول الراجز :

شَكَاَ إِلَى جَمَلِي طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانًا مُبْتَلَى  
لكن كون هذا ما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون ما حذف فيه  
الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم فى البيت الأول أيضا ، فقد جردوا أن يكون  
« عجب » مبتدأ و « لتلك » خبره .

(٢) « وأخبروا ، فعل ماضٍ وفاعله « باثنين ، جار ومجرور متعلق بأخبر « أو »  
حرف عطف « بأكثر ، جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق  
« عن واحد ، جار ومجرور متعلق بأخبر « كهـم » ، السكاف جارة لقول محذوف ، وهى  
ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ « سـرأة » خبر أول  
« شعرا ، أصله شعراء فقصره للضرورة ، وهو خبر ثان ، والجملة من المبتدأ وخبريه فى محل  
نصب مقول القول المقدر .

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو :  
« زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » .

فذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ، سواء<sup>(١)</sup> كان الخبران في معنى  
خبرٍ واحدٍ ، نحو : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » أى مُرٌّ ، أم لم يكونا في معنى خبرٍ واحدٍ ؛  
كالمثل الأول .

وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبرٍ واحدٍ  
فإن لم يكونا كذلك تَمَيَّنَ العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّرَ له  
مبتدأ آخرُ ، كقوله تعالى : ( وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ) وقول الشاعر :

٥٨ — مَنْ يَكُ ذَابَتْ فَهَذَا بَتِّي مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتَّى

(١) الذى يستفاد من كلام الشارح — وهو تابع فيه للناظم في شرح الكافية — أن  
تعدد الخبر على ضربين ( الأول ) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح الإخبار  
بكل واحد منهما على انفراده ، كآية القرآنية التى تلاها ، وكمثل النظم ، وكالبيتين اللذين  
أنشدتهما . وحكم هذا النوع — عند من أجاز التعدد — أنه يجوز فيه العطف وتركه ، وإذا  
عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها . فأما عند من لم يجز التعدد  
فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت ( الثانى ) التعدد في اللفظ دون المعنى ،  
وضابطه : ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، نحو قولهم : الرمان حلو حامض ،  
وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام : منها أنه يمتنع عطف  
أحد الاخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينهما ، ومنها أنه لا يجوز تقدم  
الاخبار كلها على المبتدأ ؛ فلا بد في المثالين من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير  
عطف ؛ لأنهما عند التحقيق كشيء واحد ؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمة .

٥٨ — ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج ، وهو من شواهد سيويوه ( ج ١ ص ٢٥٨ )  
ولم ينسبه ولا نسبه الأعمش ، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه  
في إحداهما ، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله :

( ١٧ — شرح ابن عيلى ١ )

\* أَخَذَتْهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ \* =

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله :

\* سُودٍ نِعَاجٍ كَنِعَاجِ الدَّشْتِ \*

اللغة : د بت ، قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوث ، وقوله « مقيظ ، مصيف ، مشقى ، أى : يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصفيف ، وللشتاء « الدشت » الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله :

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحَمِيرٌ وَالْأَعْرَابُ بالدَّشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلَا

قال أهل اللغة : د وهو فارسى معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب

ولغة الفرس .

المعنى : هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به في زمان حرارة القيط و زمان الصيف و زمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء .

الإعراب : « من » يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبنى على السكون في محل رفع أيضاً « يك » فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، فإن قدرت « من » شرطية فهذا فعل الشرط . واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » ، ولا إشكال في جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم - كما أدخل الفاء في « فهذابتى » - لشبه الموصول بالشرط « ذا » خبر يك ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحه لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و د بت ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من « يك » واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت « من » موصولة « فهذا » الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت « من » اسم شرط ، وإن قدرتها موصولة فالغامزائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة =

وقوله :

٥٩ — يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَابِياَ ؛ فَهَوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

== مبتدأ «بنى» بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «مقيظ ، مصيف ، مشتى ، أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « من ، إن قدرت « من ، موصولة ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية ، وجملة الشرط وجوابه جميعاً فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية .

الشاهد فيه : قوله « فهذا بنى ، مقيظ ، مصيف ، مشتى ، فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف . ولا يمكن أن يكون الثانى نعتاً للأول ؛ لاختلافهما تعريفاً وتذكيراً ، وتقدير كل واحد بما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

٥٩ — البيت لحيد بن ثور الهلالى ، من كلمة يصف فيها الذئب .

اللغة : « مقلتيه » عينيه « المنايا » جمع منية ، وهى فى الأصل فعيلة بمعنى مفعول منى الله الشئ يمينه — على وزن رى يرمى — بمعنى قدره ، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله « فهو يقظان نائم » هكذا وقع فى أكثر كتب النحاة ، والصواب فى إنشاد هذا البيت « فهو يقظان هاجع » ؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحيد بن ثور ، وقبله قوله :

إِذَا خَافَ جَوْرًا مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِيَهُ وَالْجَانِبُ الْمُتَوَاسِعُ

وَإِنْ بَاتَ وَحْشًا لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا ، وَلَمْ يُصْبِحْ كَمَا وَهُوَ خَاشِعُ

الإعراب : « ينام » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب « بإحدى » جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف : ومقلتي من « مقلتيه » مضاف إليه ، ومقلتي مضاف والضمير مضاف إليه « ويتقى » الواو عاطفة ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفة على جملة « ينام » السابقة « بأخرى » جار ومجرور متعلق بقوله يتقى « المنايا » مفعول به ليتقى « فهو » مبتدأ « يقظان » خبره « نائم » أو « هاجع » خبر بعد خبر .

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ ، كأن يكون  
الخبرَ أن مثلاً مفردين ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ » أو جملتين نحو : « زَيْدٌ قَامَ ضَحِكَ »  
فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخرُ جملةً فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ »  
هكذا زعم هذا القائلُ ، ويقع في كلام المُعَرِّبين للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك  
كثيراً ، ومنه قوله تعالى : ( فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ) جَوَّزُوا كَوْنَهُ « تَسْعَى » خبراً  
ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالاً<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

= الشاهد فيه : قوله : « فهو يقظال نائم ، أو قوله « فهو يقظان هاجع » حيث أخبر عن  
مبتدأ واحد — وهو قوله « هو ، — بخبرين وهما قوله « يقظان هاجع ، أو قوله « يقظان  
نائم ، من غير عطف الثاني منهما على الأول .

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتاج بكلامه شعره ونثره ، فلا معنى لجحده  
ونكرانه .

وبما استشهد به المجيز قوله تعالى : ( كلا إنها لظى نزاعة للشوى ) وقوله سبحانه في قراءة  
ابن مسعود : ( وهذا بعل شيطان ) ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين :

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ كَلَيْتُ غَابَاتٍ غَلِيظِ الْقَصْرَةِ  
\* أَكَيْلِكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ \*

فإن قوله « أنا ، مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون ( كليت )  
جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله « أكيلكم ، جملة فعلية في محل رفع خبر  
ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه .

(١) إذا لم تجعل جملة ( تسعى ) خبراً ثانياً كما يقول العربون فهي في محل رفع صفة  
لحية ، وليست في محل نصب حالاً من حية كما زعم الشارح ، وذلك لأن ( حية ) نكرة  
لا مسوغ لمجيء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة معها مسوغ ،  
اللهم إلا أن تتمحل للشارح فتزعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيويه  
الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ .



كَانَ وَأَخْوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا ، وَالْخَبْرُ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ (١)  
 كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحًا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحَا (٢)  
 فِتَى ، وَأَنْفَكَ ، وَهَدَى الْأَرْبَعَةَ لِشِبْهِ نَقَى ، أَوْ لِنَقَى ، مُتَبَعَةً (٣)  
 وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ « مَا » كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَمًا (٤)

(١) « ترفع » فعل مضارع « كان » قصد لفظه : فاعل ترفع « المبتدأ » مفعول به ترفع « اسما » حال من قوله المبتدأ « والخبر » الواو عاطفة ، الخبر : مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وتنصب الخبر « تنصبه » تنصب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على « كان » ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجملة من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيرية « ككان » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كأن كقولك ، كان : فعل ماض ناقص « سيدا » خبر كان مقدم « عمر » اسمها مؤخر ، مرفوع بالضمة الطاهرة ، وسكن للوقف .

(٢) « ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كان » هنا قصد لفظه « ظل » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « بات ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ، ليس ، زال ، برحا » كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف بما عدا الخامس .

(٣) « فتى » ، « وانفك » ، معطوفان أيضاً على « ظل » ، بإسقاط حرف العطف فى الأول « وهدى » الواو للاستئناف ، ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى : اسم إشارة مبتدأ « الأربعة » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، « لشبه » جار ومجرور متعلق بقوله « متبعة » الآتى ، وشبه مضاف ، و « نقى » مضاف إليه « أو » حرف عطف « لنقى » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « متبعة » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

(٤) « ومثل » ، خبر مقدم ، ومثل مضاف و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « دام » قصد لفظه أيضاً : مبتدأ مؤخر « مسبوقا » حال من دام « بما » الباء حرف جر ، وما =

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، وإن وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقاً ، إلا « ليس » ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي — في أحد قوآئيه — وأبو بكر بن شقير — في أحد قوآئيه — إلى أنها حرف <sup>(١)</sup> .

== قصد لفظه : مجرور محلاً بالباء ، والجار والمجرور متعلق بسبوقا « كأعط » ، السكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، أعط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواً تقديره أنت ، ومفعولاه الأول محذوف ، والتقدير « أعط المحتاج ، مثلاً « ما » مصدرية ظرفية « دمت ، دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام « مصيباً ، خبر دام « درهماً ، مفعول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان — في العمل الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر — لكن في حالة معينة ، وهي حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة في نحو قولك « أعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً » أي مدة دوامك مصيباً ، والمراد ما دمت تحب أن تكون مصيباً .

(١) أول من ذهب من النحاة إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج ، وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في « الحلييات » وأبو بكر بن شقير ، وجماعة .  
واستدلوا على ذلك بدليلين :

الدليل الأول : أن « ليس » أشبه الحرف من وجهين :

الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه « ما » وغيرها من حروف النفي .

الوجه الثاني : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف .

والدليل الثاني : أنه خالف سنن الأفعال عامة ، ويبان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقة من المصدر للدلالة على الحدث دائماً والزمان بحسب الصيغ المختلفة ، وهذه الكلمة لا تدل على الحدث أصلاً ، وما فيها من الدلالة على الزمان يخالف لما في عامة الأفعال ؛ فإن عامة الأفعال الماضية تدل على الزمان الذي انقضى ، وهذه الكلمة تدل على نفي الحدث الذي دل =

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى الرفعُ بها أسماً لها ، والمنصوبُ بها خبراً لها .

وهذه الأفعالُ قسمان : منها ما يعمل هذا العملَ بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمان : أحدهما ما يُشترطُ في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديرًا ، أو شبهُ نفيٍ ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفتى ، وانفك ؛ فمثالُ النفي لفظاً « ما زال زيد قائماً » ومثاله تقديرًا قوله تعالى : ( قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يوسُفَ ) أى : لا تفتؤ ، ولا يُحذفُ النافي معها إلا بعد القسمِ كآليةِ الكريمة ، وقد شدَّ الحذفُ بدون القسمِ ، كقول الشاعر :

== عليه خبرها في الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينة تصرفه إلى الماضي أو المستقبل ، فإذا قلت : « ليس خلق الله مثله ، فليس أداة نفي » واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل الماضي — وهو خلق — وفاعله في محل نصب خبرها . وفي هذا المثال قرينة — وهي كون الخبر ماضياً — على أن المراد نفي الخلق في الماضي ، وقوله تعالى : ( ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ) يشتمل على قرينة تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ؛ ومن أجل ذلك كله قالوا : هي حرف .

ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التأنيث الساكنة تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلحة ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فنقول : لست ، ولست ، ولستما ولستم ، ولستن .

وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضى ذهب إلى أن « ليس » دالة على حدث — وهو الانتفاء — ولئن سلنا أنها لا تدل على حدث — كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور — فإننا نقول : إن عدم دلالتها على حدث — ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي ، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة ، زهى من هذه الجهة دالة عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها .

٦٠ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِمُحَمَّدِ اللَّهِ مُنْتَضِقًا مَجِيدًا

٦٠ - البيت لخداش بن زهير .

اللغة : « منتطقاً » قد فسره الشارح العلامة تفسيراً ، ويقال : جاء فلان منتطقاً فرسه ؛ إذا جنبه - أي جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس : هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال بجنب فرساً جواداً ، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاداً في الشاء على قومه ، أي : ناطقاً « مجيداً » بضم الميم : يجري على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله « منتطقاً » ، وهو وصف للفرس على الأول ، ووصف لنفسه على الثاني .

المعنى : يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً ، أو ناطقاً بما أثر قومه ذا كراماتهم ؛ لأنها كثيرة لا تفتى . وسيكون جيد الحديث عنهم ، بارع الشاء عليهم ؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم .

الإعراب : « أبرح » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » مصدرية ظرفية « أدام » فعل ماض « الله » فاعل أدام « قومي » قوم : مفعول به لأدام ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ب محمد » جار ومجرور متعلق بقوله « أبرح » ، وهو متعلق بفعل محذوف ، والتقدير « أ حمد ب محمد » وحده مضاف ، و « الله » مضاف إليه « منتطقاً » اسم فاعل فعله انتطق ، وهو خبر « أبرح » السابق ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مجيداً » مفعول به لمنتطق على المعنى الأول ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وأصل الكلام : لا أبرح جانباً فرساً مجيداً ، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثاني ، وكنائه قال : لا أبرح ناطقاً بمحامد قومي مجيداً في ذلك ؛ لأن محامدهم تنطق الألسنة بجيد المدح .

الشاهد فيه : قوله « أبرح » حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي ، مع كونه غير مسبوق بالقسم ؛ قال ابن عصفور : وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من قال : إن أداة النفي مرادة ، فكأنه قال « لا أبرح » ، ومنهم من قال : إن « أبرح » غير منفي ، لاني اللفظ ولا في التقدير ، والمعنى عنده : أزول ب محمد الله عن أن أكون منتطقاً مجيداً ، أي : صاحب نطاق وجواد - لأن قديمي يكفونني هذا ؛ فعلى هذا الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز :

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً ، أى : صاحب نِطَاقٍ وجَوَادٍ ، ما أدام الله قومي ،  
وعنى بذلك أنه لا يزال مُسْتَمْتِنِيّاً ما بقي له قومه ، وهذا أَحْسَنُ ما حَمَلَ عليه البيتُ .

ومثال شبه النفي — والمرادُ به النهيُ — كقولك : « لا تَزَلْ قائماً »  
ومنه قوله :

٦١ — صَاحِ شَمْرٍ وَلَا تَزَلْ ذَا كِرَ الْمَوْتِ ؛ فَنَسِيَانُهُ ضَالَلٌ مُبِينٌ  
والدعاء ، كقولك : « لَا يَزَالُ اللهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ » وقول الشاعر :

تَنْفَكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ =

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة :

الأول : أن يكون هذا الحرف لا ، دون سائر أخواته من حروف النفي .

الثاني : أن يكون المنفي به مضارعاً كما في الآية ، وكما في قول امرئ القيس :

قُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

وَاللهُ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةِ أَهْدَى الْجِيُوشِ عَلَى شِكْتِيَةِ

حَتَّى أَفْجَعَهُمْ بِأَخْوَاهِهِمْ وَأَسُوقَ نِسْوَتِهِمْ بِنِسْوَتِيَةِ

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

تَاللهِ أَنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أَوْ أَقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان :

تَاللهِ أَنْسَى مُصِيبَتِي أَبَدًا مَا أَسْمَعْتَنِي حَنِينَهَا الْإِبِلُ

الثالث : أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف ، وبيت امرئ

القيس ، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات ، وبيت عمر ، وبيت نصيب ، وشد الحذف بدون

القسم كما في بيت خدش ، وبيت خليفة بن براز .

٦١ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

٦٢ — أَلَا يَا أَسْمَلِي ، يَا ذَارِمِي ، عَلَيَّ الْبَلِي ،

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَاتِكَ الْقَطْرُ

== المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن لسيانه ضلال ظاهر . الإعراب : « صاح » منادى حذفته منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخياً غير قياسي ؛ لأنه نكرة ، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولا » الواو عاطفة ، لا : ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وذاكر مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فنسيانه » الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « مبين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » في العمل ؛ لكونها مسبوقه بحرف النهي ، والنهي شبيه بالنفي .

٦٢ — البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته مية .

اللغة : « البلي » من بلى الثوب يبلى - على وزن رضى يرضى - أى : خلق وورث « منهلا » منسكبا منصبا « جرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الهدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكفى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهية أهلها ، وإقامتهم في ربوعها ، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتثنية « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير « يا دارمية » « اسلمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « يادار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « دى » مضاف إليه « على البلي » جار ومجرور متعلق بأسلمى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدم « بجرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخر .

وهذا [ هو ] الذي أشار إليه للمصنف بقوله : « وَهَذِي الْأُرْبعة — إلى آخر البيت » .

القسم الثاني : ما يُشترط في عمله أن يسبقه « ما » المصدريّة الظرفية ، وهو « دام » كقولك : « أُعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا » أي : أعط مدة دَوَامِكَ مُصِيبًا درهما ؛ ومنه قوله تعالى : ( وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ) أي : مُدَّة دَوَامِي حَيًّا .

== الشاهد فيه : للنحاة في هذا البيت شاهدان ، الأول : في قوله « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً . ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ؛ لأن « الأ » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت في ما ذكرنا قول الشماح .

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفْ ، وَلَسْتُ بِحَالِفٍ أَخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمًا أَنَالَهَا  
فقد أراد : يقولون لي يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرِ وَلَا زَالَ حَيَّانَا عِدِّي آخِرَ الدَّهْرِ  
أراد : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعِقْدِ وَذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ  
أراد : ألا يا ذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج — إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كافي قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ إِذَا أَخْنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَأَخْطَلِ  
يريد : يا هذا أرغم الله أنفاً — إلخ ، ومثله قول الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ  
فيمن رواه برفع « لعنة الله »

والشاهد الثاني في قوله « ولا زال إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » في رفعها الاسم ولصب الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي .

ومعنى ظَلَّ : اتَّصَفَ الحَبْرَ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى بَاتَ : اتَّصَفَ به ليلاً ، وأُصْحِيَ : اتَّصَفَ به في الضحى ، وأُصْبِحَ : اتَّصَفَ به في الصباح ، وأَمْسَى : اتَّصَفَ به في المساء ، ومعنى صَارَ التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى [ صِفَةٍ ] أخرى ، ومعنى لَيْسَ : النفي ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال ، نحو : « ليس زيد قائماً » أى : الآن ، وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِهِ ، نحو : « ليس زيد قائماً غداً » ومعنى زَالَ وأخواتها : مُلَازِمَةٌ الخبرِ الحَبْرَ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ نحو : « ما زال زيد ضاحكاً ، وما زال عمرو أزرَقَ العينين » ومعنى دَامَ : بقى واستمرَّ .

\* \* \*

وَعَبْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَ إِذْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ أُسْتَعْمِلَ<sup>(١)</sup>  
 هذه الأفعال على قسمين<sup>(٢)</sup> : أحدهما ما يتصرف ، وهو ما عدا ليس ودام .

(١) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ماض » مضاف إليه « مثله » مثل : حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل « عمل » الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوعدة في الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفاً ؛ ولهذا وقعت حالا « قد » حرف تحقيق « عملاً » عمل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « غير » اسم كان ، وغير مضاف ، و « الماضى » مضاف إليه « منه » جار ومجرور متعلق باستعمل « استعمالاً » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الماضى ، والجملة في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضى مستعملاً فإنه يعمل مشابها الماضى .

(٢) هى على قسمين إجمالاً ، ولكنها على ثلاثة أقسام تفصيلاً ( الأول ) ما لا يتصرف أصلاً فلم يأت منه إلا الماضى ، وهو فعلان : ليس ، ودام ، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامة التى ترفع فاعلاً فقط ، والكلام =



والثاني ما لا يتصرف ، وهو ليس ودام ، فذبة المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي ، وذلك هو المضارع ، نحو : « يكون زيد قائما » قال الله تعالى : ( وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ) والأمر ، نحو : ( كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ) وقال الله تعالى : ( قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ) ، واسم الفاعل ، نحو : « زَيْدٌ كَأَنَّ أَخَاكَ » وقال الشاعر :

٦٣ — وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَأَنَّ

أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تَلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً

= إنما هو في دام النافصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ( الثاني ) ما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفتى ، وبرح ، وانفك ( الثالث ) ما يتصرف تصرفاً تاماً بأن تجيء منه أنواع الفعل الثلاثة : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقي ، وقد اختلف النحاة في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فنعه قوم منهم أبو علي الفارسي ؛ فقد سأله تلميذه ابن جنى عن قول سيديويه « يكون فيه » فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب . وأجازه غير أبي علي ، فاحفظ ذلك .

٦٣ — البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدي ، يظهر » البشاشة ، طلاقة الوجه « تلفه ، تجده » منجداً ، مساعداً .

المعنى : ليس كل أحد يلاقك بوجه ضاحك أخاك الذي تركز إليه ، وتعتمد في حاجتك عليه ، وإنما أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة .

الإعراب : « ما » نافية تعمل عمل ليس « كل » اسمها ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه « يبدي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « من » والجملة لا عمل لها صلة الموصول « البشاشة » مفعول به ليبدى « كأننا » خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان النافصة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل « أخاك » أخا : خبر كأن منصوب بالانف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخاه مضاف والكاف مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « لم » حرف نفي وجزم « تلفه » تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، =

والمصدر كذلك ، واختلف الناس في « كان » الفاقصة : هل لها مصدر أم لا ؟  
والصحيح أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

٦٤ — بِيذَلِّ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى  
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

عن الشاعر - كانه مع عمل المصدر

= وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلني ذلك ، جار ومجرور متعلق بقوله « منجدا ، الآتي » منجدا ، مفعول ثان لتلني ، وقال العيني : هو حال ، وذلك مبنى على أن « ظن » وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاة .  
الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » ، فإن « كائناً » اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها ، فرفع اسماً ونصب خبراً : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله « أخاك » ، على ما بيناه في إعراب البيت .

٦٤ — وهذا البيت — أيضاً — من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين .

اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه ويذبه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل .

الإعراب : « ببذل » جار ومجرور متعلق ب« ساد » ، و« حلم » معطوف على « بذل » ساد فعل ماض « في قومه » الجار والمجرور متعلق أيضاً ب« ساد » ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه « الفتى » فاعل ساد « وكونك » كونه مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ؛ فن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله « يسير » ، الآتي ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المنصلة به ؛ فهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله « إياه » وقوله « عليك » ، جار ومجرور متعلق ب« يسير » . وقوله « يسير » هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » ، حيث استعمل مصدر كان الناقصة ، وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر . وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت .

وما لا يتصرفُ منها — وهو دَام ، وليس (١) — وما كان النفيُّ أو شبههُ شرطاً فيه — وهو زال وأخواتها — لا يُستعملُ منه أمرٌ ولا مصدر .

\*\*\*

وفي جميعها تَوَسَّطَ الْخَبْرَ

أجزء ، وَكَلَّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرَ (٢)

= فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن « كان » الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها ، وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال — سواء أكان اسماً ، أم كان فعلاً غير ماضٍ — يعمل العمل الذي يعملُه الفعل الماضي ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيآن : الأول أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعملهم هذا الفعل بعد « ما » يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدرأ ، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : ( مادمت حيا ) بقولهم : مدة دواي حيا ، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدرأ لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءة ، فإزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة ، فتم الدعوى .

(٢) « وفي جميعها » الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه « توسط » مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و « الخبر » مضاف إليه « أجزاء » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كل » مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « دام » قصد لفظه : مفعول به لسبق « حظر » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ، والجملة من حظر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مُرَّاهُ أَنْ أَخْبَارَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ — إِنْ لَمْ يَجِبِ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْأَسْمِ ، وَلَا تَأْخِيرُهَا عَنْهُ — يَجُوزُ تَوَسُّطُهَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ <sup>(١)</sup> ؛ فَمِثَالُ وَجُوبِ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْأَسْمِ قَوْلُكَ : « كَانَتْ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » فَلَا يَجُوزُ هَهُنَا تَقْدِيمُ الْأَسْمِ عَلَى الْخَبْرِ ، لِثَلَاثِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مَتَأَخَّرِ لَفْظًا وَرَتْبَةً ، وَمِثَالُ وَجُوبِ تَأْخِيرِ الْخَبْرِ عَنِ الْأَسْمِ

(١) حَاصِلُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ أَنَّ الْخَبْرَ كَانَ وَأَخْرَاجَهَا سِتَّةَ أَحْوَالٍ :

الأول : وَجُوبُ التَّأْخِيرِ ، وَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتَيْنِ ، لِأَحْدَاهُمَا : أَنْ يَكُونَ إِعْرَابُ الْأَسْمِ وَالْخَبْرِ جَمِيعًا غَيْرَ ظَاهِرٍ ، نَحْوُ : كَانَ صَدِيقِي عَدُوِي ، وَثَانِيَتَهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مَحْصُورًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاةً وَتَصَدِيَةً ) وَالْمَكَاةُ : التَّصْفِيرُ ، وَالتَّصَدِيَةُ : التَّصْفِيقُ .

الثاني : وَجُوبُ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَاسْمِهِ ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : يَعْجَبُنِي أَنْ يَكُونَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا ؛ فَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمِثَالِ تَأْخِيرُ الْخَبْرِ عَنِ الْأَسْمِ ؛ لِثَلَاثِ يَلْزَمُ مِنْهُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مَتَأَخَّرِ لَفْظًا وَرَتْبَةً ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبْرُ عَلَى أَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ لِثَلَاثِ يَلْزَمُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الصَّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا تَوَسُّطُ هَذَا الْخَبْرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

الثالث : وَجُوبُ التَّقَدُّمِ عَلَى الْفِعْلِ وَاسْمِهِ جَمِيعًا ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخَبْرُ بِمَا لَهُ الصَّدَارَةُ كَأَسْمِ الْإِسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ « أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ » ؟

الرابع : امْتِنَاعُ التَّأْخِيرِ عَنِ الْأَسْمِ ، مَعَ جَوَازِ التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ أَوْ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِمَا ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْأَسْمُ مَتَّصِلًا بِضَمِيرٍ يَمُودُ عَلَى بَعْضِ الْخَبْرِ ، وَلَمْ يَكُنْ ثِمَّةً مَانِعَةً مِنَ التَّقَدُّمِ عَلَى الْفِعْلِ ، نَحْوُ « كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا ، وَكَانَ غَلَامٌ هِنْدِيٌّ بِعَلْمِهَا » يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ ذَلِكَ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : « فِي الدَّارِ كَانَ صَاحِبُهَا ، وَغَلَامٌ هِنْدِيٌّ كَانَ بِعَلْمِهَا » — بِنَصْبِ غَلَامٍ — وَلَا يَجُوزُ فِي الْمِثَالَيْنِ التَّأْخِيرُ عَنِ الْأَسْمِ .

الخامس : امْتِنَاعُ التَّقَدُّمِ عَلَى الْفِعْلِ وَاسْمِهِ جَمِيعًا ، مَعَ جَوَازِ تَوَسُّطِهِ بَيْنَهُمَا أَوْ تَأْخِيرَهُ عَنْهُمَا جَمِيعًا ، نَحْوُ « هَلْ كَانَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ » ؟ فَنَحْوُ هَذَا الْمِثَالِ يَجُوزُ هَذَا ، وَيَجُوزُ « هَلْ كَانَ صَدِيقَكَ زَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ عَلَى هَلْ ؛ لِأَنَّ « هَلْ » لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَلَا تَوَسُّطَهُ بَيْنَ هَلْ وَالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَيْنَهُمَا غَيْرَ جَائِزٍ .

السادس : جَوَازُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ ، نَحْوُ « كَانَ مُحَمَّدٌ صَدِيقَكَ » يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : صَدِيقَكَ كَانَ مُحَمَّدٌ ، وَأَنْ تَقُولَ : كَانَ صَدِيقَكَ مُحَمَّدٌ ، بِنَصْبِ الصَدِيقِ .

قولك : « كان أخى رَفِيقِي » فلا يجوز تقديم رفِيقِي — على أنه خبر — لأنه لا يُعْلَم ذلك ؛ لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسَّطَ فيه الخبرُ قولك : « كان قائماً زيدٌ » قال الله تعالى : ( وَكَانَ حَتَمًا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المُتَصَرِّفِ ، وغيره — يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المذکور ، ونقلَ صاحبُ الإرشادِ خلافاً في جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصوابُ جوازُه ، قال الشاعر :

٦٥ — سَلِيٌّ — إِنْ جَهَلْتِ — النَّاسَ — عَنَّا — وَعَنْهُمْ فَلَئْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ

٦٥ — البيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغساني ، المضروب به المثل في الوفاء ، ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدَنْسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ  
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا فَلَئْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ

اللغة : « يدنس ، الدنس — بفتح الدال المهملة والتون — هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسية ، والمراد ههنا الدنس المعنوي « اللؤم ، اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات « رداء ، هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها « ضيمها ، الضيم : الظلم .

المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعن تقارنينهم بنا — إن لم تكوني عالمة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم — لىكى بتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

الإعراب : « سلى ، فعل أمر ، وياها المخاطبة فاعله « إن ، شرطية « جهلت ، جهل : فعل ماضٍ فعل الشرط ، وتاء المخاطبة فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « عنا ، جار ومجرور متعلق بقوله سلى « وعنهم ، جار ومجرور مطوف بالواو على الجار والمجرور قبله « فليس ، انشاء حرف ذال على التعليل ، وليس : فعل ماضٍ نافية « سواء ، خبر ليس مقدم « عالم ، اسم ليس مؤخر « وجهول ، مطوف على عالم . =

وذكر ابن مَعَطٍ أن خبر «دام» لا يَتَقَدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقول : « لا أصحابك ما دام قائماً زيد » والصوابُ جَوَازُهُ ، قال الشاعر :

٦٦ — لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَةً  
لذاتهُ بادُّ كَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

== الشاهد فيه : قوله « فليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس وهو « سواء » على اسمها وهو « عالم » وذلك جائز سائغ في الشعر وغيره ، خلافا لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد ، وقد نسب ابن هشام القول بالمنع إلى ابن درستويه .

٦٦ — البيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد من اطلعنا على كلامه .

اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذتكار » فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الذال دالا ، ثم أدغمت الذال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار » بالذال المعجمة ، على أن تقلب المهمله معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهمله على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : ( فهل من مدكر ) أصله مذتكر فقلبت التاء دالا ثم الذال دالا أيضا ثم أدغمتنا على ما ذكرناه أولا .

المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيع العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « للعيش » جار ومجرور متعلق بمحذوف بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، أو متعلق بمحذوف بصفة لطيب ، وخبر لا حينئذ محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأكيد « منغصة » خبر دام مقدم على اسمها « لذاته » لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار ومجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف بالواو على الموت .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام وهو قوله « منغصة »

على اسمها وهو قوله « لذاته » .

وأشار بقوله : « وكلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرَ » إلى أن كلَّ العرب — أو كلَّ النحاة — مَنَعَ سَبَقَ خَبَرَ « دام » عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على « ما » المتصلة بها ، نحو : « لا أحببك قائماً ما دام زيد » فسلم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « دام » وَحَدَهَا ، نحو : « لا أحببك ما قائماً دام زيد » — وعلى ذلك حَمَلَهُ وَوَلَدَهُ فِي شَرْحِهِ — ففيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديمُ خَبَرٍ

== هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة ، ردأ على ابن معط . وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه — وهو قوله : « بادكار » — بأجنبي عنهما وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستترا ، وقوله « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل لقوله « منغصة » ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون ردأ على ابن معط ومن يرى رأيه .

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ، ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ ، لأنه اسم فاعل .

فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر .

قلت : هو كذلك ، ولكنه معتبر هنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين — وهما : دام ، وحافظ سري — وتأخر معمول واحد — وهو « من وثقت به » — فلما عمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع ، وهو جازم عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال ، إن شاء الله .

دام على دَامَ وحدها ؛ فتقول : «لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ» كما تقول : «لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلَّمْتَهُ» .

\* \* \*

كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةً ، لَا تَالِيَةَ<sup>(١)</sup> .

يعنى أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَيْرُ عَلَى مَا النَّافِيَةِ ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛ أحدهما : ما كان النفي شرطًا في عمله ، نحو : «ما زال» وأخواتها ؛ فلا تقول : «قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ» وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس ، والثانى : ما لم يكن النفي شرطًا في عمله ، نحو : «مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» فلا تقول : «قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ» ، وأجازهُ بعضهم<sup>(٢)</sup> .

ومفهومُ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ النِّفْيُ بغيرِ «مَا» يَجُوزُ التَّمْدِيدُ ؛ فتقول : «قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ» ، ومنطلقًا لَمْ يَكُنْ عَمْرُوٌ» ومنعهما بعضهم<sup>(٣)</sup> .

(١) «كذلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر ، وسبق مضاف ، و«خبر» مضاف إليه ، وهو من جهة أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفة لما «فجىء» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أت» بها ، جار ومجرور متعلق ب«جىء» متلوة ، حال من الضمير المجرور محلاً بالباء «لا» عاطفة تالية ، معطوف على متلوة .

(٢) أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب «ما» النافية أن تكون في صدر الكلام ؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ؛ وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي ؛ لأن نفيها حينئذ لا يجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثانى .

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذى منع ذلك هو الفراء ، وهذا المنع مردود

بقول الشاعر :

==



ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديمِ الخبرِ على الفعلِ وَحَدَهُ إذا كان النفي بما ،  
نحو : « مَا قَائماً زَالَ زَيْدٌ » و « مَا قَائماً كان زيد » ومنعه بعضهم .

\* \* \*

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ أَصْطَقِي ، وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَنِي <sup>(١)</sup>  
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي فِتْيَةٍ لَيْسَ زَالَ دَائِماً فُفِي <sup>(٢)</sup>

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فذهب الكوفيون

= مَهْ عَاذِلِي فَهَأَيَّمَا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى  
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

(١) « ومنع، مبتدأ ، ومنع مضاف ، و « سبق ، مضاف إليه ، و سبق مضاف و « خبر ، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس ، قصد انظله : مفعول به لسبق « اصطقتي ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وذو ، الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و « تمام ، مضاف إليه « ما ، اسم موصول خبر المبتدأ « برفع ، جار ومجرور متعلق بـ « يكتني الآتي « يكتني ، فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة وجملة يكتني و فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(٢) « وما ، اسم موصول مبتدأ « سواء ، سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه « ناقص ، خبر المبتدأ « والنقص ، مبتدأ « في فتية ، جار ومجرور متعلق بقوله « فتية ، الآتي « ليس ، زال ، معطوفان على « فتية ، بإسقاط حرف العطف « دائماً ، حال من الضمير المستتر في قوله « فتية ، الآتي « فتية ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النقص ، والجملة من فتية ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو « النقص » .

وتقدير البيت : وما سوى ذى التمام ناقص ، والنقص فتية — أى اتبع — حال كونه مستمراً في فتية وليس وزال .

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع ،  
 وذهب أبو علي [ الفارسي ] وابن برهان إلى الجواز ؛ فتقول : « فأما ليس زيدٌ »  
 واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب قومٌ إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من  
 لسان العرب تقدم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول  
 خبرها عليها ، كقوله تعالى : ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ) وبهذا  
 استدلال من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن « يوم يأتيهم » معمول الخبر الذي  
 هو « مصروفا » وقد تقدم على « ليس » قال : ولا يتقدم معمول إلا حيث  
 يتقدم العامل<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلا في  
 كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا يتطرق إليه التفتن ، ونحن نذكر لك  
 عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل :

الموضع الأول : إذا كال خبر المبتدأ فعلا ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لثلا  
 يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » ، على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملته  
 خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو « عمرو ضرب زيدا ،  
 فيقولون « زيدا عمرو ضرب » .

الموضع الثاني : خبر إن — إن لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا — لم يجيزوا تقديمه على  
 اسمها ؛ فلا يقولون : « إن جالس زيدا » ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون :  
 « إن عندك زيدا جالس » .

الموضع الثالث : الفعل المنفي بلم أو لن — نحو « لم أضرب » ، ولن أضرب ، —  
 لم يجيزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لن أضرب » ، وعمرا  
 لم أصحاب .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لإما ، وأجازوا إيلاء  
 معموله لها ، نحو قوله تعالى : ( فأما اليتيم فلا تقهر ) .

وقوله : « وذو تمام — إلى آخره » معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاماً وناقصاً ، والثاني : ما لا يكون إلا ناقصاً ، والمراد بالتام : ما يكتب بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يكتب بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامةً ، إلا « فتيء » ، و « زال » التي مضارعها يَزَالُ ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنها تامة ، نحو : « زالت الشمس » و « ليس » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة .

ومثال التام قوله تعالى : ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) أى : إن وُجد ذو عُسْرَةٍ ، وقوله تعالى : ( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ) وقوله تعالى : ( فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ) .

\* \* \*

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولٌ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أُنِيَ أَوْ حَرْفَ جَرٍّ<sup>(١)</sup>

== والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكتة خاصة به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكتة لا تنسج هذه العجالة لشرحها .

(١) « ولا ، نافية ، يلي ، فعل مضارع ، العامل ، مفعول به يلي مقدم على الفاعل ، ومعمول ، فاعل يلي ، ومعمول مضاف و « الخبر ، مضاف إليه ، إلا ، أداة استثناء ، وإذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط ، ظرفاً ، حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر في أُنِيَ ، « أُنِيَ ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المعمول الخبر ، السابق ، أو ، حرف عطف ، حرف ، معطوف على قوله « ظرفاً ، وحرف مضاف و « جر ، مضاف إليه ، وجملة « أُنِيَ ، وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي =

يعنى أنه لا يجوز أن يلى « كان » وأخواتها معمولٌ خبرها الذى ليس بظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمولُ الخبرِ [ وَحَدَه على الاسم ] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم ، نحو : « كان طعامك زيداً آكلًا » وهذه ممتنعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم الممولُ والخبرُ على الاسم ، ويتقدم الممول على الخبر ، نحو : « كان طعامك آكلًا زيدٌ » وهى ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعضُ البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدمَ الخبرُ والممولُ على الاسم ، وقدمَ الخبر على الممول جازت المسألة ؛ لأنه لم يلى « كان » معمولٌ خبرها ؛ فتقول : « كان آكلًا طعامك زيدٌ » ولا يمنعها البصريون .

فإن كان الممولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلأؤه « كان » عند البصريين والكوفيين ، نحو : « كان عندك زيدٌ مقياً ، وكان فيك زيدٌ راغباً » .

\* \* \*

وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا اُنْوِ اِنْ وَقَعَ مُوَهُمُ مَا اسْتَبَانَ اَنَّهُ اُمْتَنَعُ (١)

= فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، وتقديره : فإنه يليه ، وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، وهو عموم الأوقات ، وكأنه قال : لا يلى معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت يجيئه ظرفاً أو حرف جر .

(١) « مضمر ، مفعول به مقدم على عامله وهو قوله « انو ، الآتى ، ومضمر مضاف و « الشان ، مضاف إليه « اسما ، حال من مضمر « انو ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن ، شرطية « وقع ، فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل =

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهره أنه وَلِيَ « كان » وأخواتها معمولٌ خبرها فأوَّلُهُ على أَنَّ في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

== جزم ، وسكن للوقف « موهم » ، فاعل وقع ، وموهم مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على اليكون في محل جر « استبان » ، فعل ماضٍ « أنه » ، أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم في محل نصب « امتنع » ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر فاعل لاستبان ، وتقديره : استبان امتناعه ؛ وجملة « استبان » وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وتقدير البيت : وانو مضمير الشأن حال كونه اسماً لسكان إن وقع في بعض الكلام ما يوهم الأمر الذى تبين امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

٦٧ — البيت للفرزدق ، من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهى من النقايش

بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةً شَوَّرَتْهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْخَدَا

اللغة . « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو — بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة — حيوان يضرب به المثل فى السرى ، فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أنقد » ، وأنقد : اسم للقنفذ ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامة ، وللذئب : ذؤالة ، قاله الميدانى (١/ ٢٣٩ الخبرية) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع ، اه ، ويقال فى مثل آخر « بات فلان بليل أنقد » ، وفى مثل آخر « اجعلوا ليلكم ليل أنقد » ، وذكر مثله العسكري فى جمهرة الأمثال (بهاش الميدانى ٧/ ٢) « هداجون » ، جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان — بفتحات — وهله الهدج — بفتح فسكون — مشية الشيخ « أو مشية فيها ارتعاش : وباب فعله ضرب ، ويروى « قنافذ دراجون » ، =

= والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من « درج الصبي والشيخ ، — من باب دخل — إذا سار سيرا متقارب الخطو «عطية» هو أبو جرير .

المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونة فجار . يشبهون القنافذ حيث يسرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء ، وإنما السبب عنده في ذلك تعويد أبيهم لإياهم ذلك .

الإعراب : «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله هم كالقنافذ ؛ محذوف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ ، مرفوع بالوارى نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، ويوت من «بيوتهم» مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا اسمياً ، والأحسن أن تكون موصولا حرفياً «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله «عطية» اسم كان «عودا» : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان» .

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذي يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله «بما كان إياهم عطية عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة «عودا» عن الاسم أيضاً ؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت .

والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ؛ وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون «عطية» اسم كان ، ولهم في البيت ثلاثة توجيهات :

أحدها : وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعاً للصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله «عطية» مبتدأ ، وجملة «عودا» في محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم مفعول به لعود ، =

فهذا ظاهره أنه مثل « كان طعامك زيداً أكلاً » ويتخرج على أن في « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [ وهو اسمُ كان ] .

= وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمّر عقب « كان » نفسها ، فهو الذي وإياها ، و « إياهم » معمول لخبر مبتدأ ، وعلى هذا ليس في البيت معمول لخبر كان .

والتوجيه الثاني : أن « كان » في البيت زائدة ، و « عطية عود » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « ما » أي بالذي عطية عودهموه والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعموليها لا محل له من الإعراب صلة الموصول .

والعائد — على هذا التوجيه والمضى قبله — محذوف تقديره هنا : بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول . هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها .

قال المحققون من العلماء : والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر ، ولم نقف على اسمه :

بَأْتَتْ فُوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً      فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذات الخال : اسم بات . وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال ، وفوادي : مفعول به مقدم على عامله الذي هو قوله سالبة ، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبِ بِالْصَّدِّ مُغْرِبًا      لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

فالشيب : اسم كان ، ومغربياً : خبره ، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله ، وسلمى مفعول به لمغربياً تقدم على اسم كان ، ولا تتأق فيه التوجيهات السابقة .

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريباً عجيباً ؛ فزعم أن « فوادي » منادى بحرف نداء محذوف ، وكذلك « سلمى » ، وكان الشاعر قد قال : باتت يا فوادي ذات الخال سالبة إياك ، ولئن كان يا سلمى الشيب مغربياً إياك بالصد ، وجملة النداء في البيتين لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموليه .

ومما ظاهره أنه مثل « كان طعامك آكلًا زيدٌ » قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ

وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ

٦٨ — البيت لحيد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت

من شواهد كتاب سيويه ( ج ١ ص ٣٥ ) وقبله قوله :

بَاتُوا وَجُلْتَنَا الصَّبَاءُ بَيْنَهُمْ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة : « جلطنا ، بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكتر فيه ، وجمعه جلال - بوزن غرفة وغرف - ويجمع أيضا على جلال ، وهي عربية معروفة « الصباء » يريد أن لونها الصببة ، قال الأعم في شرح شواهد سيويه ، « الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصببة ، اه ، « فأصبحوا ، دخلوا في الصباح « معرسهم ، اسم مكان من « عرس بالمكان ، - بتشديد الراء مفتوحة - أى نزل به ليلا .

المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمرا ، يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلتقون بعض النوى ويلعبون بعضا ، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه ، وكثرة ما أكلوا ، ووصفهم بالشره .

الإعراب : « فأصبحوا ، فعل وفاعل « و » حالية « النوى » مبتدأ « على ، خبر ، وعلى مضاف ومعرس من « معرسهم ، مضاف إليه ، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا « ليس ، فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « كل ، مفعول به مقدم لقوله « تلقى ، وكل مضاف ، و « النوى » مضاف إليه « تلقى ، فعل مضارع « المساكين ، فاعل تلقى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف .

الشاهد فيه : قوله « وليس كل النوى تلقى المساكين ، والى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الانضاح نبين لك أولا أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى « يلتقى المساكين ، بياء المضارعة ، كما يروى « تلقى المساكين ، بالتاء ؛ فهذه أربع روايات .



= أما رواية رفع « كل » - سواء أكانت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بياء المضارعة أم كانت « وليس كل للنوى تلقى المساكين » بالناء - فليس فعل ماض ناقص ، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولاشاهد في هذا البيت على هاتين الروایتين لما نحن فيه ، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى بلقيه المساكين ، أو تلقيه المساكين .

فإن قلت : كيف جاز أن يروى « تلقيه المساكين » بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين .

فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفردة مؤنثاً ، ومن ورود فعله مؤنثاً - مع أن مفرده مذكر - قول الله تعالى : ( قالت الاعراب آمنة ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ) فإن مفرد الاعراب أعرابي .

وأما رواية نصب كل والفعل « يلقى » بياء المضارعة ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم يلقي ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله . والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب ، نعمى أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخراً ، ويلقى فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجملة يلقي وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها ، لا يجوز ذلك بته .

فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت « وليس كل النوى يلقى المساكين » بنصب كل ؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر ، فأنت لا تقول : الاعراب قان ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة : فتقول : الاعراب قالوا ، وتقول =

= المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت ، أو تقول : المساكين ألفت أو تلتق ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التذكير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو تقول : تلتق المساكين ، فلما لم يقل شيئاً من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده .

وأما رواية نصب « كل » والفعل « تلتق » ، بالتاء الفوقية فالـكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلتق ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلتق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المساكين ، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه . والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت -- على هذا الإعراب -- على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدما على اسمها ، كما في البيت .

والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت ، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما زعمتم ، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ماضياً ناقصاً ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلتق ، والنوى : مضاف إليه ، وتلتق : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس ( هو : أي الحال والشأن ) كل النوى تلتق المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها .

وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنتكر العين عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال « يلقون المساكين » كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدما مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرق إلا إلى المساكين ، بالياء التحتية . واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اهـ كلامه بحروفه .

والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه - يرى أن في كلام العيني هذا تحاملاً على ابن الناظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خلافاً من عدة وجوه :

— إذا قرىء بالتاء المثناة من فوقٍ — فَيُخْرِجُ البیتان علی إضمار الشأن :

والتقدير فی الأول « بما كان هو » أى الشأن ؛ فضمیر الشأن اسم كان ،

== الأول : أن قوله « والبيت لم يرو إلا يلقي المساكين بالياء التحتية ، غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية ، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تحطته في الرواية ، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل ، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهد ،

الثاني : في قوله « ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين ، ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء ،

الثالث : أن تنظيره بقوله « كما نقول قاموا الزيدون ، على أن الجملة خير مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، ليس تنظيراً صحيحاً ، لأن الاسم في الكلام الذي نظر به جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز في فعله إلا التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله ١١ ،

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تبين لك خمسة أمور :

الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها في البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب .

الثاني : أنه لا شاهد في البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث .

الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة ، وهي « وليس كل النوى تلقى المساكين » .

الرابع : أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون .

الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل .

وعطية : مبتدأ ، وعود : خبر ، وإياهم : مفعول عود ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر كان ؛ فلم يفصل بين « كان » واسمها مفعول الخبر ؛ لأن اسمها مضمرة قبل المفعول .

والتقدير في البيت الثاني « وليس هو » أي : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكل [ النوى ] منصوب ببقاقي ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [ والمجموع ] خبر ليس ، هذا بعض ما قيل في البيتين .

\* \* \*

وَقَدْ تَزَادُ كَانٌ فِي حَشْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مِّنْ تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>

كان على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، وقد تقدم ذكرها والثالث : الزائدة ، وهي المقصودة بهذا البيت ، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد بين الشئيين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو : « زِيدُ كَانَ قَائِمٌ » والفعل ومرفوعه ؛ نحو : « لَمْ يُوْجَدْ كَانٌ مِثْلَكَ » وَالصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ ، نحو : « جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمْتُهُ » وَالصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ » وهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف « وقد تزداد كان في حشو » وإنما تنقاس زيادتها بين « ما »

(١) « وقد » حرف تقليل « تزداد » فعل مضارع مبنى للجهول « كان » قصد لفظه : نائب فاعل تزداد « في حشو » جار ومجرور متعلق بتزداد « كما » الكاف جارة لقول محذوف « ما » تعجبية ، وهي نكرة تامة مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب « كان » زائدة « أصح » فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجبية « علم » مفعول به لأصح ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تقدما » تقدم : فعل ماض ، والالف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وفعل التعجب ، نحو : « ما كان أَصَحَّ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَ (١) » ولا تزداد في غيره إلا سماعاً .

وقد سُمِعَت زِيادَتُها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم (٢) : وَوَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَلِمَةَ مِنْ بَنِي عَبَسَ لَمْ يُوجَدُ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ .

وَو [ قد ] سَمِعَ أَيْضاً زِيادَتُها بين الصفةِ وَالْمَوْصُوفِ كقولهِ :

٦٩ — فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

(١) مما ورد من زيادتها بين ما، التعجبية وفعل العجب قول الشاعر :

لِلَّهِ دَرٌّ أَنْوُ شَرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفُهُ بِالذُّونِ وَالسَّفَلِ

ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٢٢/٣ بتحقيقنا) :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيًا

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب) :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَيَّ عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرًا

إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، ونول عروة ابن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ الْعَيْشَ مُؤْتَنِفًا غَضًّا ، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الْأَصْلًا

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، في فاطمة بنت الخرشب ، من بني أنمار

ابن بغيض بن ربث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعمار الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبيسي ، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

٦٩ — البيت للفرزدق ، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك — وقيل : يمدح

سليمان بن عبد الملك — وقد أنشده سيويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف ، اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبني على الفتح في =

(١٩ — شرح ابن عقيل ١)

== محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « مررت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « بدار » جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على دار قوم « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران « كانوا » زائدة — واستعرف ما فيه — « كرام » صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « وجيران لنا كانوا كرام » حيث زيدت « كانوا » بين الصفة وهي قوله « كرام » والموصوف وهو قوله « جيران » وتقدير الكلام : وجيران كرام لنا .

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيويه ، لكن قال ابن هشام في توضيحه : إن شرط زيادة « كان » أن تكون وحدها ؛ فلا تزد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت ، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة « كان » في هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، وواو الجماعة المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام — على هذا — وجيران كرام كانوا لنا .

والذي ذهب إليه سيويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون « ظننت » متأخرة ومتوسطة ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر « كان » عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره .

قال سيويه : « وقال الخليل : . إن من أفضلهم كان زيداً ، على إلغاء كان ، وشبهه بقوله الشاعر :

• وجيران لنا كانوا كرام • • اه

وقال الأعمى : « الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيداً وتبييناً لمعنى المضى . والتقدير =  
وجيران لنا كرام كانوا كذلك • اه .

وَشَدَّ زِيَادُهَا بَيْنَ حَرْفِ الْجُرِّ وَمَجْرُورِهِ ، كَقَوْلِهِ :

٧٠ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسُومَةِ الْعَرَابِ

== هذا ، ومن شواهد زيادة « كان » ، بين الصفة وموصوفها — من غير أن تكون متصلة باسمها — قول جابر الكلاني ( وانظر معجم البلدان مادة كَتَيْمَةٌ ) :

وَمَاؤُ كَمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتَهُ شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَتْ طَالَ اعْتِلَاكُهَا

فإن جملة « طال اعتلاها » ، في محل جر صفة لنفس « وقد زاد بينهما « كان » ،

٧٠ - أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى فائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلًا ، ويروى

المصراع الأول منه :

\* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي \*

اللغة : « سَراة » جمع سَري ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعلة ، والجياد : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس « تسامى » أصله تتسامى - بتاءين - تحذف إحداهما تخفيفاً « المسومة » الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى « العراب » هي خلاف البراذين والبخاتي ، ويروى :

\* عَلَى كَانِ الْمُطَهَّمَةِ الصَّلَابِ \*

والمطهمة : البارة التامة في كل شيء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .  
المعنى : من رواه « سَراة » بنى أبي بكر - لمخ ، فعناه : إن سادات بنى أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تميز بها عما عداها من الخيول .

ومن رواه « جِيَاد » بنى أبي بكر - لمخ ، فعناه : إن خيول بنى أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلىها .

الإعراب : « جِيَاد » مبتدأ ، و« جِيَاد » مضاف ، و« بنى » مضاف إليه . و« بنى مضاف و« أبى » مضاف إليه . و« أبى مضاف ، و« بكر » مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، و« فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جِيَاد . والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة : المسومة ، مجرور ب« على » العراب ، نعت للمسومة ، والجار والمجرور متعلقان بقوله تسامى

وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي ، وقد شددت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عَقِيلِ  
ابن أبي طالب :

٧١ - أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالًا بَلِيلُ

\*\*\*

== الشاهد فيه : قوله « على كان المسومة » حيث زاد « كان » ، بين الجار والمجرور ، ودليل  
زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٧١ - هذا البيت - كما قال الشارح - لام عقيل بن أبي طالب ، وهي فاطمة بنت أسد بن  
هاشم بن عبد مناف ، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم  
وأبي أمير المؤمنين هلى بن أبي طالب رضى الله عنه ، تقوله وهي ترفص ابنها عقيلاً ، ويروى  
بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلُ وَيَبِي الْمَلْفَفُ الْمَحْمُولُ  
أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالًا بَلِيلُ

\* يُعْطَى رِجَالَ الْحَيِّ أَوْ يُنِيلُ \*

اللغة : « ماجد ، كريم ، نبيل ، فاضل شريف » تهب ، مضارع هبت الريح هبوباً  
وهيباً ، إذا هاجت « شمال » ، هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل » ، رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ، ضمير منفصل مبتدأ « تكون » ، زائدة « ماجد » ، خبر المبتدأ  
« نبيل » ، صفة لماجد « إذا » ، ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » ، فعل مضارع « شمال » ،  
فاعل تهب « بليل » ، نعمت لشمال ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » ،  
إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمال بليل فأنت  
ماجد نبيل حينئذ .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » ، حيث زادت المضارع من « كان » ، بين  
المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ؛ لأن الماضي لما كان  
مبنياً أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء ، وقد زيدت الباء في  
المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » ، وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى ( أليس الله =



وَيَحْذِفُونَهَا وَيُيقُونَ الْخَبْرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرَ (١)  
 تُحْذَفُ « كان » مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ ، كقوله :

= بكاف عبده) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلك الشبه عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخرج كلامه وتعليقه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء .  
 وما استدلل به على زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْنِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ  
 ووياء برفع « مزاجها عسل وماء » ، على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة ، وزعما أن « يكون » زائدة .

والرد على ذلك أن الرواية بنصب « مزاجها » ، على أنه خبر يكون مقدما ، ورفع « عسل وماء » ، على أنه اسم يكون مؤخر ، وإن سلنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وقوله « مزاجها عسل وماء » جملة من مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر يكون .

وكذلك بيت الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه .

(١) « يحذفونها » ، فعل مضارع ، وواو الجماعة فاعله ، وما العائد على كان : مفعول به و ييقون ، الواو عرف عطوف ، ييقون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله « الخبر » مفعول به ليقون « وبعد » ، ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتي ، وبعد مضاف و « إن » ، قصد لفظه : مضاف إليه « ولو » ، معطوف على إن « كثيراً » ، حال من الضمير المستتر في اشتهر « ذا » ، اسم إشارة مبتدأ « اشتهر » ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ذا » ، الواقع مبتدأ ، والجملة من اشتهر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

٧٢ — قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا  
فَمَا اعْتَذَرَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا ؟

٧٢ — البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة ، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي ، وهو من شواهد سيويه ( ١ / ١٣١ ) ونسب في الكتاب لشاعر بقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعم في شرح شواهد إلى نسبه بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار ليلى بن ربيعة .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « إن » شرطية « صدقا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « إن كان المقول صدقا ، « وإن كذبا » مثل قوله : « إن صدقا ، وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه « فما » اسم الاستفهام مبتدأ « اعتذارك » اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « من قول » جار ومجرور متعلق باعتذار « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « قِيلًا » قيل : فعل ماض مبني للمجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

الشاهد فيه : قوله « إن صدقا ، وإن كذبا ، حيث حذف « كان » مع اسمها وأبقى خبرها بعد « إن » الشرطية ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلى الأخيلية ( انظره في أمالي القائل ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضاً عليه في التنبيه ٨٨ ) :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ  
إِنْ ظَالِمًا — أبدأ — وَإِنْ مَظْلُومًا  
وقول النابغة الذبياني :

حَدَيْتْ عَلَى بُطُونِ ضِنَّةٍ كُلِّهَا  
إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا  
وقول ابن همام السلولي :

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو  
دُ إِنْ عَازَرًا لِي وَإِنْ تَارَكًا =

التقدير: « إن كان المَقُولُ صدقًا ، وإن كان المَقُولُ كذبًا » .

وبعد لو<sup>(١)</sup> كقولك: «أُنذِنِي بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا» أى: «ولو كان المَاتِي بِهِ حِمَارًا» .

رَقْدٌ شَدَّ حَذْفُهَا بَعْدَ لَدُنْ ، كقوله :

— ٧٣ \* مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِنْتِلَاهِيَا \*

[ التقدير: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا ] .

\*\*\*

== وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد « لو » كما قرره الشارح العلامة ، وعليه قول الشاعر :

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أصل الكلام: ولو كان الباغى ملكا ، لحذف كان واسمها ، وأبقى خبرها .

(١) ومن ذلك ما ورد في الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « التمس ولو

خاتما من حديد » التقدير: ولو كان ملاتمسك خاتما من حديد ، والبيت الذى أنشدناه فى

آخر شرح الشاهد رقم ٧٢ .

٧٣ — هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بينا من مشطور

الرجز ، وهو من شواهد سيويه ( ١٣٤/١ ) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته

لقائله بشيء .

اللغة: « شولا ، قيل: هو مصدر « شالت الناقة بذنبا ، أى رفعته للضرب ، وقيل:

هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة: الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها «إنتلاها،

مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها .

الإعراب: « من لد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير: ربيتها من لد - مثلا

، شولا ، خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير: من لد أن كانت الناقة شولا ، «فإلى ،

الفاء حرف عطف ، وإلى: حرف جر «إنتلاها، إنتلاء: مجرور بإلى ، وإنتلاء مضاف

وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار

والمجرور الأول ، وتقدير الكلام: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك

إلى إنتلاها .

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيضُ « مَا » عَنْهَا أَرْتَكِبُ  
 كَمَثَلِ « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » (١)

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ « كَانَ » تُحذَفُ بَعْدَ « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةَ وَيُعَوِّضُ  
 عَنْهَا « مَا » وَيَبْقَى اسْمُهَا وَخَبْرُهَا ، نَحْوُ : « أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » وَالْأَصْلُ  
 « أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبُ » فَحُذِفَتْ « كَانَ » فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا وَهُوَ  
 النَّاءُ ، فَصَارَ « أَنْ أَنْتَ بَرًّا » ثُمَّ آتَى بِـ « مَا » عِوَضًا عَنِ « كَانَ » ، فَصَارَ

== الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها وأبقى خبرها وهو  
 « شولا » بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد « إن » ، ولو « كما سبق » ، هذا  
 بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويوه .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف ،  
 والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » ، وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثا وهو أن يكون  
 نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » ،  
 وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسألة  
 وشرح هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في ( ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد  
 رقم ٢٠٦ ) تظفر ببحث ضاف واف .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ارتكب » الآتي ، وبعد مضاف ، و « أن » قصد  
 لفظه : مضاف إليه « تعويض » مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف  
 إليه « عنها » جار ومجرور متعلق بتعويض « ارتكب » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب  
 الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجملة من ارتكب ونائب  
 فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، « كشل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف « أما » هي  
 أن المصدرية المدغمة في ما الزائدة المعوض بها عن كان المحذوفة « أنت » اسم كان المحذوفة  
 « برا » خبر كان المحذوفة « فاقترب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

« أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا » [ ثم أدغمت النون في الميم ، فصار « أَمَا أَنْتَ بَرًّا » ] ، ومثله قول الشاعر :

٧٤ — أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

٧٤ — البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٤٨ ) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وقارس مذکور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذَا نَفَرٍ » يريد ذَا قوم تعز بهم وجماعة تمتلئ بهم نفرا « الضبع » أصله الخيوان المعروف ، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجذبة ، قال حمزة الأصفهاني : إن الضبع إذا وقعت في غم عانت ، ولم تكف من الفساد بما يكتفي به الذئب ، ومن إفسادها وإمرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجذبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعز بجاعتك فإن قومي موفورون كثير والعدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجذبة ، ولم يضعفهم الحرب ، ولم تنل منهم الأوثام . الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و « خراشة » مضاف إليه « أما » هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في « ما » الزائدة النائية عن « كان » المحذوفة « أنت » اسم لكان المحذوفة « ذَا » خبر كان المحذوفة ، وذا مضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب وقومى ، قوم : اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به لتأكل « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذَا نفر » حيث حذف « كان » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمتها في نون أن المصدرية ، وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله « ذَا نفر » . وأصل الكلام عند البصريين : نخرت على لأن كنت ذَا نفر ، لحذفت لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذَا نفر ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هيئة الضمير ، ثم عوض من كان بما الزائدة ؛ =

فَأَنْ : مصدرية ، وما : زائدة عوضاً عن « كان » ، وَأَنْتَ : اسمُ كان المحذوفة ،  
وَذَا نَفَرٍ : خَبْرُهَا ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون « ما » عِوَضاً عنها ،  
ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَضِ ، وأجاز ذلك المبردُ ، فيقول « أَمَّا كُنْتُ  
منطلقاً انطلقتُ<sup>(١)</sup> » .

ولم يُسَمَّع من لسان العرب حَذْفُ « كان » وتعويضُ « ما » عنها وإبقاء اسمها  
وخبرها إلا إذا كان اسمها ضميراً مخاطباً كما مثَّلَ به المصنفُ ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ،  
نحو : « أَمَّا أَنَا منطلقاً انطلقتُ » والأصل « أَنْ كُنْتُ منطلقاً » ولا مع الظاهر ،  
نحو : « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقتُ » والقياسُ جَوَازُهَا كما جاز مع المخاطب ، والأصلُ  
« أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقتُ » وقد مثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ « أَمَّا  
زَيْدٌ ذَاهِباً » .

\* \* \*

وَمِنْ مَضَارِعِ لِكَانٍ مُنْجَزِمٍ مُحْدَفٍ نُونٌ ، وَهُوَ حَذْفُ مَا أُتْرِمَ<sup>(٢)</sup>

= فالتي حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة - فأدغمها ؛ فصار  
الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة « إما كنت  
ذا نفر ، وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهُ بِكَلِّمَا مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوَضِ منه لا يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا  
بينهما في بعض الأحيان ؛ فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال « إما كنت منطلقاً  
انطلقتُ ، .

(٢) « ومن مضارع ، جار ومجرور متعلق بقوله « تحذف ، الآتي » لكان ، =

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من « كان » قيل : لم يَكُنْ ، والأصلُ يَكُونُ ، فحذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup> ؛ فصار اللفظ « لم يَكُنْ » والقياسُ يقتضى أن لا يُحذفَ منه بعد ذلك شيءٌ آخرٌ ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup> ؛ فقالوا : « لم يَكُ » وهو حذَفُ جائزٌ ، لا لازم ، ومذهبُ سيبويه ومن تابعه أن هذه

== جار ومجرور متعلق بحذوف صفة لمضارع « منجزم » صفة ثانية لمضارع « تحذف » فعل مضارع مبنى للجهول « نون » نائب فاعل تحذف « وهو » مبتدأ « حذف » خبر المبتدأ « ما » نافية « التزم » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من التزم المنفي ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان ، وهو حذف لم تلزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب .

(١) لو قال « للتخلص من التقاء الساكنين ، لكان أحسن .

(٢) قد جاء هذا الحذف كثيراً جداً في كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن ذلك قولهم في المثل « إن لم يك لحم فنفش ، والنفس : الصوف ، ويروى « إن لم يكن » وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ      وَ لَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ  
وقول عروة بن الورد العبسي :

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتَرَأٍ      يُغَرَّرُ وَيَطْرَحُ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْرَحٍ  
وقول مهلهل بن ربيعة يرثي أخاه كليب بن ربيعة :

فَإِنْ يَكُ بِاللَّيْلِ طَالَ لَيْلِي      فَقَدْ أَبْكَى مِنَ اللَّيْلِ الْقَصِيرِ  
وقول عميرة بن طارق البربوعي :

وَإِنْ أَكُ فِي نَجْدٍ — سَقَى اللَّهُ أَهْلَهُ      بِمَنَانَةٍ مِنْهُ ! — فَقَلْبِي عَلَى قُرْبِ  
وقول الخطيئة العبسي :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي      وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

النون لا تُحذفُ عند ملاقاته ساكنين ؛ فلا تقول : « لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا » وأجاز ذلك يونس<sup>(١)</sup> ، وقد قرئ شاذًا (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وأما إذا لاقى متحركاً فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً ، أولاً ، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : « إِنْ يَكُنُّهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَبْنُ مِنْهُ فَلَإِ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ »<sup>(٢)</sup> ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : « إِنْ يَكُهُ ، وَإِلَّا يَكُهُ » ، وإن كان غيرَ [ ضمير ] متصلٍ جاز الحذفُ والإثباتُ ، نحو : « لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا » .

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه لا فرق فى ذلك بين « كان » الناقصة والتامة ، وقد قرئ : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذفِ النون ، وهذه هى التامة .

\* \* \*

(١) قد وردت عدة أبيات تشهد لما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز حذف نون « يكن » ولو كان بعدها ساكن ، فمن ذلك قول الحسيل بن عرفطة :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمَعْنٍ عَنكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

(٢) روى هذا الحديث بهذه الالفاظ الإمام مسلم بن الحجاج فى باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأثرات الساعة من صحيحه ، ورواه الإمام البخارى فى باب كيف يعرض الإسلام على الصبي من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده (رقم ٦٣٦) يلفظ « إن يكن هو ، وإن لا يكن هو » .



## فَصَلِّ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنِ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالٍ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِن» مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبِ زُكْنِ (١)  
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَرٍّ «مَا» بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا «أَجَّازَ الْعُلَمَاءُ» (٢)

تقدّم في أول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال

(١) «إعمال» مفعول مطلق منصوب بقوله «أعملت» الآتي ، وإعمال مضاف  
و«ليس» قصد لفظه : مضاف إليه «أعملت» ، «أعمل» : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء  
تاء التانيث «ما» ، قصد لفظه : نائب فاعل «أعملت» دون ، ظرف متعلق بمحذوف خال  
من «ما» ودون مضاف ، وقوله «إن» ، قصد لفظه : مضاف إليه «مع» ، ظرف متعلق  
بمحذوف حال من «ما» ، أيضاً ، ومع مضاف ، و«بقا» مقصور من ممدود للضرورة :  
مضاف إليه ، و«بقا» مضاف ، و«النفي» مضاف إليه «وترتيب» معطوف على «بقا» ،  
السابق «زكن» ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى ترتيب ، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل جر صفة لترتيب .  
وحاصل البيت : «أعملت ما النافية لإعمال ليس» ، حال كونها غير مقترنة بإن الراجعة ،  
وحال كون نفيها باقيا ، وكون اسمها مقدما على خبرها .

(٢) «وسبق» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجاز» الآتي ، وسبق مضاف ،  
و«حرف» مضاف إليه ، و«حرف مضاف» ، و«جر» مضاف إليه «أو ظرف» ،  
معطوف على حرف جر «كما» الكاف جارة لقول محذوف ، ما : نافية حجازية «بي» ،  
جار ومجرور متعلق بقوله معنيا الآتي «أنت» ، اسم ما «معنيا» ، خبر ما منصوب بالفتحة  
الظاهرة «أجاز» ، فعل ماض «العلماء» مقصور من ممدود ضرورة : فاعل أجاز .

وحاصل البيت : «أجاز النحاة العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم  
ما ، بشرط أن يكون ذلك المعمول جاراً ومجروراً أو ظرفاً ؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع  
في غيرهما ، وذلك نحو «ما بي أنت معنيا» ، أصله ما أنت معنياً بي ، تقدم الجار والمجرور  
على الاسم مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم ، ومعنى : هو الوصف من «عنى فلان بفلان» ،  
— بالبناء للجهول — إذا اهتم بأمره .

وَحُرُوفٍ ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى « كَان » وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْبَاقِي ، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنَ الْحُرُوفِ [ النَّاسِخَةِ ] قِسْمًا بِمَلَّ عَمَلَ « كَان » وَهُوَ : مَا ، وَلَا ، وَلَاتَ ، وَإِنْ .

أما « ما » فلفظة بنى تميم أنها لا تعمل شيئاً ؛ فنقول : « ما زيد قائم » فزيد مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عمل لما في شيء منهما ؛ وذلك لأن « ما » حرف لا يختص ؛ لدخوله على الاسم نحو : « ما زيد قائم » وعلى الفعل نحو : « ما يقوم زيد » وما لا يختص فحقه ألا يعمل .

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل « ليس » لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، نحو : « ما زيد قائماً » قال الله تعالى ( مَا هَذَا بَشَرًا ) وقال تعالى : ( مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ) وقال الشاعر :

٧٥ — أَبْنَاؤَهَا مُتَكَنَّفُونَ أَبَاهُمْ حَنَقُوا الصُّدُورِ ، وَمَا تُمْ أَوْلَادَهَا

٧٥ — البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه ، وقبله قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

اللغة : « النذير ، المعلم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه » « بحرة » أصله الأرض ذات الحجارة السود ، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد « أقوادها » جمع قود ، وهي الجماعة من الخيل « أبناؤها » أي أبناء هذه الكتيبة التي يندزم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد « متكفون » أي : قد احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى « متكفوا آباهم » بالإضافة .

الإعراب : « أبناؤها » أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه « متكفون » خبر المبتدأ « أباهم » أبا : مفعول به لقوله « متكفون » ، لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « حنقوا » خبر ثان ، وحنقوا مضاف ، و« الصدور » مضاف إليه « وما » نافية حجازية « هم » اسم ما مبنى على الضم =

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :

الأول : الأ يَرَاد بعدها « إن » فإن زِيدَتْ بطلَ عملها ، نحو : « ما إن زيدٌ قائمٌ » برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم <sup>(١)</sup> .

الثاني : ألا ينتقض النفي بإلاً ، نحو : « ما زيد إلا قائمٌ » ؛ فلا يجوز نصب « قائمٌ » و [ كقوله تعالى : ( مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ) وقوله : ( وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ) ] خلافاً لمن أجازهُ <sup>(٢)</sup> .

= في محل رفع « أولادها » ، أولاد : خبر « ما » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأولاد مضاف وما ضمير الحرة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وما هم أولادها » حيث أعمل « ما » النافية عمل « ليس » ، فرفع بها الاسم محلاً ، ونصب خبرها لفظاً ، وذلك لغة أهل الحجاز .

(١) أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال « ما » عمل ليس مع زيادة « إن » ، بعدها ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

بِئْسَ عُذَانَةٌ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيْفًا ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ أَنْخَرْفُ  
وزعم أن الرواية بالنصب ، وأن « ما » نافية ، و « أنتم » اسمها ، و « ذهباً » خبرها ، وجمهور العلماء يروونه « ما إن أنتم ذهب ، بالرفع على إهمال « ما » ، ومع تسليم صحة الرواية بالنصب فإننا لا نسلم أن « إن » زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفي ما .

(٢) ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه — وتبعه الشلوبين — إلى أنه يجوز إعمال « ما » عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلاً ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا  
فزعم أن « ما » نافية ، و « الدهر » اسمها ، و « منجنونا » خبرها ، وأن « ما » في الشطر الثاني نافية كذلك ، و صاحب الحاجات ، اسمها ، و « معذباً » خبرها ، وبقول الشاعر :  
وَمَا حَقُّ الدِّيِّ يَعْشُو نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْسَلُهُ إِلَّا نَسْكَالًا =

الثالث : ألا يتقدّم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدّم وَجَبَ رَفَعُهُ ، نحو : « ما قائمٌ زيدٌ » ؛ فلا تقول : « ما قائماً زيد » وفي ذلك خلاف (١) .

== فا : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوباً مع كونه مسبوقةً بإلا .

وجهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها .

فما أولوا به البيت الأول أن « منجنونا » مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله « معذبا » في الشطر الثاني : أى وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، وبمعهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعذبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، فهو أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا في البيت الثاني اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا بدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أى تعذبا ، وما حق الذى يفسد إلا ينكل به نكالا أى تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للبتدآت الواقعة بعد ما النافية في المواضع الثلاثة .

(١) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما لإعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ فُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل .

والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » ، فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته قلت : « ما في الدار زيد » ، و « ما عندك عمرو » فاختلف الناس في « ما » حينئذٍ : هل هي عاملة أم لا ؟ فمن جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصبٍ بها ، ومن لم يجعلها عاملة قال : إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما ، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد « ما » على الترتيب الذي زكّن ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيب زكّن » أي : علم ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مقدّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدّم الخبر لا تعمل « ما » شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صرّح بهذا في غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : ألا يتقدّم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدّم بطل عملها ، نحو : « ما طعامك زيد آكل » فلا يجوز نصب « آكل » ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجيزُ بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما في

= والسر في ذلك الخطأ أنه تيمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الججاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون « ما » ، إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدماً على اسمها ، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى لبس - تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن « ما » فرع عن ليس في العمل ، وأن الفرع ليس في قوة الأصل .

والثالث : سلنا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطئ ، ولكنا لا نسلم أن « مثل » منصوب ، بل هو مبنى على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة ، منها قوله تعالى : ( إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ) فتل في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبنيًا على الفتح في محل رفع .

الإعمال مع تقدّم الممول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر .

فإن كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يُبطل عملها ، نحو : « ما عندك زيد مقياً ، وما بي أنت معنياً » ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسّع فيها ما لا يتوسّع في غيرها .

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان الممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس : ألا تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بطل عملها ، نحو : « ما ما زيد قائم » [ فالأولى نافية ، والثانية نقت النفي ؛ فبقى إثباتاً ] فلا يجوز نصب « قائم » وأجازه بعضهم <sup>(١)</sup> .

الشرط السادس : ألا يُبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به » فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي

(١) إذا رأيت د ما ، متكررة في كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام لإثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل د ما ، إذا اقترنت بها د إن ، الزائدة ، وإن كانت د ما ، الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز :

لا يُنْسِكَ الأَسَى نَأْسِيًا ، فَا مَأ مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْمِصًا  
فا الأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكدة لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصا : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فا أحد مستعصا من حمام .

وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال د ما ، عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ، وكلام من أبطل العمل عند تكرار د ما ، على أن الثانية نافية لنفي الأولى ، كما قال الشارح ، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيق .

هو « زيد » ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن « ما » وأجازه قوم ، وكلامُ سيويه — رحمه الله تعالى ! — في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين — أعنى القولَ باشتراط ألا يُبدَلَ من خبرها مُوجِبٌ ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك — فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو « ما زيد بشيء ، إلى آخره » — : استتوت اللغتان ، يعنى لفة الحجاز ولفة تميم ، واختلف شراحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله : « استتوت اللغتان » فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلا » والمرادُ أنه لا عملَ لـ « ما » فيه ، فاستتوت اللغتان في أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال « ما » ألا يُبدَلَ من خبرها مُوجِبٌ ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمرادُ أنه يكون مرفوعاً<sup>(١)</sup> سواء جعلت « ما » حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال « ما » ألا يُبدَلَ من خبرها مُوجِبٌ ، وتوجيهُ كل من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثاني — لا يليق بهذا المختصر .

\* \* \*

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنٍ أَوْ بِيَلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أُلْزِمَ حَيْثُ حَلَّ<sup>(٢)</sup>

(١) ظاهر هذا الكلام ليس بسديد ، بل يجوز في « شيء » الواقع بعد « إلا » الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين ، الأول الاستثناء ، سواء عملت ما أم أهلتها ، الثاني على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عاملة ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شيء لا يعاب به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عاملة ، أو مهملة ، والثاني أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون ما مهملة .

(٢) « ورفَع » مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله « ألزم » الآتى ، ورفَع مضاف و « معطوف » مضاف إليه « ولكن » جار ومجرور متعلق بمعطوف « أو بيل » =

إذا وقع بعد خبر « ما » عَاطِفٌ فلا يخلو : إما أن يكون مُقْتَضِيًا للإيجاب ،  
أولاً .

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ الْأِسْمِ الواقع بعده — وذلك نحو :  
« بل ، ولكن » — فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِن قَاعِدٌ » أو « بَلْ قَاعِدٌ » ؛  
فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير « لكن هو قاعد ،  
وبل هو قاعد » ولا يجوز نَصْبُ « قاعد » عطفاً على خبر « ما » ؛ لأن « ما » لانعمل  
في المَوْجَب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب — كالواو ونحوها —  
جاز النصبُ والرفعُ ، والمختارُ النصبُ ، نحو : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا » ويجوز  
الرفعُ ؛ فتقول : « وَلَا قَاعِدٌ » وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « ولا  
هو قاعد » .

فهم من تخصيص المصنف وجوبَ الرفعِ بما إذا وقع الاسم بعد « بل ، ولكن »  
أنه لا يجب الرفع بعد غيرها .

\*\*\*

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبْرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفِي كَانَ قَدْ يُجْرَى (١)

= معطوف على قوله « ولكن » السابق « من بعد » جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد  
مضاف و « منصوب ، مضاف إليه » بما ، جار ومجرور متعلق بمنصوب « الزم » فعل أمر ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » ظرف متعلق بالزم ، مبني على الضم  
في محل نصب « حل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من  
حل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « جر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد  
لفظه : مضاف إليه « وليس » قصد لفظه أيضاً : معطوف على ما « جر » فعل =



تُزَادُ الْبَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَبْرِ بَعْدَ « لَيْسَ ، وَمَا » نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ) و ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ) و ( وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ) ، و ( وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ) وَلَا تَخْتَصُّ زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ « مَا » بِكُونِهَا حِجَازِيَّةً ، خِلَافًا لِقَوْمٍ ، بَلْ تَزَادُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ التَّمِيمَةِ ، وَقَدْ نَقَلَ سَيَبُويه وَالْفَرَّاءُ — رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ! — زِيَادَةَ الْبَاءِ بَعْدَ « مَا » عَنْ بَنِي تَمِيمٍ ؛ فَلَا التَّفَاتُ إِلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ اضْطَرَبَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ فِي ذَلِكَ ؛ فَمَرَّةً قَالَ : لَا تُزَادُ الْبَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْحِجَازِيَّةِ ، وَمَرَّةً قَالَ : تُزَادُ فِي الْخَبْرِ الْمُنْفِيِّ .

وَقَدْ وَرَدَتْ زِيَادَةُ الْبَاءِ قَلِيلًا فِي خَبَرِ « لَا » كَقَوْلِهِ :

== ماضٍ « الباء » قصر للضرورة : فاعل جر « الخبر » مفعول به لجر « وبعد » ظرف متعلق بقوله « يجر » الآتي ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه « ونفي » معطوف على لا ، ونفي مضاف ، و « كان » قصد لفظه : مضاف إليه « قد » حرف تقييل « يجر » فعل مضارع مني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر .

(١) من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمي كما قلنا لك آنفاً (٣٠٥) :

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَفِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٌ وَلَا مُتَيْسِّرُ  
ثم إن الباء قد دخلت في خبر « ما » غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي :

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهُ ، وَلَا بِضَعِيفِ قُوَاهُ  
فأبو مالك : مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقاً بإبان الزائدة بعد ما ؟ وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ — وهو قوله « بواه » — فدل ذلك على أن كون « ما » عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها .

٧٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمُعْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وفي خبر [ مضارع ] « كان » المنفية بـ « لم » كقوله :

٧٧ - وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أُجْشِعُ الْقَوْمَ أَجْمَلُ

\*\*\*

٧٦ - البيت لسواد بن قارب الأسدی الدومی - يخاطب فيه رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنْتَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ  
وَأَنْتَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا بَنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطْيَابِ  
فَعُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَابِ

اللغة : « قتيلا » هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لي »

جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعا » الآتي « شفيعا » خبر كان « يوم » منصوب على

الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعا « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها مرفوع بالوار

نيابة عن الضمة ، وذو مضاف ، و « شفاعة » مضاف إليه « بمعن » الباء زائدة ، معن :

خبر لا ، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر

فيه ، و « قتيلا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمعن « ابن » صفة لسواد ، وابن

مضاف ، و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمعن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على

خبر ليس وعلى خبر ما .

٧٧ - البيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من

قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم « لامية العرب » وأولها قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأَمِيلُ =

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لَا»

وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ «إِنْ» ذَا الْعَمَلِ (١)

== اللغة : « أقيموا صدور مطيكم ، هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتهوا من رقتكم » فإن في قوم سواكم الخ ، يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول : إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعان من تراخيمكم وإقراركم بالضم لخلق بأن يزهدني في البقاء بينكم « أجشع القوم ، الجشع — بالتحريك — أشد الطمع « أعجل ، هو صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس أفل تفضيل ، لأن المعنى ياباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك .

الإعراب : « إن ، شرطية « مدت ، مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى للجھول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التأكيد « الأيدي ، نائب فاعل لمد « إلى الزاد ، جار ومجرور متعلق بقوله « مدت ، السابق « لم ، حرف نفى وجزم وقلب « أكن ، فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأعجلهم ، الباء زائده ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه « إذ ، كلة دالة على التعليل — قيل : هي حيثئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله « أعجل ، السابق ، و « أجشع ، مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و « القوم ، مضاف إليه « أعجل ، خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بأعجلهم ، حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنقى بلم .

واستشهاد الشارح بهذا اليت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله « نفى كان » نفى هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الالغية قول المصنف في كتابه التسهيل « وبعد نفى فعل ناسخ ، لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأى صيغة كانت هذه الأفعال .

(١) « في النكرات ، جار ومجرور متعلق بقوله « أعملت ، الآتي « أعملت ، أعمل :

فعل ماض مبنى للجھول ، والتاء للتأكيد « كليس ، جار ومجرور متعلق بمحذوف ==

وَمَا إِذْ لَاتَ « فِي سِوَى حِينَ عَمِلَ  
 وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا ، وَالْعَكْسُ قُلْ (١)  
 تقدم أن الحروف العاملة عمل « ليس » أربعة ، وقد تقدم الكلام على « ما »  
 وذَكَرَ هنا « لا » و « لَاتَ » و « إِنْ » .

أَمَّا « لا » فذهبُ الحجازيين إعمالها عمل « ليس » ، وَمَذْهَبُ تميم إعمالها (٢)

== حال من « لا » أو صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا بمائلا لإعمال ليس « لا »  
 قصد لفصد لفظه : نائب فاعل أعملت « وقد » حرف تليل « نلى » فعل مضارع « لات »  
 فاعل تلى « وإن » معطوف على لات « ذا » اسم إشارة مفعول به لتلى « العملا » بدل  
 أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة .  
 وتقدير البيت : أعملت في النكرات « لا » إعمالا بمائلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات  
 وإن هذا العمل .

(١) « ما » نافية « لات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « في سوى » جار  
 ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و « سوى » مضاف ، و « حين » مضاف إليه « عمل »  
 مبتدأ مؤخر « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ،  
 وذى مضاف و « الرفع » مضاف إليه « فشَا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ  
 « قل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة  
 في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس .

وتقدير البيت : وما لات عمل في غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب  
 الرفع من معمولها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس — وهو حذف المنصوب  
 وإبقاء المرفوع — قليل .

(٢) قال أبو حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة  
 إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم يملونها ، وغيرهم يعملها ،  
 وفي كلام الومخسرى : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفي البسيط : القياس عند  
 تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها ، وانظر هذا مع  
 كلام الشارح .

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة<sup>(١)</sup> :

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نَكْرَتَيْن ، نحو : « لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ،  
ومنه قوله :

٧٨ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

(١) وبقى من شروط إعمال « لا ، عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفي الجنس نَصًّا ؛ فإن كانت لنفي الجنس نَصًّا عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبني اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيهاً به ، والشرط الثاني : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو « لا عندك رجل مقيم ولا امرأة ، أهملت .

٧٨ — هذا البيت من الشواهد التي لم يذكرها لها قائلاً معيناً ،

اللغة : « تعز ، أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب « وزر ، هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقيا ، اسم فاعل من الوقاية ، وهى الرعاية والحفظ .

المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه بما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا ، الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شيء ، اسمها « على الأرض ، جار ومجرور متعلق بقوله « باقياً ، الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء « باقيا ، خبر لا « ولا ، نافية « وزر ، اسمها « مما ، من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا ، الآتى « قضى الله ، فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول ، والعاثد محذوف تقديره : بما قضاه الله ، و « واقيا ، خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا ، حيث أعمل « لا ، فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن « لا ، ليس لها عمل أصلا ، لافى =

وقوله :

٧٩ - نَصْرَتِكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَاذِلٍ

فَبَوَّئْتَ حِصْنًا بِالْكِمَاةِ حَصِينًا

= الاسم ولا في الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن « لا » تعمل الرفع في الاسم ، ولا تعمل شيئاً في الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً ، وكلا المذهبين فاسد ، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش .

٧٩ - هذا الشاهد قد أشده أبو الفتح بن جني ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت من جاء بعد أبي الفتح .

اللغة : « بَوَّئْتَ » فعل ماضٍ مبني للجهول ، من قولهم : بَوَّأَ اللهُ مَنْزِلاً ، أي أسكنه إياه « الكِمَاة » جمع كَمَى ، وهو الشجاع المتسكى في سلاحه ، أي : المستتر فيه المتغطي به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثاني . لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غرة .

الإعراب : « نصرتك » فعل وفاعل ومفعول به « إذ » ظرف للباضي من الزمان متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب » اسمها « غير » خبر لا ، وغير مضاف ، و « خاذل » مضاف إليه « فبوتت » الفاء عاطفة ، بويء : فعل ماضٍ مبني للجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبويء « حصناً » مفعول ثانٍ « بالكِماة » جار ومجرور جعله العيني متعلقاً بقوله « نصرتك » في أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله « حصينا » الذي بعده ، بل هو أولى وأحسن « حصينا » نعت لقوله حصناً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا صاحب غير خاذل » حيث أعمل لا مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للناطقة :

٨٠ — بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍّ ، فَلَمَّا تَبِعَتْهَا تَوَلَّتْ ، وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا  
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا

٨٠ — البيتان للناطقة الجعدى ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبي تمام .

اللغة : « فعل ذى ود ، أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة ، فحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود — بتثنية الوار — المحبة ، ومثله الوداد « تولت ، أعرضت ورجعت « بقت حاجتى ، بتشديد القاف — تركتها باقية « سواد القلب ، سويداؤه ، وهى حبه السوداء « باغياً ، طالباً « متراخياً ، متهاوناً فيه .

الإعراب : « بدت ، بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « فعل ، قال المبنى : منصوب بنزع الخافض ، أى : كفعل . وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل لمخ ؛ وفعل مضاف ، و « ذى ، مضاف إليه ، و « ذى مضاف ، و « ود ، مضاف إليه « فلما ، ظرف بمعنى حين ناصبه قوله « تولت ، الذى هو جوابه « تبعتها ، فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « تولت ، : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « بقت ، مثله « حاجتى ، حاجة : مفعول به لبقت ، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى فؤاديا ، الجار والمجرور متعلق بقوله « بقت ، السابق « وحلت ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « سواد ، مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و « القلب ، مضاف إليه « لا ، نافية تعمل عمل ليس « أنا ، اسمها باغياً ، خبرها ، وفاعلها ضمير مستتر فيه « سواها « سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية « عن حبا ، الجار والمجرور متعلق بقوله متراخياً الآتى ، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « متراخياً ، مطوف على قوله باغياً السابق .

الشاهد فيه : قوله « لا أنا باغياً ، حيث أعمل « لا ، النافية عمل « ليس ، مع أن اسمها معرفة ، وهو « أنا ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه — كما =

واختلف كلام المصنف في [ هذا ] البيت ؛ فمرة قال : إنه مُؤَوَّل ، ومرة قال : إنَّ القياسَ عليه سائغٌ<sup>(١)</sup> .

الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول : « لا قائماً رجُلٌ » .

الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بإلّا ؛ فلا تقول : « لا رجُلٌ إلا أفضل من زيدٍ » ينصب « أفضل » ، بل يجب رفعه .

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

\* \* \*

== أشار إليه الشارح العلامة ، نقلاً عن المصنف — بتأويلات كثيرة ؛ أحدها : أن قوله « أنا ، ليس اسماً للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام — على هذا — « لا أرى باغياً ، فلما حذف الفعل ، وهو « أرى » ، برز الضمير المستتر ، وانفصل ، أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله « باغياً » ، حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير « لا أنا أرى باغياً » ، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول — وهو الحال الذي هو قوله « باغياً » — عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير ؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه ، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك .

(١) الذي ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل ، لا ابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال في التسهيل ، « ورفعها معرفة نادر ، فقال أبو حيان في شرح هذه العبارة ما نصه : « قال المصنف في الشرح ( يريد ابن مالك ) : وشذ لإعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي \* وحلت سواد القلب لا أنا باغياً \* البيت ا ه ، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

والقياس على هذا سائغ عندى ( والمتكلم هو أبو حيان ) وقد أجاز ابن جني لإعماله لافي المعرفة ، وذكر ذلك في كتاب التمام ، ا ه ، كلام أبي حيان بمروره .



وأما « إن » النافية فذهب أكثر البصريين والفرّاء أنها لا تعمل شيئاً ، ومذهب الكوفيين — خلاّ الفرّاء — أنها تعمل عمل « ليس » ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السّراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه — رحمه الله تعالى ! — إشارة إلى ذلك ، وقد ورد السماع به ؛ قال الشاعر :

٨١ — إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

٨١ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوباً إلى قائل معين .

اللغة والرواية : يروي عجم هذا البيت في صور مختلفة :

إحداها : الرواية التي رواها الشارح .

والثانية :

\* إلا على حزبه الملائع \*  
\* إلا على حزبه المناجيس \*

والثالثة :

\* إلا على حزبه المناجيس \*

« مستولياً » هو اسم فاعل فعله الماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند العرب من خبله الجن ، والمناجيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بنى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين . الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على » أحد ، جار ومجرور متعلق بقوله « مستولياً » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستولياً » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » ، فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله « مستولياً » . =

وقال آخر :

٨٢ — إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ  
وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

= وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البحرين الذين ذهبوا إلى أن « إن » النافية لا تعمل شيئاً ، لا في المبتدأ ولا في الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة ، ولا ناصب له في الكلام إلا « إن » ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ، لوروده في الشعر كثيراً ، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية « إن أحد خيراً من أحد إلا بالمافية » ، وقد قرأ هذه اللفظة سعيد بن جبير — رضى الله عنه ١ — في الآية الكريمة التي تلاها الشارح .

ويؤخذ من هذا الشاهد — زيادة على ذلك — أن « إن » النافية مثل « ما » في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم في البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له .

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدر في العمل ؛ لأنه استثنى بقوله « إلا على أضعف . . إلخ » .

٨٢ — وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

المنعى : ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجدعونا له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له من ظله ، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي .

الإعراب : « إن » نافية « المرء » اسمها « ميتاً » خبرها « بانقضاء » جار ومجرور متعلق بقوله « ميتاً » وانقضاء مضاف ، وحياة من « حياته » مضاف إليه ، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه « ولكن » حرف استدراك « بأن » الباء جارة ، وأن مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر عليه ، جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبنى عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير « ولكن يموت بالبنى عليه » وقوله « فيخذلأ » الفاء =

وذكر ابن جنى - في المحتسب - ان سعيد بن جبيرة - رضى الله عنه ! - قرأ  
(إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ) بنصب العباد .

ولا يُشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النكرة والمعرفة ،  
فتقول : « إن رجُلًا قائمًا ، [ وإن زيدًا قائمًا ] ، وإن زيدًا قائمًا » .

\* \* \*

وأما « لآت » فهي « لا » النافية زيدت عليها تاء التانيث مفتوحة ؛ ومذهبُ  
الجمهور أنها تعمل عملَ « ليس » ؛ فترفع الاسمَ ، وتنصب الخبرَ ، لكن اختلفت بأنها  
لا يُذكرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً ، بل [إنما] يذكر معها أحدهما ، والكثيرُ في  
لسان العرب حذفُ اسمها وبقاؤها خبرها ، ومنه قوله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)  
بنصب الحين ؛ فحذفَ الاسمُ وبقى الخبرُ ، والتقدير « وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ »  
فالحينُ : اسمها ، وحينَ مناصٍ : خبرها ، وقد قرئ شذوذاً (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)  
برفع الحين على أنه اسم « لات » والخبرُ محذوفٌ ، والتقدير « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ  
لَمْ » أي : ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ كائنًا لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وَحَدَفُ ذِي  
الرَّفْعِ - إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما ثلاث في سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه من أن

---

عاطفة ، ويحذف : فعل مضارع مبنى للجھول ، معطوف على يبغي ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إن المرء ميتا ، حيث أعمل ، إن ، النافية عمل ، ليس ، فرفع بها  
ونصب ، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها هناك .

« لات » لا تعمل إلا في الحين ، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [ المراد ] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رآدَفَهُ كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فتعمل في لفظ الحين وفيما رآدَفَهُ من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رآدَفَهُ قولُ الشاعر :

٨٣ — نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةٌ مَنْدَمٍ  
وَالْبَغِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

٨٣ — قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العيني : قاله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي . ويقال : مهلهل بن مالك الكناني ، واستشهد الفراء بقوله « ولات ساعة مندم » ، ثم قال : ولا أحفظ صدره .  
اللغة : « البغاة » جمع باغ ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة ، والباغي الذي يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من قولهم : رتع فلان في المسكان يرتع — من باب فتح — إذا جمه ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى ( يرتع وتلعب ) « وخيم » أصله أن يقال : وخم المكان ، إذا لم ينجع كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه .

الإعراب : « ندم » فعل ماض « البغاة » فاعل ندم « ولات » الواو وارو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف « ساعة » خبرها ، والجملة في محل نصب حال ، أى : ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم ، لأن وقته قد فات ، وساعة مضاف و « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة « مرتع » مبتدأ ثان مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومرتع مضاف ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » ، حيث أحمل « لات » في لفظ « ساعة » ، وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء — فيما نقله عنه جماعة منهم الرضى — إذ ذهب إلى أن « لات » لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل =

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين<sup>(١)</sup>، وَجَزَمَ بِالثَّانِي فِي التَّسْهِيلِ<sup>(٢)</sup>، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا، وَأَنَّهُ إِنْ وُجِدَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبًا فَنَاصِبُهُ فَعْلٌ مُضْمَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ «لَاتَ أَرَى حِينَ مَنْاصٍ» وَإِنْ وُجِدَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ «لَاتَ حِينَ مَنْاصٍ كَأَنَّ لَهُمْ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\* \* \*

== على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك ، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة .

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الاضداد ، وهو :

وَلْتَعْرِفَنَّ خَلَاتِقًا مَشْمُولَةً وَلْتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ .

(١) القولان أولها أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، وثانيهما أنها لا تعمل إلا في اسم دال على الحين أى الزمان ، سواء أكان من لفظ الحين أم لم يكن ، وقوله الناظم « وما للات في سوى حين عمل » يجوز أن يكون معناه « وما للات عمل في سوى لفظ حين » فيكون جارياً على القول الأول ، ويحتمل أن يكون معناه « وما للات عمل في سوى اسم دال على الحين » فيكون جارياً على القول الثانى .

(٢) قال الناظم في كتاب التسهيل (ص ٢٠) ما نصه « ولات - بالتاء - فتختص بالحين ، أو مرادفه ، مقتصرأ على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلة ، اه ، فتجده صرح باختصاصها بالعمل في الحين أو في مرادف الحين ، ومرادف الحين هو كل اسم دل على زمان ، نحو ساعة ، ووقت ، وأوان ، وزمان ، وغداة ، ولحظة ، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا جريباً على القول الثانى ، فهذا مراد الشارح بأنه جزم به في التسهيل .

## أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَسَّكَانَ كَادَ وَعَسَى ، لَكِنَّ نَدَرَ ، غَيْرُ مُضَارِعٍ لَهُذَيْنِ خَيْرٌ<sup>(١)</sup>

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [ للابتداء ] ، وهو « كاد » وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً ، ولا خلاف في أنها أفعالٌ ، إلا عسى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرفٌ ، ونُسب أيضاً إلى ابن السراج<sup>(٢)</sup> ، والصحيح أنها فعلٌ ؛

(١) « كسكان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كاد ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « لكن ، حرف استدراك « ندر ، فعل ماضٍ « غير ، فاعل ندر ، وغير مضاف و « مضارع ، مضاف إليه « لهذين ، جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي « خبر ، حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة التي تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين .

(٢) نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى ، حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المغني وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفاً بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفاً مثلها ، لقوة التشابه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى ، على ضربين ( انظر ص ٣٤٥ الآتية ) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهدهما قول صخر بن العود الحضرمي :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ، وَعَلَيْهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ وينصب الخبر — وهو الذي نتحدث عنه في هذا الباب ؛ وهو من أفعال المقاربة — وهذا فعل ماضٍ ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كناء الفاعل في نحو قوله تعالى : ( فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض ) .

وأما جمودها ودالتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعلية ، أليست =

بدليل اتّصالِ تاءِ الفاعلِ وأخواتها بها ، نحو : « عَسَيْتُ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ » .

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلّ على المقاربة ، وهي : كَادَ ، وَكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ .

والثاني : ما دلّ على الرجاء ، وهي : عَسَى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ .

والثالث : ما دلّ على الإنشاء ، وهي : جَعَلَ ، وَطَمِنَقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وَأَنْشَأَ .

فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

وكلها تدخّل على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ أسماً لها ، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « ككان كاد وعسى » لكن الخبر في

== حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها ؛ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها؟

وهذا الذي ذكرناه — من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منهما فعل ، وفي الضرب الآخر حرف — هو مذهب شيخ النحاة سيديوه ( وانظر كتابتنا على شرح الأشموني ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢ ) .

ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أقوال للنحاة ، الأول ؛ أنها فعل في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه المتأخرون ، والثاني أنها حرف في جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهرة الكوفيين ومنهم نطب ، وابن السراج . والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في البيت الذي أئشدها ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيديوه شيخ النحاة ، ولا تتسع هذه المجالة السريمة إلى الاحتجاج لكل رأى ، وإلى تخرج الشواهد على كل مذهب .

هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو : « كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ »  
وَنَدَرَ مَجِيئَهُ اسْمًا بَعْدَ « عَسَى ، وَكَادَ » كَقَوْلِهِ :

٨٤ — أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مِلْحًا دَائِمًا  
لَا تُكْثَرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

٨٤ — قال أبو حيان : « هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد » اه ؛  
قال ابن هشام : « طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الأمل ومنية السائل ، فقال :  
هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط  
الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيوييه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتاً  
مجهولة القائلين ، اه ، وقيل : لأنه لرؤية بن العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فلم  
أجده في أصل الديوان ، وهو بما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً لهذا الديوان بما وجدته  
في بعض كتب الأدب منسوباً إليه ، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه  
عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه .

اللغة : « العذل ، الملامة » ملحاً « اسم فاعل من « ألح يلح إلحاحاً ، أي أكثر .

الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « في العذل » جار ومجرور متعلق بأكثر « ملحاً »  
حال من التاء في أكثرت مؤكدة لعاملها « دائماً » صفة للحال « لا تكثرن » لا : ناهية ،  
والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا ، ونون التوكيد  
حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إنى »  
إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « عسيت » عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم  
اسمه « صائماً » خبره ، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « عسيت صائماً » حيث أجرى « عسى » مجرى « كان » فرفع بها  
الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها  
مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم في المثل « عسى الغوير أبو سا » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن « عسى » هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا =



وقوله :

٨٥ — فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ ، وَمَا كِدْتُ آتِيًا

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَفِي تَصْفِيرِ

== تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبراً لإن الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وذلك لأن معنى عسى للترجي ، والترجي إنشاء ، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية ، والجملة الإنشائية لا تقع خبراً لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للبتدأ غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية ، فلا تكون « عسى » ناقصة ، وأما قوله « صائماً » على هذا فهو خبر « لكان » محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إني رجعت أن أكون صائماً ،

٨٥ — هذا البيت لتأبط شراً — ثابت بن جابر بن سفيان — من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام في حماسه ( انظر شرح التبريزي ٨٥/١ بتحقيقنا ) وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَمِلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ ، وَقَاسَىٰ أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِيرٌ

اللغة : « أبت ، رجعت » فهم ، اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد أنها تتأسف وتتحزن على إفلاحي منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصة ذلك أن قوماً من بني الحيان — وهم حمى من هذيل — وجدوا تأبط شراً يشتار عسلاً من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع في أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الحجر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجوا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن عجز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الخطة فارقتها ، وهي تتأسف وتتعجب مني كيف أفلتت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب ؛ فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » الواو حالية ، ما : نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آتياً » خبر كاد ، والجملة في محل نصب حال « وكم » الواو حالية ، كم : خبرية بمعنى كثير مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « مثلها » مثل : تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة ومثل مضاف وضير الغائبة مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومنعول به « وهي » الواو =

وهذا هو مُراد المصنف بقوله : « لكن نَدَر — إلى آخره » لكن في قوله « غير مضارع » إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسمُ ، والظرفُ ، والجارُ والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجيء هذه كلها خيراً عن « عسى ، وكاد » بل الذي نَدَر مجيء الخبر اسماً<sup>(١)</sup> ، وأما هذه فلم يُسمع مجيئها خيراً عن هذين .

\* \* \*

وَكَوْنُهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا<sup>(٢)</sup>

== للحال ، هي : مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في حل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتياً » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » ، فرفع الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً ، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة هي « وما كنت آتياً » ،

(١) يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن في كلام الناظم حذف الواو وما عطفته ،

وأصل الكلام « لكن ندر غير مضارع لهذين وأخواتهما خبر » ، وقد ندر مجيء خبر جعل جملة فعلية فعلها ماض في قول ابن عباس « لجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً ، على أن صدق قوله « غير مضارع » ، يكفي فيه صورة واحدة ، وهي الاسم المفرد .

(٢) « وكونه » الواو عاطفة ، وكون : مبتدأ — وهو مصدر كان الناقصة فيحتاج إلى

اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء — وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أي : وكونه وارداً « بدون » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق أيضاً بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه : مضاف إليه « نذر » خبر المبتدأ الذي هو قوله كونه « وكاد » الواو عاطفة ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثانٍ فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله « عكس » ، الآتي « عكسا » فعل ماض مبنى للجهول ، ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجملة من عكس ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

أى : اقتران خبر « عسى » بـ « أن » كثير<sup>(١)</sup> ؛ وتجريده من « أن » قليل ، وهذا مذهبُ سيبويه ، ومذهبُ جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من « أن » إلا في الشعر ، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ « أن » قال الله تعالى : ( فَسَمَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ ) ، وقال عز وجل : ( عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ) .

ومن وروده بدون « أن » قوله :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(١) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل في تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المضى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب في كلام العرب .

والعلماء في الجواب عن ذلك أربعة وجوه :

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم ، وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثاني تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التي وقع منها الحدث أو قام بها .

وثانيها : أن هذا المصدر في تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس القيام . وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعمتا لاسم ذات ، أو يحىء حالاً من اسم الذات .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية في هذا الموضع ، بل هي زائدة ؛ فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام في السعة أحياناً ، وهي لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر .

٨٦ — البيت لهديبة بن خشرم العذرى ، من قصيدة قالها وهو في الحبس ، وقد =

= روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالى فى أماليه ، وروى أبو السعاهات ابن الشجرى فى حاسته منها أكثر بما رواه أبو علي ، وأول هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتِ ، وَأَنْتِ أَحْيَانًا طَرُوبُ      وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّكَ الْمَشِيبُ ؟  
يُبِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي      إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ  
يُورِّفُنِي أَكْتِنَابُ أَبِي مُنْمِرٍ      فَقَلْبِي مِنْ كِتَابَتِهِ كَنْيَبُ  
قُلْتُ لَهُ : هَذَاكَ اللَّهُ ! مِنْهَا      وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمُصِيبُ  
عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسَيْتَ فِيهِ      يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللغة : « طربت ، الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن » النأي ، البعد  
« الكرب ، الهم والغم » أمسيت ، قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون  
إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبي حنيفة أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم كما هو  
ظاهر من الايات التى رويتها ، وكان أبو نعيم معه فى السجن .

الإعراب : « عسى ، فعل ماض ناقص « الكرب ، اسم عسى مرفوع به « الذى » اسم  
موصول صفة للکرب « أمسيت ، أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « فيه ، جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول  
« يكون ، فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « وراه » وراه : ظرف متعلق  
بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه « فرج ، مبتدأ مؤخر « قريب  
صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر « يكون ، والجملة من « يكون »  
واسمها وخبرها فى محل نصب خبر « عسى » .

الشاهد فيه : قوله « يكون وراه - لمخ ، حيث وقع خبر « عسى ، فعلا مضارعا مجردا  
من « أن ، المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذى بعده ( ش ٨٧ ) وقول الآخر :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ      يَمْنَهُمِرِ جَوْنِ الرَّبَّابِ سَكُوبِ

( المنهمر : أراد به المطر الكثير « والجون : الأسود ، والرباب : السحاب ، والسحاب

الأسود دليل على أنه حافل بالمطر ) ومثل هذه الايات قول الآخر .

فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَجَا ، وَلَكِنْ      عَسَى يَنْفَتُرُنِي حِمَقٌ لَيْمٌ

وقوله :

٨٧ - عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ  
وأما « كاد » فذكر المصنف أنها عكسُ « عسى » ؛ فيكون الكثيرُ في

٨٧ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهرة المعنى .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسمه « يأتي » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بـ « يأتي » « الله » فاعل يأتي ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى « لأنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « في خليقته » الجار والمجرور يتعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، و خليقة مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه « أمر » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله : « يأتي به الله » حيث جاء خبر « عسى » فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية ، وهذا قليل ، ومثله - سوى ما ذكرناه مع الشاهد ٨٦ - قول الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدَهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، ، وحاصله : أن يجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى .

فأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير مستتر يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمة :

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أَبْتُهُ تَكَلَّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو « تكلمني » رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو « أحجاره » فهنا ونحوه شاذ أو مؤول .

أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى ، فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضاً .

خيرها أن يتجرد<sup>(١)</sup> من « أن » وَيَقِلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ « أن » مخصوصٌ بالشعر ؛ فمن تجريده من « أن » قوله تعالى : ( فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ) وقال : ( مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيْقٍ مِنْهُمْ )<sup>(٢)</sup> ومن اقترانه بـ « أن » قوله صلى الله عليه وسلم : « مَا كَادَتْ أَنْ أَصَلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَقْرُبَ » وقوله :

٨٨ — كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوًا رِيْطَةً وَبُرُودًا

\*\*\*

(١) ومثل الآيتين الكریمتین قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد ( رقم ١٤٩ ) الآتي في باب الفاعل :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ—لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ—يَنْتَصِرُ  
الشاهد فيه : قوله « كاد ينتصر » فإن الفعل المضارع الواقع خبراً لكاد لم يقترن بأن ٨٨ — هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طویل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن منذر ، أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي ، وقوله :

إِنَّ عَبْدَ الْجَيْدِ يَوْمَ تُوِّفَى هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ  
لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهَ مَا عَلَى النَّعْسِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ ؟

اللغة : « تفيض ، من قولهم « فاضت نفس فلان » ويروى في مكانه « تفيض » وكل الرواة يجيزون أن تقول « فاضت نفس فلان » إلا الأصمعي فإنه أبي إلا أن تقول « فاضت نفس فلان » بالطاء ، وكلام غير الأصمعي أسد ؛ فهذا البيت الذي نشرحه دليل على صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا ، وَتَحْشَى حَامًا ؛ فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز :

تَجَمَّعَ النَّاسُ ، وَقَالُوا : عُرْسُ فُقُقْتِ عَيْنٌ ، وَفَاضَتْ نَفْسُ =

وَكَعَسَى حَرَى ، وَلَكِنْ جُمَلًا  
خَبَرَهَا حَتْمًا بِ « أَنْ » مُتَّصِلًا<sup>(١)</sup>

== وقول الشاعر في بيت الشاهد « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء المثناة - الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت .

الإعراب : « كادت » ، كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيك « النفس » ، اسم كاد « أن » ، مصدرية « تفيض » ، فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس . وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع خبراً لكاد « عليه » ، جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق « إذ » ، ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله « تفيض » ، أيضاً « غدا » ، فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى « حشو » ، خبر غداً ، وحشو مضاف و « ربطة » ، مضاف إليه « و برود » ، معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » ، حيث أتى بخبر « كاد » ، فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا ؛ فَكِدْتُمْ  
لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ  
وقول ربيعة بن العجاج :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولًا فَا مَحَى  
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَيْلِ أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم - رضى الله تعالى عنه ١ - « كاد قلبي أن يطير » .

ومع ورود المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن - في الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم - من أن تجرد خبر كاد من أن المصدرية كثير في كلام العرب ، واقترانه بأن قليل ، لكنه ليس شاذاً - وهو في هذا تابع لسيويوه .

(١) « كسى » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حرى » ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر ، ولكن ، حرف استدراك « جملاً » ، جعل : فعل ماض مبنى للجهول ، والالف للاطلاق « خبرها » ، خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه « حتماً » ، صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : اتصالاً حتماً « بأن » ، جار ومجرور متعلق بقوله متصل الآتى « متصلاً » ، مفعول ثان لجعل .

وَأَلْزَمُوا أَخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ أَنْتِفَا «أَنْ» نَزْرًا (١)  
 يعنى أن «حَرَى» مثل «عَسَى» فى الدلالة على رَجَاءِ الفعل ، لكن يجب  
 اقتران خبرها بـ «أَنْ» ، نحو : «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ولم يُجْرَدْ خبرها من  
 «أَنْ» لافى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك «أَخْلَوْلَقَ» تلزم «أَنْ» خبرها  
 نحو : «أَخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطَّرَ» وهو من أمثلة سيبويه ، وأما «أَوْشَكَ»  
 فالكثير اقتران خبرها بـ «أَنْ» ويقلُّ حَذْفُهَا منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

٨٩ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لِأَوْشَكُوا

— إِذَا قِيلَ هَاتُوا — أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(١) «وألزموا» فعل وفاعل «أخْلَوْلَقَ» قصد لفظه : مفعول أول لازم «أَنْ»  
 قصد لفظه أيضاً : مفعول ثانٍ لازم «مثل» حال صاحبه قوله «أخْلَوْلَقَ» السابق ،  
 ومثل مضاف و «حَرَى» قصد لفظه : مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا»  
 الآتى ، وبعد مضاف ، و «أَوْشَكَ» قصد لفظه : مضاف إليه «انتفا» قصر للضرورة :  
 مبتدأ ، وانتفا مضاف و «أَنْ» قصد لفظه : مضاف إليه «نَزْرًا» فعل ماضٍ ، والالف  
 للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجملة فى محل رفع  
 خبر المبتدأ الذى هو انتفا .

وتقدير البيت : وألزم العرب أخْلَوْلَقَ أَنْ حال كونه مشبهاً فى ذلك حَرَى ، وانتفا  
 أن بعد أَوْشَكَ قد قل .

٨٩ — هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه  
 إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقوله :

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ ، وَالتَّمْسِينَ بِكَفَيْكَ فَضَّلَ اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ  
 المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أنفهم الأشياء ، وأهونها خطراً ،  
 وأقلها قيمة — لما أجابوا ، بل لأنهم لينمون السائل ويملون السؤال .

الإعراب : «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماضٍ مبنى للجهول فعل  
 الشرط «الناس» نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثانٍ  
 لسئل «لأوشكوا» اللام واقعة فى جواب «لو» وأوشك : فعل ماضٍ ناقص ، =



وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ :

٩٠ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوْاقِفُهَا

\*\*\*

== وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » فعل ماض مبنى للجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله ، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لـ « قيل » ، وجملة « قيل ونائب فاعله » في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين « أوشك » مع مرفوعها وخبرها « أن » ، مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة في محل نصب خبر « أوشك » و« يملوا » معطوف على « يملوا » .

الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : في قوله « لاوشكوا » حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصمعي وأبي على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا « يوشك » المضارع ، وسيأتي للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨) ، والأمر الثاني : في قوله « أن يملوا » حيث أتى بخبر « أوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهَلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يَقْدِرْ بِبَعْضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابًا

وقول الكلجة البربرعي :

إِذَا الرَّهْمُ لَمْ يَفْشِ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِبَالُ التُّهَوَيْنِي بِأَلْفَتِي أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠ - البيت لامية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت

لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٧٩) .

اللغة : « منيته » ، المنية : الموت « غراته » جمع غرة - بكسر الغين - وهي الغفلة « يوافقها »

يصليها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته ، =

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصْحَحِّ كَرَبًا      وَتَرَكَ «أَنْ» مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجِبًا (١)  
كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقَ ،      كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقَ (٢)

== والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت  
— ولا بد — نازل بكل أحد .

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك « فر » فعل  
ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة لا محل  
لها صلة « من منيته » الجار والمجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « في  
بعض » الجار والمجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض مضاف وغرات من « غراته »  
مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به ،  
وجملة يوافقها في محل نصب خبر « يوشك » .

الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد  
من « أن » وهذا قليل .

(١) « مثل » خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و « كاد » قصد لفظه : مضاف إليه « في  
الأصح » جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق « كرباً » قصد لفظه : مبتدأ  
مؤخر « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف و « أن » قصد لفظه : مضاف إليه « مع » ظرف متعلق  
بترك ، ومع مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و « ذى مضاف و « الشرع » مضاف إليه  
« وجبا » فعل ماض ، والآلف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « كأنشأ » الكاف جارة لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص « السائق » اسمه  
« يحدو » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، و « فاعله ضمير  
مستتر فيه » والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر أنشأ « وطفق » معطوف على أنشأ  
« كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جعلت » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر  
« وأخذت » و « علق » معطوفان على جعلت .

لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تجرّد خبرها من «أن»، وزعم المصنف أن الأصحّ خلافه، وهو أنها مثل «كاد»؛ فيكون الكثير تجريد خبرها من «أن» ويقلّ اقترانه بها؛ فمن تجريده قوله:

٩١- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبٌ

وَسَمِعَ مِنْ اقْتِرَانِهِ بِهَا قَوْلُهُ

٩٢- سَقَاهَا ذَوْوُ الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا

وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْمَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

٩١- قيل: إن هذا البيت لرجل من طيء، وقال الاخفش: إنه للسكاجبة اليربوعي

أحد فرسان بني تميم وشعراتهم المجيدين،

اللغة: «جواه» الجوى: شد الوجد «الوشاة» جمع «واش»، وهو النمام الساعي بالإفساد بين المتوادين، والذي يستخرج الحديد بلطف، ويروى «حين قال العذول»، وهو اللائم «غضوب» صفة من الغضب يستوى فيها المذكر المؤنث كصبور.

المعنى: لقد قرب قلب أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن، حين أبلغني

الوشاة الذين يسعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي.

الإعراب: «درب»، فعل ماض ناقص «القلب»، اسمه «من جواه»، الجار والمجرور

متعلق بقوله «يذوب»، الآتي، أو بقوله «درب»، السابق، وجوى مضاف وضمير الغائب

العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب»، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره

هو يعود إلى القلب، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب «حين»، منصوب على

الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق «قال»، فعل ماض «الوشاة»، فاعل قال «هند»،

مبتدأ «غضوب»، خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول. وجملة قال وفاعله

ومفعوله في محل جر بإضافة «حين»، إليها.

الشاهد فيه: قوله «يذوب»، حيث أتى بخبر «درب»، فعلا مضارعا مجرداً من أن.

٩٢- البيت لأبي يزيد الأسلمي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل =

= ابن هشام بن المغيرة ، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان — وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتبه بالحرامان ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلذَّيِّ مَصَّتِ الثَّرَى  
حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَزَعَّرَا  
نَقَائِدَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالْغِنَى  
وَحَلَبَتِ الْأَيَّامَ وَالذَّهْرَ أَضْرُعَا

اللغة : د مصت الثرى حديثاً ، أراد أنهم حديثو عهد بنعمة ، فكسب عن ذلك المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام د بأن تزعرعا ، يروى برامين مهملتين بينهما عين مهملة ، ويروى د تزعرعا ، بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم في الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء د نقائد جمع نقيد ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقير د أضرع ، هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره د ذوو الأحلام ، أصحاب العقول ، ويروى د ذوو الأرحام ، وهم الأقارب من جهة النساء د سجالا ، — بفتح فسكون — الدلو ما دام فيها ماء ، قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيراً ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهي دلو لا غير . ولا يقال حينئذ سجال ، والغرب — بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ، وكذلك الذنوب — بفتح الذال المعجمة — مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية ، فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتني إنما هى عروق ظلمت فى الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها  
=

والمشهورُ في « كَرَبَ » فتحُ الراءِ ، وُنُقِلَ كسرُها أيضاً .

\*\*\*

ومعنى قوله : « وَتَرَكَ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجَبًا » أن ما دلَّ على الشروع في الفعل لا يجوز افتتانُ خبره بـ « أَنْ » لما يَبْنِيهِ وبين « أَنْ » من المُنَافَاةِ ؛ لأن المقصودَ به الحالُ ، و « أَنْ » للاستقبال ، وذلك نحو : « أَنشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو ، وَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ ، وَأَخَذَ يَنْظِمُ ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا » .

\* \* \*

وَأَسْتَقَمُّوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا وَكَادَ لَاغَيْرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا<sup>(١)</sup>

= الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماضٍ ، وضمير الغائبة مفعوله الأول « ذور » فاعل سقى ، وذور مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثانٍ لسقى « على الظا » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماضٍ ناقص ، والهاء تاء التأكيد « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعلى مضارع حذف منه إحدى التائين — وأصله تتقطعا — منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهو قليل ، حتى إن سيويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » ، وفي مثل هذا البيت رد عليه .  
ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرَّتْ أَوْ كَرَبَتْ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَبْهَسَا مَثْبُورَا

ومن ورود خبر « كرب » مضارعا غير مقترن بأن — سوى الشاهد السابق (رقم ٩١)

قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

فَلَا تَحْرِمِي نَفْسًا عَلَيْكَ مَضِيقَةً وَقَدْ كَرَبْتَ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) « واستعملوا » فعل وقاطع « مضارعا » مفعول به لاستعمل « لاوشكا » جار =

أفعالُ هذا الباب لا تتصَرَّف ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ ، نحو قوله تعالى : ( يَكَادُونَ يَسْطُونَ ) وقول الشاعر :

\* يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ <sup>(١)</sup> \* [ ٩٠ ]

وَزَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلِ « يُوْشِكُ » إِلَّا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ [ ولم يستعمل « أوشك » بألفظ الماضي ] وليس بجيِّدٍ ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر ، كقوله :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا <sup>(٢)</sup> [ ٨٩ ]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارعِ [ وَقَلَّ استعمالُ الماضي ] .

وقول المصنف : « وزادوا موشكا » معناه أنه قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعلِ من « أوشك » كقوله :

٩٣ — فَمَوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا

= وجرور متعلق بقوله استعملوا « وكاد » معطوف على أوشك « لا ، عاطفة « غير ، معطوف أوشك ، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر « وزادوا ، فعل وفاعل و موشكا ، مفعول به ل زاد .

(١) هذا هو الشاهد رقم ( ٩٠ ) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره ( ص ٣٢٣ ) ومحل الشاهد فيه هنا قوله « يوشك » ، حيث استعمل فعلاً مضارعاً لأوشك ، كما بيناه في الموضوع الذي أحلناك عليه .

(٢) هذا هو الشاهد رقم ( ٨٩ ) وقد سبق شرحه قريباً ، فانظره في ( ص ٢٢٢ ) والاستشهاد به هنا بقوله « أوشكوا » ، حيث استعمل الفعل الماضي ، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للجهول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك في الموضوع الذي أحلناك عليه .

٩٣ — هذا البيت لأبي سهم الهذلي ، وبعده قوله :

وقد يُشعرُ تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لم يُستعمل اسمُ الفاعلِ من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤ — أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي  
يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ

وقد ذَكَرَ المصنّفُ هذا في غير هذا الكتاب .

= وَتَوْحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابًا

اللغة: «خلاف الأنيس، أي بعد المؤانس وحوشا، ففرا خاليا، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أند جمع وحش، والوحش: صنعة مشبهة، تقول: أرض وحش، تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صنعة كصبور «يبابا»، قال ابن منظور في اللسان: «اليباب عند العرب: الذي ليس فيه أحد، قال عمر بن أبي ربيعة:

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبَلْبَلِيِّنِ لَوْ بَسَّيْنَا رَجَعَ الْجَوَابِ أَوْ لَوْ أَجَابًا ؟  
فإلى قَصْرِ ذِي الْعَشِيرَةِ فَالْصَا لِفِ أُمْسَى مِنَ الْأَنِيسِ يَبَابًا  
معناه خاليا لا أحده» ٥١.

الإعراب: «فوشكة، خبر مقدم — وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه — «أرضناه أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه، أن، مصدرية «تعود، فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أرض «خلاف، منصوب على الظرفية، وناصبه «تعود، وخلاف مضاف، و«الأنيس، مضاف إليه «وحوشا، حال من الضمير المستتر في تعود، وقوله «يبابا، حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعناه، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من حيث نقصانه .  
الشاهد فيه: قوله «فوشكة، حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك .

وهنالك قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة:

٩٤ — هَذَا الْبَيْتُ لِكَثِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْرُوفِ بِكَثِيرِ عَزَّةَ ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ لَهُ =  
فإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاظِرَةِ الْعَوَادِي

وأفهمَ كلامَ المصنّفِ أن غير « كاد ، وأوشك » من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكى غيره خلاف ذلك ؛ فحكى صاحبُ

== طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة  
الأموي العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْعَيْنِ عِبْرَةً      سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدٌ  
قَدَيْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا      وَعَوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ  
فَإِنْ تَرَكْتُ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ الْبِكِي      وَتَشْرَى إِذَا مَا حَحَّحْتَهَا الْمَرَاوِدُ

اللغة : « سها عاند ، يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكدر يرقاً ، وسئل ابن عباس عن  
المستحاضنة فقال : إنه عرق عاند « قديت بها ، أصابني الفدى بسببها » سهو دموعها ، ساكنة  
لينة « عوارها ، قذاها « تشرى ، تلح « حححتما ، حركتها « المرآود ، جمع مرود — بزنة  
منير — وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسي ، حونا وشدة لوعة « الرجام ، بالراء المهملة  
المكسورة والجيم — موضع بعينه ، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أسي «  
مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أي حزينا « يوم ، منصوب على  
الظرفية الزمانية ، وناصبه « أموت » ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « ولأني ، إن :  
حرف تأكيد ونصب ، والياء اسمها « يقينا ، مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : أو قن  
يقينا « لرهن ، اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذي ، جار ومجرور متعلق برهن « أنا ،  
مبتدأ « كائد ، خبره ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعاوند إلى الموصول مخير محذوف  
منصوب بفعل محذوف تقع جلته في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير  
مستتر فيه ، وتقدير الكلام : بالذي أنا كائد ألقاه ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله ، كائد ، بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمل  
الشاعر اسم الفاعل من « كاد » هذا توجيه كلام الشارح العلامة ، وقد تبع فيه قوماً من النحاة .  
وقيل : إن الصواب في الرواية « كابد » بالباء الموحدة من المسكوبة ، فلا شاهد فيه .



الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قال : عَسَى بِعَسَى فهُوَ  
عَاسٍ ، وحكى الجوهريُّ مضارعَ « طَفِقَ » ، وحكى الكسائيُّ مضارعَ « جَعَلَ » .

\* \* \*

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ  
غَنَى بِ « أَنْ يَفْعَلَ » عَنْ ثَانٍ فُقِدَ<sup>(١)</sup>

اختصَّتْ « عسى ، واخْلَوْلَقَ ، وأَوْشَكَ » بأنها تُستعمل ناقصةً وتامةً .  
فأما الناقصة فقد سبق ذكرُها .

وأما التامة فهي المسندة إلى « أَنْ » والفعل ، نحو : « عَسَى أَنْ يَقُومَ ، واخْلَوْلَقَ  
أَنْ يَأْتِيَ ، وأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ » فـ « أَنْ » والفعلُ في موضع رفع فاعل « عسى ،  
واخْلَوْلَقَ ، وأَوْشَكَ » واستغفرتُ به عن المنصوب الذي هو خبرها .

وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذي بعد « أَنْ » اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به ؛ فإن وليه  
نحو « عسى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » فذهب الأستاذ أبو علي الشلّوئين إلى أنه يجب أن يكون  
الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد « أَنْ » فـ « أَنْ » وما بعدها فاعل لعسى ، وهي تامة ،  
ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافيُّ والفارسيُّ إلى تجويز ما ذكره الشلّوئين وتجويز

(١) « بعد ، ظرف متعلق بقوله يرد الآتي ، وبعد مضاف ، و « عسى » قصد لفظه  
مضاف إليه ، واخْلَوْلَقَ ، أَوْشَكَ ، معطوفان على « عسى ، بماطف مقدر ، قد ، حرف  
تحقيق ، يرد ، فعل مضارع ، غَنَى ، فاعل يرد ، بأن يفعل ، جار ومجرور متعلق بقوله  
« غَنَى » ومثله قوله « عن ثان ، وقوله « فقد ، فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثان ، والجملة من فقد ونائب فاعله في محل  
جر صفة لثان .

وَجِهٍ آخَرَ ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد « أن » مرفوعاً بعسى اسماً لها ، و « أن » والفعل فى موضع نصب بعسى ، وتَقَدَّمَ على الاسم ، والفعل الذى بعد « أن » فاعله ضميرٌ يعود على فاعل « عسى » و جاز عَوْدُهُ عليه — وإن تأخر — لأنه مُقَدَّمٌ فى النية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث .

فتقول — على مذهب غير الشلوين — « عسى أن يقوموا الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن المندات » فتأتى بضميرٍ فى الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ « عسى » .

وعلى رأى الشلوين يجب أن تقول : « عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم المندات » فلا تأتى فى الفعل بضميرٍ ؛ لأنه رَفَعَ الظاهر الذى بعده .

\* \* \*

وَجَرْدَنْ عَسَى ، أَوْ اِرْفَعَ مُضْمَرًا

يَهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ (١)

(١) « وجردن ، جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « أنت عسى ، قصد لفظه : مفعول به لجرد « أو ، حرف عطف معناه التخيير « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « أنت مضمراً ، مفعول به لارفع « بها ، جار ومجرود متعلق بارفع « إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط « اسم ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم قبلها ، قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه « قد ، حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذكرا ، فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ، والجملة من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيرية .

اِخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدّمت عليها اسمٌ جاز أن يضر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لفة تميم ، وجاز تجرّيداً عن الضمير ، وهذه لفة الحجاز ، وذلك نحو : « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » فعلى لفة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و « أن يقوم » في موضع نصب بمسى ، وعلى لفة الحجاز لا ضمير في «عسى» و « أن يقوم » في موضع رفع بمسى .

ونظير فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث ؟

فتقول — على لفة تميم — : « هندعست أن تقوم ، والزيدان عسيماً أن يقوموا ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والهندان عستاً أن تقوموا ، والهندات عسين أن يقمن » .  
وتقول — على لفة الحجاز — : « هندعسى أن تقوم ، والزيدان عسى أن يقوموا ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندان عسى أن تقوموا ، والهندات عسى أن يقمن » .  
وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : « الزيدان جعلاً ينظمان » ولا يجوز ترك الإضمار ؛ فلا تقول : « الزيدان جعل ينظمان » كما تقول : « الزيدان عسى أن يقوموا » .

\*\*\*

وَالْفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ  
نَحْوِ «عَسَيْتُ» ، وَاِنْتِقَا الْفَتْحِ زُكْنَ (١)

(١) «الفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» ، الآتي «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في السين» جار ومجرور متعلق بأجز « من نحو» جار ومجرور متعلق به حذف حال من السين ، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه : مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفة أو للاستئناف ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و «الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ، والجملة من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

إذا اتصلَ بـ « عَسَى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لتكلم ، نحو : « عَسَيْتُ »  
 أو لمخاطب ، نحو : « عَسَيْتَ ، وَعَسَيْتِ ، وَعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَيْتُنَّ »  
 أو لغائبات ، نحو : « عَسَيْنَ » جاز كسراً سينها وفتحها ، والفتح أشهر ، وقرأ نافع :  
 ( فَهَلَّ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ) بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتحها . (\*)

\* \* \*

\* خاتمة : قد ورد في القرآن الكريم آيتان مما يرتبط بهذا الباب أحب أن أبين لك شأنهما .  
 ليكون ذلك تدریبا لك :

أما الآية الأولى فقوله سبحانه ( لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم  
 ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ) وهذا السياق مطابق للغة أهل الحجاز ، لأن  
 « عسى » مجردة من ضمير القوم في الجملة الأولى ومن ضمير النساء في الجملة الثانية ، فهي تامة  
 مستندة إلى أن والفعل ، ولو أجريت على النقصان ل قيل : عسوا أن يكونوا خيرا منهم ،  
 وعسين أن يكن خيرا منهن .

وأما الآية الثانية فهي قوله تعالى ( عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ) فعسى هذه تامة  
 وفاعلها أن والفعل المضارع بعدها ، و « ربك » فاعل يبعثك ، ولا يجوز أن تجعل « عسى »  
 ناقصة و « ربك » اسما ، و « أن يبعثك » خبرها لأنك لو أعربت الآية على هذا الوجه كنت  
 قد فصلت بين صلة أن ومعمولها بأجنبي ، أما صلة أن فهي يبعثك ، وأما معمولها فهو مقاما  
 محمودا — سواء جعلته منصوبا على الظرفية أو غيرها — وأما الفاصل فهو لفظ ربك فإنه  
 ليس معمولاً ليعثك ؛ لأن الفرض أنه اسم عسى .

إِنَّ وَأَخْوَاتُهَا

لِإِنَّ ، أَنْ ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ (١)  
 كَيَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَّاءٌ ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ (٢)  
 هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي ستة أحرف (٣) :

(١) «لِإِنَّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أَنْ» ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَأَنَّ ، كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عكس» ، مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه ، لِكَانَ ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول : أى عكس الذى استقر لِكَانَ «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول .

(٢) «كَيَانَ» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، إِنَّ : حرف توكيد ونصب «زَيْدًا» اسمها ، عَالِمٌ ، خبرها «بِأَنِّي» الباء جارة ، وَأَنْ : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «كُفَّاءٌ» ، خبرها ، وَأَنْ ومعمولاهما فى تأويل مصدر مجرور بالياء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «عَالِمٌ» السابق «ولكن» ، حرف استدراك ونصب «ابنه» ، ابن : اسم لَكِنَّ ، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذُو» ، خبر لَكِنَّ ، وذو مضاف و«ضِغْنٍ» مضاف إليه .

(٣) قد عرفت بما قدمنا لك ذكره فى أول الكلام على أفعال المقاربة (ص ٣٢٢) أن سيويوه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفا دالا على الترجيى مثل لعل ، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إِنَّ ، فتنبص الاسم ، وترفع الخبر ، وذلك فى حالته واحدة ، وبى أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر :

\* فقلتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا \*

وقد تقدم إنشاده كاملا فى الموضوع الذى أحطناك عليه ، ومثله قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَأْ ، يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَأْ

=

ومثله قول عمران بن حطان الخارجي :

إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَيْتَ ، وَكَلَّ ، وَعَدَّهَا سِيدُوِيَهْ خَمْسَةً ؛ فَأَسْقَطَ  
« أَنَّ » الْمَفْتُوحَةَ لِأَنَّ أَصْلَهَا « إِنَّ » الْمَكْسُورَةَ ، كَمَا سَيَأْتِي .

ومعنى « إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ » التوكيدُ ، ومعنى « كَأَنَّ » التشبيهُ ، وَ« لَكِنَّ »  
لِلإِسْتِدْرَاكِ ، وَ« كَيْتَ » لِلتَّمَيُّنِ ، وَ« كَلَّ » لِلتَّرْجِيِ وَالْإِشْفَاقِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ  
التَّرْجِيِ وَالتَّمَيُّنِ أَنَّ التَّمَيُّنَ يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ ، نَحْوُ : « كَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » وَفِي غَيْرِ الْمُمْكِنِ ،  
نَحْوُ : « لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا » (١) ، وَأَنَّ التَّرْجِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمُمْكِنِ ؛  
فَلَا تَقُولُ : « كَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ » وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّرْجِيِ وَالْإِشْفَاقِ أَنَّ التَّرْجِيَّ  
يَكُونُ فِي الْحُبُوبِ ، نَحْوُ : « لَلَّ اللَّهُ بِرَحْمَتِنَا » وَالْإِشْفَاقُ فِي الْمَكْرُوهِ نَحْوُ : « لَلَّ  
الْعَدُوَّ يَقْدَمُ » .

وهذه الحروفُ تعملُ عَكْسَ عَمَلِ « كَأَنَّ » فَتَنْصِبُ الْأَسْمَ ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ (٢)

= وَلِي نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي  
ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التي عدّها الناظم والشارح ،  
والسابع عسى ، عند سِيدُوِيَهْ وجماعه من النحاة ، فأعرف ذلك .  
(١) قد وردت هذه الجملة في بيت لأبي العتاهية ، وهو قوله :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا قَعَلَ الْمَشِيبُ  
(٢) هنا أمران يجب أن تنتبه لهما :

الأول : أَنَّ هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل  
على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل ما ، التعجبية ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له  
التصدير — أي الوقوع في صدر الجملة — كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير  
ضمير الشأن ؛ فإنه بما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن في قول الأخطل التغلبي :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَلِيَاءَ

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ  
وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ،  
ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ، لكونه بما يجب له التصدير ، وقد حمل على =

= ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ، فإن : حرف تأكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من في قوله « من أشد » زائدة على مذهب الكسائي الذي يميز زيادة من الجارة في الإيجاب ، ويجعل « أشد » اسم إن ، و« المصورون » خبرها ، وهو مبنى على رأى ضعيف ،

ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها تلييا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى ( إنهم ساء ما كانوا يعملون ) وقوله سبحانه ( إن الله نعمًا يعظمكم به ) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لِيْلِكُمْ نَأْمًا

فإنها على تقديره قول محذوف يقع خبراً لإن ، وتقع هذه الجملة الإنشائية معمولة له ؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعحول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم لا تحسبوا — إلخ ، وكذلك الباقي ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف والتزام مالا لزوم له .

ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحة ، فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى ( وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلمهم ) وقوله جل شأنه : ( والخامسة أن غضب الله عليها ) د

الأمر الثاني : أن جماعة من العلماء — منهم ابن سيده — قد حكوا أن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر ( وينسب إلى عمر بن أبي ويبة ، ولم أجده في ديوانه ) :

إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا

وبقول محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي الراجز يصف فرسا :

كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول ذي الرمة :

كَانَ جُلُودَهُنَّ مَمَوَّهَاتٍ طَى أَبْشَارِهِنَّ ذَهَبًا زُلَالًا =

نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » ؛ فهي عاملة في الجزئين ، وهذا مذهب البصريين .  
 وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رَفْعِهِ الذي  
 كان له قبل دخول « إِنَّ » وهو خبر المبتدأ .

\* \* \*

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ ، إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْ هُنَا — غَيْرَ الْبَدْيِ (١)  
 أى : يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ ، إلَّا إذا كان الخبرُ ظرفاً ،  
 أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لا يلزم تأخيرُه ، وتحت هذا قسمان :  
 أحدهما : أنه يجوزُ تقديمُه وتأخيرُه ، وذلك نحو : « لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدْيِ »

= وبقول الراجز :

\* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا \*

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم — هم قوم رؤبة بن العجاج — نصب الجزأين  
 يان وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة .

وجهرة النحاة لا يسلبون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل  
 محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسداً ،  
 باليت أيام الصبا تكون رواجع .

(١) « وراع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ذا » اسم  
 إشارة مفعول به لراع « الترتيب » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت لاسم الإشارة « إلا »  
 أداة استثناء « في الذي » جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف . والتقدير : راع هذا  
 الترتيب في كل تركيب إلا في التركيب الذي — إلخ « كليت » الكاف جارة لمحذوف ،  
 وليت : حرف تمين ونصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على  
 اسمها « أو » عاطفة ، معناها التخيير « هنا » ظرف مكان معطوف على قوله « فيها »  
 « غير » اسم « ليت » مؤخر ، وغير مضاف ، و « البدى » مضاف إليه ، والمراد  
 بالتركيب الذى كليت فيها — إلخ : كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً



أو « لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَدِيِّ » أى الْوَقِحِ ؛ فيجوزُ تقديمُ « فيها ، وهنا » على « غير » وتأخيرُهما عنها .

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » فلا يجوز تأخير « فى الدار » لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبرِ على الاسمِ إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا آكَلَ طَعَامَكَ » فلا يجوزُ « إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا آكَلَ » وكذا إن كان للممول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا وَاتَّقِ بِكَ » أو « جَالِسٌ عِنْدَكَ » فلا يجوزُ تقديمُ للممولِ على الاسمِ ؛ فلا تقول : « إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَاتَّقِ » أو « إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ » وأجازهُ بمضهم ، وجعل منه قوله :

٩٥ — فَلَا تَلْحَنِ فِيهَا ؛ فَإِنَّ بِحَبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ

\*\*\*

٩٥ — هذا البيت من شواهد سيويه الحسين التي لم ينسبها إلى قائل معين ( انظر

كتاب سيويه ١ / ٢٨٠ ) .

اللغة : « لا تلحنى ، — من باب فتح — أى : لا تلتنى ولا تعذلنى . جم » كثير ، عظيم « بلابله ، أى وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال .

المعنى : قال الاعلم فى شرح شواهد سيويه « يقول لا تلتنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ، فالعذل لا يصرفنى عنها ، ا هـ .

الإعراب : « فلا ، ناهية « تلحنى ، تلح : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فيها ، جار ومجرور متعلق بتلحنى « فإن ، الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « بحبها ، الجار والمجرور متعلق بقوله « مصاب ، الآتى ، وحب مضاف ، وها : ضمير الغائبة مضاف إليه « أخاك ، أبا : اسم إن ، وأخا مضاف والسكاف مضاف إليه ، « مصاب ، خبر إن ، ومصاب مضاف و « القلب ، مضاف إليه « جم » خبر ثان لأن « بلابله ، بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى « أخاك ، مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر . =

وَهَمَزَ إِنْ أُنْفَتْحَ لِسِدِّ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا ، وَفِي سِوَى ذَلِكَ أُكْسِرُ (١)

« إِنْ » لها ثلاثة أحوال : وُجُوبُ الفتح ، وُجُوبُ الكسر ، وُجُوبُ  
الأميرين :

فيجب فتحها إذا قُدِّرَتْ بِمَصْدَرٍ ، كما إذا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ فِعْلٍ (٢) ،

= الشاهد فيه : تقديم مفعول خبر « إن » ، وهو قوله « بحبها » ، على اسمها وهو قوله « أخاك » ،  
وخبرها وهو قوله « مصاب القلب » ، وأصل الكلام « إن أخاك مصاب القلب بحبها » ،  
فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين « إن » واسمها ، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر ،  
ولإجازة هذا هو ما رآه سيويوه شيخ النحاة ( انظر الكتاب ١ / ٢٨٠ ) .

(١) « وهمز » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله « افتح » ، الآتي ، وهمز مضاف  
و « إن » ، قصد لفظه : مضاف إليه « افتح » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنت « لسد » ، جار ومجرور متعلق ب« افتح » ، وسد مضاف و « مصدر » ، مضاف  
إليه « مسدها » ، مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه « وفي سوى » ،  
جار ومجرور متعلق بقوله « اكسر » الآتي ، وسوى مضاف واسم الإشارة من « ذلك »  
مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « اكسر » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقدير ، أنت ،

(٢) شمل قول الشارح « مرفوع فعل » ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثال  
الذي ذكره . ومنه قوله تعالى : ( أو لم يكفهم أنا أنزلنا ) أي : أو لم يكفهم إنزالنا ، وما  
إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : ( قل أوحى إلى أنه استمع نفر  
من الجن ) أي : قل أوحى إلى استماع نفر من الجن ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهراً  
كما في هذه الأمثلة ، وبين أن يكون الفعل مقدرًا ، وذلك بعد « ما » المصدرية نحو قولهم :  
« لا أكله ما أن في السماء نجماً » ، وقولهم : « لا أفعل هذا ما أن حراء مكانه » ، التقدير :  
لا أكله ما ثبت كون نجم في السماء ، ولا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه ، وبعد « لو » ،  
الشرطية في مذهب الكوفيين ، وذلك كما في نحو قول تعالى : ( ولو أنهم صبروا حتى تخرج  
إليهم ) أي لو ثبت صبرهم .

نحو: « يعجبني أنك قائمٌ » أى: قيامك، أو منصوبه، نحو: « عرفتُ أنك قائمٌ »  
 أى: قيامك، أو فى موضع مجرور حرفٍ، نحو: « عجبت من أنك قائمٌ » أى: من  
 قيامك<sup>(١)</sup>، وإنما قال: « لَسِدٌ مَّصْدَرٌ مَسَدَّهَا » ولم يقل: « لسد مفرد مسدها »  
 لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسَدَّهَا ويحب كسرهما، نحو: « ظننت زيدا إنه قائمٌ »؛ فهذه  
 يجب كسرهما وإن سَدَّ مَسَدَّهَا مفرد؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى، ولكن لا تُقدَّر  
 بالمصدر؛ إذ لا يصح « ظننت زيدا قيامه »<sup>(٢)</sup>.

فإن لم يجب تقديرها بمصدرٍ لم يجب فتحها، بل تُكسرُ: وجوباً، أو جوازاً،  
 على ما سنبين، وتحت هذا قسمان؛ أحدهما: وجوبُ الكسر، والثانى: جوازُ الفتح  
 والكسر؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

(١) ذكر المؤلف ضابطاً عاماً للبواضع التى يجب فيها فتح همزة « إن » - وهو أن يسد  
 المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثة منها « وبقيت عليه خمسة مواضع أخرى:  
 الأول: أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر، نحو قوله تعالى: (ومن آياته أنك ترى  
 الأرض) أى ومن آياته رؤيتك الأرض.

الثانى: أن تقع فى موضع خبر مبتدأ، بشرط أن يكون المبتدأ غير قول، وبشرط  
 أن لا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ، نحو قولك: ظنى أنك مقيم معنا اليوم،  
 أى ظنى لإقامتك معنا اليوم.

الثالث: أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى: (إنه لحق مثل ما أنتمكم  
 تنطقون) أى مثل نطقكم؛ فإ: صلة، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل  
 مصدر مجرور بالإضافة.

الرابع: أن تقع فى موضع المعطوف على شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: (اذكروا  
 نعمتى التى أنعمت عليكم، وأنى فضلتكم على العالمين) أى: اذكروا نعمتى وتفضيلى لإياكم.

الخامس: أن تقع فى موضع البدل من شيء مما ذكرناه، نحو قوله تعالى: (وإذ يعدكم  
 الله لإحدى الطائفتين أنها لكم) أى: وإذ يعدكم الله لإحدى الطائفتين كونها لكم، فهو بدلا  
 اشتغال من المفعول به.

(٢) أصله أن اسم الذات لا يخبر عنه بالمصدر إلا بتأويل، والمفعول الثانى لظن أصله خبر.

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَحَيْثُ « إِنْ » لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٍ (١)  
 أَوْ حُكَيْتِ بِالْقَوْلِ ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ (٢)  
 وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقًا بِاللَّامِ ، كَاعَلِمَ إِنَّهُ لَذُو نُتْقٍ (٣)

(١) « فاكسر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » في الابتداء « جار ومجرور متعلق باكسر » وفي بدء « صلة » مضاف إليه « وحيث ، الواو عاطفة ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور « إن ، قصد لفظه : مبتدأ « ليمين ، جار ومجرور متعلق بقوله « مكمله ، الآتي « مكمله ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة « حيث ، إليها .

(٢) « أو ، حرف عطف « حكيت ، حكي : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء للتأنيك ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى إن ، والجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة « بالقول » جار ومجرور متعلق بحكيت « أو » حرف عطف « حلت ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيك ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أن « محل ، مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و « حال ، مضاف إليه « كزرته ، السكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مرارا ، زرته : فعل وفاعل ومفعول « وإني » الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « ذو ، خبرها ، وذو مضاف ، و « أمل ، مضاف إليه ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب حال صاحبه ناه المتكلم في « زرته ،

(٣) « وكسروا ، الواو عاطفة ، وكسروا : فعل وفاعل « من بعد ، جار ومجرور متعلق بكسروا ، وبعد مضاف ، و « فعل ، مضاف إليه « علقا » علق : فعل ماض مبني للجهول ، والالف للاطلاق ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة في محل جر نعت لفعل « باللام ، جار ومجرور متعلق بعلق « كاعلم » السكاف جارة لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لأنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها « لذو ، اللام هي لام الابتداء ، وهي المعلقة ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و « تقي ، مضاف إليه ،

[ فذكر أنه ] يجب الكسرُ في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت « إنَّ » ابتداءً ، أى : في أول الكلام ، نحو : « إنَّ زيدا قائمٌ » ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداءً ؛ فلا تقول : « أنكَ فَاضِلٌ عِنْدِي » بل يجب التأخير ؛ فتقول : « عندى أنكَ فَاضِلٌ » وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثانى : أن تقع « إنَّ » صدرَ صلةٍ ، نحو : « جاءَ الَّذِي إنه قائمٌ » ، ومنه قوله تعالى : ( وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام ، نحو : « والله إن زيدا لقائمٌ » وسيأتى الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع في جملةٍ مَحْكِيَّةٍ بالقول ، نحو : « قُلْتُ إنَّ زيدا قائمٌ » [قال تعالى : قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ( ) ] ؛ فإن لم تُحْكَبْ به — بل أجرى التولُّ مُجْرَى الظن — فتحت ، نحو : « أَتَقُولُ أن زيدا قائمٌ ؟ » أى : أتظنُّ .

الخامس : أن تقع في جملةٍ في موضع الحال ، كقوله : « زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ » ومنه قوله تعالى : ( كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ) وقول الشاعر :

٩٦ — مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

٩٦ - البيت لكثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك ابن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

دَعَّ عَنْكَ سَلْمَى إِذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا وَإِذْ كُرَّ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِي الْحَكَمِ

اللغة : « مطلبها » ، يجوز أن يكون ههنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثاني أقرب ، إلا ، رواية سيويه - رحمه الله - على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام ، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح ، ورواية سيويه أعرف وأشهر وأصلح للدلالة على ما يراد من =

السادس : أن تقع بعد فعلٍ من أفعال القلوب وقد عُلّقَ عنها باللام ، نحو :  
« علمت إن زيدا قائم » وسنبين هذا في باب « ظن » فإن لم يكن في خبرها اللام  
فُتِحَتْ ، نحو : « علمت أن زيدا قائم » .

هذا ما ذكره المصنف ، وأوردَ عليه أنه نقَصَ مواضعَ يجب كسرُ  
« إن » فيها :

الأول : إذا وقعت بعد « ألا » الاستفتاحية ، نحو : « ألا إن زيدا قائم » ،  
ومنه قوله تعالى : ( ألا إنهم هم السفهاء ) .

= المعنى « حاجزى ، أى مانع ، وتقول : حجزه يحجزه — من باب ضرب — إذا  
منعه وكفه .

الإعراب : « ما » نافية « أعطيانى » أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ،  
والنون للوقاية . والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى  
شيئاً « ولا » الواو عاطفة . لا : نافية « سألتها » فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول  
الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق « إلا » أداة استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى :  
ما أعطيانى ولا سألتها فى حالة من الأحوال « وإنى » الواو واو الحال ، إن : حرف  
توكيد ونصب ، والياء اسمها « لحاجزى » اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز  
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى منعوله « كرمى ، كرم :  
فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل  
نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطيانى  
ولا سألتها فى حالة من الأحوال إلا فى هذه الحالة .

الشاهد فيه : قوله « إلا وإنى - إلخ » حيث جاءت همزة « إن » مكسورة لأنها وقعت  
موقع الحال ، وثبت سبب آخر فى هذه العبارة يوجب كسر همزة « إن » وهو اقتران خبرها  
باللام ، وقال الأعم ( ج ١ ص ٤٧٢ ) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام فى  
خبرها ، ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا  
مكسورة لذلك ، اهـ .

ومثل هذا البيت قول الله تعالى : ( وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون  
الطعام ويمشون فى الأسواق ) فإن فى هذه الآية الكريمة مكسورة همزة وجوباً لسببين  
كل واحد منهما يقتضى ذلك على أستقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام .

الثاني : إن وقعت بعد « حيث » ، نحو : « أَجْلِسُ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ » .

الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبرٌ عن اسم عين ، نحو : « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » .

ولا يَرُدُّ عليه شيءٌ من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر في الابتدا »

لأن هذه إنما كسرت لكونها أولَ جملةٍ مبتدأ بها .

\* \* \*

بَعْدَ إِذَا مُجَاءً أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نَمِي (١)

مَعَ تَلَوٍ فَالْجَزَاءِ ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحَدٌ » (١)

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « نمي » ، في آخر البيت ، وبعد مضاف ، و « إذا » مضاف إليه ، و « إذا » مضاف و « مجاء » مضاف إليه ، وهي من إضافة الدال إلى المدلول « أو » حرف عطف « قسم » معطوف على « إذا » لا « نافية للجنس » لام ، اسمها « بعده » ، بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه . وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم « بوجهين » جار ومجرور متعلق بقوله « نمي » ، الآتي « نمي » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى همز إن .

(٢) « مع » ظرف معطوف على قوله « بعد » السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « فا » قصر للضرورة : مضاف إليه ، و « فا مضاف و « الجزاء » قصر للضرورة أيضاً : مضاف إليه « ذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « في نحو » جار ومجرور متعلق بيطرد « خير » مبتدأ ، وخير مضاف و « القول » مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب . والياء اسمها « أحد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومموليها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة « نحو » إليه .

يعنى أنه يجوز فتح « إن » وَكَسْرُهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ ، نحو :  
 « خرجت فإذا إن زِيداً قَائِمٌ » فمن كَسَرَهَا جَعَلَهَا جُمْلَةً ، وَالتَّقْدِيرُ : خَرَجْتُ إِذَا  
 زِيدٌ قَائِمٌ ، وَمَنْ فَتَحَهَا جَعَلَهَا مَعَ صِلَتِهَا مَصْدَرًا ، وَهُوَ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ ،  
 وَالتَّقْدِيرُ « إِذَا قِيَامُ زَيْدٍ » أَى فِى الْحَضْرَةِ قِيَامُ زَيْدٍ ، وَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مَحذُوفًا ،  
 وَالتَّقْدِيرُ « خَرَجْتُ إِذَا قِيَامُ زَيْدٍ مَوْجُودٌ » (١) ، وَمَا جَاءَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ :

٩٧ — وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا — كَمَا قِيلَ — سَيِّدًا

إِذَا أَنَّهُ عِنْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ

(١) هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبيان على الخلاف في إذا الفجائية : أهي حرف أم ظرف ؟ ( انظر ص ٢٤٤ وما بعدها )  
 فن قال هي ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هي حرف أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون مبتدأ والخبر محذوفاً ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وان جعلتها مفرداً فتحت الهمزة .

والحاصل أن من قال « إذا حرف مفاجأة ، وهو ابن مالك - جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامة ، وجاز عنده أيضاً فتح الهمزة على تقدير أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفاً زمانياً أو مكانياً فقد أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره الظرف قبله ،

ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله « إن ، بعد « إذا ، ذات وجهين لا يتم إلا على مذهبه وهو أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلفيق من المذهبيين : بأن يكون الفتح على مذهب من قالى بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضاً .

٩٧ — هذا البيت من شواهد سيويوه التي لم ينسبها ، وقال سيويوه قبل أن ينشده

(١ - ٤٧٢) : « وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به ، اه .

اللغة : « الهازم ، جمع لهزمة - بكسر اللام والزاى - وهى طرف الحلقوم ، ويقال :  
 هى عظم ناتئة تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا والهازم » كناية عن الخسة والدناءة والذلة ،  
 وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمة موضع اللكز ، فأنت إذا تأملت فيه =



= ونظرت إلى هذين الموضوعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيدا سيّداً كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف .

الإعراب : « كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أرى ، بزناً المبنى للجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « زيدا ، مفعوله الأول « كما ، الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل ، فعل ماض مبنى للجهول ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيّداً ، مفعول ثان لارى ، والجملة من « أرى ، وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « إذا ، فجائية « إنه ، إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه « عبد ، خبر إن ، وعبد مضاف و « القفا ، مضاف إليه « والهاء اسم « معطوف على القفا .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه ، حيث جاز في همزة « إن ، الوجهان : فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتمامهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فتقديرها مع معموليها جملة ، وهى في ابتدائها ، قال سيبويه : « فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم . ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز ، هـ ، وقال الأعمش : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير : فإذا العبودية شأنه ، هـ .

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك :

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن ، وجعل أن وما دخلت =

روى بفتح «أن» وكسرهما؛ فن كسرها جعلها جملة [مستأنفة] ، والتقدير : «إذا هو عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ» ومن فَتَحَهَا جَعَلَهَا مُصْدِرًا مُبْتَدَأً ، وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول «فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ» أي : ففي الحضرة عبوديته ، وعلى الثاني : «فإذا عبوديته موجودة» .

وكذا يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت جواب قسم ، وليس في خبرها اللام ، نحو : «حَلَفْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ» بالفتح والكسر ؛ وقد رُوِيَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ قَوْلُهُ :

٩٨ - لَتَقْعُدِينَ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِثِّي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمُتْلِيِّ  
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيْبِيِّ

= عليه في تأويل مصدر ، ويجوز لك - حينئذ - ثلاثة أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثاني أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أي فإذا العبودية شأنه ، أو فإذا العبودية موجودة ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ؛ والتقدير : فإذا شأنه العبودية ، وهذا تقدير سيوييه كما سمعت في عبارته .

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرهما ، فإن فتحها فهي ومدخولها في تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثاني : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك - على هذا - أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفا ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس في الكلام تقدير ، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

٩٨ - البيتان ينسبان إلى ربيعة بن العجاج ، وقال ابن بري : «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره» .

اللغة : «القصي» البعيد النائي «ذي القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذورة ، وهذا رجل ذو قاذورة ؛ إذا كان الناس =

== يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنى طباعه ، المقلبي ، المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقلبه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال في فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأتى وارى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من الياى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دما يدعو ، وغرا يغزو .

الإعراب : « لتقعدن ، اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تقعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياى المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تقعدين » ، لحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التى ساكنان ، لحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما وهى كالثابتة ، لكون حذفها لعلة تصريفية ، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و « القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتقعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وذى مضاف و « القاذورة » مضاف إليه « المقلبي » نعت ثان للقصى « أو » حرف عطف بمعنى « إلا » متعلقين ، فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياى المخاطبة فاعل « بربك » ، الجار والمجرور متعلق بتحلنى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من « ذيا لك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده .

أما الفتح فعلى تأويل أن واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلنى على كونى أبا لهذا الصبى .

وأما الكسر فعلى اعتبار أن واسمها خبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم .  
 ووجه جواز هذين الوجهين فى هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن ==

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام ، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو : « حلفت إن زيدا قائم » أو غير ملفوظ به ، نحو : « والله إن زيدا قائم » أو اسمية ، نحو : « تعمرك إن زيدا قائم » (١) .

== يكون جملة . ويستدعى محلوفا عليه يكون مفرداً ويتهدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت « أن » بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجروراً بعلى محذوفة ، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام .

(١) اعلم أن ههنا أربع صور :

الأولى : أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام في خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : ( ويحلفون بالله إنهم لمنكم ) وقوله جل شأنه : ( أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم ) .

والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضاً في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : ( والعصر إن الإنسان لني خسر ) .

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة .

والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما في البيت الشاهد السابق ( رقم ٩٨ ) .

ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على الأولين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما لك مع بيان وجه كل واحد منهما في شرح الشاهد السابق . والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : ( حم والكتاب المبين إنا أنزلناه ) .

وفي هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ، ويوجبون كسرها ؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضوع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام لإجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع ، اهـ . وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « إن » بعد فاء الجزاء ، نحو :  
 « مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ » فالكسرُ على جَعَلِ « إن » ومعمولها جملةٌ  
 أُجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال : مَنْ يَأْتِنِي فَهُوَ مُكْرَمٌ ، والفتحُ على جَعَلِ  
 « أن » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف<sup>(١)</sup> ، والتقدير : « مَنْ يَأْتِنِي  
 فَإِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ » ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير :  
 « فجزاؤه الإيكرام » .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : ( كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ  
 مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ )  
 قرىء ( فإنه غفور رحيم ) بالفتح [ والكسر ؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً  
 لِمَنْ ، والفتحُ ] على جعل أن وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير :  
 « فَالغفورُ أنُ جزاؤه » أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير :  
 « فجزاؤه الغفران » .

وكذلك يجوز الفتحُ والكسرُ إذا وقعت « أن » بعد مبتدأ هو في المعنى قولُ  
 وَخَيْرٌ « إن » قولٌ ، والقائلُ وَاحِدٌ ، نحو : « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْ أَحَدٌ [ الله ] » فمَنْ فتح  
 جعل « أن » وصلتها مصدراً خبراً عن « خير » ، والتقدير : « خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ »  
 ف « خير » : مبتدأ ، و « حَمْدُ اللَّهِ » : خبره ، وَمَنْ كَسَرَ جعلها جملة خبراً عن « خير »  
 كما تقول : « أولُ قراءتي : ( سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ) » فأولُ : مبتدأ ، و « سبِّح  
 اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إِنْ أَحَدٌ  
 الله » خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابطٍ ؛ لأنها نَفْسُ المبتدأ في المعنى ؛

(١) نص ابن مالك على أن الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس ؛ لأنه لا يحتاج  
 إلى تقدير محذوف ، ولم يقرأ في القرآن الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تقدم فيه أن مفتوحة  
 نحو ( كتب عليه أنه من تولاه فإنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير ) وكآلية التي تلاها الشارح .

فهي مثل « نَطَقَ اللهُ حَسْبِي » وَمَثَلٌ سَبِيوِيه هذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِقَوْلِهِ : « أَوْلُ مَا أَقُولُ  
أَنِّي أَحْمَدُ اللهُ » وَخَرَجَ الْكَسْرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ  
الْإِخْبَارِ بِالْجَمَلِ ، وَعَلَيْهِ جَرَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ : كَالْمَبْرَدِ ، وَالزَّجَاجِ ،  
وَالسَّيْرَانِيِّ ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ طَاهِرٍ ؛ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ .

\* \* \*

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرَ

لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزْرٌ<sup>(١)</sup>

يَجُوزُ دَخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى خَبَرٍ « إِنْ » الْمَكْسُورَةِ<sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ : « إِنْ زَيْدًا

لِقَائِمٍ » .

(١) « بعد » ، ظرف متعلق بقوله تصحب الآتي ، وبعد مضاف ، و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف ، و « الكسر » مضاف إليه « تصحب » فعل مضارع « الخبر » مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل « لام » ، فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو « إِنْ » حرف توكيد ونصب ، والياء التي هي ضمير المتكلم اسمها « لوزر » اللام لام الابتداء ، وهي للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذي يعتمد عليه ويستعان به .

(٢) يشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به ثلاثة شروط ، ذكر المصنف منها

شروطين فيما يأتي ( وانظر ص ٣٦٨ ) :

الأول : أن يكون مؤخرًا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجوز دخول اللام عليه نحو قولك : إن في الدار زيدًا ، ولا فرق في حالة تأخره عن الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : ( إن ربهم بهم يومئذ لخبير ) فقد دخلت اللام على الخبر في أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما ، بهم ، و « يومئذ » .

الثاني : أن يكون الخبر مثبتًا غير منفي ، فإن كان منفيًا امتنع دخول اللام عليه .

الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف غير مقترن بقصد ، =

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأنَّ لها صَدَرَ الكلام ؛  
حَقُّها أن تدخل على « إنَّ » نحو : « لِإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » لكن لما كانت اللام  
للتأكيـد ، وإن للتأكيـد ؛ كَرِهُوا الْجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ ، فَأَخْرَجُوا  
اللامَ إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللامُ على خبر باقى أخوات « إنَّ » ؛ فلانقول « لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ »  
وأجاز الكوفيون دخولها في خبر « لكن » ، وأنشدوا :

٩٩ — يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَكَانَنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

= وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء ، أولها : المفرد نحو « إن زيداً لقائم » ،  
وثانيها : الجملة الاسمية نحو « إن أخاك لوجهه حسن » ، والثالث : الجملة الفعلية التي فعلها  
مضارع نحو « إن زيداً ليقوم » ، والرابع : الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد نحو « إن  
زيداً لعسى أن يزورنا » ، والخامس : الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقد ،  
نحو « إن زيداً لقد قام » .

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أون جزئها نحو « إن زيداً لوجهه  
حسن » ، وعلى الثاني منهما نحو « إن زيداً وجهه لحسن » ، ودخولها على أول الجزئين أولى ؛  
بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

٩٩ — هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل ، ولم أجد أحداً ذكر صدره  
قبل الشارح العلامة ، بل وقفت على قول ابن النحاس : ذهب الكوفيون إلى جواز دخول  
اللام في خبر لكن ، واستدلوا بقوله :

\* وَكَانَنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ \*

والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد  
من وثق في العربية ، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان ، اه كلامه ، ومثله للاباري  
في الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام في معنى اللبيب : « ولا يعرف له قائل ؛ ولا تسمه ،  
ولا نظير ، اه .

ولا تدرى أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند =

= نفسه أم بما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذى رواه فن أى المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يعرف أوله .

اللغة : « عميد ، من قولهم : عمدته العشق ، إذا هدده ، وقيل : إذا انكسر قلبه من المودة . الإعراب : « يلوموننى ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وهذه لغة « أكلونى البراغيث ، وقوله « فى حب ، جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و « ليلى ، مضاف إليه « عواذلى ، مبتدأ مؤخر على الفصحى « ولكننى ، لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسمه ، من حبا ، الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه « لعميد ، اللام لام الابتداء ، أو هى زائدة على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله « لعميد ، حيث دخلت لام الابتداء — فى الظاهر — على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين .

والصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويمحيون عن هذا البيت بأربعة أجوبة : أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات ، فلا تثبت به حجة . الثانى : ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

الثالث : سلنا صحة البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخلة على خبر « لكن ، وإنما هى داخلة على خبر « إن ، المكسورة الهمزة المشددة النون ، وأصل الكلام « ولكن إننى من حبا لعميد ، لحذفت همزة « إن ، تخفيفاً ، فاجتمع أربع نونات لإحداهن نون « ولكن ، واثنان نونا « إن ، والرابعة نون الوقاية ؛ لحذفت واحدة منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت .

الرابع : سلنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لام الابتداء ، وأنها داخلة على خبر لكن ، ولكننا لانلم أن هذا بما يجوز القياس عليه ، بل هو ضرورة وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبني عليهما قاعدة . =



وخرَجَ على أن اللام زائدة ، كما شذَّ زيادتها في خبر « أمسى » نحو قوله :

١٠٠ - مَرَوْا عَجَالِي ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمَجَّهُودًا

= والتخرجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد ( ١٠٠ ، ١٠١ ) وما تذكره من قول كثير في شرح الشاهد الآتي ، وكذلك في قول الآخر :

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لَيْنٌ أَعْلَاجِ سُودَانَ

١٠٠ - حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملاً أيضاً ، وأنشده ثعلب في أماليه ، وأنشده أبو علي الفارسي ، وأنشده أبو الفتح ابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيويه لأحق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه .

اللغة : « مجالي ، جمع مجلان - كسكران وسكاري - ومن العلماء من يرويه « مجالا ، بكسر العين على أنه جمع مجل - بفتح فضم مثل رجل ورجال - ومنهم يرويه « سراعا ، على أنه جمع سربيع « كيف سيدكم ، روى في مكانه « كيف صاحبكم ، وقوله « من سألوا ، يروى هذا الفعل بالبناء للعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعماد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذي سألوه ، ويروى ببناء الفعل للجھول ، على أن الجملة صلة ، والعماد للموصول هو واو الجماعة ، وكأنه قال : فقال الذين سألوا « مجهوداً ، نال منه المرض والعشق حتى أجهدها وأتعباه .

الإعراب : « مروا ، فعل وفاعل « مجالي ، حال « فقالوا ، فعل وفاعل « كيف ، اسم استفهام خبر مقدم « سيدكم ، سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول « قال ، فعل ماض « من ، اسم موصول فاعل قال « سألوا ، فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعماد محذوف ، أى سألوه ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للجھول ، وعليه يكون العماد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من « أمسى ، فعل ماض =

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ — أمُّ الحُلَيْسِ لِعَجْوزٍ شَهْرَبَةٍ

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

= ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم « لمجهوداً ، اللام زائدة ، مجهوداً : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها مقول القول في محل نصب .  
الشاهد فيه : قوله « لمجهوداً » حيث زيدت اللام في خبر « أمسى » وهى زيادة شاذة ،  
ومتل هذا قول كثير عزة :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لِكَأَلْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

حيث زاد اللام في خبر « زال » ، وهو قوله لكألهائم — زيادة شاذة .  
وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة في خبر لكن في قول الشاعر :  
\* ولكننى من حبا لعميد \*

هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نعلم أن اللام التى فى خبر لكن هى — كما زعمتم — لام الابتداء ، بل هى لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال فى البيتين .

١٠١ — نسب جماعة هذا البيت — ومنهم الصاغاني — إلى عنتر بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى روبة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري .

اللغة : « الحليس » ، هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وهذه السكنية فى الأصل كنية الأنان — وهى أنثى الحمار — أطلقها الراجز على امرأة تشبها لها بالأنان « شهرية » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة ، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة فى السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البديل مثلها فى قوله تعالى : ( لجمعنا منكم ملائكة ) أى بدلكم ، وإذا قدمت مضافا تجره بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلجم عظم الرقبة — كانت من حالة على التبعيض .

وأجاز المبرِّد دخولهما في خبر أنَّ المفتوحة ، وقد قرىء شاذًّا : ( إِلَّا أَنَّهُمْ لَيًّا كَلُونِ الطَّعَامَ ) بفتح « أن » ، ويتخرَّج أيضًا على زيادة اللام .

\* \* \*

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيًّا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيًّا<sup>(١)</sup>

= الإعراب : د أم ، مبتدأ ، وأم مضاف ، والحليس ، مضاف إليه ، لعجوز ، خبر المبتدأ ، شهربه ، صفة لعجوز ، ترضى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز ومن اللحم ، جار ومجرور متعلق بترضى ، بعظم ، مثله ، وعظم مضاف و الرقبة ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لعجوز » ، حيث زاد اللام في خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت ، ومنها أن « عجوز » ، خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به — وأصل الكلام على هذا : أم الحليس هي عجوز — لمخ . لحذف المبتدأ ، فاتصلت اللام بخبره ، وهي في صدر المذكور من جملتها — وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ والخبر ( انظر ما تقدم لنا ذكره في شرح الشاهد رقم ٥٣ ) .

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد آمن عليه يوم بدر :

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لِمُحَارَبِ شَقِيٍّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٍ

الشاهد في قوله : « من حاربه لمحارب » ، وفي قوله « من سألته لسعيد » ، فإن « من » اسم موصول مبتدأ في الموضعين ، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما .

(١) « ولا » نافية « يلي » فعل مضارع « ذى » اسم إشارة مفعول به يلي مقدم على الفاعل « اللام » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، أو نعت له « ما » اسم موصول فاعل يلي « قد » حرف تحقيق « نفيًا » نفي : فعل ماض مبني للجهول ، والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « من الأفعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال من ما الآتية « ما » اسم موصول معطوف على « ما » =

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَيْانٌ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذًا<sup>(١)</sup>

إذا كان خبر « إن » منفيًا لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول : « إن زيدًا لما يقوم » وقد ورد في الشعر ، كقوله :

١٠٢ — وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَآ لِلَا مُتَشَابِهَانَ وَلَا سَوَاهِ

= الأولى ذكر ضياء قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملة صلة « ما ، الثانية .  
وتقدير البيت ؛ ولا يلي هذه اللام اللفظ الذي تقدمته أداة نفي ، ولا الماضي الذي يشبه رضى حال كونه من الأفعال ( وانظر ما ذكرناه في ص ٣٦٢ ) .

(١) « قد » حرف تقليل « يليها » يلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي المعبر عنه بقوله « ما كرضى » وها : ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلي « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي ، ومع مضاف و « قد » قصد لفظه : مضاف إليه « كيان » الكاف جارة لقول محذوف ، إن : حرف تأكيد ونصب « ذا » اسم إشارة : اسم إن « لقد » اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق « سَمَا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة خبر إن في محل رفع « على العدا » جار ومجرور متعلق بسما « مستحوذاً » حال من الضمير المستتر في « سما » ،

١٠٢ — البيت لأبي حزام — غالب بن الحارث — العكلى .

اللغة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ؛ لأن اللام في خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذي يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائدة « تسليماً » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني « تركاً » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم :

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إن » حرف تأكيد ونصب « تسليماً » اسمه « وتركاً » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سواء » معطوف على خبر إن .

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كرضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقدم لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول « إن زيداً لرضى » وأجاز ذلك الكسائي ، وهشام ؛ فإن كانت الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه ، ولا فرق

= الشاهد فيه : قوله « للام تشابهان ، حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا ، وهو شاذ . وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى — وهو صريح كلام ابن هشام — أن همزة إن مكسورة ؛ لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام على الخبر ، اه ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور — تبعاً للفراء — إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازة عندنا أنه اعتبر اللام زائدة ، وليست لام الابتداء .

فإذا جعلت همزة إن مكسورة — على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح هنا — كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى . وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان ، أحدهما : دخول اللام على خبر أن المفتوحة ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنفى ،

ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة ، كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة .

وقال ابن جنى : « إنما أدخل اللام — وهى للإيجاب — على لا وهى للنفي من قبل أنه شبه لا بنفي ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفي بما التى بمعنى الذى فى قوله :

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَذِبْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي ؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه ، انتهى كلامه .

بين المتصرفِ نحو : « إِنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى » وغير المتصرف ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ » هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقترنت [ به ] ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ » أو « سَيَقُومُ » ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ؛ [ فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ، وأما إذا كان السين فقليل ] .

وإذا كان ماضياً غير متصرفٍ فظاهرُ كلامِ المصنفِ [ جوازُ ] دخولِ اللامِ عليه ؛ فتقول : « إِنَّ زَيْدًا لَنِعِمَّ الرَّجُلُ ، وَإِنَّ عَمْرًا لَيْئَسَ الرَّجُلُ » وهذا مذهب الأخفش والقراء ، والمنقولُ أن سبويه لا يُجيزُ ذلك .

فإن قرِنَ الماضي المتصرفُ بـ « قَدْ » جاز دخولُ اللامِ عليه ، وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قَدْ » نحو : « إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ » .

\* \* \*

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطُ مَعْمُولَ الْخَبْرِ وَالْفَضْلَ ، وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبْرُ<sup>(١)</sup>  
تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمولِ الْخَبْرِ إذا تَوَسَّطَ بين اسمِ إِنْ والخبرِ ، نحو :  
« إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ » وينبغي أن يكون الخبرُ حينئذٍ مما يصحُّ دخولُ  
اللامِ عليه كما مَثَّلْنَا<sup>(٢)</sup> فإن كان الخبرُ لا يصحُّ دخولُ اللامِ عليه لم يصحُّ دُخُولُهَا

(١) « وتصحب ، الواو عاطفة ، تصحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللام ، الواسط ، مفعول به لتصحب « معمول ، بدل منه ، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و « الخبر ، مضاف إليه ، والوصل ، معطوف على الواسط « واسما ، معطوف على الواسط أيضاً « حل » فعل ماضٍ « قبله ، قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله « اسما ، مضاف إليه « الخبر ، فاعل لحل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله « اسما » .

(٢) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط :

الاول : أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن ، سواء أ كان التالي لإن هو =

على المعمول ، كما إذا كان [ الخبر ] فعلا ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ « مَدَّ » لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ » وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : « وتصحب الواسِطَ » — أى : المتوسطَ — تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخرَ ؛ فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا آكَلٌ لَطَعَامَكَ » .

وأشعرَ قوله بأنَّ اللام إذا دخلتْ على المعمول المتوسطَ لا تدخل على الخبر ، فلا تقول « إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَأَكَلٌ » ، وذلك من جهة أنه خصَّص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلاً ، وحكى من كلامهم « إِنِّي لَيَحْمَدُ اللهُ لَصَالِحٌ » .

== اسمها كما في مثال الشارح ، أم كان التالى لإن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو « إن عندى لى الدار زيدا ، أم كان التالى لها معمولا آخر للخبر المؤخر ، نحو « إن عندى لى الدار زيدا جالس ، ويشمل كل هذه الصور قول الناظم « الواسط معمول الخبر ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها .

الشرط الثانى : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم «معمول الخبر، فإن أل فى الخبر للمهد الذكري، والمعهود هو الخبر الذى تدخل اللام عليه ، والذى بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك .

الشرط الثالث : أن لا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهذا الشرط الذى بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به .

الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً ، فلا يصح أن تقول « إن زيدا لراكبا حاضر ، ولا تقول « إن زيدا لراكبا يتصبب ، وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ، وزاد أبو حيان أن لا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ولا مفعولاً لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول « إن زيدا لراكب الامير ركب ، ولا أن تقول « إن زيدا لتأديباً ضارب ابته ، واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على ذلك .

وأشار بقوله : « والفصل <sup>(١)</sup> » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو : « إنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ » وقال الله تعالى : ( إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ) فـ « هذا » اسم « إنَّ » ، و « هو » ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، و « الْقَصَصُ » خبر « إنَّ » .

وسمى ضمير الفصل لآنه يفصلُ بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت « زيد هو القائم » فلو لم تأتِ بـ « هو » لاحتَمَلَ أن يكون « القائم » صفةً لزيد ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبراً عن زيد .

وشرطُ ضميرِ الفصلِ أن يتوسَّطَ بين المبتدأ والخبر <sup>(٢)</sup> ، نحو : « زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ » أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو : « إنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ » .

(١) البصريون يسمونه « ضمير الفصل » ، ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه « الفصل » ، كما قال الناطم « والفصل » ، والكوفيون يسمونه « عمادا » ، ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسماً فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب ؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده ؟ فالأكثر على أنه حرف ووضعه على صورة الضمير وسمى « ضمير الفصل » ، ومن النحاة من قال ، هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومتمم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو في محل رفع إذا قلت « زيد هو القائم » ، أو قلت « كان زيد هو القائم » . وفي محل نصب إذا قلت « إن زيدا هو القائم » ، ومنهم من قل : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو في محل رفع في المثلين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : ( كنت أنت الرقيب عليهم ) .

(٢) يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط ؛ الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح = هذا الشرط .



وأشار بقوله : « وأَمَّا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبْرُ » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو : « إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا » قال الله تعالى : ( وَإِنْ لَكَ لِأَجْرًا غَيْرَ تَمْنُونٍ ) .

وكَلَامُهُ يُشْعِرُ [ أَيْضًا ] بَأَنَّهُ إِذَا دَخَلَتِ اللّامُ عَلَى ضَمِيرِ الفَصْلِ أَوْ عَلَى الاسمِ المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : « إِنْ زَيْدًا لَهُوَ لِقَائِمٍ » ، ولا « إِنْ لَبِي الدَّارِ لَزَيْدًا » .

وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ — فِي قَوْلِهِ : إِنْ لامِ الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر — أَنْ كُلَّ مَعْمُولٍ إِذَا تَوَسَّطَ جاز دخول اللام عليه ؛ كالفعل الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على مَنع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : « إِنْ زَيْدًا لَصَاحِبًا رَاكِبٌ » .

\* \* \*

وَوَصْلُ « مَا » بِذِي الحُرُوفِ مُبْطَلٌ  
إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَيِّنُ العَمَلُ (١)

== الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو « إن محمدا هو المنطلق ، أو أولها معرفة حقيقية وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو « محمد أفضل من عمرو » .

الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة ، الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور ، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ، نحو قولة تعالى : ( كنت أنت الرقيب عليهم ) فأنت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله ، ونحو ( ولما نحن الصافون ) فنحن للتكلم كما قبله .

(١) « ووصل ، مبتدأ ، ووصل مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « يذى ، جار ومجرور متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى أو نعت له « مبطل ، خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إعمالها » إعمال : مفعول به لمبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه « وقد ، حرف تقييد « يتي ، فعل مضارع مبني للجهول « العمل ، نائب فاعل يتي .

إذا اتَّصَلَتْ « ما » غيرُ الموصولةِ بيانَ وأخواتها كَقَفَّتْهَا عن العمل ، إلا « لَيْتَ » فإنه يجوز فيها الإعمالُ [ والإهمال ] فتقول : « إنما زيد قائم » ولا يجوز نَصْبُ « زيدٌ » وكذلك أن [ وَكَأَنَّ ] ولكنَّ ولعلَّ ، وتقول : « ليتما زيد قائم » وإن شئت نصبت « زيداً » فقلت : « ليتما زيداً قائم » وظاهرُ كلامِ المصنف — رحمه الله تعالى ! — أن « ما » إن اتصلت بهذه الأخرُفِ كَقَفَّتْهَا عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهذا مذهبُ جماعةٍ من النحويين<sup>(١)</sup> [ كالزجاجي ، وابن السراج ] ، وحكى الأخفش

(١) ذهب سيبويه إلى أن « ما » غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا ليت ؛ فإن إعمالها مع ما جاز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ، ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ، وبهيتها للدخول على جمل الأفعال ، نحو قوله تعالى : ( قل إنما يوحى إلى أنا إلهكم إله واحد ) وقوله سبحانه : ( كأنما يساقون إلى الموت ) ونحو قول امرئ القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يَدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

ومثل قول الفرزدق :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ كَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وتسمى « ما » هذه ما الكافة ، أو ما المهيئة ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذي ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضاً ما الزائدة ، ولكون « ما » هذه لا تزيل اختصاص « ليت » بالجل الاسمية ، بل هي باقية معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل عملها ، فعلة لإبطالها إعمال غير ليت أنها أزال السبب الذي من أجله عملت ، وعلة بقاء ليت على الإعمال أن « ما » لم تزل السبب الذي من أجله عملت ، وقد جاء السماع معضداً لذلك ، كما في قول النابغة الذبياني :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فإنه يروى بنصب « الحمام » ورفعها ؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت في اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال ليت .  
وذهب الزجاج في كتابه « الجمل » إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة ، وأنها إذا اقترنت بما « ده » لم يجب إعمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر في =

والكسائي « إتمازیداً قائمٌ » والصحيحُ المذهبُ الأولُ ، وهو أنه لا يعمل منها مع « ما » إلّا « ليت » ، وأما ما حكاه الأخصس والكسائي فشاذٌ ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة ؛ فإنها لا تكفها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من الموصولة التي بمعنى « الذي » ، نحو : « إِنْ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ » [ أى : إن الذي عندك حَسَنٌ ] ، والتي هي مُقَدَّرَةٌ بالمصدر ، نحو : « إِنْ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ » أى : إِنْ فَعَلْتَ حَسَنٌ .

\*\*\*

وَجَائِزٌ رَفُعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى

مَنْصُوبٍ « إِنْ » ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا<sup>(١)</sup>

أى : إذا أتى بعد اسم « إِنْ » وخبرها بعاطفٍ جازٍ فى الاسم الذى بعده وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : النصبُ عطفاً على اسم « إِنْ » نحو : « إِنْ زِيداً قائمٌ وعمراً »

= الجميع ، أما الإعمال فعلية اختصاصها الأصلية ، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص ، وذكر الزجاج أن ذلك مسمرع فى الجميع ، قال : « من العرب من يقول : إتما زِيداً قائمٌ ، ولعلنا بكرأ جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما ، ا هـ ، وتبعه على ذلك تليذه الزجاجى ، وابن السراج ، وهو الذى يفيد ظاهر كلام الناظم .

(١) « وجائزٌ ، خبر مقدم « رفعتك ، رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « معطوفاً ، مفعول به للمصدر « على منصوب ، جارٍ ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله « إن ، قصد لفظه : مضاف إليه « بعد ، ظرف متعلق برفع « أن ، مصدرية « تستكلاً ، تستكمل : فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إن ، و « أن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة « بعد ، إليه ، وثمة مفعول لتستكمل محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها .

والثاني : الرفع نحو : « إن زيدا قائم وعمر و » واختُلفَ فيه<sup>(١)</sup> ؛ فالشهور أنه معطوف على محلِّ اسمٍ « إنَّ » فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ ، وهذا يشعر به [ظاهر] كلام المصنف ، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : وعمر وكذلك ، وهو الصحيح .

فإن كان العطفُ قبل أن تستكمل « إنَّ » — أي قبل أن تأخذ خبرها — تعيّن النصبُ عند جمهور النحويين ؛ فنقول : إنَّ زيدا وعمرأ قائمان ، وإنَّكَ وزيدا ذاهبان ، وأجاز بعضهم الرفع .

(١) مما لا يستطيع أن يجده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب — في جملة صالحة من الشعر ، وفي بعض النثر — وقوع الاسم المرفوع مسبوفاً بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها ، ومنه قول ضابي بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أُمْسِي بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ يَبْهَأُ لِقَرِيبُ  
ومنه ما أنشده ثعلب ، ولم يعزه إلى قائل معين :

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فَإِنِّي وَأَنْتَمَا — وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى — دَفِنَانِ ا  
وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين ؛ الأولى قوله تعالى : ( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون ) والثانية قراءة بعضهم : ( إن الله وملائكته يصلون ) برفع « ملائكته » .

وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك ؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتبارِه مبتدأ قبل دخول إن ، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وذهب المحقق الرضی إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا محل لها معترضة بين اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو التقدير عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها .

وَأَلْحَقْتُ بَيْنَ لَكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلٍّ وَكَانَ<sup>(١)</sup>

حُكْمُ « أَنْ » المفتوحة و « لَكِنَّ » في العطف على اسمها حكم « إِنْ » المكسورة ؛ فتقول : « علمت أن زيدا قائم وعمره » برفع « عمرو » ونصبه ، وتقول : « علمت أن زيدا وعمراً قائمان » بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك تقول : « ما زيد قائماً ، لكنَّ عمراً منطلقاً وخالداً » بنصب خالد ورفعهُ ، و « ما زيد قائماً لكنَّ عمراً وخالداً منطلقان » بالنصب فقط .

وأما « لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَانَ » فلا يجوز معها إلا النصبُ . [ سواءً تَقَدَّمَ المَعطوفُ ، أو تَأَخَّرَ ؛ فتقول : « لَيْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، وَلَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا وَعَمْرًا بِنَصْبِ « عمرو » فِي المَثَالَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ ، وَكَذَلِكَ « كَانَ ؛ وَلَعَلَّ » ؛ وَأَجَازَ الفَرَاءُ الرِّفْعَ فِيهِ — مُتَقَدِّمًا وَمَتَأَخِّرًا — مَعَ الأَحْرَافِ الثَّلَاثَةِ .

\* \* \*

وَخَفَّفْتُ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ<sup>(٢)</sup>

(١) د وألحقت ، الواو عاطفة ، ألحق : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء للتأنيث د بان ، جار ومجرور متعلق بالحق ، لكن ، قصد لفظه : نائب فاعل لالحق د وأن ، معطوف على لكن د من دون ، جار ومجرور متعلق بالحق أيضاً ، ودون مضاف و د لیت ، قصد لفظه : مضاف إليه د ولعل ، وكان ، معطوفان على لیت ،

(٢) د وخففت ، الواو عاطفة ، خفف : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء للتأنيث د إن ، نائب فاعل خفف د قل ، الفاء عاطفة ، قل : فعل ماض معطوف بالفاء على خفف د العمل ، فاعل لقل د وتلزم ، فعل مضارع د اللام ، فاعل تلزم د إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط د ما ، زائدة د تهمل ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أن المخففة ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا ما تهمل إن التي خففت لزمها اللام ،

وَرَبِّمَا أَسْتَعْنِي عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا<sup>(١)</sup>

إذا حُفَّت « إِنْ » فالأكثرُ في لسان العرب إِمَالُهَا ؛ فتقول : « إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ » وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقةً بينها وبين « إِنْ » النافية ، ويقالُ إِمَالُهَا فتقول : « إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ » وَحَكَى الإِعْمَالُ سيبويه ، والأخفشُ ، رحمهما الله تعالى<sup>(٢)</sup> ؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ [ لأنها لا تلتبس — والحالَةُ هذه —

(١) « وربما ، الواو عاطفة ، رب : حرف تقييل ، وما : كافة « استعني ، فعل ماضٍ مبنى للمجهول « عنها ، جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستعني ، والضمير المجرور محلا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حالة إِمَالِهَا « إن ، شرطية « بدأ ، فعل ماضٍ فعل الشرط « ما ، اسم موصول فاعل بدأ « ناطق ، مبتدأ ، وهو فاعل في المعنى ؛ فلذا جاز أن يبدأ به مع كونه نكرة « أَرَادَهُ ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجملة من أَرَادَهُ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول « معتمداً ، حال من الضمير المستتر في « أَرَادَهُ » .

(٢) على الإعمال في حال التخفيف ورد قوله تعالى : ( وَإِنْ كَلِمَاتُ لِيُوفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ) في قراءة من قرأ بسكون نون « إِنْ » وتخفيف ميم « لِمَا » ، وفي هذه الآية — على هذه القراءة — إعرابان : أولها أن « إِنْ » مؤكدة مخففة من الثقيلة « كلا ، اسم إن المخففة « لِمَا ، اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكدة المخففة « ليوفينهم ، اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، يوفي : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و « ربك » رب فاعل يوفي ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثانٍ ليوفي ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : وإن كلاً للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم ، والجملة القسمية لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جملة القسم إنشائية ، وجملة الصلة يجب أن تكون خبرية معهودة ، وقد أجاب =

بالنافية [ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود [ بها ] فإن ظهر المقصود [ بها ] فقد يستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣ - وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

= ابن هشام عن هذا في كتابه المغنى بأن صلة الموصول في الحقيقة هي جملة جواب القسم لا جملة القسم ؛ وجملة جواب القسم خبرية لا إنشائية ، والإعراب الثاني أن « إن » مؤكدة مخففة وكلاهما اسم إن ، اللام لام الابتداء ، وما زائدة « ليوفينهم » اللام مؤكدة للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول « ربك » فاعل ، ومضاف إليه ، و « أعمالهم » مفعول ثان ومضاف إليه ، والجملة من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكدة المخففة .

١٠٣ - البيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته « أبو نضر » ، وهو شاعر طائي ، واستعرف نسبه في بيان لغة البيت .

اللغة : « ونحن أباء الضميم » يروى في مكانه « أنا ابن أباء الضميم » وأبوة : جمع أب اسم فاعل من أبي يأبى - أى امتنع - تقول : أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضميم : الظلم « مالك » هو اسم قبيلة الشاعر ، فإن الطرماح هو الحكم ابن حكيم بن نضر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضاء بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طي . « كرام المعادن » طيبة الأصول شريفة المحتد .

الإعراب : « ونحن » مبتدأ « أبوة » خبر المبتدأ ، وأبوة مضاف ، و « الضميم » مضاف إليه « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان . أو حال من الخبر . وآل مضاف و « مالك » مضاف إليه « وإن » مخففة من الثقيلة مبهمة « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء تاء التأنيث « كرام » خبر كان ، و « كرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك الذى تقدمت عليه « إن » المخففة وأهملت .

التقدير : وإن مالكٌ لكانت ، فَحَذِفَتِ اللامُ ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : « وربما استغنى عنها إن بدأ — إلى آخر البيت » .

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين « إن » النافية و « إن » الخفيفة من الثقيلة ، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلبِتَ للفرق ؟ وكلامٌ سبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرَّت بين ابن أبي العافية وابن الأخرصر ؛ وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » فمن جعلها لامَ الابتداء أوجبَ كسرَ « إن » ومن جعلها لاماً أخرى — اجْتُلبِتَ للفرق — فَتَحَّ أَنْ ، وجرى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن على بن سليمان البغدادي الأخفش الصَّغير ، وبين أبي عليّ الفارسي ؛ فقال الفارسي : هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداء اجْتُلبِتَ للفرق ،

= الشاهد فيه : قوله « وإن مالكٌ كانت — إلخ ، حيث ترك لام الابتداء التي تجلب في خبر « إن » المكسورة همزة الخفيفة من الثقيلة عند إهمالها ، فرقاناً بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على السياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والنفى يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى فهي قبيلة دينية الأصول ؛ فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصدده ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ قَاضِي نَحْيِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْ لَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِ غَيْرِ مَكْدُوبِ

ألا ترى أنه في مكان إظهار الالم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ؟ فلو حملت « إن » في صدر البيت على النفي فسد المعنى ، ولم يستقم الكلام .



وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق ،  
وبه قال ابن الأخرى (١) .

\*\*\*

وَالْفِعْلُ إِنُّ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا (٢)

(١) قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ،  
وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضاً أنها لا تدخل  
على خبر إن إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماضٍ متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت في  
شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين « إن ، النافية والمخففة من الثقيلة تدخل  
على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبراً كما في قول عائكة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتي  
شرحه :

شَلَّتْ يَمِينِكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتي قريباً جداً :

وتدخل على الماضي المتصرف الذي لم يسبقه « قد » نحو قولك : إن زيد لقام ،  
وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : ( وإن وجدنا أكثرهم لفاستقن ) ،  
فلما كان شأن اللام التي تدخل لأجل الفرق بين المخففة المؤكدة والنافية غير شأن لام الابتداء  
كان القول بأن إحداها غير الأخرى أصح نظراً وأقوم حجة ، فذهب أبو على الفارسي  
الذي أخذ به ابن أبي العافية مذهب مستقيم في غاية الاستقامة .

(٢) « والفعل ، مبتدأ « إن ، شرطية « لم ، حرف نفي وجزم وقلب « يك ، فعل  
مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى الفعل « ناسخاً ، خبر يك « فلا ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية  
« تلفيه ، تلتى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول  
أول لتلنى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت  
لا تلفيه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط « غالباً ، حال من الهاء في « تلفيه ،  
السابق « بإن » جار ومجرور متعلق بقوله « موصلاً ، الآتى « ذى ، نعت لإن « موصلاً ،  
مفعول ثان لتلنى .

إِذَا حُفِّفَتْ « إِنْ » فلا يليها من الأفعالِ إِلَّا الأفعالُ النَّاسِخَةُ لِلإِبْتِدَاءِ ، نحو :  
 كَانَ وَأَخْوَاتِهَا ، وَظَنَ وَأَخْوَاتِهَا ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ( وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى  
 الَّذِينَ هَدَى اللهُ ) ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى : ( وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ  
 بِأَبْصَارِهِمْ ) ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى : ( وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ) وَيَقُلُّ أَنْ يَلِيهَا  
 غَيْرُ النَّاسِخِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « غَالِبًا » وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : « إِنْ يَزِينُكَ  
 لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَسِينُكَ لِهَيْبَةٍ » وَقَوْلُهُمْ : « إِنْ قَنَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوَطًا » وَأَجَازُ  
 الْأَخْفَشِ « إِنْ قَامَ لَنَا » (١) .

ومنه قول الشاعر :

٢٠٤ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ كُفْلًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَمَعِّدِ

\* \* \*

(١) ههنا أربع مراتب ، أولها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو ( وإن كانت  
 لكبيرة ) ونحو ( إن كدت لتردين ) والثانية : أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً ، نحو  
 ( وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك ) ، ونحو ( وإن نظنك لمن الكاذبين ) والثالثة : أن  
 يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عائكة « إن قتلت لمسلما » والرابعة : أن يكون الفعل  
 مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب « إن يزيناك لنفسك ، وإن يسيناك لهيبه » ،  
 وهى مرتبة على هذا الترتيب الذى سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند  
 الأخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة .

١٠٤ — البيت لعائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، ترضى زوجها

الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرهموز قاتله .

اللغة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شلتت — بكسر العين التى هي

الأولى — والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ؛ وذلك خطأ . شلتت

أى نزلت ، ويروى مكانه « وجبت عليك » .

وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمَهَا أُسْتَكَنَّ<sup>(١)</sup> وَالْخَبْرُ أُجْعَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ<sup>(٢)</sup>  
 إِذَا خُفِّفَتْ أَنْ [المتفوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها  
 إلا ضمير الشأن محذوفاً<sup>(٣)</sup> ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو : « عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ  
 قَاتَمٌ » فـ « أَنْ » « مُحَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ » ، واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير :  
 [ « أَنَّهُ » ، و « زَيْدٌ قَاتَمٌ » جملة في موضع رفع خبر « أَنْ » والتقدير [ « عَلِمْتُ  
 أَنَّهُ زَيْدٌ قَاتَمٌ » وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

== الإعراب : « دثلت ، شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك ، يمين : فاعل شل ؛ ويمين  
 مضاف والسكاف مضاف إليه « إن ، مخففة من الثقيلة « قتلت ، فعل وفاعل « لمسلماً ،  
 اللام فارقة ، مسلماً : مفعول به لقتل « حلت ، حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عليك ،  
 جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة ، فاعل لحل ، وعقوبة مضاف و « المتعمد ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن قتلت لمسلماً » حيث ولى « إن ، المخففة من الثقيلة فعل ماض  
 غير ناسخ وهو « قتلت ، وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش ،

(١) « وإن ، شرطية « تخفف ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط « أن » قصد  
 لفظه : نائب فاعل لتخفف ، فاسمها ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم  
 مضاف والضمير مضاف إليه « استكن ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
 تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة  
 المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « والخبر ، مفعول مقدم على عامله وهو قوله  
 « اجعل ، الآتي « اجعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « جملة ،  
 مفعول ثانٍ لاجعل « من بعد ، جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و « أن ،  
 قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) الذي اشترط في أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً من التحاة هو ابن  
 الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج  
 عن القياس ، فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدر سيويه —  
 رحمه الله — في قوله تعالى : ( أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ) أنك يا إبراهيم قد صدقت  
 الرؤيا .

١٠٥ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي

طَلَّاقِكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ

\*\*\*

١٠٥ — البيت مما أنشده الفراء ، ولم يمهز إلى قائل معين .

اللغة : « أنك ، بكسر كاف الخطاب — لأن المخاطب أنثى ، بدليل ما بعده ، والتاء في « سألتني » مكسورة أيضاً لذلك « صديق » يجوز أن يكون فعילה بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً ؛ لأن فعילה بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعילה بمعنى فاعل ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس ؛ والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعילה بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على « عدو » الذي هو ضده في المعنى ؛ لأن من سننهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه .

المعنى : لو أنك سألتني لإخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يمهز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة .

الإعراب : « فلو » ، لو : شرطية غير جازمة « أنك » ، أن : مخففة من الثقيلة ، والكاف اسمها في يوم ، جار ومجرور متعلق بقوله « سألتني » ، الآتي ، ويوم مضاف و « الرخاء » مضاف إليه « سألتني » ، فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « فراقك » فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه « لم » ، حرف نفي وجزم وقلب « أبجل » ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب « وأنت » ، الواو الواو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « صديق » ، خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال ،

الشاهد فيه : قوله « أنك » ، حيث خففت « أن » ، المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب — الذي جرى الشارح على رأيه — أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستدراك ، وأن يكون خبرها جملة ، =

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُتَمَنِّعًا<sup>(١)</sup>  
فَلَا أَحْسَنُ الْفِعْلِ بِقَدِّ ، أَوْ تَنْفِيٍّ ، أَوْ تَنْفِيْسٍ ، أَوْ لَوْ ، وَقَلِيْلٌ ذِكْرُ لَوْ<sup>(٢)</sup>

= واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جملة .

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد ، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة ، بل قد يكون جملة كما في البيت ، وقد يكون مفرداً ، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفرداً وكونه جملة ، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثي فيها أباها عمرو ابن العجلان :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شِمَالًا  
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشِّمَالًا

الأتري أنه خفف « أن » وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها في المرة الأولى مفرد ، وذلك قوله « بأنك ربيع ، وخبرها في المرة الثانية جملة ، وذلك قوله « وأنك تكون الشمال » .

(١) « وإن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الخبر « فعلاً » خبر « يكن » ولم ، الواو واو الحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر « دعاً » قصر للضرورة : خبر « يكن المنفي بلم » ، والجملة من « يكن المنفي بلم واسمه وخبره في محل نصب حال » ولم ، الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « تصريفه » تصريف : اسم « يكن » ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه « متمنعا » خبر « يكن الأخير » .

(٢) « فالأحسن » الفاء واقعة في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق ، الأحسن : مبتدأ « الفصل » خبر المبتدأ « بقد » جار ومجرور متعلق بقوله « الفصل » « أو نفي » ، أو تنفيس ، أو لو ، كل واحد منها معطوف على « قد » « وقليل » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وقليل : خبر مقدم « ذكر » مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و « لو » قصد انظله : مضاف إليه .

إذا وقع خبرٌ « أن » المخففة جملةً اسميةً لم يحتجْ إلى فاصِلٍ ؛ فتقول : « علمتُ أن زيدٌ قائمٌ » من غير حرفِ فاصِلٍ بين « أن » وخبرها ، إلا إذا قصدَ النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [ النفي ] كقوله تعالى : ( وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ) .

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفاً ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يُؤتَ بفاصل ، نحو قوله تعالى : ( وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ) وقوله تعالى : ( وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ) وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاءً ، أو لا ، فإن كان دعاءً لم يفصل ، كقوله تعالى : ( وَالخامسةُ أن غَضِبَ اللهُ عليها ) في قراءة مَنْ قرأ ( غَضِبَ ) بصيغة الماضي ، وإن لم يكن دعاءً فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصلُ وتركهُ<sup>(١)</sup> والأحسنُ الفصلُ ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء :

(١) بما ورد فيه الخبر جملةً فعليةً فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل — سوى ما سينشده الشارح — قول النابتة الذيباني :

فَدَلًّا رَأَى أَنْ نَمَرَ اللهُ مَالَهُ وَأَنْتَلِ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ  
أَكْبَّ عَلَى فَأْسٍ يُحِدُّ غُرَابَهَا مُذْكَرَةً مِنَ الْمَاعُولِ بِأَتْرَهُ

فإن : مخففة من الثقلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ثم : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به ثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله في محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض ، غير دعاء ، ولم يفصل .

ويعن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنباري .

وقد اختلف العلماء في السبب الذي دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للترفة بين أن المخففة من الثقلة وأن المصدرية .

وعلى هذا ينبغي أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضع يحتملها ، ولا يجب إذا كان مما تتمين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول =

الأول : « قَدْ » كقوله تعالى : ( وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا ) .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثالُ السينِ قوله تعالى :  
( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ) ومثالُ « سَوْفَ » قولُ الشاعر :

١٠٦ — وَأَعْلَمُ فَعِلُّ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرًا

= بالظن ؛ فإن هذا الموضع يكون لأن المخففة لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنباري ؛  
فليس عندهما موضع تتعين فيه المخففة ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء  
للتفرقة دائماً .

وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذي أصاب أن المؤكدة بتخفيفها .  
ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد  
أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك ؟

١٠٦ — هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ،  
والبيت من الكامل ، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس .

الإعراب : « واعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعلم »  
مبتدأ ، وعلم مضاف ، و « المرء » مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « علم » والهاء مفعول به لينفع ، والجملة من  
ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف  
وجوباً « سوف » حرف تنفيس « يأتي » فعل مضارع « كل » فاعل يأتي ، والجملة من  
الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه  
« قدرا » قدر : فعل ماض مبني للجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب  
صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « أن سوف يأتي » حيث أتى بخبر « أن » المخففة من الثقيلة جملة فعلية ،  
وليس فعلها دعاء ، وقد فصل بين « أن » وخبرها بحرف التنفيس ، وهو « سوف » .

ومثل هذا البيت قول الفرزدق :

أَبَيْتُ أَسْتَبِي النَّفْسَ أَنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤَهَا

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ) .  
وقوله تعالى : ( أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ) وقوله تعالى : ( أَيْحَسِبُ أَنْ  
لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ) .

الرابع : « لو » — وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةً مِنَ النَحْوِيِّينَ — ومنه قوله  
[ تعالى : ( وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ) ] وقوله : ( أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرْتُونَ الْأَرْضَ  
مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَّاكُمْ بِدُنُوبِهِمْ )<sup>(١)</sup> .  
ومما جاء بدون فاصِلٍ قوله :

١٠٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) هذه الفواصل الأربعة منها ما يختص بالفعل الماضي ، وهو قد ، ومنها ما يختص  
بالمضارع ، وهو لم ولن والتنفيس ، ومنها ما هو مشترك بينهما وهو لو .  
١٠٧ — هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف « يؤملون »  
فعل مضارع مبنى للجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن » ،  
المخففة « جادوا » الفاء عاطفة ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا  
« قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب  
بأن المصدرية ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وقبل مضاف و « أن » ، وما دخلت عليه  
في تأويل مصدر مضاف إليه « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و « سؤل »  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخففة من الثقيلة ، وأعملها  
في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون » ومع أن جملة  
الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين « أن » وجملة الخبر .

والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن »  
الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب  
الفراء وابن الأنباري الذين لا يريان المخففة موصفاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من  
الأمور التي ذكرها الشارح للترفة ؛ فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا البيت =



وقوله تعالى : ( لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ ) في قراءة مَنْ رَفَعَ ( يَتِمُّ ) في قَوْلٍ ،  
والقولُ الثاني : أن « أن » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ،  
وارتفع ( يَتِمُّ ) بعده شذوذاً<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وَحُفِّتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنَوَى مَنصُوبَهَا ، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي<sup>(٢)</sup>

= مخففة من الثقيلة ، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصب في  
هذا البيت كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكَمًا مِثِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وكالم تنصبه في قوله تعالى : ( لمن أراد أن يتم الرضاعة ) في قراءة من قرأ برفع  
« يتم » ، وكما لم تنصبه في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى : ( ١٢٠ / ٦ ) الطبعة  
السلطانية ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وما منعك أن تأذنين له ؟ عمك » .  
لأنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون « أن » في البيت الشاهد  
مصدرية مهملة ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل  
بحدف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا  
قريئة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين  
في بيت واحد .

(١) قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب ؛ يهلون « أن » المصدرية كما  
أن عامة العرب يهلون « ما » المصدرية فلا ينصبون بها ، وأثبتوا على ذلك شواهد  
كثيرة ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل بما لا تتسع له هذه العجالة ، ولكننا قد  
ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح  
ومن الشعر .

(٢) « وخففت ، الواو عاطفة ، خفف : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والتاء تاء  
التأنيث « كأن » ، قصد لفظه : نائب فاعل لخفف « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف  
« فنوى » التاء عاطفة ، نوى : فعل ماضٍ مبني للجهول « منصوبها » منصوب : نائب فاعل  
نوى . ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه « وثابتها » الواو عاطفة ، وثابتاً : حال مقدم =

إذا نُفِتَ « كَأَنَّ » نُويَ أَسْمُهَا ، وأخبر عنها بجملة اسمية<sup>(١)</sup> ، نحو : « كَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ » أو جملة فعلية مُصَدَّرَةٌ بـ « لم<sup>(٢)</sup> » كقوله تعالى . ( كَأَنَّ لَمْ تَفَنَّ بِالْأَمْسِ ) أو مُصَدَّرَةٌ بـ « قد » كتول الشاعر :

أَفِدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ [ ٢ ]<sup>(٣)</sup>

== على صاحبه وهو الضمير المستتر في قوله « روى ، الآتي ، و « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « روى ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منصوبها .

(١) لم يستشهد الشارح هنا لمجيء خبر « كأن » جملة اسمية ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) في رواية أخرى غير التي ذكرها الشارح في إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد :

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ اللَّوْنِ كَأَنَّ نَدِيَاهُ حُقَانٌ

فكان : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وندياه : مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأن .

(٢) إذا كانت جملة خبر « كأن » المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتماً بقد كبيت النابغة الذي أنشده الشارح ( رقم ٢ ) ، وكقول الآخر :

لَا يَهُونَنَّكَ أَضْطِلَاةٌ لَطَى الْحُرِّ بِ فَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدَّ أَلْمَا

وإن قصد بها التثني اقترنت بلم كما في الآية الكريمة ، وكما في قول الخنساء :

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حَمِي يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَرًّا

وكقول شاعر من غطفان ( انظره في معجم البلدان ١٨/٦ ) .

كَأَنَّ لَمْ يُدْمِنَهَا أَيْسٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهِدْمَةِ عَامِرٌ

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب ،

فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا في قوله « وكان قد » حيث خففت « كأن » وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرية بقدر ، والتقدير : وكأنه ( أى الحال والشأن ) قد زالت ، ثم حذفت جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله « لما تزل برحالنا » .

أى : « وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ » فَأَسْمُ « كَأَنَّ » فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَحذُوفٌ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ ، وَالتَّقْدِيرُ « كَأَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّهُ لَمْ تَنْفَنَ بِالْأَمْسِ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ » . وَالجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهَا ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « فَنَوَى مَنصُوبَهَا » وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَثَابِتًا أَيْضًا رَوَى » إِلَى أَنَّهُ قَدَرُوهُ إِثْبَاتُ مَنصُوبِهَا ، وَلَسْكَتَهُ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٠٨ — وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ كَأَنَّ نَدْيِيهِ حُقَانَ

١٠٨ — هَذَا الشَّاهِدُ أَحَدُ الْآيَاتِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا سَيُوبَةُ ( ج ١ ص ٢٨١ ) وَلَمْ يَنْسُبُوهَا .

اللُّغَةُ : « وَصَدْرٌ ، قَدَرُوهُ سَيُوبَةُ فِي مَكَانِ هَذِهِ السَّكْمَةِ « وَوَجْهٌ ، وَرَوَى غَيْرُهُ فِي مَكَانِهَا « وَنَحْرٌ ، وَعَلَى هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ تَكُونُ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ « نَدْيِيهِ ، عَائِدَةً إِلَى « وَجْهٌ ، أَوْ « نَحْرٌ » بِتَقْدِيرِ مَضَافٍ ، وَأَصْلُ السَّكْمَةِ : كَأَنَّ نَدْيِي صَاحِبُهُ ، لِحَذْفِ الْمَضَافِ — وَهُوَ الصَّاحِبُ — وَأَقَامَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ « مُشْرِقُ اللَّوْنِ ، مَضِيءٌ لِأَنَّهُ نَاصِعُ الْبَيَاضِ ، وَهَذَا هُوَ الثَّابِتُ ، وَقَدْ رَوَاهُ الشَّارِحُ كَمَا تَرَى « حُقَانَ ، ثَنِيَّةٌ حَقَّةٌ ، وَحُذِفَتِ التَّاءُ الَّتِي فِي الْمَفْرُودِ مِنَ الثَّنِيَّةِ كَمَا حُذِفَتِ فِي ثَنِيَّةِ « خَصِيَّةِ ، وَأَلْيَةِ ، فَقَالُوا : خَصِيَانٌ ، وَأَلْيَانٌ ، هَكَذَا قَالُوا . وَلَيْسَ هَذَا السَّكْمَةُ بِشَيْءٍ ، بَلْ حُقَانَ ثَنِيَّةٌ حَقٌّ — بَضْمُ الْهَاءِ وَبِدُونِ تَاءٍ — وَقَدْ وَرَدَ فِي فَصِيحِ شِعْرِ الْعَرَبِ بِغَيْرِ تَاءٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ جَمْرُودِ بْنِ كَلْبُومِ التَّغْلِبِيِّ :

وَصَدْرًا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَلْفِ اللَّامِ سِينًا

وَالْعَرَبُ تَشْبَهُ الثَّنِيَّةَ بِحُقِّ الْعَاجِ كَمَا فِي بَيْتِ الشَّاهِدِ وَكَمَا فِي بَيْتِ عَمْرٍو ، وَوَجْهَ التَّشْبِيهِ أَنَّهُمَا مَكْتَبَرَانِ نَاهِدَانِ .

الإِعْرَابُ : « وَصَدْرٌ ، بَعْضُهُمْ يَرُويهِ بِالرَّفْعِ فَهُوَ مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَهَا صَدْرٌ ، وَالْآكْثَرُونَ عَلَى رَوَايَتِهِ بِالْجَرِّ ؛ فَالْوَاوُ وَوَاوُ رَبِّ ، وَصَدْرٌ : مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنعٌ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِغْثَالُ الْمَحَلِّ بِمَحْرَكَةِ حُرْفِ الْجَرَ الزَّائِدِ « مُشْرِقٌ ، صِفَةٌ لَصَدْرٍ ، وَمُشْرِقٌ مَضَافٌ وَ « اللَّوْنُ ، مَضَافٌ إِلَيْهِ « كَأَنَّ ، مَخْفِضَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ « نَدْيِيهِ ، نَدْيِي : اسْمُهَا ، وَنَدْيِي مَضَافٌ وَالضَّمِيرُ مَضَافٌ إِلَيْهِ =

فـ « تَدْيِيهِ » اسمُ كَأَنَّ ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، و « حُقَّانِ » خبر كَأَنَّ ، وروى « كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانِ » فيكون اسم « كَأَنَّ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير « كأنه تَدْيَاهُ حُقَّانِ » و « تَدْيَاهُ حُقَّانِ » : مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كَأَنَّ ، ويحتمل أن يكون « تَدْيَاهُ » اسم « كَأَنَّ » وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها .

\* \* \*

== « حقان ، خبر كَأَنَّ ، ومن روى « تدياه حقان ، وهي الرواية التي أنشدنا البيت عليها في تعليقة سبقت قريباً ( ص ٣٩٠ ) فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كَأَنَّ ، واسمها محذوف ، والتقدير : كأنه — أى الحال والشأن — تدياه حقان ، وجملة كَأَنَّ واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله « صدر ، ، وقد ذكر الشارح - رحمه الله - الروایتين جميعاً ، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه .

الشاهد فيه : قوله « كَأَنَّ تدييه حقان ، حيث روى بنصب « تدييه » بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم « كَأَنَّ ، المخففة من الثقيلة ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها وجمي خبرها جملة ، ولهذا يروى برفع تدييه على ما ذكرناه في إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولا داعي لما أجازته الشارح على رواية « كَأَنَّ تدياه ، من أن يكون « تدياه ، اسم كَأَنَّ أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ، فإن في ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن جمي المثنى في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ثانيهما : أن فيه حل البيت على القليل النادر — وهو ذكر اسم كَأَنَّ — مع إمكان حمله على الكثير المشهور ، والذي يمين على المرعبين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح .

قد تم — بحمد الله تعالى وحسن توفيقه — الجزء الأول من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مع حواشينا عليه التي بذلنا في تمحيصها وتحقيقها الجهد الجاهد ، والله تعالى المسؤول أن يوفق لإتمامها على الوجه الذي يجعل النفع بها ذاتي الثمرات قريب الجنى ، لأنه ولي ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الأول من « شرح ابن عقيل » على ألفية ابن مالك

وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » بتحقيق شرح ابن عقيل »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥	المعرب، وانقسامه إلى صحيح ومعتل	٣	مقدمة الطبعة الثانية
٣٦	المعرب والمبني من الأفعال	٥	مقدمة الطبعة الأولى
٤٠	الحروف كلها مبنية	١٠	خطبة الناظم، وإعرابها
—	الأصل في البناء السكون، ومن المبنى ما هو غير ساكن		الكلام وما يتألف منه
٤١	أنواع الإعراب، وما يختص بنوع منها، وما يشترك فيه النوعان	١٤	تعريف الكلام اصطلاحاً
٤٣	إعراب الأسماء الستة، وما فيها من اللغات	—	ما يصح أن يتركب الكلام منه
٥٢	شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف	١٥	الكلم وأنواعه
٥٥	إعراب المثني، وما يلحق به	١٦	القول، والنسبة بينه وبين غيره
٥٩	إعراب جمع المذكر السالم، وما يلحق به	—	قد يقصد بالكلمة الكلام
٦٦	لغات العرب في نون جمع المذكر السالم، ونون المثني	—	علامات الاسم
٧٣	إعراب جمع المؤنث السالم، وما يلحق به	٢٢	علامات الفعل
٧٧	إعراب الاسم الذي لا ينصرف	٢٣	يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات النوعين
٧٨	إعراب الأفعال الخمسة	٢٤	الفعل ثلاثة أنواع، وعلامة كل نوع
		٢٥	إن دلت كلمة على معنى الفعل ولم تقبل علامته فهي اسم فعل
			المبنى والمعرب
		٢٨	الاسم ضربان: معرب، ومبني، وبيان كل منهما
		٣٠	أنواع شبه الحرف أربعة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١٩	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب	٨٠	إعراب المعتل من الأسماء
—	إذا اجتمع الاسم واللقب فا	٨٣	بيان المعتل من الأفعال
	وجوه الإعراب التي تجوز فيهما؟	٨٤	إعراب المعتل من الأفعال
١٢٤	ينقسم العلم إلى منقول ومرتل		النكرة والمعرفة
١٢٦	ينقسم العلم إلى علم شخصي ، وعلم جنسي	٨٦	معنى النكرة
١٢٧	علم الجنس ، والفرق بينه وبين علم الشخص	٨٧	معنى المعرفة ، وأنواعها
	اسم الإشارة	٨٨	الضمير ، ومعناه
١٣٠	ما يشار به إلى المفرد مذكراً ومؤنثاً	٨٩	ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل
١٣١	ما يشار به إلى المثنى	٩٢	المضمرات كلها مبنية
—	ما يشار به إلى الجمع	٩٤	ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع
١٣٣	مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبة	٩٥	ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز
١٣٦	الإشارة إلى المكان	٩٧	ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب
	الموصول	٩٩	لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل
١٣٩	الموصول قسمان : اسمي ، وحرفي	١٠٢	المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير وفصله
—	الموصلات الحرفية ، وما يوصل به كل منها	١٠٨	تلزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الفعل
١٤٦	الموصول الاسمي العام	١١٠	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع الحرف
١٥٢	كل الموصلات الاسمية تحتاج إلى صلة وعائد	١١٥	نون الوقاية قبل ياء المتكلم مع لدن وقد
١٥٣	لا تكون صلة الموصول إلا جملة أو شبهها		المعلم
١٥٤	شروط الجملة التي تقع صلة	١١٨	معنى المعلم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٨٥	قد يصير الاسم المقترن يال أو المضاف علماً بالغلبة	١٥٥	ما يشترط في شبه الجملة الذى يقع صلة
	الابتداء	—	يشترط في صلة «أل» أن تكون صفة صريحة
١٨٨	المبتدأ قسمان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر	١٦٠	«أى» الموصولة ، ومتى تبنى ؟ ومتى تعرب ؟
١٩٦	أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه ، وما يجوز من وجوه الإعراب فى كل حال	١٦٣	بعض العرب يعرب «أيا» الموصولة فى كل حال
٢٠٠	الرافع للمبتدأ ، وللخبر ، واختلاف العلماء فى ذلك	١٦٥	تفصيل الموضوع الذى يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعاً
٢٠١	تعريف الخبر	١٦٦	هقف على ما يجوز من وجوه الإعراب فى الاسم الواقع بعد «لاسيما»
٢٠٢	الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، والجملة على ضربين	١٦٩	الكلام على حذف العائد المنصوب
٢٠٥	الخبر المفرد على ضربين : جامد ، ومشتق	١٧٢	الكلام على حذف العائد المنخفض وشروطه
٢٠٦	إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوباً		المعرف بأداة التعريف
٢٠٩	يجى الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً	١٧٧	حرف التعريف هو «أل» برمتها ، أو اللام وحدها ؟
٢١٣	ظرف الزمان لا يقع خبراً عن اسم دال على جنة إلا إن أفاد	١٧٨	المعاني التى ترد لها «أل» ثلاثة — تزداد «أل» زيادة لازمة ، أو اضطراراً
٢١٥	لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ	١٨٣	تدخل «أل» على بعض الأعلام للبح الأصل
٢٢٧	الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم عليه		
٢٢٨	هقف على خلاف الكوفيين فى جواز تقديم خبر المبتدأ وسندهم فى ذلك		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٧٩	من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصاً ، ومنها ما يكون تاماً ويكون ناقصاً	٢٣١	المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر
٢٧٩	لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره ، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٢٣٩	المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر
٢٨٠	إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره لإيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله	٢٤٣	يجوز حذف المبتدأ أو الخبر ، إن دل على المحذوف دليل
٢٨٨	تأتي «كان» زائدة ، وبيان مواضع زيادتها ، وشروطها	٢٤٨	المواضع التي يجب فيها حذف الخبر
٢٩٣	تحذف «كان» ، إما وحدها ، وإما مع اسمها ، وإما مع خبرها	٢٥٤	المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ
٢٩٨	قد يخفف المضارع المجزوم من كان بحذف نونه ، وشروط جواز ذلك الحروف المشبهة بليس	٢٥٦	قد يكون الخبر متعدداً لمبتدأ واحد كان وأخواتها
٣٠١	الحرف الأول «ما» ، وإن المشبهات بليس الحرف الأول «ما» ، وشروط إعماله عمل ليس ستة	٢٦١	عمل هذه الأفعال ، وألفاظها
٣٠٧	حكم المعطوف على خبر «ما» ، النافية	٢٦٢	ه قف على اختلاف العلماء في «ليس» أحرف هو أم فعل ؟
٣٠٨	زيادة الباء في خبر «ما» ، و«ليس» وغيرها	٢٦٣	بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط ، وبعضها لا يعمل إلا بشرط
٣١١	الحرف الثاني «لا» ، وشروط إعماله عمل ليس ثلاثة	٢٦٨	معاني هذه الألفاظ
٣١٧	الحرف الثالث «إن» ، وبيان اختلاف النحاة في إعماله	٢٦٨	غير الماضي منها يعمل عمل الماضي ، وبيان ما يتصرف منها وما لا يتصرف
		٣٧١	يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ، خلافاً لبعضهم في «ليس» ، ولابن معط في «دام»
		٢٧٥	تقديم الخبر على «دام» وحدها ، أو عليها وعلى «ما» المصدرية الظرفية
		٢٧٦	تقديم الخبر على الفعل المنقى بما أو غيرها من أدوات النقي
		٢٧٧	يختار امتناع تقديم الخبر على ليس



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٩	الحرف الرابع دلات، وإعماله هو مذهب الجمهور	٣٤٢	إذا ذكر اسم قبل عسى جاز أن تتحمل دعسى، ضمير ذلك الاسم
٣٢٢	أفعال المقاربة	٣٤٣	إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح والكسر
٣٢٣	أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام		إن وأخواتها
٣٢٤	أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام - عملها، وبيان ما يشترط في خبرها	٣٤٥	هذه الأدوات كلها حروف وعددها ستة
٣٢٦	الاكثر في خبر دعسى، أن يقترب بأن المصدرية، ويقبل بمجرد منها	٣٤٦	معاني هذه الأحرف
٣٢٩	وكداد، على عكس ذلك		عمل هذه الأحرف، واختلاف النحاة في عملها في الخبر
٣٣١	يجب اقتران خبر حرى واخلولق بأن	٣٤٨	لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٣٢	يكثر اقتران خبر «أوشك» بأن	٣٤٩	لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً
٣٣٤	كما يكثر تجرد خبره من أن «كرب»	٣٥٠	همزة «إن» لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجوازها
٣٣٧	يتمتع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن	٣٥٠	المواضع التي يجب فيها فتح همز إن
٣٣٨	أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها أوشك وكاد	٣٥٢	المواضع التي يجب فيها كسر همزة إن
٣٤٠	حكى بعض العلماء مجيء المضارع من عسى، ومن طفق، ومن جعل		
٣٤١	اختصت عسى وأوشك واخلولق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامه، كما جاز استعمالها ناقصة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٥٥	المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها	٣٧٥	المعطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وقبل استيفائه
٣٦٢	متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن ؟	٣٧٧	تخفف « إن » المكسورة فيقل عملها ، وإذا أهملت وجب اقتران خبرها باللام
٣٧٠	تدخل لام الابتداء أيضاً على معمول الخبر ، وعلى ضمير الفصل ، وعلى اسم « إن » ولكل واحد من ذلك شروط	٣٨٢	تخفف أن المفتوحة فيحذف اسمها ، ويجب أن يكون خبرها جملة
٣٧٣	تقترن « ما » بهذه الحروف فيبطل عملها ، وربما بقي معها العمل	٣٨٩	تخفف « كأن » فيحذف اسمها ، وربما ذكر

تم فهرس الجزء الأول ، والحمد لله أولاً وآخراً  
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه



دار مصر للطباعة  
سعيد جودة السحار وشركاه